

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

SOCIÉTÉ ÉGYPTIENNE D'ÉTUDES HISTORIQUES

المجلد
التاريخي
المصري

المراسلات باسم
الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

٢ شارع ناصر الدين المتفرع من شارع عبدالسلام عارف (البستان سابقاً)
القاهرة تليفون ٧١٩٧٢

مطبعة الجبلأوى
٢٠٢ شارع الترعة البوقية

لرقم الإيداع بدار الكتب ٤٠٥ / ١٩٧٥

المحتويات

بحوث :

من	إلى	
		دراسات في الوثائق الإسلامية
١٦	٣ للدكتور توفيق سلطان اليوزبكي
		أضواء جديدة على تجارة الكارم
٤٠	١٧ للدكتور عطية الفوصي
		الحمام الزاجل وأهميته في عصر سلاطين المماليك
٨٠	٤١ للدكتور نبيل محمد عبد العزيز
		الاحتلال والحركة الوطنية في مصر
٢٠٠	٨١ للدكتور محمد جمال المسدي
		الفلاحون بين الثورة العراقية وثورة ١٩١٩
٢٤٨	٢٠١ للدكتور علي محمد محمد بركات
		حركة المطالبة بالدستور في اليابان
٢٧٦	٢٤٩ للدكتور رموف عباس حامد
		الاستعمار البرتغالي في أنجولا
٣١٢	٢٧٧ للدكتور سعد زغلول عبد ربه
		مقاطعة «بيروبيدجان» اليهودية بالاتحاد السوفيتي
٣٢٦	٣١٣ للأستاذ محمد كمال يحيى حامد
		الأحزاب الزراعية في فلسطين
٣٤٠	٣٢٧ للأستاذ عادل حسن غنيم

وثائق و نصوص :

من إلى
وثيقة وقف السلطان قايتباي
للدكتور محمد محمد أمين
٣٩٠ ٣٤٣

أبناء ومؤتمرات :
٤٠٠ - ٣٩١

رسائل جامعية :
٤٠٨ - ٤٠١

بحث باللغة الإنجليزية :

ENVER PASHA

HIS STATUS IN MODERN TURKISH HISTORY

٢٦ - ١

By Batria R. Ali

بحسوث

دراسات في الوثائق الإسلامية

(عهد عمر بن الخطاب للنصارى)

الدكتور توفيق سلطان البيوزبكي

كلية الآداب . جامعة الموصل

تعتبر الوثائق من أول المصادر المهمة لدراسة التاريخ الاسلامي لأنها
تحتوي مادة تاريخية أصيلة . ونقصد بها على الخصوص الأوراق الرسمية
كالرسائل والمنشورات والسجلات والأحكام القضائية والنظم المالية
والفتاوى الدينية والمعاهدات السياسية والمراسيم وعهود التولية لكبار
الموظفين من وزراء وولاء وقواد . ومع ذلك فإن الكثير من هذه الوثائق
سواء المكتوبة باللغة العربية أم بغيرها قد فقدت على الرغم من أهميتها
الكبيرة في دراسة التاريخ الاسلامي ، ولعل السبب الرئيسي في ضياعها
وإتلافها يرجع إلى أن العالم الاسلامي بعد أن كان وحدة سياسية إلى آخر
عهد للدولة الأموية في سنة ١٢٢ هـ / ٧٥٠ م انقسم على نفسه نتيجة لظهور
الصراعات السياسية بين المسلمين والتعصب الديني عند غير المسلمين مما أدى
إلى فقدانها أو تزييفها ولا سيما في فترة حدوث انفصال أقاليم عديدة عن
الدولة الإسلامية .

فالوثائق التاريخية الأولى لا تزال مجهولة لنا ولم يبق منها غير القليل مبعثرة ومتناثرة في كتب المتأخرين^(١) وعلى الباحثين في التاريخ الإسلامى ألا يترددوا في البحث عنها (الوثائق) ونشرها وجمع ما وجد منها في كتب المتأخرين لأنها هى السبيل الرئيسى لإيصالنا إلى الحقيقة السليمة .

وسنحاول دراسة الوثيقة التاريخية التى نسبت إلى الخليفة عمر بن الخطاب تارة وإلى قائده عبيده بن الجراح تارة أخرى والتى تناقلها الفقهاء والمؤرخون المسلمون والمستشرقون واختلفوا فى نسبتها فمنهم من اعتبرها وثيقة أصدرها الخليفة عمر لتحديد العلاقة بين المسلمين والنصارى ومنهم من أنكر على الخليفة عمر أن يصدر مثل هذه الوثيقة لا سيما وأنه كان من أشد الخلفاء الراشدين رحمة بالنصارى وغيرهم من أهل الذمة . ولنا فى أقواله ووصاياهم خير دليل على ذلك . فقد روى عنه عند وفاته أنه قال (أوصى الخليفة من بعدى بذمة رسول الله أن يوفى لهم بعهدهم وأن يقاتل من ورائهم ولا يكلفوا فوق طاقتهم) (٢) .

ان أغلب الفقهاء والمؤرخين الذين أشاروا إليها - وان اختلفوا فيها - عاشوا فى العصور الإسلامية المتأخرة منهم أبو بكر محمد بن الوليد الفهرى الطرطوشى المالكي^(٣) المتوفى سنة ٥٢٠ هـ / ١١٢٢٥ م فى كتابه (سراج الملوك) كما رواها ابن عساكر^(٤) (ت ٥٧١ هـ / ١١٧٥ م) فى كتابه (تاريخ دمشق) بعده أوجه . وقد نقلها الفقهاء والعلماء والمؤرخين المتأخرون منهم الشيخ عبد الله محمد بن الشيخ مفلح المقدسى الحنبلى (ت ٧٦٣ هـ) فى كتاب (الآداب الشرعية والمصالح المرضية)^(٥) وكتاب (العزى المحلى) لعزى^(٦) الدين ابن محمد بن يحيى بن الخليفة المولود عام ٨٢٤ هـ . وكتاب (كناش) للشيخ محمد^(٧) بن عمر الحونكى البصرى (من علماء القرن الحادى عشر) . وكتاب (الشروط العمرية على أهل الذمة) للقاضى ابن محمد عبد^(٨) الله بن أحمد بن زير القاضى كتبه سنة ٨٥٩ هـ . وكتاب (مرسوم بعض الملوك

الصلاحية في الزام أهل الذمة بالشروط العمرية) المؤلف مجهول^(٩) . وكتاب
(الذمة في استعمال أهل الذمة) لشمس الدين أبي امامة^(١٠) محمد بن علي
ابن عبد الواحد المغربي النقاش المصري .

وقد وجدت صور أخرى من العهد تشير إلى أن النصارى انتهوا إليها بعد
محادثة جرت بين الخليفة عمر بن الخطاب وقائده أبي عبيدة بن الجراح من
جانب وبين البطريرك قسطنطين من جانب الآخر^(١١) وسنشير إلى العهد الذي
أورده الطرطوشي^(١٢) باعتباره أقدم من أشار إليه .

صورة عهد عمر للنصارى

بسم الله الرحمن الرحيم :

« هذا كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من نصارى مدينة (-) أنكم
لما قدمتم إلينا^(١٣) سألناكم الأمان لأنفسنا وذرائنا وأموالنا وأهل وشرطنا
لكم على أنفسنا ألا نحدث في مدائننا ولا فيما حولها ديرا ولا كنيسة ولا
قلية^(١٤) ولا صومعة^(١٥) —————^(١٦) ولا تجدد ما خرب منها ولا
ما كان^(١٧) مخطئا منها في خطط المسلمين في^(١٨) ليل ولا نهار وأن توسع
أبوابها للبارة وابن السبيل وأن تنزل من مربنا من المسلمين ثلاث ليالى^(١٩)
نطعمهم ولا نؤوى في كنائسنا ولا في منازلنا جاسوسا ولا نسكنهم غشا
للمسلمين ولا نعلم أولادنا القرآن^(٢٠) ولا نظهر شرعنا^(٢١) ولا ندعو إليه
أحدا وألا نمنع أحدا من ذوى قرابتنا الدخول في الإسلام أن أراد^(٢٢) .
وأن نوقر المسلمين ونقوم لهم من مجالسنا إذا أرادوا الجلوس . ولا نقسبه
بهم في شيء من لباسهم من قلنسوة ولا عمامة ولا نعاين ولا فرق شعر ولا نتكلم
بكلامهم ولا نكتني بكنائهم ولا نركب السروج ولا نتقلد السيوف ولا نتخذ
شيئا من السلاح ولا نحمله معنا ولا ننقش على خواتيمنا بالعربية . ولا
نبيع الخور وأن نجز مقدم رؤوسنا ونلزم زينا حيثما كنا وأن نشد

الزناير (٢٣) على أوساطنا ولا نظهر صلباننا وكنائسنا في شيء من طرق المسلمين ولا أسواقهم . ولا تضرب نواقيسنا في كنائسنا الا ضرباً خفيفاً . ولا نرفع أصواتنا بالقراءة في كنائسنا في شيء من حضرة المسلمين . ولا نخرج شعائرتنا (٢٤) ولا باعوثنا (٢٥) . ولا نرفع أصواتنا مع موتانا ولا نظهر النيران في شيء من طرق المسلمين ولا أسواقهم ولا نجاورهم بموتانا . ولا نتخذ من الرقيق ، ما جرى عليه سهام المسلمين ولا نتطلع إلى منازلهم .

ولما جاء النصارى بهذا العهد زاد فيه عمر (ولا تضرب أحداً من المسلمين) وقالوا شرطنا ذلك على أنفسنا وأهل ملتنا وقبلنا عليه الأمان فإن نحن خالفنا في شيء مما شرطناه لكم وضمننا على أنفسنا فلا ذمة لنا وقد حل لنا ما يحل في أهل المعاندة والشقاق (٢٦) واشترط عليهم أيضاً (ان لا يشتروا شيئاً من سبايا المسلمين ومن ضرب مسلماً عمداً فقد خلع عهده (٢٧)) .

يلحق بالعهد أحكام تتعلق بالكنائس نسبت إلى الخليفة عمر بن الخطاب أيضاً قد ذكر ابن عساكر (٢٨) أن عمر بن الخطاب أمر بهدم كل كنيسة لم تكن قبل الإسلام . ومنع من أن تحدث كنيسة بعد الإسلام وأمر أن لا يظهر صليب خارجاً من كنيسة إلا وكسر على رأس صاحبه) .

وهذه صورة أخرى لعهد عمر يدعى النصارى أنه وضع بعد المحادثة التي جرت بين عمر بن الخطاب وأبي عبيدة بن الجراح من جانب والبطريك قسطنطين من جانب آخر إذا اشترط الخليفة عمر (على الموسر دفع ثمانية وأربعين درهماً وعلى الوسط أربعة وعشرون درهماً وعلى المدقع اثنا عشر درهماً وعلى ألا يحدثوا كنيسة ولا يرفعوا صليباً بين ظهراني المسلمين وعلى أن يقرأوا ضيوفهم ثلاثة أيام وثلاث ليال وعلى أن يحملوا راجلهم من رستاق إلى رستاق وعلى أن يناصحوهم وألا يغشوهم وعلى أن يستمالوا مع عدوهم والا استحللنا سفك دماهم وسبي أبنائهم ونسائهم وذلك عهد الله وعده وذمة المسلمين (٢٩) . ويرد في كتاب الخراج لأبي يوسف (٣٠) صورة أخرى للعهد

فما رواه عثمان بن حنيف (وأن لا يترك أحد منهم بتشبه بالمسلمين في لباسه ولا في مركبه ولا في هيئته ويؤخذوا بأن يجعلوا في أوساطهم الزنارات — مثل الخيط الغليظ يعقده في وسطه — كل واحد منهم وبأن تكون قلائسهم مضرية وأن يتخذوا على سروجهم في موضع القرايس مثل الرمانة من خشب وبأن يجعلوا شرك نعالهم مثنية ولا يحذو على حذو المسلمين وتمنع نساؤهم من ركوب الرحائل ويمنعوا من أن يحدثوا بناء بيعة أو كنيسة في المدينة إلا ما كانوا صالحوا عليه وصاروا ذمة وهي بيعة لهم أو كنيسة فما كان كذلك تركت لهم ولم تهدم وكذلك بيوت النيران ويتركون يسكنون في أمصار المسلمين وأسواقهم يبيعون ويشترون ولا يبيعون خمرأ ولا خنزيراً ولا يظهرون الصليبان في أمصار المسلمين . ولتكن قلائسهم طوالاً مضرية فمر عما لك أن يأخذوا أهل الذمة بهذا الزي هكذا كان عمر بن الخطاب أمر عماله أن يأخذوا أهل الذمة بهذا الزي حتى يعرف زيهم من زي المسلمين) .

لقد نسب بعض الفقهاء هذا العهد إلى عمر بن الخطاب والذي بحث به النصارى إليه عندما فتح المسلمون بلاد الشام وقد اتخذ الفقهاء من هذا العهد المنسوب إلى عمر القانون الثابت والمعول عليه كلياً في تحديد العلاقة بين المسلمين والنصارى ، والذي يجب تطبيقه بحذافيره عليهم في البلاد المفتوحة ، وزادوا عليه بأن اجتهدوا في نصوصه وينوده يحللونها ويؤولونها ويوصون الخلفاء الذين جاؤوا بعد الخلفاء الراشدين بوجوب تطبيقها والإلتزام بها لأنها نسبت إلى الخليفة عمر بن الخطاب .

والواقع أن هذا العهد لا يحتمل أن يكون صحيحاً لأنه نسب تارة إلى عمر وإلى قائد ابن الجراح تارة أخرى ، ولأنه (لم تجر العادة أن يشترط المغلوبون الشروط التي يسترضونها ليوادعهم الغالب) (٢١) .

أضف إلى هذا أنه من الغريب أن يحرم على المسيحيين تعلم القرآن هم

وأولادهم ومع ذلك يرد في إحدى صور العهد اقتباس من آيات القرآن في خطابهم للخليفة (. . . أن تعطى الجزية عن يد ونحن صاغرون) (٢٢) .

كما أن العهد لم ينص على اسم البلد وهذا ما يحملنا على الاعتقاد بوضع هذا العهد ، لأن المعاهدات التي عقدها الخلفاء والقادة المسلمون مع أهل البلاد المفتوحة ذكروا فيها اسم البلد وأحياناً الممثل لهذا البلد ، وهذه نماذج من العهود لأهل البلاد المفتوحة فمثلاً (٢٣) (هذا كتاب من النبي محمد إلى أبي الحارث ابن علقمة أسقف نجران) ويقول المستشرق ترتون (٢٤) (إننا لا نجد قط عهداً مع أية مدينة من مدن الشام يشبه عهد عمر بن الخطاب بحال من الأحوال) ويمكن الاستشهاد بالعهد الذي قطعه عمر مع أهل حمص جاء فيه (أن أهل حمص صالحوه على أن يؤمنهم على أنفسهم وأموالهم وسور مدينتهم وكنائسهم وأرواحهم واستثنى عليهم ريع كنيسة يوحنا للمسجد واشترط الخراج على من أقام منهم) (٢٥) ويشك المستشرق ترتون (٢٦) في نسبة للعهد إلى عمر بقوله (إننا لا نستطيع الإدعاء بأن عمر أراد وضع تشريع للمستقبل إذ لم يكن ذلك أسلوب عمر بن الخطاب لإدراكه بتغيير الأحداث في المستقبل ، ولو وضع عمر مثل هذا العهد كتشريع لصرح والتزم به الخلفاء الذين جاءوا بعده ولرواه المؤرخون الأولون الذين رَووا أصغر الحوادث فكيف لا يروون مثل هذا العهد الخطير) .

ولو افترضنا أن موقع بلاد الشام على حدود الدولة الإسلامية جعلها أكثر من غيرها تعرضاً للحروب مع البيزنطيين وأن هذا الوضع أدى إلى فرض قيود معينة على النصارى فلماذا لم يتقيد به النصارى في عهده وعهد من تلاه من الخلفاء في كافة أنحاء الإمبراطورية الإسلامية ويقول جرجي زيدان (٢٧) . (إننا في حيرة من صحة نسبة العهد إلى عمر فالعهد وارد في كتب المسلمين فلا يحتمل أن يضعه الطرطوشي لما له من المنزلة في الزهد والتقوى ما ينزهه عن الكذب كما أن أكثر مواد هذا العهد وارد في كتب الفقه في أحكام أهل

الذمة منها ما كتب قبل زمن الطرطوشي ومنها ما كتب بعده ، كما جاء ذكر هذا العهد في كتب السياسة والنظم فقد جاء في كتاب الأحكام السلطانية للماوردي^(٢٨) المتوفى سنة ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م والذي سبق الطرطوشي بسبعين سنة في باب (الجزية والخراج) ويشير ابن الأثير^(٢٩) (ت ٦٣٠ هـ / ١٢٢٣ م) إلى ذكر العهد في حوادث سنة ٤٨٤ هـ ، وابن زير القاضى^(٣٠) بقولهم (وأخرج توقيع الخليفة بإلزام أهل الذمة الغيار وليس مآشرطه عليهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب) كما أن بعض الخلفاء من بني أمية وبني العباس حاولوا الرجوع إليه في معاملة النصارى ومنهم عمر بن عبد العزيز الذى أراد رد النصارى إلى ما نسب إلى عمر بن الخطاب من العهد ، وكذلك فعل المتوكل الخليفة العباسى .

ولو رجعنا إلى ماورد عن عمر بن الخطاب وإلى وصاياه فيهم لرفضنا نسبة هذا العهد إليه فقد جاء في وصيته لخليفته من بعده (. . . وأوصيك ألا ترخص لنفسك ولا لغيرك فى ظلم أهل الذمة)^(٤١) ويشهد بحقق^(٤٢) كتاب (أحكام أهل الذمة) لابن القيم الجوزية النصوص الواردة فى عهد عمر فيقول (ولا يصدق ورود عبارة (شد الزنار على الأوساط) فالزنائر جمع تكسير للفظ (الزنار) الذى هو لفظ يونانى موضوع للمنطق أو الحزام ولم تكن هذه الصيغة شائعة الإستعمال فى عهد عمر فكيف يستعمل هذا اللفظ الأعجمى رغم قيام المنطق أو الحزام (مقامه) .

أما المؤرخون الذين أسهموا فى مواد هذا العهد وتفصيلاته ولاسيما فى موضوع الغيار وإلزام الذميين الزنار فكانوا من المتأخرين فما عرض قط لأزياء النصارى ابن جرير الطبرى ولا البلاذرى من أئمة التاريخ المتقدمين . مما يحملنا على الإقناع بكثرة الإدراج على تلك الأصول التى وضعها عمر بن الخطاب .

كما ينتقد جرجي (٤٣) زيدان نصوص هذا العهد فيقول (يتضح من نصوص هذا العهد عنصر الضغط والصغار للنصارى خلافاً لما جاء في سائر عهد الأمان أو كتب الصلح في صدر الإسلام وخلافاً لما هو معروف عن عدل عمر ابن الخطاب ورفقة بأهل الذمة فكان إذا أساء مسلم إلى مسيحي إقتصر له منه ولو كان المسلم من كبار الصحابة كما اقتصر لذلك القبطي من عمرو بن العاص وإبنه ، وقال لعمر بن العاص (يا عمر مذكم استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً) وهذا تناقض واضح بين مناقب عمر ونصوص هذا العهد ، مما يتبادر إلى الذهن أنه موضوع بعد عهد عمر بن الخطاب بزمان . فقد نعم النصارى وغيرهم من الذميين بكل ما كان ينعم به المسلمون في ماعدا دفع الجزية .

ويعتقد بعض المؤرخين أن نصوص هذا العهد وضعت في وقت متأخر عن عهد عمر بن الخطاب .

أنه إذ تكن ثمة ضرورة وقت الفتح لإلزام أهل الذمة بلبس نوع من الثياب يخالف ما يلبسه المسلمون إذ كان لكل من الفريقين وقتذاك ثيابه الخاصة وكان أهل الذمة يفعلون ذلك من تلقاء أنفسهم دون إجبار أو إلزام (٤٤) . فيقول Chafik Chehata في دائرة المعارف (٤٥) الإسلامية (أما الشروط الشديدة الخاصة التي كانت تشتد وطأتها بازدياد روج التعصب فقد ظهرت أول صورة لها في وثيقة تعرف بـ (عهد عمر) الذي قيل : أنه عقده مع نصارى بيت المقدس على أنه من المؤكد أن هذه الوثيقة وضعت في عهد متأخر عن أيام عمر) ويقول زيدان (٤٦) : إنه (العهد) وضع في أوائل القرن الثالث الهجري لا ننا لا نجد إشارة إليه قبل ذلك التاريخ) .

ويذكر أرنولد (٤٧) أن هذه الشروط تمثل ما كان في العصور المتأخرة من تصرفات أشد تعصباً وأبعد عن التسامح ، وهناك شواهد كثيرة تبين أن

المسيحيين قلدا كانوا في عهد الفتوح الإسلامية الأولى يشكون مما يضعف من قوة دينهم ويؤيد هذا الرأي أرنولد^(٤٨) بقوله (وأخذت حالة النصارى تسوء منذ منتصف القرن الثالث الهجري وربما كان للاضطهادات التي وقعت على المسلمين واليهود في بلاد النصارى في القرون الوسطى أثر في هذا ، ولم يكن يطلب إلى النصارى تنفيذ الشروط حرفياً كارتداداتهم ثوباً مميزاً لهم طبقاً لما ورد فيما نسب إلى عمر فكان العمال النصارى يلبسون أثواباً كأثواب عظماء المسلمين ويحملون لأنفسهم مقاما عالياً أمام العامة) .

ويعقب سعيد بن بطريق^(٤٩) (ت ٢٢٨ هـ / ٩٢٩ م) على زى النصارى في اليهود الإسلامية^(٥٠) فيقول (ولم تزل النصارى يلبسون السواد ويركبون الخيل حتى أيام المتوكل) وقد أشار Shedd إلى الرسالة التي بعثها البطريق النسطوري يشوع باف الثالث إلى رئيس أساقفة فارس جاء فيها (أن العرب الذين منحهم الله زمام العالم في هذه الآونة أصبحوا في صفنا كما تعلمون وهم لا يضطهدون المسيحية بل يمتدحون عقيدتنا ويحترمون قسيسينا وقديسينا ويساعدون كنائسنا وهياكلنا) .

ان معاملة عمر لأهل الذمة جاءت إنطلاقاً من مبادئ الرسول فقد روى عنه انه قال (من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته فانا حجيجه)^(٥١) ويؤيد أرنولد^(٥٢) ذلك بقوله (ويمكننا أن نحكم ان الصلات الودية التي قامت بين المسيحيين والمسلمين من العرب بأن القوة لم تكن عاملاً حاسماً في تحويل الناس إلى الإسلام فحمد نفسه قد عقد حلفاً مع بعض القبائل المسيحية وأخذ على عاتقه حمايتهم ومنحهم الحرية في إقامة شعائرهم الدينية كما أتاح لرجال الكنيسة أن ينعموا بحقوقهم وتفوذهم القديم في أمن وطمأنينة) .

كما أن هذا العهد يتنافى مع ما جاء به القرآن الذي يتجلى فيه التسامح الديني فقال تعالى (لا اكراه في الدين)^(٥٣) وقال (لا ينهاكم الله عن الذين لم

يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تسبواهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين) (٥٤) .

وقال تعالى (اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) (٥٥) .

وقال تعالى (ولتجدن أقربهم مودة للذين أوتوا الذين قالوا أنا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهبان وانهم لا يستكبرون) (٥٦) كما يتجلى في العهد والميثاق التي أعطاهما الرسول والخلفاء والقواد المسلمون لأهل البلاد المفتوحة عن الذميين وما جاء في عهد الرسول لنصارى نجران (ولنجران وحاشيتها جوار الله وذمة محمد على أموالهم وملتهم وبيعهم وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير) (٥٧) ويعمل Fattal (٥٨) على إجراءات الرسول بقوله (إن النبي أظهر حرية تامة بالنسبة للفكرة لأنه أراد أن يكسبهم إلى الإسلام عن طريق الاقتناع) وإن ما جاء في عهد خالد بن الوليد لأهل عانات (... ولهم أن يضربوا نواقيسهم في أى ساعة شاءوا من ليل أو نهار إلا في أوقات الصلوات وأن يخرجوا الصليان في أيام عيدهم) (٥٩) .

ويبدو أن هذا العهد وضع أولاً في بلد إسلامي كانت نسبة النصارى فيه عالية بالنسبة لبقية طوائف أهل الذمة . وأنه على الأرجح بلاد الشام كما نسب إلى العهد ، ويحتمل أنه وضع زمن عمر بن عبد العزيز ونسب خطأ بطريقة النقل أو الإسناد إلى عمر بن الخطاب لزيادة قيمة العهد وليتقيد به الخلفاء ، والذي يجعلنا نشك في نسبة العهد لعمر هو عدم تقييد من جاء بعده من الخلفاء الراشدين به كعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب ولم يؤكدوا عليه .

كما أن العلاقة السيئة بين الأمويين والبيزنطيين وارتباط بعض من نصارى

الشام بالكنيسة والحكومة البيزنطية وقيام بعضهم بنقل أخبار المسلمين والتجسس عليهم أو قيامهم بإيواء الجواسيس الروم مما دفع بعض الخلفاء إلى التشديد عليهم في الزى والركوب لتمييزهم عن المسلمين .

وإذا سلمنا جدلاً بصحة العهد فإن خلفاء المسلمين لم يفعلوا ذلك تعصباً أو كرهاً للصراخية وإنما حماية لهم وللدولة ثم أطلق الفقهاء وغيرهم من الخلفاء هذا العهد على سائر أهل الذمة فيما بعد ولكن بدرجات متفاوتة .

الحواشي

(١) أنظر محمد حميد الله مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة ط ٢ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة — ١٩٥٨ .

(٢) أبو يوسف الخراج ص ١٢٥ المطبعة السلفية ط ٢ ، ١٣٥٢ هـ القاهرة .

(٣) الطرطوشي سراج الملوك ص ٢٨٣ وما بعدها طبع مصر ١٣١١ هـ .

(٤) ابن عساكر تاريخ دمشق المجلد الأول ص ٥٠٤ ، ص ٥٦٣ ، ص ٥٦٥ طبع المجتمع العلمي العربي بدمشق .

(٥) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٢٢ / أخلاق المكتبة التيمورية .

(٦) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٦٨٢ / أدب المكتبة التيمورية .

(٧) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٥٤٤ / أدب المكتبة التيمورية .

(٨) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٢٥٢ / تاريخ ومصور بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية برقم ٢٩٢ / تاريخ .

(٩) مصور بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية برقم ٤٦٨ / تاريخ .

(١٠) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٦٩٣ فقه شافعي ، مصور بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية برقم ٤٦٥ / تاريخ .

(١١) أنظر غازي الوسطي : الرد على الذميين مجلة الدراسات الشرقية الأمريكية ص ٣٩١ سنة ١٩٢١ م .

(١٢) الطرطوشي سراج الملوك ص ٢٨٣ ص ٢٨٦ .

(١٣) وتأتي في رواية ابن النقاش (علينا) .

(١٤) قليه أو قلاليه تكون مرتفعة كالمئارة والفرق بينها وبين الديران الدبر يجتمعون فيه عدد من الرهبان . والقلاليه لا تسكون إلا لواحد ينقري بنفسه ولا يكون لها باب بل فيها طائفة يتناول منها الراهب طعامه وشرابه (متر الحضارة الإسلامية ص ٥٧) .

(١٥) الصومعة : كالقلاليه لراهب واحد والفرق بين الصومعة والقلاليه أن القلاليه تسكون منقطعة في فلاة الأرض والصومعة تسكون على الطريق (ابن القيم الجوزية أحكام أهل الذمة من ٦٦٨ - ٦٦٩) .

(١٦) يضيف ابن النقاش كلمة (راهب) على نص العهد .

(١٧) وثأني في روايات أخرى (ولا سيثاً منها) و (ولا ثأني منها ما كان) و (ولا نجىء ما كان منها) .

(١٨) ويضيف ابن النقاش (وألا نغم كنائسنا أن ينزلها أحد من المسلمين) .

(١٩) ويضيف ابن النقاش وأيام .

(٢٠) ذكر ابن عساكر صورة أخرى للعهد أنه كتب لأبي عبيدة بن الجراح (لما سألتك الأمان لأنفسنا وأهاليها وأولادنا وأهل ملتنا على أن تؤدى الجزية عن يد ونحن صاغرين) ج ١ ص ٥٦٣ .

(٢١) وفي رواية ابن النقاش (وألا تظهر شركا) .

(٢٢) وفي رواية أخرى (إن أراد) .

(٢٣) الزنابير جمع زنار . والزنار ما يشد على وسط النصراني أو المجوسي وفي التهذيب ما يلبسه الذي يشده على وسطه (ابن منظور لسان العرب ج ٥ ص ٤١٩ ، محمد مرتضى الحسين تاج العروس ج ٤ ص ١٤٣) .

(٢٤) السعائين والشعائين : عيسد دخول المسيح إلى القدس . لفظة عبرانية مدلولها التساييح أخذها السريان ومنهم أخذها العرب . أنظر الألفاظ السريانية في المعاجم العربية مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد ٢٤ ص ١٢ ، انظر الديارات للشابشي .

(٢٥) الباعوث : كلمة سريانية معناها الابتهاال وهي بضعة أبيات منظومة على أوزان تتلى يومياً أثناء الصلاة . وكان الباعوث قديماً يعني صلاة الاستسقاء من البلاء ثم صار دعاء أثناء الطواف في الأعياد . انظر الألفاظ السريانية في المعاجم العربية مجلة المجمع العلمي المجلد ١٣ ص ٣٣٢ ، المجلد ٢٦ ص ٣٢٧ .

(٢٦) الطرطوشي سراج الملوك ص ٢٨٣ - ص ٢٨٦ ابن النقاش المذمة في استعمال أهل الذمة مخطوط ورقة ٣ - ٤ عبد الله بن زير القاضي الشروط العمرية على أهل الذمة (مخطوط) ورقة ١ - ٤ . محمد الخوانسكي (كنفاش) مخطوط ورقة ١٣٦ ، مؤلف مجهول (مرسوم بعض الملوك الصلاحية في إلزام أهل الذمة بالشروط العمرية) عزيز الدين بن الخطاطة (العزيزي المحلى) مخطوط ورقة ١٦١ - ١٦٢ .

- (٢٧) الطرطوشي ص ٢٨٦ . ابن عساكر تاريخ دمشق المجلد الاول ص ٥٦٥ .
- (٢٨) ابن عساكر تاريخ دمشق المجلد الأول ص ٥٧١ .
- (٢٩) أنظر غازي الواسطن الرد على الذميين مجلة الدراسات الشرقية الأمريكية ص ٣٩١ سنة ١٩٢١ .
- (٣٠) أبو يوسف الخراج ص ١٢٧ ط ٢ المطبعة السلفية ١٣٥٢ القاهرة .
- (٣١) انظر ترتون أهل الذمة في الإسلام ص ٤ ترجمة حسن حبشي مطبعة دار المعارف عصر ١٩٦٧ م .
- (٣٢) ابن عساكر تاريخ دمشق المجلد الأول ص ٥٦٣ .
- (٣٣) انظر محمد حميد الله مجموعة الوثائق السياسية ص ١١٥ .
- (٣٤) انظر ترتون أهل الذمة في الإسلام ص ٥ .
- (٣٥) البلاذري فتوح البلدان ص ١٣١ نشر صلاح المنجد مطبعة البيان العربي القاهرة .
- (٣٦) انظر ترتون ص ٦ .
- (٣٧) انظر جرجي زيدان التمدن الإسلامي ص ٤ ص ١٠٨ طبع دار الهلال القاهرة .
- (٣٨) الماوردي الأحكام السلطانية ص ١٣٨ مطبعة البابي الحلبي ط ٢ ، ١٩٦٦ مصر .
- (٣٩) ابن الأثير الكامل في التاريخ حوادث سنة ٤٨٤ هـ .
- (٤٠) ابن زير القاضى : الشروط العمرية على أهل الذمة (مخطوط) ورقة ٥ - ٦ .
- (٤١) الجاحظ البيان والتبيين ص ٢ ص ٤٧ تحقيق عبد السلام هارون ط ٣ ، مكتبة الخانجي بمصر .
- (٤٢) انظر صبحي الصالح محقق كتاب أهل الذمة في الإسلام لابن القيم الجوزية ص ٨٦ وما بعدها مطبعة جامعة دمشق ط ١ ، ١٣٤٧ هـ .
- (٤٣) انظر جرجي زيدان التمدن الإسلامي ص ٤ ص ١٠٩ .
- (٤٤) ابن أبي أصيبعة عيون الأنباء في طبقات الأطباء ص ٢ ص ١٢٧ طبع بيروت دار الفكر ١٩٥٦ .
- (٤٥) انظر Chafik Chehata, The Encyclopedia of Islam (New Edition) Leiasn Brill 1965. p. 231 .
- (٤٦) انظر جرجي زيدان تاريخ التمدن الإسلامي ص ٢ ص ١١١ .
- (٤٧) انظر أنولد الدعوة إلى الإسلام ص ٧٧ مكتبة النهضة المصرية ١٩٧١ .
- (٤٨) انظر بارتولد تاريخ الحضارة الإسلامية ص ٥٥ ط ٣ دار المعارف بمصر .
- (٤٩) سعيد بن بطريق التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ٥٩ مطبعة الآباء اليسوعيين بيروت ١٩٠٩ .

Shedd : Islām and the Oriental Churches p. 110 (٥٠)
(Philadelphia 1904) .

(٥١) أبو يوسف الخراج ص ١٢٥ .

(٥٢) أرنولد الدعوة إلى الإسلام ص ٦٥ .

(٥٣) سورة البقرة آية ٢٥٦ .

(٥٤) سورة المائدة آية ٨ .

(٥٥) سورة المائدة آية ٤ .

(٥٦) سورة المائدة آية ٨٢ .

(٥٧) أبو يوسف الخراج ص ٧٢ .

Fattal, le Statut Legal Des Non. Muslīmans p. 159 . (٥٨)

(٥٩) أبو يوسف الخراج ص ١٤٦ .

أضواء جديدة على تجارة الكارم

من واقع وثائق الجنيزة

للمكتور : عطية القومى

مدرس بكلية الآداب جامعة القاهرة فرع الخرطوم

تنسب تجارة الكارم إلى « الكارمية » وهم كما حدثتنا عنهم وثائق الجنيزة^(١) ، فئة من كبار التجار اشتغلوا باحتكار تجارة الهند والشرق الأقصى في التوابل وما إليها من السلع الأخرى ، وكان مركز نشاطهم الأول في المحيط الهندي^(٢) . وقد كان المحيط الهندي ، منذ القدم هو السوق التجارى الكبير الذى كانت تتجمع فى موافيه سلع الشرق الأقصى والهند وغيرها^(٣) وقد اتخذ تجار سلع الشرق قواعد لهم فى موافى ساحل الهند الغربى وفى الخليج العربى وعند مدخل البحر الأحمر الجنوبى^(٤) . وبرغم أن تاريخ نشأة طائفة تجار الكارم لم يتحدد بعد فإنه من المعروف أن هذه الجماعة نشأت فى المحيط الهندي أو على الشاطئ الغربى للهند وأنها وجدت هناك فى بداية الأمر على صورة ما شئ تطورت مع الزمن ومع التقدم الحضارى وصار هذا الاسم هو ما تعرف به هذه الجماعة وتوارثه من جاء بعدهم أو من تحولت إليه السيطرة التجارية فى أسواق الهند وغيرها^(٥) .

وآخر الدراسات عن نشأة تجار الكارم هى الدراسة التى قام بها المستشرق جواتين ، من واقع وثائق الجنيزة ، وأثبت فيها نشاط هؤلاء فى عهد الفاطميين مؤكداً بذلك ما سبق أن أشار إليه القلقشندي فى حديث

عابر عن نشاطهم في ذلك العهد (٦) . كذلك أثبت جواتين من واقع هذه الوثائق ، أن التجار اليهود شاركوا في تجارة السكر طوال عهد الفاطميين جنبا إلى جنب مع المسلمين مخالفاً بذلك القول السائد بأن تجارة السكر قد اقتصرت فقط على التجار المسلمين (٧) .

وقد ورد ذكر كلمة «كارم» و«الكارم» صراحة في خطابات من الجنيزة ترجع إلى العهد الفاطمي ، وهذا يدل دلالة واضحة ومؤكدة على وجود هذه التجارة في عهد الفاطميين . وقد استخدمت هذه الكلمة في عهد الفاطميين بمعنى السلع أو البضائع التي يتجر فيها أولئك التجار ونسبوا إليها ، وبمعنى التجار أنفسهم . ومن الخطابات التي ورد فيها المعنى الأول الآتي :

١ - خطاب محروس اللبدى (٨) من غـدـن إلى أحد أبنائه الذي كان يعيش عند خاله في القاهرة في الوقت الذي كان فيه مبحراً من الهند في طريق عودته منها بعد أن مكث بها طويلاً . ولحسن الحظ فقد وصلت إلى أيدينا نسختين من هذا الخطاب (٩) .

ففي إحدى فقرات الخطاب التي يتحدث فيها محروس عن بعض قطع الكريستال التي اشتراها وسلمها في عدن إلى مضمون كبير تجارها ليرسلها بدوره إلى القاهرة مع أحد تجار السكر المتوجهين إليها ووردت في الخطاب نص العبارة الآتية :

(. ينفذها في السكر مع من يرى)

٢ - هناك جزء من خطاب استخدم ظهره مسودة لعدد من السلع ، هذا الخطاب أرسله أبو ذكرى كوهين التاجر السكرى إلى صهره محروس اللبدى ، ونظراً لأهمية ما ورد في هذا الخطاب عن السكر فإنني أثبت هنا ما جاء به في هذا المصدد . يقول الخطاب :

(أ) أما الكارم فقد وصلني منه كتاب من عند صهرى محروس من سوا كن
يحكى أنه ٣ آلاف عدل (باله) وقد خرج في الكارم من أصحابنا اليهود ٧
محروس (وستة أسماء أخرى) لا غير (١٠) .

ويستخلص جواتين من هذا الخطاب الحقائق التالية :

(أ) إن هذا الخطاب كتب في العشرينات أو الثلاثينات من القرن
السادس الهجرى .

(ب) إن وكيل الكارم اليهودى وشيخ تجارهم يخبر شريكه الذى كان فى
ذلك الوقت فى عدن بحجم التجارة التى حملها الكارم فى ذلك العام وبأسماء
أصدقائهم التجار الذين وصلوا إلى سوا كن سالمين فى طريق عودتهم
إلى مقر إقامتهم بمصر أو المغرب .

(ح) كذلك استدل من الخطاب أن الكارم لم ينزلوا بعدن فى تلك السنة
ولكنهم ساروا مباشرة من الهند إلى سوا كن أو من بعض الموانى
البحرية . هذا وقد لاحظ جواتين من وثائق يرجع تاريخها إلى سنة
١٠٩٧ هـ / ١٠٩٧ م أن بعض السفن كانت تسير رأساً إلى الشاطئ
الأفريقى دون أن تمر بعدن ، وربما كان ذلك نظاماً بحرياً متبعاً فى
ذلك الوقت أو بسبب حالة البحر ، وكان ذلك أمراً عادياً فى ذلك
الوقت .

(د) يرجع جواتين أن الخطاب أرسل من ميناء عيذاب وكان السفر
منها إلى عدن مألوفاً آنذاك .

٣ - هناك رسالة أخرى تتعرض لذكر الكارم وهى تحتوى على
تفاصيل شيقة وهامة وترجع إلى نفس الفترة الزمنية التى نتحدث عنها .
وهذه الرسالة لرجل سامى من ساحل ملبار الغربى فى طريق عودته إلى زوجته

في القاهرة ويخبرها فيها أنه أرسل إليها خادمة سوداء تبلغ من العمر ست سنوات وعدداً من أساور بها زمرد وملبوسات حريرية هندية واناة من البرنز وإبريقاً من النحاس . وذكر لها أن هذه الهدايا سوف تصلها حسبما جاء على لسانه :

(هبة مانياح الراجع في الكارم)

ويعدّها الزوج في ختام رسالته بأنه سوف يرسل لها سفرتين للمائدة . .
وأشياء أخرى مع شخص يدعى أبو سرور بن الدواني بقوله :

(إن شاء الله تصل إليك في الكارم مشحونتان) (١١)

٤ - وفي خطاب أرسل حوالى سنة ٥٣٥ هـ / ١١٤٠ م من الاسكندرية إلى عدن (أو ربما إلى ميناء آخر في المحيط الهندي) يقول المرسل فيه :

(وما كنا غير أن ننتظرك في كادرم السنة . . . وقد وصل خطابك) (١٢)

٥ - وفي خطاب أرسله تاجر من أحد موانئ جنوب شرق الهند إلى القاهرة وهو معاصر للتاجر مضمون يذكر فيه لزوجته أنه مرسل إليها بعض ثوابل الشرق وبعض الفواكه وسبعة أرطال ونصف من الجوز يفاخر بتعوله عنها :

(ما في الكارم مثلها) (١٣)

٦ - وفي خطاب يرجع إلى تلك الحقبة الزمنية مرسل من حاكم دهلوك يشير فيه بقوله إلى أن (مراكب الكارم) التي كانت في حماية الأسطول الفاطمي لم تكن دائماً بمنأى عن هجوم متجربة البحر الأحمر (١٤) .

٧ - وعن وصول تجار الكارم إلى عيذاب نقرأ خطاباً أرسل

(في سنة ٥٣٥ هـ / ديسمبر ١١٤٠ م) من القاهرة إلى عيذاب تردد فيه
العبارة التالية الخاصة بالكارم :

(وجميع من خرج من أصحابنا في الكارم بآتم السلام) (١٥)

ومرسل هذا الخطاب هو أبو ذكري كوهين وكيل التجار اليهود بالقاهرة
الذي ضمت وثائق الجنيزة الكثير من خطاباتاته . وفي إحدى الخطابات الهامة
المرسلة منه من عدن إلى شريك له في مصر يذكر أنه أرسل إليه بضاعة في
الكارم ، ومعنى العبارة التي وردت في الخطاب هي :

(..... وصدر في الكارم المبارك) (١٦)

ونلاحظ أنه لم يرد في سياق الكلام في هذه الرسالة اسم التاجر الذي
أرسلت البضاعة إليه ، ويبدو ، أن أصحاب البضائع كانوا يهودون ببضائهم
في نهاية القرن السادس الهجري إلى تجار الكارم ويتركون لهم حرية
الاتجار فيها .

وهناك خطاب واحد فقط من خطابات الجنيزة ورد فيه اسم الكارم
بمعنى التجار ، وقد كتب هذا الخطاب في الثلاثينات أو الأربعينات من
القرن السادس الهجري ، كتبه التاجر العدني يوسف بن إبراهيم إلى شخص
غير معروف ، وفي هذا الخطاب يبدى مرسله ألمه وخوفه لما أصاب صديقه
أبا عمران بن نفيح الذي عرفه في مياه البحر الأحمر منع سفينة ويتمنى في
ختام خطابه وصول بقية التجار سالمين بقوله :

(أرجو أن مولانا وجميع الكارم يكونوا أدرکوا

عيذاب ان شاء الله) (١٧)

ولقد توصل كل من آشور Ashtor وجواتين إلى الحقائق التالية عن
تجارة الكارم في العهد الفاطمي من واقع دراستهما لوثائق الجنيزة (١٨) .

١ - لأنه مع بداية القرن السادس الهجرى (١٢ م) أصبحت كلفة الكارم ، كلفة شائعة في بيوت القاهرة . فإن أية امرأة يكون زوجها مسافراً في أعالي البحار كانت تتوقع في أى وقت وصول هدايا إليها منه في (الكارم) .

٢ - إن جماعة الكارمية خلال القرن السادس الهجرى لم تظهر على أنها جماعة تعمل لحسابها الخاص ولكنها كانت مجموعة من الملاحين (النواخدة) أو أصحاب السفن الذين يسافر التجار في سفنهم ويرسلون معهم بضائعهم تحت حمايتهم الخاصة أو تحت حماية وكلاء عنهم وأن بعض هؤلاء النواخدة لم يكونوا يمتلكون السفن التي يعملون عليها بل كانوا عمالاً فيها .

٣ - كانت سفن الكارمية في العهد الفاطمى تحمل كميات أقل من التوابل من تلك التي حملتها السفن في عهد المماليك وبرؤوس أموال أقل منها .

٤ - كانت سفن الكارمية ترسل في ميناء عدن وهى في طريقها إلى الهند ، وكانت أحياناً تمر بها مروراً عابراً ، وكان ذلك يتوقف على حالة البحر والرياح أو الظروف السياسية (مثل حصار عدن أثناء هجوم ملك كيش عليها) .

٥ - كان التاجر الكارمى يرسل في العادة عند وصوله الهند خطاباً إلى عائلته يخبرهم فيه أنه مرسل لهم بضائع ثمينة (لا يوجد مثلها في الكارم) . وهذا يظهر لنا أيضاً أن تجار الكارم كانوا يشترون بنقل البضائع العالية المستوى المرتفعة القيمة .

٦ - إن حمولة إحدى سفن الكارم وصلت إلى ٣٠٠٠ بALE في أحد الأعوام ، وأن بضائع إحدى سفنهم قدرت بمبلغ مليون ونصف دينار ،

الأمر الذي يظهر لنا ارتفاع أسعار بضائع السكرية وعظم ثروات تجار السكر (١٩) .

٧ — لم يحتكر التجار السكرية حتى عام ٥٤٥ هـ / ١١٥٠ م تجارة الهند بل كان يوجد آخرون من غير تجار السكر يعملون في هذه التجارة . وقد بلغ عدد السفن المملوكة لغير تجار السكر حوالي مائتي سفينة كانت تنقل البضائع من وإلى الهند وكان السكر يعملون عليها . (٢٠) .

٨ — كانت حكومة الفاطميين تقوم بحماية تجار السكر في البحر الأحمر (٢١) ، وكانت في بعض الأحيان تعهد إلى عدد من التجار بالقيام بهذه الحماية لغيرهم من التجار (٢٢) . وبرغم هذه الحماية التي كان يقوم بها عدد من السفن يتردد لنا من وثائق الجنيزة صدى صرخات استغاثة التجار من خطر متجربة البحر الأحمر .

٩ — كان التجار اليهود في عهد الفاطميين يشتركون مع التجار المسلمين جنباً إلى جنب في تجارة السكر (٢٣) ، بل كانت هنالك مشاركة بينهما في بعض الأحيان . وقد أفادتنا وثائق الجنيزة بأن غالبية التجار اليهود انخرطوا في تجارة الشرق وأن أعداداً كبيرة منهم استقرت زمن الفاطميين في مصر واليمن وفي الهند نفسها ، وأن عدداً كبيراً منهم كون ثروات طائلة من وراء تجارة السكر مثل بنو سهل (٢٤) .

وفي إحدى الوثائق نرى تاجراً يهودياً من المغرب كان يعمل في السكر وهاجر إلى سيلان واستقر بها في سنة ٥٣٥ هـ / ١١٤٠ م . كذلك أوردت لنا هذه الوثائق أن غالبية تجار عدن في القرن السادس الهجري كانوا من التجار اليهود النازحين إليها من بلاد المغرب (٢٥) .

ونضيف إلى هذه الحقائق التي توصل إليها كل من آشور وجواتين

عن تجارة الكارم في العهد الفاطمي من واقع دراستهما للوثائق الحقيقية
التاليتين وهما :

١ - أن هنالك تجار مغاربة مسلمون ويهود اشتركوا في تجارة الكارم
وشاهد ذلك وجود أسماء كثيرة لعائلات من أصل مغربي كانت تعمل في تجارة
الهند (٤٦) . كذلك ما أشارت إليه هذه الوثائق من أن موانئ البحر الأحمر
والجزيرة العربية والهند كانت تموج بأعداد كبيرة من التجار المغاربة الذين
قدموا من أقاليم المغرب ومدنه مثل برقة وجبل نفوسة وطرابلس والقيروان
والمهنية وتلمسان وفاس ووجرة ودرعا (٢٧) . وقد شجع الفاطميون بعد
أن انتقلوا إلى مصر ، أعداد كثيرة من تجار المغرب وخاصة من قبيلة كتامة
على الهجرة إلى مصر رغبة في الاستفادة من خبرتهم في التجارة ودفعوا بهم
إلى تجارة الهند . وقد جاءت إلى مصر في سنة ٤٠٠ هـ أعداد كبيرة منهم ،
ونقرأ في وثائق الجيزة أسماء كثيرة لهذه العائلات المغربية التي كانت تعمل
في تجارة الهند (٢٨) .

٣ - إن الفاطميين استفادوا من نشاط بعض تجار الكارم في نشر
الدعوة الاسماعيلية . فقد خدمت التجارة في البحر الأحمر والمحيط الهندي
الدعوة الاسماعيلية وأدت إلى انتشارها في بلاد اليمن والهند وخاصة في عهد
الخليفة المستنصر . ففي عهد هذا الخليفة قام التجار الكارمية بمجهود كبير في
نشر الدعوة الاسماعيلية في بلاد الهند حتى أن أهالي تلك البلاد لم يكونوا
يفرقون بين الدعوة الاسماعيلية وبين التجار المصريين وكانوا يطلقون على
الاسماعيلي منهم اسم « بوهرا » وهي كلمة معناها « تاجر البهار » في لغة هذه
البلاد (٢٩) .

أما عن اسم « الكارمية » فإننا لم نصل حتى الآن إلى تفسير جازم لتسمية
هؤلاء التجار بهذا الاسم ، ويبدو أنه اسم عام لأنه ليست هنالك كلمة في اللغة

العربية بهذا المعنى . وقد تعددت محاولات تفسير هذه التسمية . فقد نقل كاترمير Quatremere ما أورده القلقشندي من أن هذا الاسم مأخوذ عن (الكانم) وهي منطقة من السودان الغربي تقع بين بحر الغزال وبحيرة تشاد وأن هذا الاسم انتشر بين من اشتغلوا بتجارة البهار بعد أن وقع فيه تصحيف وأصبح كارم (٣٠) . وما يحبط هذا الرأي هو أنه ليس لدينا ما يدل على أن تجار الكانم قد استقروا في مصر للاتجار في بضائع الشرق من توابل وغيرها إلا نص القلقشندي فحسب (٣١) وهو كاتب متأخر عن العصر الذي نتحدث عنه (٣٢) .

ويقترح ليتمان Littman أن هذا الاسم قد أخذ عن متاجر التجار نفسها ، إذ وجد أن لفظة « كوراراما » كواراراما Kuarrarima تعني الحبهان وهو من التوابل التي تاجروا فيها ثم حرفت هذه الكلمة وأصبحت (كارم) وأطلقت على هؤلاء التجار (٣٣) .

والتفسير الجديد لكلمة (كارم) الذي أورده جواتين مفاده أن أصل هذه الكلمة ليس عربياً واسكنه هندی ، ذلك لأن لغة جنوب الهند (التامل) توجد بها كلمة (كاريام) Karyam وهي تعني فيما تعني من أشياء أخرى : « الأعمال ، أود الأشغال » ولما كانت أعمال أهالي الساحل الغربي من الهند مع تجار الشرق الأوسط تتعلق بالتجارة فمن المحتمل أن يكون أصحاب السفن أو التجار الذين عملوا في ذلك المضمار قد عرفوا أو أطلق عليهم أهالي الهند هذا الاسم (٣٤) .

وجاء مع هذه التفسيرات تفسير جديد آخر ، وهو أكثر قبولا من غيره ، أورده الأستاذ الشاطر بهيلى في مقال له عن الكارمية (٣٥) . ورد في ذلك التفسير أننا إذا قسمنا لفظة (كارم) قسمين لوجدناها تتكون من (كار) في المقطع الأول ، ثم (يم) في المقطع الثاني . و (كار) معناه الحرفة أو العمل أو التجارة أو الوظيفة . . . الخ . و (يم) معناه المحيط أو البحر

البعيد الشواطىء أو النهر الكبير، ثم سقط حرف الياء من (كاريم) فأصبحت (كارم) وأن معنى الكلمة . حسب هذا التفسير — هو حرفة التجارة في البحار .

وهكذا نرى أن كيان الكارمية التجارى قد اتضح في عهد الدولة الفاطمية وأن نشاط هذه الطائفة ظل في المحيط الهندى في عهد هذه الدولة وأن عدن ظلت مركزاً لنشاط هذه الجماعة التجارية . وقد ظل النشاط قائماً في تلك المراكز حتى انتقل مركز تجارة العالم من المحيط الهندى إلى البحر المتوسط مع قيام حكم دولة الأيوبيين في مصر ، وكان من الطبيعي أن يتخذ العاملون في هذه التجارة مراكز لهم على مقربة من البحر المتوسط . ولهذا جاء هؤلاء التجار إلى مصر واتخذوا منها موطناً لهم في نهاية القرن السادس الهجرى (٥٧٧ هـ / ١١٨١ م) واستجابوا بذلك للاتصال التجارى الهائل بين الشرق والغرب عند مطلع هذا القرن . فأصبحوا كبار التجار المشتغلين بتجارة الشرق العالمية . وأصبح التاجر الكارمى في العصرين الأيوبي والمملوكى هو تاجر التوابل و سلع الشرق الغالية الثمن أساساً ، تلك السلع التى أصبحت أهم تجارة لمصر مع الغرب في هذين العصرين . ويرجع الفضل في ازدياد أهمية هؤلاء التجار إلى نجاح الأيوبيين في إقرار النفوذ المصرى في البحر الأحمر ، وفي تنظيم شؤون التجارة في اليمن وفي غيرها من بلدان ذلك البحر وموانئه ، الأمر الذى أدى إلى تمتع هؤلاء التجار بالأمان على أنفسهم وعلى أموالهم في تلك المناطق الإسلامية وإتاحة فرص الكسب الواسع لهم .

وقد كانت لهذه الجماعة مكانتها وشهرتها في عهد الأيوبيين بدليل أن المقرئى حين حدثنا عن وصولهم من عدن إلى مصر (في ربيع الأول من سنة ٥٧٧ هـ) ذكرهم دون أن يعرفنا بهم بدليل ما كان لهم من شهرة، وعلمه أنهم ليسوا في حاجة إلى التعريف (٣٦) .

وأما عن قيام طائفة تجار الكارم ، فنستطيع أن نقول أنه كان يضم الكارمية جميعاً طائفة واحدة قوية ذلك لأن المجتمعات الإسلامية عرفت نظام الطوائف منذ العصر العباسي الأول وكان بمقتضى هذا النظام، تضم كل طائفة أصحاب الحرفة والصيغة الواحدة وبالتالي فإن قيام طائفة (التي تقابل نقابة المستعملة حديثاً) التجار الكارمية كان أمراً طبيعياً (٣٧) . كذلك عرف الكارمية نظام الطوائف في بلاد ساحل الهند الغربي ، وكانت تضم التجار المسلمين - الذين تواجدوا في بلاد الهند في قرون الإسلام الأولى في الشرق الأقصى وساحل أفريقية - طوائف متحدة في المستعمرات الخاصة التي أقاموها في هذه البلاد وخاصة في كامباي Cambay وكيلون Quilon (٣٨) ، وكان تجار الكارم على اتصال بوكلاء طوائف تجار الهند (٣٩) .

وكان أهم ما يميز طائفة الكارمية ارتباطها مع بعضها برابط المصاهرة مسلمين كانوا أم يهودا وشاهد ذلك تلك المصاهرات التي ظلت قائمة بين عائلات وبيوتات الكارمية على مدى أكثر من ثلاثة قرون (٤٠) . وكان الاشتراك في تجارة واحدة تتخذ لها طريقاً واحداً يحتاج بالضرورة إلى قيام طائفة تضم هؤلاء التجار وتحافظ على تجارتهم ومصالحهم . كذلك جمعت بينهم الأخطار التي كانوا يتعرضون لها في البحر وفي المحيط الهندي سواء أكانت هذه الأخطار من جانب الطبيعة أو من جانب متجربة البحار .

وكان لطائفة الكارمية منذ العصر الفاطمي رئيس يرأسها يسمى «رئيس الكارمية» أو «رئيس التجار» أو «وكيل التجار» أو شاهبندر التجار ، وكانت هذه الرئاسة وراثية يرثها الابن عن الأب جيلاً بعد جيل (٤١) . وكان ابن رئيس الكارمية يتعلم أصول هذه التجارة ويشترك في رحلات تجارية بعيدة وهو في سن مبكر . وقد وردت في المصادر أسماء لعائلات تولت رئاسة الكارمية من العهد الفاطمي حتى العهد المملوكي أمثال عائلة القويق ، الخروبي ، المحلى ، والبهاميني وغيرها (٤٢) .

ويشير بعض الكتاب إلى أن طائفة التجار الكارمية في العهدين الأيوبي والمملوكي لم تكن تضم سوى المسلمين وأنها كانت تشترط الإسلام أو الدخول فيه لمن يريد العمل في الكارم^(٤٢) . وقد بنى هؤلاء الكتاب آراءهم على غلبة العنصر الإسلامي بين طائفة تجار الكارم في هذين العهدين ، كذلك استناداً على روح التعصب الديني التي كانت سائدة في العصور الوسطى وخاصة فترة الحروب الصليبية . والحقيقة أن كل هذا القول مردود ، ذلك لأن روح التجارة لم تكن أبداً تتمشى مع روح التعصب وأن المشتغل بالتجارة يعتمد أساساً ليحرز المزيد من الكسب على علاقاته الإنسانية الطيبة مع كل الناس من مختلف الأديان . ونحن لم نقرأ أبداً في أي كتاب عن بادرة واحدة ظهر فيها التعصب من جانب هؤلاء التجار الطيبين . ولكننا لو نظرنا إلى الأمر في حقيقته نرى أن تفسير سر هذه الغلبة الإسلامية بين تجار الكارم في العصرين الأيوبي والمملوكي لم يكن بسبب فرض دخول الإسلام لمن أراد العمل في هذه التجارة أو بسبب إخراج غير المسلم منها ، وإنما كان ذلك الوضع نتيجة لتطورات سياسية واقتصادية جرت في أوروبا وفي الشرق في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) . فقد شهدت هذه الفترة قيام نظام القومونات في أوروبا^(٤٣) Communes أو الجمهوريات في مدنها . وشهدت عصر اليقظة الاقتصادية لأهالي مدن أوروبا التجارية ، وقيام الصراع بين التجار المسيحيين من أهالي هذه المدن (تجار الفرنج) والتجار اليهود الذين كانوا حتى ذلك الوقت يسيطرون على تجارة الشرق مع أوروبا . وقد انتهى هذا الصراع بانتصار تجار الفرنج واختفاء تجار اليهود تدريجياً حتى توقف نشاطهم تماماً في هذه التجارة العالمية مع مطلع القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) . ويتجلى ذلك فيما تعرض له اليهود ، ابتداءً من ذلك القرن وطوال العصور الوسطى ، للاضطهاد في أوروبا . ونتيجة لهذه التطورات استقر معظم تجار اليهود الرأبانية في بلاد الشرق الإسلامي وقصروا نشاطهم على التجارة الداخلية وأعمال الصيرفة في داخل هذه البلاد بعد أن

تحويل نشاطهم عن الاشتراك في تجارة الكارم^(٤٥) . ومن المحتمل أن يكون بعض هؤلاء التجار استمروا في العمل في تجارة الكارم واعتنقوا لذلك الإسلام حرصاً على المكاسب المالية الهائلة التي كانوا يحققونها من العمل في هذه التجارة واحتماءً بالإسلام من الاضطهاد الأوربي ، وقد عرف اليهود بحبهم للمال في مختلف العصور . ويؤيد رأينا هذا ما ورد في قائمة تجار الكارم التي أوردها كتاب الطبقات في العهد المملوكي من أسماء لتجار مسلمين عملوا في الكارم كان أجدادهم يهوداً^(٤٦) .

وبعد خروج اليهود انفراد تجار الكارم المسلمون ، بتجارة الكارم بالعمل في هذا النوع من التجارة ونقلوا مركز نشاطهم من عدن إلى القاهرة في العهد الأيوبي نتيجة لما حدث من تطورات في التجارة العالمية بعد أن انتقل مركز هذه التجارة من موانئ المحيط الهندي إلى موانئ البحر المتوسط . وكان من الطبيعي أن ينقل تجار الكارم المسلمون مركز نشاطهم إلى القاهرة ليكونوا على مقربة من المركز التجاري الجديد^(٤٧) .

هذا وقد أدت الحروب الصليبية ، وخاصة حين استخدم الصليبيون السلاح الاقتصادي في معركتهم ضد المسلمين ، إلى أن تشتد الروح الدينية وأن يعمل الجانبان المسلم والصليبي على حماية مصالحه وذلك بالحرص على التضامن والوحدة وهذا يقتضي استبعاد اليهود الذين لم يكن يهمهم سوى المكسب والذين ربما يعملون تحت إغراء المكسب المادي ضد مصالح كل من الطرفين في تجارة الكارم . وربما أدى ذلك أيضاً إلى أن يتحول بعض تجار الكارم اليهود إلى الإسلام حفاظاً على مكاسبهم الهائلة من وراء هذه التجارة .

وبرغم ما قيل عن انفراد المسلمين بتجارة الكارم في العهدين الأيوبي والمملوكي فإن هنالك ما يشير إلى اشتراك بعض اليهود وبعض المسيحيين

الشرقيين في هذه التجارة في ذلك الوقت . فقد أشار فيشيل Fischel إلى وجود عائلة يهودية كانت تعيش في مصر في العصر الأيوبي كانت تعمل في تجارة الكارم والصيرفة ، وأن نشاط هذه العائلة استمر في العهد المملوكي ، وكانت تعرف باسم البيت الكارمي^(٤٨) . كذلك تحدثت وثائق الجنيزة عن وجود تجار يهود في تجارة الكارم في العهد الأيوبي^(٤٩) . كما أورد المسكين جرجس بن العميد (المتوفى في القرن السابع الهجري) عند حديثه عن حياة البطريك الأنبا يونس بن أبي غالب بطريق اليعاقبة على الإسكندرية والديار المصرية والحديثة والنوبة والذي توفي سنة ٦١٢ هـ إنه كان حتى سنة ٥٨٦ هـ تاجراً يعمل في الكارم ويتردد على بلاد الهند واليمن وأنه حصلت له أموال كثيرة من تجارته في الكارم^(٥٠) .

وقد اهتم سلاطين الأيوبيين ومن بعدهم المماليك بطائفة الكارم وقدموا لهم التسهيلات اللازمة حتى أنهم خصصوا لخدمتهم موظفاً حكومياً كبيراً يتم بهم ويسهل لهم أمورهم وهو مستوفى البهار والكارم ، وتحدث القلقشندي عن اختصاص الموظف الذي يشغل هذه الوظيفة بقوله : « إن موضوعها التحدث على واصل التجار الكارمية من أصناف البهار وأنواع المتجر ، وهي وظيفة جليلة تارة تضاف إلى الوزارة وتجعل تبعاً لها وتارة تضاف إلى الخاص وتجعل تبعاً لها وتارة تنفرد عنهما بحسب ما يراه السلطان^(٥١) . وكان على مستوفى البهار والكارم مسؤولية أن يلاحظ ويجرد كل الوارد على أيدي تجار الكارم من عدن ثم جدة إلى مصر والداخل في فنادقهم والمباع للتجار الأوربيين . وبجانب ذلك الموظف نجد موظفين آخرين يساعدان هذا الموظف وذلك في العصر المملوكي وهما « استادار الكارمي » و « متحدث الكارمي »^(٥٢) .

كذلك قام الأيوبيون بمثل ما قام به الفاطميون من تعقب خطر المتجربة

في مياه البحر الأحمر ، فرصدوا سفناً من أسطولهم لهذه الغاية مثلما فعل الفاطميون . وقد أكدت وثائق الجنيزة هذا الأمر في كثير من القضايا التي طرحت خلال هذه الوثائق والتي تعلقت بمخطر التجرم في البحر الأحمر . كذلك وفرت الدولة الأيوبية لتجار الكارم الأمن في الطرق البرية بين موانئ مصر على البحر الأحمر وبين النيل وواديه . وشاهد ذلك ما أورده الرحالة ابن جبير في كتاب رحلته عن الأمان الذي كان يسود هذه الطرق البرية رغم خلوها ووحشتها في بعض أوقات العام . وقد ذكر ابن المكي (المتوفى في القرن السابع الهجري) أن السبل البرية كانت آمنة في عهد الأيوبيين ، وأورد أن السلطان الملك الكامل رتب خفراء على الطرق لحفظ التجار المترددين عليها ، فكان التجار يعبرون تلك البراري الموحشة والصحاري القاحلة دون أن يرعبهم شيء (٥٣) .

هذا وقد عمل حكام الأيوبيين على راحة هذه الطائفة التجارية الكبرى في داخل البلاد فأقاموا لهم الفنادق الخاصة بهم والتي كانوا يمارسون فيها مختلف نشاطاتهم (٥٤) . ففي سنة ٥٧٩ هـ - وهي السنة التالية لانتصار حسام الدين لؤلؤ على حملة أرناط الصليبية على البحر الأحمر - أمر صلاح الدين ببناء فندق للكارم بالفسطاط وكلف ابن أخيه تقي الدين بن عمر ببناء هذا الفندق ، فبناه على شاطئ النيل حيث نرسو مراكبهم (٥٥) . كذلك بنى الكارمية أنفسهم بعضاً من هذه الفنادق على نفقتهم الخاصة ، وكانت تتم فيها صفقات بيع التوابل والسلع الأخرى لتجار أوروبا . ولم تكن إقامة هذه الفنادق مقصورة على القاهرة فحسب بل كانت للكارمية أيضاً فنادقهم في الاسكندرية ودمياط وقوص وعيناب ومكة وجدة وعدن (٥٦) .

وهناك من يزعم أن الخدمات التي كانت تؤديها الدولة الأيوبية لتجار الكارم كانت مقابل أموال ومساعدات كان الكارم يقدمونها للدولة في أوقات أزماتها المالية والاقتصادية ، ويستند أولئك في زعمهم هذا على ما أشار إليه

المقریزی من تحصیل صلاح الدین لزکاة أربع سنين من تجار الکاکرم دفعة واحدة في سنة ٥٧٧ هـ (٥٧). والحقیقة أن هذا افتراض لا وجود له ، ذلك لأن صلاح الدین لم يحصل من تجار الکاکرم سوى الزکاة وأنه لم يحصلها بهذه الطريقة منهم سوى مرة واحدة وذلك لحاجته إلى المال في ذلك الوقت لمجاهدة الصليبيين الذين هاجموا عيذاب والبحر الأحمر في نفس العام . ولم يذكر المقریزی ولا غيره من المؤرخين أن صلاح الدین عاود هذا الطلب من تجار الکاکرم ، بل إننا نجد على العکس من ذلك يُسقط عن تجار الکاکرم ما كان يُعجب منهم بعذاب من زکاة أموالهم بضع سنوات تشجيعاً لهم على القدوم إلى مصر (٥٨) .

کذلك نجد أن هذا الافتراض لا يتماشى مع السياسة المالية التي اتبعها صلاح الدین والتي كان يسير عليها بمقتضى الشريعة الإسلامية وخاصة بالنسبة للکوس (٥٩) . فكان لا يحصل من التجار المسلمين سوى زکاة أموالهم (٦٠) ومن غير المسلمين كان لا يحصل سوى العشر (٦١) .

هذا وقد اختلفت طبيعة التاجر الکاکرم في العصر الأيوبي والمملوك عنها في العصر الفاطمي ، فقد كانت كميات السلع التي ينقلها تجار الکاکرم في العصر الفاطمي محدودة ، أما بعد هذا العصر فقد أصبح التاجر الکاکرم صاحب القوافل الهائلة التي كان يحميها بجند وخيالة تعمل لحسابه وحقق هؤلاء التجار من وراء عملهم في تجارة الشرق أرباحاً هائلة وثروات طائلة ، فقد بلغت ثروة بعضهم مليون دينار وبلغت ثروات البعض الآخر أضعاف ذلك ، وقد تعذر إحصاء ثروة بعضهم (٦٢) .

هذا وقد كانت لتجار الکاکرم عموماً مآثر وأيادی بيضاء على المجتمعات التي عاشوا بها وذلك لما كانوا يتمتعون به من ثروات طائلة ويتحلون به من أخلاق فاضلة وتقوى زائدة (٦٣) . فقد خصص الکثير منهم جزءاً من ثرواتهم

لبناء وإصلاح المساجد والمدارس والمستشفيات في مكة والفسطاط (٦٤) .
 كذلك اهتم رجال الكارم بدراسة علوم الدين وخاصة الحديث وكانوا يسهرون
 على العناية بتثقيف أبنائهم وتنشئتهم تنشئة دينية طيبة . ومن يطلع على تاريخ
 حياة رجال الكارم يلحظ أنهم لم يقتصرُوا على العمل في تجارة الكارم
 فحسب بل كانوا أيضاً أصحاب حوانيت في داخل البلاد وكان منهم من يعمل
 أيضاً بالتدريس والقضاء إلى جانب عمله في التجارة (٦٥) . وفي الجملة فقد
 كان رجال الكارم في العصرين الأيوبي والمملوكي خيرة رجال عصرهم مكانة
 وعلماً وخلقاً .

الحواشي

(١) وثائق الجيزة هي وثائق خطية كثيرة وجدت في منطقة مصر القديمة وعرفت لعلماء
 الغرب في القرن التاسع عشر ووزعت على مكتبات أوروبا وأمريكا . وكانت هذه الوثائق
 محفوظة قبل اكتشافها ، في حجرة خصصت للأوراق المهمة في معبد الفسطاط اليهودي ووجد
 بعض آخر من هذه الوثائق في جبانة البساتين القريبة من المعبد وأطلق على المجموعتين اسم
 وثائق جيزة القاهرة . ويرجع تاريخ معظم هذه الوثائق ، التي تتكون في غالبيتها من خطابات
 متبادلة بين اليهود وذويهم ، إلى الفترة ما بين القرنين الرابع والسابع الهجريين وقليل منها يرجع
 إلى فترة متقدمة من القرن الرابع الهجري . ويقدر عدد الأوراق التي كانت في هذه الجيزة
 بما يزيد عن الربع مليون ورقة معظمها قطع من كتب عبرية وقد كتبت غالبية هذه الأوراق
 باللغة العربية بالحروف العبرية وهي تعكس لنا الحالة الاجتماعية والاقتصادية لبلدان البحر
 المتوسط والشرق في تلك الفترة . وقد نشر بعض هذه الوثائق ولسكن بعضها الآخر لم ينشر
 حتى الآن . وقد وضع المستشرق جوايتين Goitein مفتاحاً لوثائق الجيزة في كتابة :

A tentative bibliography of Geniza Documents, Paris 1964 .

- Goitein : New Lights on the beginning of the Karim (٢)
 Merchants, (Tesho, V. I, 1958), p. 173 .
- Goitein : From the Mediterranean to India, Documents (٣)
 on the Trade to India, South Arabia, (Speculum, V. XXIX,
 April 1954, No2, Part I,) p. 120 .
- (٤) كانت سفن الكارم تتردد على أكثر من عشرين ميناء على ساحل الهند الغربي .

(٥) الشاطر بصيلي : السكارمية ، مقال بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ،
العدد ١٣ لسنة ١٩٦٧ ، ص ٢١٧ .

(٦) ذكر القلقشندي وهو بصدد حديثه عن اهتمام الفاطميين بالأساطيل وحفظ الثغور
ما نصه : « أنه كان للفاطميين أسطول بعيداب يتلقى به السكارم فيما بين عيذاب وسواكن
وما حولها خوفاً على مراكب السكارم من قوم كانوا بجزائر بحر القلزم هناك يعترضون
المراكب فيحميهم الأسطول منهم وكانت عدة هذا الأسطول خمسة مراكب ثم صارت إلى ثلاث
وكان والى قوس هو التولى لأمر هذا الأسطول وربما تولاه أمير من الباب ويحمل إليه من
خزائن السلاح ما يكفيه (صبح الأعشى ، القاهرة ١٩١٥ ، ج ٣ ، ص ٥٢٠) كذلك عند
حديثه عن فندق السكارم بالفسطاط إذ ذكر أن المكوس كانت تؤخذ على واصل التجار
السكارمية من البضائع في بحر القلزم من جهة الحجاز واليمن وما والاها وذلك بأربعة سواحل
بالبحر المذكور أولها من ساحل عيذاب حيث يتوصل إلى قوس بالبضائع ومن قوس إلى فندق
السكارم بالفسطاط في بحر النيل (صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٢) .

(٧) - New lights on the beginning of the karmi

Merchants. pp. 175 - 185.

(٨) ذكر جواتين أن محروس هذا يدعى محروس بن يعقوب من بلدة لبدية الليبية وكان
صاحب سفينة (ناخوداه) ويقيم في عدن وعاش في الربع الأول من القرن السادس الهجري
(١٢ م) وكان مركز نشاطه في عدن وكان محروس هذا دائماً السفر مع « مضمون » شيخ
التجار اليهود في عدن . وكانت أخت محروس هذا متزوجة من أبي ذكرى كوهين شيخ التجار
اليهود بالقاهرة . وقد ارتبطت العائلتان بروابط قديمة في العراق وفلسطين والمغرب كما كان
محروس هذا يحضر أحياناً إلى القاهرة ليقوم بتصريف أمور عائلته في الوقت الذي يكون فيه
صهرة مسافراً إلى الهند .

(Goitein Op. Cit., p. 176).

(٩) كان أصحاب خطابات الهند يكتبونها في أكثر من نسخة حتى إذا ضاعت لأحدى هذه
النسخ وصلت الأخرى وبذلك يضمنون استمرار الاتصال بينهم وبين ذويهم وعملاتهم .
ونسخة هذا الخطاب موجودة في مكتبة جامعة كمبريدج والأخرى في المتحف البريطاني
بلندن تحت أرقام : - 134 - 5 India collection of Goitein, MS.

University Cambridge , T.S. 16. 345 British Museum,
Or 5542.

(١٠) هذه الوثيقة محفوظة ضمن مجموعة جواتين المعروفة بمجموعة الهند بالمتحف البريطاني

India Book . Or. 554g

برقم ٢٢١ —

(١١) هذه الوثيقة موجودة برقم ٢١٤ ضمن مجموعة جواتين بالمتحف البريطاني .

— Goitein: New lights, p. 184,

(١٢)

(١٣) هذه الوثيقة موجودة برقم ١٧٦ ضمن مجموعة :

— India Book .MS. Jewish Theological Seminary of New York,
EN Adler collection, 273 g, fol. 16

- (١٤) لم يورد جواتين نص العبارة كاملاً بسبب سوء حالة هذه الوثيقة
- (Goitein : Studies in Islamic history and Institutions, Leiden 1966, p. 356)
- Goitein : Op. Cit., p. 357. (١٥)
- (١٦) هذه الوثيقة موجودة برقم ٢٢٩ ضمن مجموعة :
- India Book, University Library, Cambridge; Or. 1080 J 182.
- (١٧) هذه الوثيقة موجودة برقم ٢٢٧ ضمن مجموعة :
- India Book, MS. Jewish Theological Seminary of New York, E.N. Adler Collection, Geniza Misc. 4.
- Ashtor : The Karimi Merchants, [JRAS, April (١٨) 1956], pp. 53 - 54.
- Goitein : New lights, pp. 180-182.
- (١٩) وكانت هذه البضاعة متحصنة لحساب الشريكين بلال بن جرير الأهوازي (أو الأوحدي) الذي كان في سنة ٥٣٥ هـ / ١١٤٠ م حاكماً لجنوب اليمن ثم صار بعد ذلك وزيراً والثاني هو مضمون كبير تجار اليهود في عدن
- (Goitein : New lights, p. 181) ..
- Goitein : New lights; p. 181. (٢٠)
- (٢١) سئدنا في ذلك ما أورده القاقشندي في كتابه صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٥٢ .
- (٢٢) من الأشخاص الذين عهدت إليهم الحكومة الفاطمية بهذه الحماية مضمون (مأمون) كبير تجار اليهود في عدن فقد أخذ موافقة الحكومة على خاية السفن والقوافل التي يملكها أو يشرف عليها
- (Goitein : Op. Cit., p 181)
- (٢٣) وهذا يدحض الرأي القائل بأن هذه الطائفة كانت تتكون فقط من التجار المسلمين وأن على من أراد أن يدخل فيها أن يدخل الإسلام وأن يستقر فيه - أنظر : صبحي لبيب : التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى ، مستخرج من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، مايو ١٩٥٢ ، ص ١٢ - ١٤ .
- Fischel : Jews in the economic and political life (٢٤) of the Medieval Islam, London 1937 P.75.
- Goitein : Jews and Arabs, their contacts (٢٥) through the Ages, New York 1955, p. 115.
- (٢٦) وردت بعض أسماء هذه العائلات في وثائق الجنيرة وأشار إليها جواتين في مقالة
- Letters and Documents on the India Trade in Medieval Islam [Islamic Culture; v. 37- 1963], p: 200.
- Goitein : Studies, p. 342. (٢٧)

- Goitein : Letters and Documents , p. 200. (٢٨)
- Lewis, B : The Fatimides and the route to India, [Revue de la faculté des sciences Economiques de l'Université d'Istanbul, V. II, 1949 - 1950, Istanbul, p. 53. (٢٩)
- (٣٠) صبحى ليب : التجارة الكارمية ، ص ٦ .
- Wiet, G : Les Marchands d'épices sous les Sultans Mamlouks, [Cahiers d'Histoire Egyptienne], Le Caire 1955, p. 87. (٣١)
- (٣٢) توفى القلقشندي سنة ٨٢١ هـ .
- (٣٣) صبحى ليب : التجارة الكارمية ، ص ٦ .
- Goitein : Jews and Arabs, p. 115 . (٣٤)
- (٣٥) أنظر مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، العدد ١٣ لسنة ١٩٦٧ ، ص ٢١٧ .
- Wiet : Les Marchands d'épices, p. 86 . (٣٦)
- Ashtor : The Kerimi merchants, [JRAS, London 1956], p. 51 , (٣٧)
- Coupland : East Africa and Its Invadors, Oxford 1956, pp. 16 - 20 . (٣٨)
- Goitein : Studies, p. 360. (٣٩)
- Wiet : Les marchands d'épices p 129 . (٤٠)
- Ibid, p. 130 . (٤١)
- Fischel : The Spice Trade in Mamluk Egypt, [JESHO, V.I, 1958, p. 165. (٤٢)
- (٤٣) أشار إلى هذا الرأي كل من Clerget و Fischel وأخذ به صبحى ليب أنظر صبحى ليب : التجارة الكارمية ، ص ١٢ .
- (٤٤) لفظ قومون هو ترجمة حرفية لكلمة Commune وكان استعمالها قد شاع في العصور الوسطى للدلالة على المدن الإيطالية التجارية وكذلك المدن الفرنسية التي استطاعت بفضل ثروتها الاقتصادية الجديدة أن تحصل على براءات تخولها الهيمنة على شئونها الداخلية وأن تصبح الحكومة فيها بيد غير أرباب المهن (فيشر : تاريخ أوروبا في العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ١٩٧ حاشية رقم ٥) .
- وقد أطلق القلقشندي هذا الاسم وهو صاحب الترجمة الحرفية له حيث ورد أن ديوان الإنشاء المملوك بالقاهرة استعمل هذا اللفظ في مخاطبة حكام مدينة جنوة الإيطالية — أنظر صبحى الأعشى ، ج ٨ ، ص ٤٦ .
- Ashtor : Histoire des prix et des salaires dans l'Orient Médiéval, Paris 1969 , p. 119. (٤٥)

- (٤٦) جمع Wiet عدداً كبيراً من أسماء تجار السكر في العهد المملوكي وأورد ما في مقاله :
— Les Marchands d'épices, pp. 106 - 110 .
- (٤٧) — Fischel. Op. Cit., p. 167.
- (٤٨) — Fischel : Op. Cit, p. 166 .
- (٤٩) — Ashtor : The Karimi Merchants, p. 55 .
- (٥٠) كانت مدة بطركيته ستة وعشرين سنة وأحد عشر شهراً وثلاثة وعشرين يوماً
(Cahen : Le Chronique des Ayyoubides d'Al Makin B .
Al - Amid, BEO, T. VX 1955 - 1958, Damas 1658, p.128).
- (٥١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٢ .
- (٥٢) — Fishel : The Spice Trade, p. 167 .
- (٥٣) — Gahen: Le Chronique des Ayyoubides, p. 144.
- (٥٤) — Fischel : Op. Cit., p. 169 .
- (٥٥) أحمد دراج : عيذاب ، مقال بمجلة نهضة أفريقية ، يوليو ١٩٥٨ ، ص ٥٩ .
- (٥٦) — Attiya : Crusade, Commerce and Culture, London 1962, p. 188 .
- (٥٧) أنظر صبحي لبيب : التجار السكرية ، ص ١١ ، ١٢ .
- (٥٨) ابن جبير : رحلته ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٦٩ ، ٧٠ .
- (٥٩) أورد ابن جبير في كتاب رحلة (ص ٥٥٥) قوله أن صلاح الدين ألغى كل المكوس التي كانت قائمة في عهد الفاطميين .
- (٦٠) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٥٧ .
- (٦١) يقول القلقشندي (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٥٩) أن المقرر في الفرع أخذ العشر من بضائعهم التي يعدون بها إلى بلاد الإسلام إذا شرط ذلك عليهم يؤخذ مرة واحدة من كل قادم بالتجارة في كل سنة . وقد تقرر بعد ذلك أن يؤخذ مرة واحدة من كل قادم بالتجارة في كل سنة . وقد تقرر بعد ذلك أن يؤخذ منهم الخمس عن كل ما يصل لهم في كل ما يصل لهم في كل مرة (ابن عماتى : قوانين الدواوين ، القاهرة ١٩٤٣ ، ص ٢٢٦) .
- (٦٢) — Fischel : Op. Cit., p. 168 .
- (٦٣) — Attiya : Op. Cit., p. 198 .
- (٦٤) — Fischel : Op. Cit., p. 169 .
- (٦٥) — Wiet : Les Marchands d'épices, p. 130 .

مصادر البحث

- ابن جبير : تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار، القاهرة ١٩٦٨.
- ابن عثماني : قوانين الدواوين ، تحقيق عزيز سوريال عطية ، القاهرة ١٩٤٣ .

- أحمد دراج : عيذاب ، مقال بمجلة نهضة إفريقية ، أغسطس ١٩٥٨.
- الشاطر بصيلي : الكارمية ، مقال بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد ١٣ ، القاهرة ١٩٦٧ .

- صبحي لبيب : التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى ، مستخرج مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ١٩٥٢ .

- الفلق شندي : صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، طبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩١٥ .

- Ashtor, E : "Histoire des prix et des Salaires dans l'Orient Médiéval", Paris 1969 .

- : "The Karimi Merchants" [Journal of the Royal Asiatic Society], April 1956.

- Attiya, A. S : "Crusade, Commerce and Culture", London 1962

- Cahen, C : "La Chronique des Ayyoubides d'Al-Makin B. Amid", [Bulletin d'Études Orientales], T. XV, Damas 1958.

- Fischel, W : "Jews in the Economic and Political life of Medieval Islam", London 1937.

- : "The Spice Trade in Mamluk Egypt", [Journal of the Economic and Social History of the Orient], V. I (1958) .
- Goitein, S : " From the Méditerranéan to India, Documents on the Trade to India, South Arabia and East Africa, from the Eleventh and Twelfth Centuries". SPECULUM, V. XXIX, April 1954, NO. 2, Part I .
- : "Letters and Documents on the India Trade in Médieval Times", Islamic Culture, v . 37, (1963) .
- Goitein, S : " Studies in Islamic History and Institutions", Leiden 1966.
- : "New lights on the beginning of the Karimi Merchants", [JRAS, I, II (1958)].
- Lewis, B : " The Fatimids and the Route to India", [Revue de la Faculté des Sciences Economiques de l'Université d'Istanbul], V. II, Istanbul 1949 - 1950.
- Wiet, G : " Les Marchands d'épices sous les Sultans Mamlouks", [Cahiers d'Histoire Egyptienne], Le Caire 1955. .

الحمام الزاجل وأهميته في عصر سلاطين المماليك

الدكتور نبيل محمد عبد العزيز

مدرس تاريخ العصور الوسطى
كلية الآداب — جامعة أسيوط

تمهيد :

جاء في مختار الصحاح :

(الحمام عند العرب ذوات الأطواق) (مثل)^(١) الفواخت ، والقهارى ،
وساق حُر ، والقطا ، والوارشين وأشباه ذلك .

الواحدة « حمامة » يقع على الذكر والأنثى .

وعند العامة أمها الدواجن فقط . وجمع الحمامة : « حمام » ، و« حمامات » ،
و« حمام » .

ومن هذا التعريف يفهم أن لفظ « الحمام » ومفرده « حمامة » يطلق
في اللغة على أنواع عديدة من الطيور تدخل في مجموعة واحدة وهي « ذوات
الأطواق » .

وقد أطلق في اللغة لفظ « المطوقة » ، على الحمامة التي في عنقها طوق .

ومما يمكن من أمر ، فإننا في بحثنا هذا إنما نعني طائر الحمام بمعناه الشائع المعروف الذي ينقسم إلى قسمين : أحدهما - برى ، وهو نوع يلزم الخروج وما شاكلها ، ومن عيوبه أنه كثير النفور ، ولذلك سمي برياً .

والنوع الثاني - الأهلى ، وهو الذى يألف البيوتات والمهلات المستوطنة ويُستفرخ فيها^(٢) .

والنوع الأخير يتخذ لعدة ضروب ، فمنها ما يتخذ فى البيوتات ، ومنها ما يتخذ للسباق والتلهى أو فى حمل الرسائل^(٣) ، كما إنه متعدد الأصناف ، والأشكال ، والألوان ، والأفعال ، (ومنها الرّواعب والعدّاد ، والميساق ، والشّدّاد ، والقلاب ، والشقاق ، والمنسوب)^(٤) .

على أن ما ننشده فى بحثنا هذا هو الحمام « المنسوب » ، أو ما يسميه العراقيون باسم « الهوادى » ، والمصريون « بحمام البطاقة »^(٥) ، أو الزاجل ، (وهو بالنسبة إلى ما تقدم ذكره كالعتاق من الخيـل ، وما عداه فيها كالبراذين)^(٦) ، فهو أغلى الأنواع قيمة وأعلاها رتبة ؛ لأنه الذى (يتخذه الملوك لحمل المكاتبات ، ويُعبر عنه بالهدى)^(٧) .

— أى الذى يهتدى طريقه بعد زجله أو تدريبه —^(٨) .

أولاً - الاعتناء بالحمام

والإهتمام بشأنه والأغراض التى استخدم فيها

اعتنى خلفاء بنى العباس كالخليفة « المهدي » و « الناصر » بالحمام اعتناءً كبيراً . كما تنافس فى اقتنائه وشرائه رؤساء الناس فى العراق لاسيما فى مدينة البصرة ، إلى حد أنهم شروا الطائر الفاره بسبعمائة دينار ، كما قيل أنه (بلغ ثمن طائر منها جاء من خليج القسطنطينية ألف دينار ... وكانت تباع بيضتها

الطائر المشهور بالفراشة بعشرين ديناراً ، وأنه كان عندهم دفاتر بأنساب الحمام كأنساب العرب^(٩) ، وأنه كان لا يتمتع الرجل الجليل ، ولا الفقيه ، ولا العدل من اتخاذ الحمام والمنافسة فيه ، والإخبار عنها ، والوصف لأثرها ، والنعمة لمشهورها^(١٠) .

ويقرر المؤرخون أن أول ما نُشئ الحمام بالديار المصرية والشامية كان من الموصل ، ثم حافظ عليه (الخلفاء الفاطميون بمصر ، وبالغوا حتى أفردوا له ديواناً وجرائد بأنساب الحمام ، وللقاضي الفاضل محي الدين عبد الظاهر في ذلك كتاب سماه « تمام الحمام »)^(١١) .

ويُجمع المؤرخون على أن أول من اتخذ من الماوك الحمام الهوادي وعظمه في جميع أنحاء مملكته الشهيد نور الدين محمود بن زنكي ، وذلك في سنة (٥٦٧ هـ / ١١٧١ م)^(١٢) ، ويرجع سر ذلك إلى اتساع مملكة نور الدين ، فقد امتدت (من حد النوبة إلى باب همدان ، لا يتخللها سوى بلاد الفرج . وكان الفرج - لعظم الله - ربما نازلوا بعض الثغور ، فإلى أن يصله الخبر ويسير إليهم يسكنوا قد بلغوا بعض الغرض ، فحينئذ أمر بذلك ، وكتب به إلى سائر البلاد ، وأجرى الجرايات لها ولمربها)^(١٣) .

وبذلك حُفظت ثغور المسلمين وبلادهم ، (فقد كانت الأخبار تأتيه لوقتها ، فإنه كان له في كل ثغر رجال مرتبون ومعهم من حمام المدينة التي يجاورهم ، فإذا رأوا أو سمعوا أمراً كتبوه لوقتته وعلقوه على الطائر وسرحوه ، فيصل إلى المدينة التي هو منها في ساعته ، فتُنقل الرقعة منه إلى طائر آخر من البلد الذي يجاورهم في الجهة التي فيها نور الدين ، وهكذا إلى أن تصل الأخبار إليه)^(١٤) .

أضف إلى ذلك أن نور الدين اهتم اهتماماً كبيراً بتشديد الأبراج على

الطرق ، وبين بلاد المسلمين والفرنج ، كما جعل في تلك الأبراج من يصبونها ويحفظها ، ومعهم الطيور ، فإذا رأى الحفظة تحركاً ما من قبل العدو أرسلوا الطيور بذلك إلى نور الدين^(١٥) .

الأغراض التي استخدم فيها الحمام :

(١) التلمى :

ما تلمى الناس بشيء منذ القدم مثلاً تلموا باللعب بالطيور المناسب ، فهم وإن ساقوا بينها ، فقد اهتموا بتحميلها البطائق ، فاستخدم الحمام إذن (يخرج من أبواب الهزل إلى أبواب الجدد)^(١٦) .

« فالعزير بالله » الفاطمى سابق بين طائر له وطائر لوزير « يعقوب بن كلس » ، (فسبق طائر الوزير يعقوب طائر العزيز ، فشق ذلك على العزيز)^(١٧) . والسلطان « الملك الكامل شعبان » كان يحب لعب الحمام (فلما تسلطن تعالى في ذلك ، وقرب من يكون من أرباب هذا الشأن)^(١٨) .

لذلك لم يكن غريباً أن يصدر أمره بأن ينادى بالقاهرة ألا يعارض أحد لعب الحمام أو غيرهم من أرباب الملاعب^(١٩) .

كذلك شغف السلطان « المظفر حاجى » بلعب الحمام وغيره .

ويرجع « المقرئى » سر تعلقه بالحمام ، إلى أنه كان شغوفاً بثلاث نسوة ، حتى أنه انقطع إليهن بالدهيشة ، وهو أمر تقوله الأمراء ، نخوفه الأمراء الخاصةكية عاقبة ذلك ، فأخرج النسوة جميعاً ، فأحب أن يتعوض عنهن بما يلهمه ويسليه ، واختار صنف الحمام وأنشأ حضيراً بأعلى الدهيشة ، وركبه على صوار وأخشاب عالية ، وملاه بأنواع الحمام ، فبلغ مصروف الحضير خاصة سبعين ألف درهم^(٢٠) . وفضلاً عن ذلك استمر اجتماع السلطان بالدهيشة بسائر أرباب الملاعب ، فشق ذلك على الأمراء ، فحدثه الأمير « الجيغاوطنيرق » - وكاناً عمدة السلطان - فيما يتقوله الأمراء ، وخوفه سوء العاقبة ، بما أثار غضب

السلطان ؛ حتى أنه قام إلى السطح وذبح جميع الحمام بحضرتيهما ، كما أغلق باب الدهيشة . إلا أن السلطان لم يكن ليطبق الإستغناء عن التلوى ، لذلك نراه ينتهز فرصة خروج الأمراء إلى الصعيد للصيد بجوارحه ، ورسوم لهم ألا يعودوا إلى العشر الأخير من شهر رمضان . فخلا الجو بذلك للسلطان (وأعاد حضير الحمام ، وأحضر إليه عدة من عبيده ، وأعاد أرباب الملاعب... . فصار للسلطان إجتماع بالأوباش وأراذل الطوائف.... ومطيري الحمام ، فكان يقف معهم ويраهن على الطير الفلاني والطيرة الفلانية . وبينما هو ذات يوم معهم عند حضير الحمام وقد سببها إذأذن العصر بالقلعة والقرافة ، فجفأت الحمام على مقاصيرها وتطايرت ، فجرد السلطان وبعث إلى المؤذنين يأمرهم أنهم إذا رلوا الحمام لا يرفعون أصواتهم) (٢١) !! .

كما إنتهز فرصة قدوم « ابن الحراني » من دمشق بمال الأمير « يلبغا اليحياوى » وأنعم من ضمن من أنعم عليهم على (لعاب الحمام ، والفراشين ، والعبيد الذهب واللؤلؤ ، وصار يحذفه لهم وهم يقرامون عليه ويأخذونه) (٢٢) . ولكن الأميرين « الجيىغا وطنيرق » مازالا يتكرران على السلطان أفعاله وتصرفاته ، وتخويفه بسوء العاقبة ، حتى ضاق صدره ، فأمر شاد العياثر بتخريب حضير الحمام ، ثم قام وذبح بيده الحمام واحداً بعد واحد ، كما توعد الأميرين بالذبح ، وإن كان الأمر قد انتهى بذبحه هو (٢٣) .

خلف السلطان « المظفر حاجى » فى الحكم السلطان « المالك الناصر بدر الدين أبو المعالى الحسن بن محمد بن قلاوون » . وقد عاين مصير ساقه وعلم سببه ، لذلك لم يكن غريباً أن يصدر أمره إلى شاد الدواوين بأن يستخلص من خدام « المظفر حاجى » ومن كان يعاشره من الفراشين ومطيرى الحمام ماأخذوه من مال ، فأقر الخدام أن الذى خص (العبيد والفراشين ومطيرى الحمام نحو مائة ألف درهم) (٢٤) .

كذلك شغف الخلفاء بلعب الحمام ، شأنهم في ذلك شأن السلاطين ،
فالخليفة والناصر لدين الله ، (٥٧٥ هـ / ١١٧٩ م) ، وإن كان سنة (٥٩١ هـ / ١١٩٤ م)
قد اعتنى (بحمام البطائق لعنة زائداً ، حتى صار يكتب بأنساب الطير المحاضر
« أنه ولد الطير الفلاني » ، وقيل أبه باع طيراً بألف دينار ^(٢٥) ، فإنه قد شغف
أيضاً بلعب الحمام شغفاً عظيماً ، حتى حكى عنه - إن صححت الرواية -
أنه لما دخلت التتار وتملكت البلاد من ما وراء النهر إلى العراق وقتلوا الناس
وهدموا الدور (دخل عليه الوزير ، فقال له : يا مولانا إن التتار قد ملكت ...
وقتل المسلمين ، فقال الناصر لدين الله : دعني أنا في شيء أهم من ذلك ،
طيرتي البلقاء لي ثلاثة أيام ماراً بتيها ^(٢٦) !! .

كذلك شغف بلعب الحمام كل من الخليفة والمعتصم بالله ، (٦٤٠ هـ / ١٢٤٢ م)
- آخر خلفاء بني العباس ببغداد - والخليفة والمتوكل على الله محمد ، ^(٢٧)
(٧٦٣ هـ / ١٣٦١ م) .

والناس على دين ملوكهم ^(٢٨) .

(ب) الحمام وأثره في القضاء على الفتن والثورات :

لقد ساعد الحمام حكام المسلمين في القضاء على كثير من الفتن والثورات
وهي في مهبها . ففي سنة (٧٢٧ هـ / ١٣٢٦ م) - على سبيل المثال -
وقعت فتنة كبرى بين المسلمين وتجار الفرج ^(٢٩) ، وعندئذ بادر الكركي ،
متمولي ثغر الإسكندرية بمطالبة السلطان بما حدث على جناح الطائر ، وبذلك
أمكن للسلطان تدارك أمر تلك الفتنة وقضى عليها ^(٣٠) .

كذلك روى ابن بطوطة أنه حدث بمدينة جبلة - بالشام - أن
ادعى شخص الهداية ، وتجمع الناس حوله ، فوعدهم بتغلب البلاد ، كما قسم
بلاد الشام بينهم ، ثم طلب منهم مقاتلة المسلمين ، على أن يبدؤوا بجبلة ، فعدتوا

بأهلها والمسلمون في صلاة الجمعة ، واتصل خبر ذلك إلى أمير اللاذقية بهادر بن عبد الله ، فأقبل بعساكره (وطيرت الحمام إلى طرابلس ، فأتى أمير الأمراء بعساكره واتبعوهم . . . وكان الخبر قد طير به إلى الملك الناصر ، وصدر جوابه أن يحمل عليهم بالسيف) (٢١) .

كذلك لعب الحمام دوراً هاماً في القضاء على المؤامرات الشخصية التي وقعت بين الأمراء ، أو بينهم وبين السلطان ، وفي التعبير عن رأى الأمراء في السلطان وتصرفاته .

من ذلك أن الملك العادل أبو بكر بن الملك الكامل ، بطق سنة (٦٢٦ هـ / ١٢٣٨ م) إلى من بقى على ولايته له بضرورة محاربة المخاضين عليه ببليبيس ، فاقتتل الأكراد مع الأتراك ببليبيس وانتصروا عليهم (٢٢) . ومن ذلك أيضاً ما حدث من صراع داخلي مرير بين الأمراء الأيوبيين ، فقد أهدت سنة (٦٣٧ هـ / ١٢٣٩ م) والصراع محتدم بين الملك الصالح نجم الدين أيوب ، و الملك الصالح اسماعيل . وكان الصالح أيوب ، قد بعث برسوله الطبيب « سعد الدين » الدمشقي من مدينة نابلس (ومعه طيور البطائق يعرفه أحوال الصالح اسماعيل ، وقتاً بوقت ، فكان « سعد الدين » يكتب البطائق بما يراه من تغير الأحوال ويربطها على أجندة الحمام ويعطيهم للبراج ، فيمضى بهم « السامري » الذي عاد وزير الصالح اسماعيل ، وكان له بدمشق عيناً ، فيأخذ « السامري » تلك البطائق ويكتب للملك الصالح أيوب ، بعكس ما كتبه « سعد الدين » ، فيطيب خاطره بذلك) (٢٣) .

وفي نفس الوقت أخذ « الصالح » في مكتبة عمه « الملك الصالح عماد الدين اسماعيل » في الوصول إليه بنابلس ، وبعث إليه الطبيب « سعد الدين » ومعه الحمام ليسرحها إليه بما يتجدد (فاتفق أمر عجيب ، وهو أنه لما وصل « سعد الدين » إلى قلعة بعلبك أنزله « الصالح عماد الدين اسماعيل » بدار ، وبدل

عوض الحمام الذي في قفص د سعد الدين ، بحمام آخر من حمام القلعة بعلمك (٢٤) .

شرع د الصالح عماد الدين ، بعد ذلك في التدبير لإنتزاع دمشق من يد أخيه د الملك الصالح نجم الدين أيوب ، فنجده يرسل جواسيسه إلى ابن أخيه د الملك العادل ، يعرفه بما عزم عليه ، وأنه في طاعته ، وأنه في حالة تملكه دمشق سوف يخطب له على منابرها ويضرب السكة باسمه ، كما كتب إلى د الملك المجاهد ، صاحب حمص يلتمس معاونته .

يحدث كل ذلك وكتبه متواصلة إلى د الملك الصالح نجم الدين أيوب « بعده فيها بتقديم النجدة له (فقطن بذلك د الطبيب سعد الدين » ، وكتب البطائق على أجنحة الحمام بهذا الأمر إلى د الملك الصالح نجم الدين ، فكان كلما سرّح د سعد الدين « منها طائراً وقع في برجه بقلعة بعلمك ، فأتى به البراج إلى الملك الصالح عماد الدين ، ثم إن الصالح عماد الدين زور بطاقة على الطبيب سعد الدين فيها « إن المولى الملك الصالح عماد الدين في الإهتمام للمسير إلى المعسكر المنصور ، وإنه باقٍ على الطاعة ، وسرّح هذه البطاقة المزورة على جناح طائرة من الطيور أتت وصلت مع الطبيب سعد الدين (٢٥) ، فلما وقعت هذه البطاقة ظن أنها من عند رسوله ، فطاب قلبه واطمأن .

والى د الصالح عماد الدين ، إرسال البطائق المزورة ، في الوقت الذي كان د سعد الدين ، يسرّح فيه البطائق فتقع في قلعة بعلمك ، فتصل إلى د الصالح عماد الدين ، (٢٦) .

وبذلك تمكن د الصالح عماد الدين ، من أخذ دمشق ، على حين عاد د الملك الصالح ، خائباً (٢٧) .

أما في عصر سلاطين المماليك في مصر والشام فقد إزداد الإعتماد على

الحمام الزاجل حتى صار له أثر كبير في تجميع قوى السلطان للقضاء على القلاقل التي حدثت من جانب المناوئين له أو المخامرين عليه من الأمراء .

ففي أثناء الصراع الذي دار بين الأمير الكبير « يلبغا » وبين غيره من الأمراء والسلطان شعبان ، نادى من بقى على ولائه للسلطان ، وبعد أن فر الأمير « يلبغا » بأن من أراد من الأمراء الأمير « يلبغا » فليتبعة ، ومن أراد السلطان فليقم مع من بقى من الأمراء في محاربة « يلبغا » . (وكتب البطائق إلى الإسكندرية ، ودمياط ، ورشيد ، والبرلس على أجنحة الحمام بقدم من بها من الأمراء والأجناد . . . وكتب بحضور من بالوجه القبلي والوجه البحري أيضا) (٣٨) ، وعلى ذلك تمكن السلطان من مجابهة الخصوم (٣٩) .

كذلك حدثت بدمشق سنة (٥٧٩٢ / ١٣٨٩ م) غوغاء عظيمة وصلت أخبارها إلى مصر ، وذلك أن طوائف من المماليك وعوام دمشق تجمعوا بقصد تملكها ، فسرح الأمير الكبير « أيتمش » الطائر من قلعة دمشق إلى سلبية يعلم الأمير « يلبغا » الناصري ، بذلك ، فركب « الناصري » ، من فوره والوقت منتصف الليل وتقاتل مع المذكورين (٤٠) .

ومثال ذلك حدث سنة (٥٨٠٧ / ١٤٠٤ م) عندما ركب الأمير « يشبك » الشعباني ، والأمراء لمحاربة السلطان ، وواصلوا مسيرهم من دمشق حتى قاربوا بلبليس ، وهنا وقعت البطاقة من بلبليس تفيد بأن العساكر الشامية المخامرين قد وصلوا إلى قطيا فحين علم السلطان ذلك خرج إليهم بعساكره واقتتل معهم (٤١) .

ومن ناحية أخرى لعب الحمام دوراً هاماً في الإفصاح عن رأى المماليك في السلطان وأفعاله . فهم وإن لم يستطيعوا مواجهته برأيهم ، إلا أنهم لجأوا إلى توصيل رأيهم إليه على أجنحة الحمام .

من ذلك ما حدث سنة (٧٢٠ هـ / ١٣٢٠ م) عندما كثرت الأوراق
المرسلة في السلطان وأمرائه وأهل دولته (وإلقائها من غير أن يعلم من أين
هي ، أو ربطها بجناح طائر حمام ، وحذفه خارج حائط الميدان تحت القلعة
إلى داخله) (٤٢) .

ومثال ما حدث سنة (٧٢١ هـ / ١٣٢١ م) إذ (ألقيت ورقة في جناح
طائر وجدت بالإسطبل تتضمن الإنكار على السلطان ، وأنه فرط في ملكه
ومالئكه ، والعسكر قد تلف ، وقد باع أولاد الناس الإقطاعات التي بأسمائهم ،
وصاروا يسألون الناس الحاجة) (٤٣) .

وتكرر نفس الشيء سنة (٧٢٦ هـ / ١٣٣٥ م) ، إذ سقط طائر حمام
بالميدان وعلى جناحه ورقة تضمنت الوقيعة بالأمير النشو وذويه ، والقدح
في السلطان بأنه خرب دولته (٤٤) .

(ح) الحمام وأهميته في وقائع المسلمين :

استفاد المسلمون من خدمات الحمام الزاجل في وقائعهم وخاصة ضد
الصليبيين والتتار .

مثال ذلك أنه حدث أثناء نوبة عكا سنة (٥٨٦ هـ / ١١٩٠ م) أن انقطع
خبر البلد ، وامتنع دخول الإمداد إليها بسبب محاصرة الفرنج لشواطئها ،
فاتدب العوام للسباحة إليها ، بعد أن حملوا على أوساطهم نفقات الأجناد .

ويصف لنا «الأصفهاني» في أسلوب شيق مخاطرة هؤلاء العوام والمساكنة
التي صارت للحمام في نفوس الأجناد بعد تلك النوبة بقوله :

(ويخاطرون بأنفسهم مع احتياطهم ، ويحملون كتباً وطيوراً ،
ويعودون بكتب وطيور ، ونكتب إليهم ويكتبون إلينا على أجنحة الحمام

بالترجمة المصطلح عليها سر الأمور... وكان في العسكر من اتخذ حماماتطوف
على خيمته وتنزل في منزله ، وعمل لها برجا من خشب وهرادى - قطع
مزقة - من قصب ، ويدرجها على الطيران من البعد ، ويوردها لشبعها وريها
أحب الحب وأعذب الورد . وكنا نقول : « ما هذا الولع بما لا ينفع والوله
بما لا ينجع » ، حتى جاءت نوبة عكاء فننفعت ... فصرنا نحبوا صاحب
الطيور بالإطراء ونخصه بالمدح والثناء ونأمره بالإستكثار... وكنا نعرف
بها جليلة الأحوال... فإنها أمينة على الأسرار (٤٥) .

كذلك ساهم الحمام الزاجل في اطلاع حكام المسلمين على كل ما يتجدد
بالشغور وغيرها ، فقد جرت العادة (أن يطالع نواب المملكة السلطان بما
يتجدد عندهم على أيدي البريدية : وتارة على أجنحة الحمام ، فتعود إليهم
الاجوبة السلطانية وعليها العلامة) (٤٦) .

وعلى ذلك فحينما نازلت طائفة من الفرنج ثغراً « لنور الدين » أثناء الخبر
في يومه (فكتب إلى العساكر المجاورة لذلك الثغر بالاجتماع والمسير
بسرعة وكبس العدو ، ففعلوا ذلك فظفروا ، والفرنج أمنوا لبعده نور
الدين) (٤٧) .

وحينما نازل الفرنج برج دمياط سنة (٦١٥ هـ / ١٢١٨ م) ، خرج
« الملك الكامل » بمساكره في ثالث يوم من سقوط البطاقة بخبر نزول
الفرنج (٤٨) .

وابان كبسة الفرنج لمدينة المنصورة سنة (٦٤٧ هـ / ١٢٤٩ م) سرح الطائر
بذلك إلى القاهرة (٤٩) .

كذلك لعب الحمام نفس الدور في مجابهة المسلمين لجحافل التتار .

ففي سنة (٥٦٨٠ / ١٢٨١ م) حدث أن قفز شخص من التتر إلى حماة وطلب من نائبها أن يكتب (الساعة إلى السلطان على جناح الحمام ، وعرفه أن القوم ثمانون ألف مقاتل تحت القلب . . . وهم طالبون القلب ، والميمنة التي لهم قوة جداً ، فيقوى ميسرة المسلمين ، ويحترز على السناجق ، فقر السلطان الكتاب ، وركب عند إسفار الصباح لتقوية الميسرة) (٥٠) .

ومن جهة أخرى فقد جرت العادة في نقل الأخبار السعيدة ، كالتصاريح للمسلمين على أعدائهم أو غير ذلك من المناسبات السعيدة ، أن تخلق — تمسح — الطيور وبطاقها بالعطور الطيبة . أما في حالة الأخبار السيئة ، كالحرية مثلاً — فكانت تلوخ وبطاقها بالسواد (٥١) .

يضاف إلى كل ما سبق ذكره أن الحمام الزاجل استخدم في أغراض ومناسبات أخرى ، مثل الإعلام بموعد قدوم السلطان — من الشام مثلاً — إلى عاصمة ملكه ، بقصد الاستعداد لاستقباله ، كما استخدم في إخطار السلطان بكل من يصل أو يتطرق على حدود المملكة المصرية (إمامن واصل أو هارب) (٥٢) ، بقصد الحصول على إذن باستقباله أو رده .

إذ لما نزل « تورانشاة » بقلعة دمشق وحلف له الأمراء وتسلطن بطق الطائر بذلك إلى المعسكر والقاهرة ، فضربت البشائر بالمعسكر وبالقاهرة (٥٣) .

وبعد أن نزل السلطان « فرج » قطيا — بعد مجيئه من الشام — (سرح الطائر إلى قلعة الجبل بأنه يقدم يوم الأربعاء ثاني عشرة ، فتأهب الناس إلى لقائه وخرجوا إليه) (٥٤) .

وفي سنة (٨١٥ هـ / ١٤١٢ م) وقعت بطاقة تتضمن قدوم الأمير « كزل » ، الذي أتى لينخر السلطان « فرج » ، بأن العساكر المصرية والشامية قد اتفقوا على كلمة واحدة ، وأنهم خلعوه (٥٥) .

وفي سنة (٨٢٠/١٤١٧ م) قدم الأمير د أقبای المؤیدی ، نائب حلب
بغیر مرسوم من السلطان (وكان عند وصوله إلى قطيا أرسلوا البطاقة بحضوره
فأمر بتلقيه ، فتلقيه بسر ياقوس) (٥٦) .

وفي أثناء حرب المسلمين للتتار سنة (٦٨٠/١٢٨١ م) ورد الخبر إلى
مصر من قافون على جناح الطائر ، بأن جماعة من ميسرة العساكر السلطانية
وصلوا منهزمين من العدو (ووصل بعض الأمراء إلى قطيا . . . فاشتد القلق
عند ورود هذا الخبر ، وجرد الملك الصالح في الحال عسكرياً . . . في كثير من
العربان إلى قطيا لرد المنهزمين وإعادةتهم) (٥٧) .

ثانياً — اختيار حمام البطائق وتعليمه وكيفية إرساله بالبطاقة

(١) ما يختار للزجل من الحمام :

تفرس العلماء والأقدمون وذوو الفراسات في اختيار الحمام المراد زجله ،
شأنهم في ذلك شأن تفرسهم في الخيل والناس والجواهر ؛ وذلك لأن الطير
— كغيرها — تختلف في طباعها اختلافاً شديداً ، (فمنها القوي ، ومنها
الضعيف ، ومنها البطيء ، ومنها السريع ، ومنها الذهول ، ومنها الذكور ،
ومنها القليل الصبر على العطش ومنها الصبور ، وذلك لا يخفى فيمن عند التعليم
والتوطين في سرعة الإجابة والإبطاء) (٥٨) .

وكان أن اتفقوا على أن جميع الفراسة التي لا تخطيء في حمام الأمصار
لا تخرج عن أربعة وجوه :

الوجه الأول : التقطيع ، والثاني : المجسمة (٥٩) .

والثالث : الشمائل ، والرابع : الحركة .

(فأما التقطيع، فانتصاب العنق والحلقة، واستدارة الرأس من غير عظم ولا صفر، وعظم القرطمتين (٦٠) ونقاؤهما، واتساع المنخرين، وانهرات الشدقين، وسعة الجوف، ثم حسن خلقة العينين مع توقدهما، وقصر المنقار في غير دقة ثم اتساع الصدر، وامتلاء الجؤجؤ (٦١)، وطول العنق، واشراف المنكبين، وانكماش الجناحين، وطول القوادم في غير إفراط، ولحوق بعض الخوافي ببعض، وصلابة القصب في غير انتفاخ ولا ييس، واجتماع الخلق في غير الجمودة والمكرازة (٦٢)، وعظم الفخذين، وقصر الساقين والوظيفين، وافتراق الأصابع، وقصر الذنب، وخفته من غير تفنين (٦٣) وتفريق، ثم توقد الحدقتين، وصفاء اللون. فهذه علامة الفراسة في التقطيع.

وأما علامة المجسة، فوثاقة الخلق، وشدة اللحم، ومثانة العصب، وصلابة القصب، ولين الريش في غير رقة، وصلابة المنقار في غير دقة.

وأما علامة الشئائل، فقلة الإختيال، وصفاء البصر، وثبات النظر، وشدة الحذر، وحسن التلفت، وقلة الرعدة عند الفرع، وخفة النهوض إذا طار، وترك المبادرة إذا لقط.

وأما علامة الحركة، فالطيران في علو، ومد العنق في سمو، وقلة الإضطراب في جو السماء، وضم الجناحين في الهواء، وتتابع الركض في غير اجتلاط، وحسن القصد في غير دوران، وشدة المد في الطيران. فإذا أصبته جامعا لهذه الصفات فهو الطائر الكامل (٦٤)، (ولا يفقد ما فيه من هذه المحاسن تكون هدايته وفراسته) (٦٥).

كذلك تفرسوا في ألوان الحمام وشيائه، بل وفي تعداد الرياش المعبرة فيها، وهي رياش أجنحتها وأذناها (٦٦)، وبيان الفرق بين الذكر والأنثى.... والزمان والمكان اللاتقين بالإفراخ (٦٧).

ففيما يختص باللون والشيء أجمع العلماء على أن أحسن الحمام الهداء ما كان لونه أبيض أو أخضر أو كان منمرأ (٦٨) .

وإذا كان العراقيون هم أول من أعتنوا بالحمام وتنافسوا في اقتنائه وذلك منذ عهد خلفاء بني العباس (٦٩) ، فإنهم قد اختلفوا في الجنس المراد زجله .

فالبغاديون يفضلون الإناث على الذكور . وحببتهم في ذلك (أن الذكر إذا سافر وبسعد عهده بقمط الإناث ، وتاقت نفسه إلى السفاد ، ورأى أنثاه في طريقه ، ترك الطلب إن كان بعد في الجولان ، أو ترك السير إن كان وقع على القصد ومال إلى الآتي ، وفي ذلك الفساد كله) (٧٠) .

أما البصريون فيزعمون أن الذكر (أحسن إلى بيته لمكان أنثاه ، وهو أشد تمناً وأقوى بدناً ، وهو أحسن إعتناء ، فنحن لا ندع تقديم الشيء القائم إلى معنى قد يعرض وقد لا يعرض) (٧١) .

(ب) طريقة زجل الحمام :

تصح الإشارة أولاً إلى أن القاعدة العامة في الزجل ألا يزجل الرجال من الحمام (ما كان منشؤه في بلاد الحر في بلاد البرد ، ولا ما كان منشؤه في بلاد البرد في بلاد الحر ، إلا ما كان بعد الإعتياد ، ولا يصبر على طول الطيران في غير هوائه وأجوائه طائر إلا بطول الإقامة في ذلك المكان) (٧٢) .

يبدأ زجل الحمام بعد فطامه عن أبويه مباشرة (٧٣) ، فيشرع الرجال أولاً في إطعام الأفراخ من يده ، وفي سقيها من فمه ، حتى إذا علم أنها قد شبعت وارتوت أخذ في مداعبتها والسير أمامها لاتباعه ، يفعل ذلك في ثمارة مرتين أو أكثر ، وذلك كله بقصد تعويدها الألفة والالتئاس .

فإذا لاحظ أن الأفراخ قد اشتدت وقويت على الطيران قليلاً ، وضع مع كل فرخ الجنس المخالف له ، وذلك ليألف كل صاحبه (٧٤) .

فإذا أراد أن يمرن الأفراخ على الطيران أخرجها وهي جائعة مع قبيلة من الحمام الفاره ، حتى إذا ألقى إليها الحب أسرع في النزول للقطة (٧٥) .

وينصح الجاحظ ، الزجال في هذا الشأن بقوله : (ولا تخرج والريح عاصف ، فتخرج قبل المغرب وانتصاف النهار ، وحذاقهم لا يخرجونها مع ذكورة الحمام ، فإن الذكورة يعثرها النشاط والطيران والتباعد ومجاوزة القبيلة ، فإن طارت الفراخ معها سقطت على دور الناس ، فرياضتها شديدة ، وتحتاج إلى معرفة وعناية ، وإلى صبر ومطاوله) (٧٦) .

فإذا اكملت تلك المرحلة خرج الزجال بالحمام إلى ظهر سطح هال ونصب عليه علماً ذا لون واضح ، ثم أخذ في تطيير الحمام ، شريطة ألا يجاوز الحمام ذلك المحل ، وأن يكون علف الحمام بالغداة والعشي ، ثم يلقى لها ذلك العلف بعد تطييرها (قريباً من عليه المنسوب له حتى يألف المكان ويتعود الرجوع إليه) (٧٧) .

ولا ينبغي للزجال أن يطير الذكر وأنثاه ، بل يحمل (أحدهما محتبساً إذا أرسل صاحبه ، ليتذكره فيرجع إليه ، فإن خيف عليه أن يكون قد مل زوجته عرضت عليه زوجة أخرى قبل الزجل) (٧٨) .

وله أن يقص أو ينتف (٧٩) الأثني ويطير الذكر ، فإنه يتوق إلى زوجته وينزع إليها مسرعاً .

فإذا إهتدى الذكر إلى المسكان ، ونبت ريش الأثني صنع بها كذلك (٨٠) فإن إهتدت بدورها إلى المسكان ، طيرا جميعاً ومنعاً من الاستقرار ، إلا أن يظن بهما الإعياء والكل .

فإذا اكملت تلك المرحلة وطن لهما الزجال سائر المزاجل في البر والبحر بحيث إذا ارتفعا في الجو من أى مكان عاينا السطح والعلم ، فإن رجعا من المكان الذى طيرهما منه مرات ومرات ، زجلا إلى مكان أبعد منه (٨١) ، وهكذا حتى يبلغ بهما الغاية .

أما إذا دعر الحمام فى أثناء طيرانه من طلب جارج له ، قالوا جب على الزجال أن يضمه ويستفرخه ، وذلك لأن الذعر يظل به (لا يفارقه ولا يسكن حتى تستأنف به التوطين) (٨٢) .

كذلك يجب على كل زجال أن يعلم الحمام ورود الميون والغدران والأنهار ، فقد يحتاج الحمام إلى الشرب أثناء رحلته ، فإذا لم يكن قد تمود نظر المسطحات المائية والشرب منها اضطرب وغرق .

يبدأ ذلك الأسلوب بأن يكف الزجال بصر الحمامة بأصابعه ، (وليسكن ممطشاً ، فإنه أجدر أن يشرب . تفعل ذلك مراراً ثم تفسح له المنظر أولاً أولاً حتى يفكر ما هو فيه ، فلا تزال به حتى يعتاد الشرب بغير سترة) (٨٣) . فإذا حذق الزوجان كل ماسبق ، وضعا فى قفص يسمع لهما بمشاهدة طريق الرحلة ، وأرسلا إلى المحل المراد مراسلته (٨٤) . القاعدة إذن هى تبادل الحمام بين المدن ، فقد كان - وعلى سبيل المثال - (بدمشق حمام من مصر ، وبمصر حمام من دمشق) (٨٥) .

فإذا وصلا ، حبسهما البراج أكثر من شهر ، وأخذ فى إطعامهما من يده يومياً مع مداعبتهما ، وذلك حتى يعتادا المسكان ويألفا البراج ، فإنه إذا تمحل فى تسريحهما ربما رجعا إلى مكانهما الأول ، ولم يعودا (٨٦) .

(ج) تسريح الحمام :

القاعدة العامة فى التسريح هو ما سبقت الإشارة إليها من ضرورة حبس

الآتي وإرسال الذكر أو العكس ، وأن لا ترسل الحمام إلا بعد إتمامهما الطعام الكافي .

وكانت المادة المتبعة في كل ملكة من الممالك الإسلامية أن يتوخى الإبعاد في التسريح عند مستقر الحمام ؛ (والقصد بذلك أنها لا ترجع إلى أبراجها من قريب) (٨٧) .

والواجب أنه إذا أطلق الطائر من مصر فلا يطلق إلا من أمكنة معلومة ، فإذا سرح من قلعة الجبل إلى الإسكندرية فلا يسرح إلا من أول المراكز وهي منية عقبة بالجيزة ، وإذا سرح إلى جهة الشرقية فلا يسرح إلا من مسجد تبر (٨٨) خارج القاهرة . أما إذا سرح إلى دمياط فلا يسرح إلا من ناحية يدسوس بشط بحر منجى (٨٩) ، (وكان يسير مع البراجين من يوصلهم إلى هذه الأماكن من الجاندارية) (٩٠) لحمايتهم وحفظ مكنون الحمام .

فإذا كانت الحمامة غير فارغة وجب على البراج أن يتبعها بالملاحظة قليلاً مقدار ربع ساعة حتى لا تتوقف في إحدى الأشجار عن التسريح ، فإن توقفت وجب عليه أن يحثها على الطيران (٩١)

ولضمان تعويد الحمام غير الفارغ على الرواح والرجوع — دون ما عناء — كان بعض البراجين يقومون بحبس الآتي ، وإرسال الذكر مع أنثى المكان المراد مراسلته ، وحين بلوغهما ذلك المكان ، تحبس الآتي ويسرح الذكر بالجواب إلى المكان الذي أتى منه (٩٢) .

ولزيادة الإطمئنان في توصيل البطاقات إلى المرسلين ، كانت القاعدة الغالبة أن تسرح إحدى الطيور أولاً ، ثم بعد ساعتين من إطلاق الأولى تسرح الثانية ، ولذلك كان (ولا بد وأن يكتب : « سرح الطائر وزقيقه » ، حتى إذا تأخر الواحد ترقب حضوره أو تطلب) (٩٣) ، أو أن يطلق الثاني لئلا يكون الأول قد وقع في أحد أبراج المدينة (٩٤) .

كما اقتضت العادة أن يعمل في الطيور السلطانية علائم ليسهل تمييزها عن غيرها ، (وهي داغات في أرجلها ، أو على مناقيرها ، ويسمى أرباب الملعب : « الإصطلاح ») (٩٥) .

وكان إذا سقط الطائر بالبطاقة لا يجرؤ أحد أن يقطع البطاقة منه ، إلا السلطان ، بيده من غير واسطة ، فقد كان لهم (عناية شديدة بالطائر ، حتى أن السلطان إذا كان يأكل وسقط الطائر لا يميل حتى يفرغ من الأكل ، بل يحمل البطاقة ويترك الأكل ، وهكذا إذا كان نائماً لا يميل بل يذبه) (٩٦) .

وكذلك إن كان في الموكب ، أو يلعب بالأكرة ، وذلك كله (لأنه بلهجة يفوت ولا يستدرك المهم العظيم ، إما من واصل ، أو هارب ، وإما من متجدد في الثغور) (٩٧) .

(د) نسخ البطائق وطريقة تعليقها بالطائر

(١) نسخ البطائق :

تكتب بطائق الحمام - فضلاً عن الملطقات ، وما في معناها - بقلم يعرف « بالخيار » ، وهو قلم ضئيل ، (سمي بذلك لدقته . . . وبعضهم يسميه « قلم الجناح ») (٩٨) . هذا وقد استخدم في نسخ البطائق ورق صغير خفيف عرف باسم « البطائق » ، (٩٩) .

والجدير بالذكر أن نسخ البطائق كان على ضربين :

الضرب الأول : أن تكون البطاقة « بعلامة شريفة » (١٠٠) .

وتكون نحو ثلاثي وصل من ورق البطائق (١٠١) .

ويذكر كل من « السيوطي والمقرئ » نقلاً عن كتاب « تمام الحفائض » لابن عبد الظاهر ، أن « ابن عبد الظاهر » (١٠٢) رأى الأوائل لا يكتبون في أولها بسملة (١٠٣) ، إنما تكون صورتها على حسب ما ذكره « القلقشندي » ، (أن يكتب في رأس الورق المذكور في الوسط سواء : « الإسم الشريف » ،

وثمته ملصقاً به من غير بياض سطر واحد كامل من يمين الورق بغير هامش بما يأتي ذكره .

ثم يخلى بيت العلامة تقدير أربعة أصابع مطبوعة ، ثم تكتب تنحة الكلام أسطراً متلاصقة بنسبة الأول ، بغير هامش أصلاً إلى آخره ، والذي يكتب من يمين الورق : « الله الهادي ، مرج الطائر الميمون ورفيقه ، هداها الله تعالى في الساعة الفلانية ، من اليوم الفلاني ، من الشهر الفلاني ، من سنة كذا وكذا (١٠٤) ، إلى المجلس الكريم ، أو السامي ، الأمير فلان وإلى فلانة ، أو نحو ذلك ، يعلمه أن الأمر كذا وكذا ، ومرسومنا إليه أن يتقدم بكذا وكذا ، فليعلم ذلك ويعتمده ، والله الموفق بمنه وكرمه إن شاء الله تعالى ، حسبنا الله ونعم الوكيل . والمستند لها : « حسب المرسوم الشريف » (١٠٥) .

كذلك أورد كل من المقرري والسيوطي ملاحظات « ابن عبد الظاهر على مواد البطائق والتي شارك في كتابة بعضها ، أنه (لا يكثر في نعوت المخاطب فيها ، ولا يذكر حشو في الألفاظ ، ولا يكتب إلا لب الكلام وزبدته ... ، ولا يعمل للبطائق هامش ولا تجمل) (١٠٦) ، (وجرت العادة بأن يكتب في آخرها : « وحسبنا الله ونعم الوكيل » ، وذلك حفظ لها) (١٠٧) .

الضرب الثاني : أن تكون بغير علامة .

(وصورتها أن يكتب في رأس الورقة ، في الوسط موضع الإسم : والله الهادي بكرمه ، ، والأسطر متلاصقة بغير هامش ، ولا يخلى فيها بيت علامة . وصورة ما يكتب فيها : « المرسوم بالأمر الشريف العالي ، المولوي ، السلطاني ، الملكي ، الفلاني . الفلاني ، أعلاه الله تعالى وصرفه ، أن يسرح هذا الطائر الميمون ورفيقه ، هداها الله تعالى في وقت كذا وكذا : ويكمل على حسب

ما تقدم . د والله الموفق حسب المرسوم الشريف ، إن شاء الله تعالى ، (١٠٨١) .

أما إذا تطلب الحال نقل البطاقة من مكان بعيد عن السلطان ، فيجب أن تعنون البطاقة ، (فيكتب لها عنوان لطيف حتى لا يفتحها أحد . وكل وال تصل إليه يكتب في ظهرها أنها وصلت إليه ونقلها ، حتى تصل مختومة) (١٠٩) .

أما إذا كانت مرسلة إلى غير ذات السلطان ، مثل أن تنقل من بلبس إلى قطيا (فيكتب بعد ذكر المرسوم به : « ويتقدم بنقل البطاقة إلى فلان الفلاني ، ليعتمد مضمونها ويعمل بحسبها » ، فإن كانت منقولة إلى مكان ثالث كتب بعد ذلك : « ثم ينقلها إلى فلان » ، ليعتمد مضمونها أيضاً ويعمل بمقتضاها ، فيعلم ذلك ويعتمده » ، والتمتع حسب ما تقدم) (١١٠) .

هذا في أوقات السلم ، أما في أوقات الحروب فكانت البطائق تحمل على (أجنحة الحمام بالترجمة المصطلح عليها من الأمور) (١١١) .

(ب) تعليق البطاقة بالطائر :

نجرت العادة أولاً ألا تحمل البطاقة إلا تحت جناح الطائر ، مغروزة ومثبتة به بخيط رفيع (لأمور منها : حفظ البطاقة من المطر ، وقوة الجناح) (١١٢) .

ولكنهم عدلوا عن ذلك ووضعوها في ذنب الطائر (١١٣) ، ويرجع ذلك إلى أنها إذا وضعت تحت ذنب الطائر (صارت خوافي وراء الخوافي ، وغطت سرها المودع بكتمان سبجت عليه ذيول ريشها الضوافي) (١١٤) .

ثالثاً - مرا كز الحمام

كان للحمام مرا كز (أبراج) شأنه في ذلك شأن محطات البريد ، وكانت المسافة بين المركز والآخر تماثل (ثلاثة مرا كز من مرا كز البريد ، فلا يتعدى الحمام ذلك المركز ، وينقل عند نزوله المركز ما على جناحه إلى طائر آخر ، حتى يسقط بقلعة الجبل ، فيحضره البراج ، ويقرا كاتب النمر البطاقة (١١٥) على السلطان .

ويذكر المقرئ « أنه كان بقلعة الجبل عدة أبراج يرسم الحمام الزاجل ، وأنه بلغت عدتها - على حسب ما ذكر في كتاب « تمانم الحمام » إلى آخر سنة سبع وثمانين وستمائة - ألف وتسعمائة طائر ، وأنه بهأعدة من المقدمين لكل واحد منهم جزء معلوم ، وأن الطيور المذكورة ما كانت تبرح أبراج القلعة إلا للتسريح ، عدا طائفة منها ، فإنها كانت في برج بالبرقية ، يعرف ببرج الفيوم ، وهو برج رتبة الأمير « فخر الدين عثمان بن قزل » ، أستاذار « الملك الكامل محمد بن الملك العادل أبي بكر بن أيوب ، الذي شمل إقطاعه جميع أراضي الفيوم » (١١٦) .

كما كان في كل مركز من المرا كز التي بين مصر والشام - ما بين أسوان إلى الفرات - والثغور جماعات لا تحصى ، (وجميعها تدرج وتنقل من القلعة إلى صائر الجهات . وكان لها بغال الخيل من الإصطبلات السلطانية ، وجامعات البراجين والعلوفات تصرف من الأهراء السلطانية ، فتبلغ النفقة عليها من الأموال ما لا يحصى كثرة . وكانت ضريبة العلف لكل مائة طائر ربع ونية فول كل يوم) (١١٧) .

خطوط المشارح :

أولا : الأبراج الآخذة من قلعة الجبل إلى سائر الجهات في عصر
سلاطين المماليك :

(أ) الخط بين قلعة الجبل والوجه القبلي .

ويقرر المؤرخون أن تدرج الحمام بالوجه القبلي قد انقطع ، وأنه (كان
متصلا إلى قوص وأسوان وعيذاب) (١١٨) .

ويرجع « ابن شاهين » ، هذا الإنقطاع إلى خراب قوص ، إذ يقول
مانصه : (فأما ما كان من قلعة الجبل إلى قوص ، فله مدة مديدة بطال ليكثرة
خراب قوص) (١١٩) .

والمعروف أنه لنقل إحدى البطاقات على خط واحد من خطوط الحمام
الزاجل ، أن الرسالة لا بد وأن تمر على جميع المراكز الواقعة على هذا
الخط (١٢٠) ، وأن خراب أي مركز يقضى على ما يتبعه من مراكز .

(ب) الخط من قلعة الجبل إلى ثغر الاسكندرية ، ويضم مركزين هما :
منوف العليا ، ودمهور الوحش (١٢١) .

(ج) الخط من قلعة الجبل إلى ثغر دمياط ، وبه مركزان : بني عبيد ،
وأشمون الرمان (١٢٢) .

(د) الخط من قلعة الجبل إلى السويس ، من طريق الحاج (١٢٣) .

(هـ) الخط من قلعة الجبل إلى بلبيس ، متصلا بالشام (١٢٤) .

ويقرر « القلقشندي » ، أن (أهمل هذه الأبراج كلها برج قلعة الجبل
المخروسة ، ومنها التدرج إلى سائر الجهات) (١٢٥) .

هذا وينفرد « ابن شاهين » ، بذكر مسارح للحمام آخذة من قلعة الجبل

إلى الفرات ، وتمر أولا ببليس ، ثم الصالحية ، ثم قطيا ، ثم الواردة ، ثم غزة ، ومنها تتفرع المسارح إلى جهة دمشق ، وإلى غير جهتها (١٢٦) .

ثانيا : الأبراج الآخذة من غزة وما يتفرع عنها :

تتشعب مسارح الحمام الآخذة من غزة إلى غير جهة دمشق وإلى جهتها .
فأما المسارح الآخذة إلى غير جهة دمشق ، فمن غزة إلى الخليل ، ومن غزة إلى القدس ، ومن غزة إلى نابلس (١٢٧) .

وأما ما كان إلى جهة الشام ، فمن غزة إلى لُد ، ومن لد إلى قاقون ، ومن قاقون إلى جينين ، ومن جينين تتشعب المسارح إلى غير جهة دمشق وإلى جهتها .

فأما ما كان إلى غير جهة دمشق ، فمن جينين إلى صفد .

وأما ما كان إلى جهة دمشق ، فمن جينين إلى بيسان ، ومن بيسان إلى أربد ، ومن أربد إلى طفس ، ومن طفس إلى الصنمين ، ومن الصنمين إلى دمشق ، (ومن كل واحدة من هذه المراكز إلى ما جاورها من المشاهير ، كمن بيسان إلى أذرعات ، ومن طفس إليها ؛ لإشعار والى الولاية) (١٢٨) .

ثالثا : الأبراج الآخذة من دمشق وما يتفرع عنها :

وتتشعب من دمشق إلى غير جهة حلب وإلى جهتها .

فأما المسارح التي إلى غير جهة حلب ، فمن دمشق إلى بعلبك ومن دمشق إلى القريتين (١٢٩) .

هذا وينفرد ابن شاهين ، بذكر مسارح أخرى من دمشق ، إذ يقول ما نصه : (ومن دمشق إلى صيدا ، وإلى بيروت ، وإلى تربة ، ثم إلى طرابلس) (١٣٠) .

وأما ما كان إلى جهة حلب، فمن دمشق إلى قارا، ثم من قارا إلى حمص، ومن حمص إلى حماة، ومن حماة إلى المعرة، ثم من المعرة إلى حلب (١٣١).

رابعاً . الأبراج الآخذة من حلب وما يتفرع عنها :

من حلب إلى البيرة، ومن حلب إلى قلعة الروم (١٣٢)، ومن حلب إلى بفسا، ومنها إلى (بقية ماله شأن مما حولها) (١٣٣)، ثم من القريتين إلى تدمر، ومنها إلى السخنة، ومنها إلى قباقب، ومنها إلى الرحبة.

ويذكر «العمري» أن تدريج الحمام قد تعطل على أيامه من السخنة إلى قباقب، وإنما صار يسوق ببطائق تدمر الواقعة بالسخنة منها إلى قباقب، ثم يسرح من قباقب إلى الرحبة (١٣٤).

وإلى جانب ما سبق ذكره من تسريح غير مباشر، كان هناك تسريح مباشر بين قلعة الجبل والولايات الأخرى، فإذا أراد السلطان أن يبعث برسالة عاجلة إلى دمشق - على سبيل المثال - أطلق حماة من حماماتها، فتصل إليها في مرحلة واحدة، فقد كان بدمشق حمام من مصر، ومصر حمام من دمشق (١٣٥) كما سبق أن ذكرنا.

ويقرر «المقرئ» في صراحة أنه (قد بطل الحمام من سائر المملكة إلا ما كان ينقل من قطيا إلى بلبيس، ومن بلبيس إلى قلعة الجبل) (١٣٦).

أما ما كان بين مصر وغيرها من الممالك الإسلامية، فالملحوظ أنه ظل قائماً، وإن اقتصر على الأمور المستعجلة، والسابق ذكرها.

أما عدا ذلك، فقد حل البريد محله، وفي أحيان كثيرة استخدم النظامان معاً، ففي سنة (٧٧٦ هـ / ١٣٧٥ م) - على سبيل المثال - (سقط الطائر

بفتح سيس ، بحث به الأمير « بيدمر » نائب الشام ، ثم قدم من الغد البريد
من النواب بذلك (١٣٧) .

غير أن النظامين مالبثا أن هويا تحت ضربات المغول وتخريبهم لمراكز
الحمام ومحطات البريد في أواخر القرن الثالث عشر للميلاد (١٣٨) .

(واشتغل أهل الدولة بما نزل بالبلاد من المحن ، وما دهاها به من كثرة
الفتن ، عن إقامة البريد ، فاختل بانقطاعه طريق الشام خللاً فاحشاً . والامر
على ذلك إلى وقتنا هذا ، وهو سنة ثمان عشرة وثمانمائة) (١٣٩) .

الحواشي

(١) في الأصل : « نحو » .

(٢) الفاكهي : مناهج السرور والرشاد ، ورقة ١٤٢ : ١٥٠ ، الجاحظ ، الحيوان :
ج ٣ ، ص ١٤٤ : ١٤٦ ، ١٧٠ ، الدميري : حياة الحيوان الكبرى ، ج ١ ، ص ٣١٤ ،
ابن سيده : المخصص ، ج ٨ ، ص ١٦٨ : ١٦٩ ، النويري : نهاية الأرب ، ج ١٠ ،
ص ٢٦٨ ، ميخائيل بن نقولا : مسابقة البرق ، ص ٢١ : ٢٥ .

(٣) الجاحظ : الحيوان ، ج ٣ ، ص ١٤٦ — ١٤٧ ، وأنظر أيضاً : الدميري : حياة
الحيوان ، ج ١ ، ص ٣٢٠ .

(٤) النويري : نهاية الأرب ، ج ١٠ ، ص ٢٦٨ ، وأنظر أيضاً : الدميري : حياة
الحيوان ، ج ١ ، ص ٣١٤ . (وعن خصائص كل نوع أنظر : النويري : نهاية الأرب ، ج ١
ص ٢٦٨ : ٢٦٩) .

(٥) النويري : نهاية الأرب ، ج ١٠ ، ص ٢٦٩ ، الصيرفي : نزهة النفوس ، ج ١ ،
ص ٣٠٩ ، حوادث سنة ٧٩٢ هـ .

(٦) النويري : نهاية الأرب ، ج ١٠ ، ص ٢٦٩ — ٢٧٠ ، وأنظر أيضاً : الجاحظ :
الحيوان ، ج ٣ ، ص ١٤٦ — ١٤٧ ، الدميري : حياة الحيوان ، ج ١ ، ص ٣١٤ .

(٧) القلقشندي : مبيع الأعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٨٩ ، وأنظر أيضاً : الجاحظ : الحيوان
ج ٣ ، ص ١٤٦ — ١٤٧ ، ص ٢٥٦ — ٢٥٧ .

(٨) القزويني : عجائب المخلوقات ، ورقة ٣١٤ ، ابن سيده : المخصص ، ج ٨ ، ص ١٧٠ .

(٩) حفظ العرب في فترة الجاهلية والإسلام أنساب الحمام ، شأن حفظهم لأنساب حيوانهم ، فهم بذلك يكونون قد سبقوا غيرهم من العباسيين والفاطميين . أنظر : الجاحظ : الحيوان ، ج ٣ ، ص ٢٠٩ ، القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٩٠ ، ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١١٧ ، العمري : التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٦ .

(١٠) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٩٠ ، وأنظر أيضاً : الجاحظ : الحيوان ، ج ٣ ، ص ٢٠٩ : ٢١١ ، التويري : نهاية الأرب ، ج ١٠ ، ص ٢٧١ .

(١١) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١١٦ — ١١٧ ، العمري : التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٦ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢١ ، القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٩٠ . هذا ويقرر القلقشندي « نفس الجزء والصفحة » أنه سبق القاضي « محي الدين عبد الظاهر » إلى التصنيف في الحمام أبو الحسن ابن ملاعب الفوارس البغدادي ، (فصنف فيه كتاباً للناصر لدين الله الخليفة العباسي ببغداد ، وذكر فيه أسماء الطائر ، ورياشه ، والوشوم التي توضع في كل عضو ، وألوان الطيور ، وما يستحسن من صفاتها ، وكيفية إفراخها ، وبعد المسافات التي أرسلت فيها ، وذكر شيء من نوادرها وحكاياتها ، وما يجري هذا الجري . وأظن أن كتاب « القاضي الفاضل محي الدين عبد الظاهر » نتيجة عن مقدمته) .

(١٢) انقسم المؤرخون إلى فريقين بالنسبة للسنة التي اتخذ فيها نور الدين « الحمام اليهودي » ، فالفريق الأول يقرر أن ذلك كان سنة (٥٦٥ هـ / ١١٦٩ م) مثل : ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١١٧ ، العمري : التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٦ ، القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٩٠ .

أما الفريق الثاني فيقرر : أن ذلك كان سنة (٥٦٧ هـ / ١١٧١ م) ويمثله : المقرئ : السلوك ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٥٠ ، حوادث سنة ٥٦٧ هـ ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، ابن الأثير : الكامل ، ج ١١ ، ص ١٥١ ، حوادث سنة ٥٦٧ هـ ، الباهر ، ص ١٥٩ ، أبو شامة : الروضتين ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٢٠ (نقلاً عن ابن الأثير) ، أبو الفدا : المختصر ، ج ٣ ، ص ٥٢ ، حوادث سنة ٥٦٧ هـ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٠ .

(١٣) ابن الأثير : الباهر ، ص ١٥٩ ، الكامل ، ج ١١ ، ص ١٥٢ ، حوادث سنة ٥٦٧ هـ ، أبو شامة : الروضتين ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٢٠ ، حوادث سنة ٥٦٧ هـ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٠ — ٢٢١ .

(١٤) ابن الأثير : الباهر ، ص ١٥٩ ، أبو شامة : الروضتين ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٢٠ ، حوادث سنة ٥٦٧ هـ .

(١٥) ابن الأثير : الباهر ، ص ١٧١ ، وأنظر : الأنصاري : تفريغ الكروب ، ص ١٤ .

(١٦) الجاحظ : الحيوان ، ج ٣ ، ص ٢٥٦ .

(١٧) المقرئ : خطط ، ج ٢ ، ص ٦ .

(١٨)، (١٩) ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ١٠ ، ص ١٢٤ ، حوادث
سنة ٧٤٦ هـ .

(٢٠) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٧٢٥ ، حوادث سنة ٧٤٨ هـ . أما عند
ابن تغري بردي : « النجوم الزاهرة » ، ج ١٠ ، ص ١٥٦ ، حوادث سنة ٧٤٧ هـ » (قبل
مهرت الحمام الحزير خاصة سبعة آلاف درهم) .

(٢١) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٧٣٩ — ٧٤٠ ، حوادث سنة ٧٤٨ هـ .

(٢٢) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٧٤٠ ، حوادث سنة ٧٤٨ هـ .

(٢٣) أنظر : ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ١٠ ، ص ١٧٠ ، حوادث
سنة ٧٤٧ هـ ، المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٧٤١ ، حوادث سنة ٧٤٨ هـ .

(٢٤) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٧٤٥ ، حوادث سنة ٧٤٨ هـ .

(٢٥) ابن تغري بردي : النجوم ، ج ٦ ، ص ١٣٨ ، حوادث سنة ٥٩٢ هـ : السوطى :
حسن المجاهرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٠ .

(٢٦) ابن تغري بردي : النجوم ، ج ٦ ، ص ٢٦١ — ٢٦٢ ، حوادث سنة ٦٢٢ هـ ،
وانظر أيضاً : ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ٤ ، ص ١٦٤ ، حوادث سنة ٦٢٢ هـ .
(٢٧) أنظر : ابن أبيك : الدر المطلب ، ص ٣٤٩ ، حوادث سنة ٦٤٠ هـ . كذا
المقرئى : السلوك ، ج ٣ ، ق ١ ، ص ٣٠٩ ، حوادث سنة ٧٧٩ هـ .

(٢٨) أنظر : المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٦٣٥ ، حوادث سنة ٧٤٦ هـ .

(٢٩) أنظر : المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٨٤ ، حوادث سنة ٧٢٧ هـ .

(٣٠) أنظر : ابن بطوطة : تحفة النظار ، ص ١٣ ، المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ،
ص ٢٨٤ ، حوادث سنة ٧٢٧ هـ ، سعداوى : نظام البريد ، ص ١٤٣ .

(٣١) ابن بطوطة : تحفة النظار ، ص ٤٧ — ٤٨ .

(٣٢) : المقرئى : السلوك ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٨٢ ، حوادث سنة ٦٣٦ هـ .

(٣٣) ابن أبيك : الدر المطلب ، ص ٣٣٦ ، حوادث سنة ٦٣٧ هـ ، وانظر : المقرئى :
السلوك ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٨٤ ، حوادث سنة ٦٣٧ هـ .

(٣٤) ، (٣٥) ، (٣٦) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٨٥ ، حوادث
سنة ٦٣٧ هـ .

(٣٧) ابن أبيك : الدر المطلب ، ص ٣٣٦ — ٣٣٧ ، حوادث سنة ٦٣٧ هـ .

- (٣٨) و (٣٩) المقرئى : السلوك ، ج٣ ، ق ١ ، ص ١٣٣ ، حوادث سنة ٧٦٨ هـ .
- (٤٠) انظر : الصيرفى : تزهة النفوس ، ج ١ ، ص ٣٠٩ ، حوادث سنة ٧٩٢ هـ ، المقرئى : السلوك ، ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٧٢٠ ، حوادث سنة ٧٩٢ هـ .
- (٤١) انظر : الصيرفى : تزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ١٩٦ : ٢٠١ ، حوادث سنة ٨٠٧ هـ .
- (٤٢) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٠٨ ، حوادث سنة ٧٢٠ هـ .
- (٤٣) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٢٨ ، حوادث سنة ٧٢١ هـ .
- (٤٤) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٣٩٩ ، حوادث سنة ٧٣٦ هـ .
- (٤٥) الأصفهاني : الفتح القسى ، ص ٣٦٠ — ٣٦١ ، حوادث سنة ٨٥٨ هـ ، وانظر أيضاً : « نفس المصدر » ، ص ٤١٣ : ٤١٤ ، ابن شداد : النوادر السلطانية ، ص ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٤٣ ، حوادث ٨٨٦ هـ .
- (٤٦) المقرئى : خطط ، ج ٢ ، ص ٢١٠ .
- (٤٧) أبوشامة : الروضتين ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٢٠ .
- (٤٨) المقرئى : خطط ، ج ١ ، ص ٢١٥ ، وانظر أيضاً : أبوشامة : الروضتين ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٢٠ ، ابن الأثير : الباهر ، ١٥٩ .
- (٤٩) انظر : المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٣٥١ ، حوادث سنة ٦٤٧ هـ ، الخطط ، ج ١ ، ص ٢٢٠ .
- (٥٠) بيبس : زبدة الفكرة ، ج ٩ ، ورقة ١٧٢ ، حوادث سنة ٦٨٠ هـ ، وانظر أيضاً : المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٦٩١ ، حوادث سنة ٦٨٠ هـ ، ابن القرات : تاريخه ، م ٧ ، ص ٢١٥ ، حوادث سنة ٦٨٠ هـ ، ابن أبيك : الدرة الزكية ، ج ٨ ، ص ٢٤٤ ، حوادث سنة ٦٨٠ هـ .
- (٥١) انظر : ابن أبيك : الدرة الزكية ، ج ٨ ، ص ٢٤٤ ، حوادث سنة ٦٨٠ هـ ، ابن أبي الفضائل : النهج السديد ، ص ٣٣١ ، المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٦٩٧ (وكذا حاشية رقم (١) من نفس الجزء والصفحة) كذا أنظر : بيبس : زبدة الفكرة ، ج ٩ ، ورقة ١٧٨ ، حوادث سنة ٦٨٠ هـ ، ابن أبيك : الدر المطلب ، ص ٣٧٥ ، حوادث سنة ٦٤٧ هـ .
- (٥٢) المقرئى : خطط ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢١ .
- (٥٣) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٣٥٢ ، حوادث سنة ٦٤٧ هـ ، ابن أبيك : الدر المطلب ، ص ٣٦٥ — ٣٦٦ ، حوادث سنة ٦٤٧ هـ .
- (٥٤) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ١٧٤ ، حوادث سنة ٨١٤ هـ .
- (٥٥) الصيرفى : تزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٣٠٨ ، حوادث سنة ٨١٥ هـ .

- (٥٦) الصيرفي : نزهة النفوس ، ج٢ ، ص ٣٨٤ ، حوادث سنة ٨٢٠ هـ .
- (٥٧) الجقريزي : السلوك ، ج١ ، ق ٣ ، ص ٦٩٦ — ٦٩٧ ، حوادث سنة ٦٨٠ هـ .
- (٥٨) الجاحظ : الحيوان ، ج٣ ، ص ٢٧٩ ، وانظر مثالا لذلك عند : النويري : نهاية الأرب ، ج١ ، ص ٢٧٠ .
- (٥٩) المجبة : موضع اللبس (القاموس المحيط) .
- (٦٠) الفرطختان : قطعتان على أصل منقار الحمام . (النويري : نهاية الأرب ، ج١٠ ، ص ٢٧٠ ، حاشية (٢)) .
- (٦١) الجوجؤ : الصدر (قاموس محيط المحيط) .
- (٦٢) السكرازة : اليبس (نهاية الأرب ، ج١٠ ، ص ٢٧٠ ، حاشية (٣)) .
- (٦٣) غير تفنين : غير اختلاط . (نهاية الأرب ، ج١٠ ، ص ٢٧٠ ، حاشية (٥)) .
- (٦٤) النويري : نهاية الأرب ، ج١٠ ، ص ٢٧٠ — ٢٧١ ، وانظر أيضا : ابن سيده : المخصص ، ج٨ ، ص ١٧٠ .
- (٦٥) ابن سيده : المخصص ، ج٨ ، ص ١٧١ .
- (٦٦) يقرر القلقشندي : « صبح الأعشى ، ج٢ ، ص ٩١ — ٩٣ » أن القصد في ألوان الحمام ستة ، الأول البياض ، والثاني الخضرة ، والثالث الصفرة ، والرابع الحمرة ، والخامس السواد والسادس الثمرى . وأن تعداد الرياش المعبرة ، فهو أن يكون في الجناحين عشرين ريشة ، وأما الذنب فالمعتبر فيه اثنتا عشرة ريشة . كما أورد تفصيل كل ذلك ، وانظر الجاحظ : الحيوان ، ج٣ ، ص ٢٠٢ ، ٢٤٤ ، ٢٥١ .
- (٦٧) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج١٤ ، ص ٣٨٩ .
- (٦٨) الأخضر : ما كان لون الريحان والبقول ، والمنمر ، ما كانت به نقط بيضاء وأخرى سوداء . انظر : الجاحظ : الحيوان ، ج٢ ، ص ٧٩ — ٨٠ ، ج٣ ، ص ٢٤٥ — ٢٤٦ ، القلقشندي : صبح الأعشى ، ج٢ ، ص ٩١ — ٩٢ ، وانظر أيضا : الفاكهي : مناهج السمور ، ق ١٤٧ ب : ٢٤٨ .
- (٦٩) انظر : القلقشندي : صبح الأعشى ، ج١٤ ، ص ٣٩٠ .
- (٧٠) و (٧١) الجاحظ : الحيوان ، ج٣ ، ص ٢٢٣ .
- (٧٢) الجاحظ : الحيوان ، ج٣ ، ص ٢٧٩ .
- (٧٣) « عن أسلوب فطام الحمام » انظر : الجاحظ : الحيوان ، ج٣ ، ص ١٥٣ ، النويري : نهاية الأرب ، ج١ ، ص ٢٧٢ : ٢٧٣ .
- (٧٤) انظر : ميخائيل بن نقولا : مسابقة البرق ، ص ٥٣ : ٥٧ .
- (٧٥) و (٧٦) الجاحظ : الحيوان ، ج٣ ، ص ٢٢٥ .

(٧٧) الجاحظ : الحيوان ، ج٣ ، ص ٢٧٤ .

(٧٨) الجاحظ : ج٣ ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٧٩) يقرر الجاحظ : « الحيوان ، ج٣ ، ص ٢٧٧ - ٢٧٨ » أنه بين القص والتف بون بعيد ، وأن بعض الحمامين كانوا يفضلون القص على التف ، فالقص وإن كثر (لا يوجع ولا يقرح مغارز قصب الريش ، والتف يوهن المنسكين . فإذا تم الطائر مراراً لم يقو على الغاية . ولم ينزل يوهن المنسكين ... وأنه ربما يبلغ ضرته أن الذكر لا يجيد الإلقاح ، والأنثى لا تجيد القبول ، وربما تنفت الأنثى وقد احتشمت بيضا وقد قاربت أن تبيض فتبطئ بعد وقتها الأيام ، وربما أضر ذلك بالمبيض) .

(٨٠) يضيف الجاحظ : « الحيوان ، ج٣ ، ص ٢٧٥ » أن الأجود أن يخرج الذكر والأنثى معاً إلى السطح وهما مقصوصان الريش ، وذلك حتى يألفا المسكان سوياً ، ثم يطير الزجال أحدهما قبل صاحبه ، ثم يصنع بالثاني كما صنع بالأول .

(٨١) الجاحظ : الحيوان ، ج٣ ، ص ٢٨١ .

(٨٢) الجاحظ : الحيوان ، ج٣ ، ص ٢٨٣ .

(٨٣) الجاحظ : الحيوان ، ج٣ ، ص ٢٨٠ .

(٨٤) ميخائيل بن نقولا : مسابقة البرق ، ص ٥٨ - ٦١ .

(٨٥) القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٩١ ، وانظره : ج ٢ ، ص ٩٧ ، وانظر أيضاً : ابن الاثير : الباهر ، ص ١٥٩ :

(٨٦) ميخائيل بن نقولا : مسابقة البرق ، ص ٦٣ .

(٨٧) المقرئزي : خطط ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، وانظر أيضاً : سعداوي : نظام البريد ، ١٤١ .

(٨٨) كذا عند المقرئزي : « خطط ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ » وهي الصيغة الصحيحة ، أما عند السيوطي : « حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢١ » (تبين) . ويعلق المقرئزي « خطط ، ج ٢ ، ص ٤١٢ » على التسمية الأخيرة بقوله : (عرف قديماً بالبئر والجيزة ، وعرف بمسجد تبر ، وتسميه العامة مسجد التبن وهو خطأ ، وموضعه خارج القاهرة قريباً من المطرية) .

(٨٩) المقرئزي : خطط ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٦ .

(٩٠) المقرئزي : خطط ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، والجنادرية : فئة من ممالك السلطان أو الأمير ، وهي مركبة من لفظين فارسيتين ، أحدهما « جان » ، ومعناه سلاح ، والثاني « دار » ، ومعناه ممسك ، فيكون المعنى « ممسك السلاح » . انظر : انقلشندي : صبح الاعشى ، ج ٥ ، ص ٤٥٧ ، المقرئزي : السالك ، ج ١ ، ق ١ ، ص ١٣٣ ، (حاشية (١)) ، Dozy : Supp. Dict. AR.

(٩١) و(٩٢) ، ميخائيل بن نقولا : مسابقة البرق ، ص ٦٥ .

(٩٣) المقریزی . خطط ، ج ٢ ، ص ٢٣ ، وانظر أيضاً : السيوطي : حسن المحاضرة ج ٢ ، ص ٢٢١ ، القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٧ ، ص ٢٣٤ ، سعداوي : نظام البريد ، ص ١٤٠ .

(٩٤) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢١ .

(٩٥) و(٩٦) و(٩٧) المقریزی : خطط ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، السيوطي : حسن المحاضرة ج ٢ ، ص ٢٢١ ، نعمان أنطون : الطائر الغريد ، ص ١٠ .

(٩٨) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٢٨ — ١٢٩ .

(٩٩) المقریزی : خطط ، ج ٢ ، ص ٢١٠ ، ٢٣٠ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢١ .

(١٠٠) أي علامة سلطانية .

(١٠١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٧ ، ص ٢٣٤ .

(١٠٢) هو : « محي الدين أبو الفضل عبد الله بن رشيد الدين أبو محمد بن عبد الظاهر » (٦٢٠ هـ : ٦٩٣ هـ // ١٢٢٣ م : ١٢٩٢ م) رئيس ديوان الإنشاء ، الذي كان له الفضل في وضع كثير من اصطلاحات ديوان الإنشاء ، ونظمه ، وبقيت نظمته واصطلاحاته معبولا بها في مصر والشام إلى أن فتح العثمانيون مصر . وقد أرخ لثلاثتهم السلاطين ، هم : « الظاهر بيبرس » ، « المنصور قلاوون » ، « الأشرف خليل بن قلاوون » . ويعتبر تاريخه على جانب كبير من الأهمية ، وذلك لأنه عاصر هؤلاء السلاطين ، وكان كاتب السر عندهم ، ولأنه دون النصوص الأصلية للمراسلات والمعاهدات .

ومن مؤلفاته : تاريخ المنصور قلاوون الذي أسماه « تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور » ، تاريخ الأشرف خليل : « الألفاظ الخفية من السيرة الشريفة السلطانية الأشرفية » ، وله في التاريخ كتاب باسم : « كتاب الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية بالقاهرة » ، وكتاب : « تائم الجائم » ، فضلا عن مقامة في مصر والنيل ، وكثير من الرسائل . (وعن المزيد من ترجمته ، انظر : مراد كامل : تشريف الأيام ، ص ٩ : ٣٤) .
« وانظر الحاشية التالية » .

(١٠٣) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢١ ، والمقریزی ، خطط ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ .
هذا ويضيف « السيوطي » (نفس الجزء ، والصفحة) أن « ابن عبد الظاهر » قال :
« وأنا ما كتبتها قط إلا ببسملة للبركة » .

(١٠٤) يقرر السيوطي : « حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢١ » والمقریزی : « خطط » ج ٢ ، ص ٢٣٠ « أن الأوائل كانوا يؤرخون بالساعة واليوم . لا بالسنين » ، ويضيف المقریزی « نفس الجزء والصفحة » إلى ذلك بقوله : (وأنا أؤرخها بالسنة) .

- (١٠٥) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٧ ، ص ٢٣٤ .
- (١٠٦) كذا عند المقرئى : « خطط » ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، أما عند السيوطى : « حسن المحاضرة » ، ج ٢ ، ص ٢٢١ « ولا يحمى » .
- (١٠٧) السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢١ ، وانظر المقرئى : خطط ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ .
- (١٠٨) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٧ ، ص ٢٣٤ — ٢٣٥ .
- (١٠٩) المقرئى : خطط ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ — ٢٣١ .
- (١١٠) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٧ ، ص ٢٣٥ .
- (١١١) الأصفهاني : الفتح القسى ، ص ٣٦٠ ، حوادث سنة ٥٨٦ هـ ، وانظر أيضاً : غنام : الحمام وتربيته ، ص ٩٨ .
- (١١٢) المقرئى : خطط ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢١ ، وانظر أيضاً : ميخائيل بن نقولا : مسابقة البرق ، ص ٦٦ : ٦٧ . وانظر أمثلة لوضع البطائق تحت أجنحة الحمام عند كل من : بيارس : زبدة الفكرة ، ج ٩ ، ورقة ١٧٢ حوادث سنة ٦٨٠ هـ ، النويرى : نهاية الأرب ، ج ١٠ ، ص ٢٩٧ ، ابن الأثير : الباهر ، ص ٣٦ — ٣٧ ، ابن أبيك : الدر المطلوب ، ص ٣٣٦ ، أبو شامة : الروضتين ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٦٣١ ، حوادث سنة ٧٥٠ هـ ، المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٢٠ ، ص ٢٨٥ ، حوادث سنة ٦٣٧ هـ ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٦٩٢ ، ٦٩٦ ، حوادث سنة ٦٨٠ هـ ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٠٨ ، حوادث سنة ٧٢٠ هـ ، ص ٢٢٨ ، حوادث ٧٢١ هـ ، ابن الفرات : تاريخه ، م ٧ ، ص ٢١٥ ، حوادث سنة ٦٨٠ هـ ، الأصفهاني : الفتح القسى ، ص ٣٦٠ ، ٣٧٠ ، ص ٤١٤ ، حوادث سنة ٥٨٦ هـ ، ابن شداد : النوادر السلطانية ، ص ١٣١ ، حوادث سنة ٥٨٦ هـ ، العمرى : التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٧ .
- (١١٣) المقرئى : خطط ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، النويرى : نهاية الأرب ، ج ١٠ ، ص ٢٨٠ ، وانظر ، سعداوى : نظام البريد ، ص ١٤١ .
- (١١٤) النويرى : نهاية الأرب ، ج ١٠ ، ص ٢٨٠ ، وانظر : السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ .
- (١١٥) المقرئى : خطط ، ج ٢ ، ص ٢١٠ ، وانظر : القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٩٢ .
- (١١٦) و(١١٧) المقرئى : خطط ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، وانظر أيضاً : ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١١٧ ، سعداوى : نظام البريد ، ص ١٣٩ .
- (١١٨) العمرى : التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٦ — ١٩٧ ، القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٩٢ .

(١١٩) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١١٧ .

(١٢٠) انظر : المقرئ : خطيب ، ج ٢ ، ص ٢١٠ ، سعداوى : نظام البريد ، ص ١٤٠ .

(١٢١) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١١٧ ، العمرى : التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٧ ، القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٩٢ .

(١٢٢) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١١٧ ، العمرى : التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٧ ، القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٩٢ .

(١٢٣) القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٩٢ .

(١٢٤) العمرى : التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٧ .

(١٢٥) القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٩٢ .

(١٢٦) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١١٧ .

(١٢٧) كذا عند كل من : العمرى : « التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٧ » ، القلقشندي : « صبح الاعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٩٣ » : أما عند ابن شاهين : « زبدة كشف الممالك ، ص ١١٧ » : « ثم إلى غزة ، وإلى القدس الشريف ، وإلى نابلس ، وإلى الخليل عليه السلام ، ثم الصافية ، ثم الكرك » .

(١٢٨) العمرى : التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٧ ، القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٩٣ ، وانظر : ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١١٧ .

(١٢٩) كذا عند القلقشندي : « صبح الاعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٩٣ » . أما عند العمرى : « التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٧ » : « (ثم من دمشق يسرح الحمام إلى بعلبك ، ويسرح إلى قاراً ، ويسرح إلى القرينين) » .

(١٣٠) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١١٧ .

(١٣١) كذا عند كل من : العمرى : « التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٧ » ، القلقشندي : « صبح الاعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٩٣ » . أما عند ابن شاهين : « زبدة كشف الممالك ، ص ١١٧ » : « (ثم إلى دمشق ، ثم إلى بعلبك ، وإلى قاراً ، ثم إلى حمص ، ثم إلى حماة ، ثم إلى المعرة ، ثم إلى خان تومان ، ثم إلى حلب) » .

(١٣٢) تعرف كذلك « بقلعة المساهين » . انظر : العمرى : التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٧ ، القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٩٤ .

(١٣٣) و (١٣٤) : العمرى : التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٧ ، وانظر أيضا : القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٩٤ .

(١٣٥) القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٩١ .

(١٣٦) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٣١ .

(١٣٧) المقرئى : السلوك ، ج ٣ ، ق ١ ، ص ٢٣٧ ، حوادث سنة ٧٧٩ هـ ،
وانظر : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١٠ ، ابن أيبك : الدرة الزكية ، ج ٨ ، ص ٢٤٥ ، حوادث
سنة ٦٨٠ هـ .

(١٣٨) انظر : الفلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٧٠ ، المقرئى : الخطط ،
ج ١ ، ص ٢٢٦ ، ج ٢ ، ص ٢٣١ . هذا ويقرر الأنصارى «تفريغ الكروب» ص ١٢ —
١٣ « أنه كان في (أول الدولة الزكية عند وقوع الحرب بين ملوك الديار المصرية وبين التتر
أناس مرتبون على رؤوس الجبال ، مرصدون لذلك ينال على السلطان ، مركزون من الفرات
إلى غزة ، فإذا حدث حادث من جهة التتر أوقدوا النار ودخنوا ، فيتصل ذلك في أسرع
وقت من الفرات إلى غزة ... ثم يرسل الحمام من غزة إلى مصر ، فيعلم خبر ذلك في اليوم
الواحد ، ثم يطل ذلك بوقوع الصلح بين التتر وملوك الديار المصرية وزالت معالمة) . وعن
«المنصور» : انظر الفلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١ ، ص ١٢٧ .

(١٣٩) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٢٢٦ .

المراجع

أولاً - المخطوطات :

١ - بيبس الدوادار :

- زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة .

و الجزء التاسع ، (مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة رقم ٢٤٥٢٨)

٢ - الفاكهي (الشيخ زين الدين عبد القادر أحمد بن علي) :

- مناهج السرور والرشاد والرمي والسباق والجهاد

(مخطوط بالمكتبة الأزهرية رقم ٤٢٧٩٩ [١٠] عروس) .

٣ - القزويني :

- عجائب المخلوقات

(مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة رقم ٢٦٢٢١) .

ثانياً - المصادر المطبوعة :

١ - الأصفهاني (العماد الكاتب) :

- الفتح القسي في الفتح القدسي .

تحقيق : محمد محمود صبح . (ط . مصر سنة ١٩٦٥)

- الأنصاري (عمر بن إبراهيم الأوسي)

تفريغ الكروب في تدبير الحروب

تحقيق : جورج سكانيون (القاهرة سنة ١٩٦١)

٢ - ابن الأثير ، أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم

ابن عبد الواحد الشيباني :

— الكامل في التاريخ . (ط . مصر سنة ١٢٨٠ هـ)

— التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية بالموصل .
تحقيق : عبد القادر أحمد طليحات (ط . مصر سنة ١٩٦٣)

٣ — ابن أبي الفضايل (مفضل) :

— النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن المميد .
(ط . باريس سنة ١٩١١ : ١٩٣٠)

٤ — ابن أيبك (أبي بكر بن عبد الله بن أيبك الدواداري) :
كنز الدرر وجامع الغرر

— ج ٧ : الدر المطلوب في أخبار بني أيوب
تحقيق : سعيد عبد الفتاح عاشور

(ط . مصر ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م)

— ج ٨ : الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية

تحقيق : أولرخ هارمان (ط . مصر ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م)

٥ — ابن بطوطة :

— تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار

(ط . مصر سنة ١٣٢٢ هـ)

٦ — ابن تفرى بردى الأتابكي (جمال الدين أبي المحاسن يوسف) :

— النجوم الزهرة في ملوك مصر والقاهرة

١٢ جزء (ط . كاليفورنيا سنة ١٩٠٩)

ج ١٣ ، ١٤ (ط . مصر ١٩٧٠ : ١٩٧٢)

٧ — ابن سيده (أبي الحسن علي بن اسماعيل النحوي الأندلسي) :

— المختصر
(بولاق : ١٣١٨ هـ)

- ٨ - ابن شاهين (غرس الدين خليل) :
 - زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك
 تحقيق : بولس راويس . (ط . باريس ١٨٩٤)
- ٩ - ابن شداد (بهاء الدين) :
 - النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية
 تحقيق : جمال الدين الشيال (ط . مصر ١٩٦٤)
- ١٠ - ابن عبد الظاهر (محي الدين) :
 - تشریف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور
 تحقيق : مراد كامل (ط . مصر ١٩٦١)
- ١١ - ابن واصل (جمال الدين محمد بن سالم) :
 - مفرج الكروب في أخبار بني أيوب
 ج ١ : ٣ تحقيق : جمال الدين الشيال
 (ط . مصر ١٩٥٣ - ١٩٦٠)
- ج ٤ ، تحقيق : حسنين محمد ربيع
 مراجعة : سعيد عبد الفتاح عاشور
 (ط . مصر ١٩٧٢)
- ١٢ - أبو شامة (شهاب الدين عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسي) :
 - الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية
 تحقيق : محمد حلي محمد أحمد (ط . مصر ١٩٦٢)
- ١٣ - أبو الفدا (عماد الدين اسماعيل) :
 - المختصر في أخبار البشر
 (ط . بيروت)

١٤ - الجاحظ (أبي عثمان عمرو بن بحر) :

- الحيوان

تحقيق : عبد السلام هارون

(ط . مصر ١٣٥٦ هـ - ١٩٢٨ م)

١٥ - الدميري (كمال الدين) :

- حياة الحيوان الكبرى (ط . مصر ١٣١٩ هـ)

١٦ - السيوطي (جلال الدين السيوطي الشافعي) :

- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة (ط . مصر ١٢٩٩ هـ)

١٧ - الصيرفي (الخطيب الجوهري علي بن داود) :

- نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان .

تحقيق : حسن حبشي

صدر منه جزءان (ط . مصر ١٩٧٠ : ١٩٧١)

١٨ - العمري (القاضي شهاب الدين) :

- التعريف بالمصطلح الشريف (ط . مصر ١٣١٢ هـ)

١٩ - القلقشندي (أبي العباس أحمد بن علي) :

- صبح الأعشى في صناعة الإنشا

١٤ جزء . (ط . القاهرة ١٩١٢ : ١٩١٩)

٢٠ - المقرئ (تقي الدين أحمد بن علي) :

- السلوك لمعرفة دول الملوك

ج ١ ، ٢ (في ستة أقسام) تحقيق : محمد مصطفى زيادة

(ط . مصر ١٩٤٢ : ١٩٥٨)

ج ٣ ، ٤ (قى ستة أقسام)

تحقيق : سعيد عبد الفتاح عاشور

(ط . مصر ١٩٧٠ : ١٩٧٣)

— المواظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار

(ط . بولاق ١٢٧٠ هـ)

٢١ — النويرى (شهاب الدين أحمد) :

— نهاية الأرب فى فنون الأدب (ط . مصر ١٩٢٨ : ١٩٣٨)

ثالثا : المؤلفات الحديثة :

١ — سعداوى (نظير حسان) :

نظام البريد فى الدولة الإسلامية (ط . مصر ١٩٥٣)

٢ — غنام (عبد الغنى) :

الحمام وتربيته (ط . مصر ١٩٣٦)

٣ — ميخائيل بن نقولا بن إبراهيم صباغ :

مسابقة البرق والغمام فى سعاة الحمام

(نقله من الفرنسية إلى العربية « سلوستر دسامي »)

(ط . باريس ١٨٠٥)

٤ — نعمان أنطون :

الطائر الغريد فى وصف البريد (ط . مصر ١٨٩٠)

الاحتلال والحركة الوطنية في مصر (*)

في أوائل القرن العشرين

للمدكتور محمد جمال الدين المصري

أستاذ التاريخ الحديث المساعد

كلية الآداب — جامعة القاهرة

العلاقات بين الاحتلال والحركة الوطنية ، وهى الخط الأساسى لهذه الدراسة ، هى علاقات صراع بين هدفين على طرفى نقيض : الجلاء أو بقاء الاحتلال . هذا الصراع لم يقتصر على هذين الطرفين المتصارعين ، بل دخلت فيه أطراف أخرى لها مصالح فى موضوع الصراع وهو مصر ،

(*) الاصطلاحات المستعملة :

ستستعمل فى الحواشى بعض الاختصارات التى توضح الوثائق التى أمكن الرجوع إليها وهى :
F.O. للإشارة إلى وثائق وزارة الخارجية البريطانية الموجودة فى دار المحفوظات البريطانية
P.R.O. فى لندن .

C.PP. للإشارة إلى أوراق كرومر الخاصة .

L.PP. » » » لانسدون » .

M.PP. » » » ماكنز » .

S.PP. » » » سولسبرى » .

W.PP. » » » ونجت » .

وهي مصالحة متشابكة ومتناقضة . لكن ينبغي أن يكون في البال من البداية أن التناقض الحقيقي والأساسي القائم هو التناقض بين الاحتلال والحركة الوطنية ، والصراع بينهما هو صراع بقاء أو فناء . أما العناصر الأخرى المشتركة في الصراع الدائر على مسرح السياسة المصرية فالتناقض بينها أو بينها وبين طرفي الصراع الرئيسيين ، هو تناقض ثانوي . لذلك نجد أنها تختفي واحداً بعد الآخر ، أو تقل فعالية دورها على مسرح السياسة المصرية ، ويبقى طرفا الصراع الرئيسيان نشطين حتى يقضى أحدهما على الآخر .

هذا لا يقلل من أهمية دور الأطراف الأخرى ، فسلطان تركيا هو صاحب السيادة على مصر . وقد استمر ينازع بريطانيا وجودها في مصر ، ويحاول التعاون مع الأطراف الأخرى وتسكيل جهودها لتحقيق الجلاء . لكن ضعفه وما غرق فيه من مشاكل الإمبراطورية ، سواء أكانت انتفاضات الأرمن أو حرب اليونان أو ثورات كريت وأطباع اليونان فيها أو المشكلة المقدونية ، قلل من فعالية دوره في المسألة المصرية ، ودفعه في النهاية إلى مساومة بريطانيا على غض الطرف عن الاحتلال في مقابل تخلي بريطانيا عن دورها الرئيسي إلى جانب دول أوروبا الأخرى في مناوأة السلطان في مسائل كريت ومقدونيا .

وفرنسا هي المنافس الرئيسي لبريطانيا على النفوذ في مصر منذ أواخر القرن الثامن عشر . وهي تعادى الاحتلال وتسعى لإجلاء بريطانيا عن مصر ، أو مقاسمتها النفوذ فيها ، وفي سعيها هذا تتعاون مع تركيا والحدود والحركة الوطنية في حدود مصالحها ، وفي حدود ألا يقودها ذلك إلى مواجهة مع بريطانيا ، وهذا واضح في حادث فاشودة . وقد انتهى بها الأمر إلى مساومة استعمارية مع بريطانيا وضمت حداً للصراع بينهما في مصر عرفت بالاتفاق الودي عام ١٩٠٤ .

هناك أطراف أخرى خارجية دورها ثانوى أو تابع لطرف آخر .
فألمانيا تستخدم مصر كأداة للضغط على بريطانيا لتحقيق أطماع استعمارية
في مناطق أخرى . أما روسيا فدورها في أكثر الأحوال تابع لدور فرنسا ،
والنمسا وإيطاليا كثيراً ما تسيران في خط ألمانيا في المسألة المصرية .

لكن هناك طرف داخلى يعتبر من أهم الأطراف بدون نزاع ، رغم
أن التناقض بينه وبين كل من الاحتلال والحركة الوطنية يعتبر تناقضاً
ثانوياً بالنسبة للتناقض الرئيسى بين هذين الطرفين ، ذلك هو الخديو . وقد
تطور دور الخديو كما تطور الدور الذى قامت به الأطراف الأخرى . من
أهم معالم هذا التطور اتخاذ الخديو عباس حلى الثانى ، بعد أن ولى الحكم ،
جانب الحركة الوطنية في مواجهة الاحتلال ، وذلك على العكس من والده ،
وكان هذا تطوراً كبير الأثر في السياسة المصرية .

المهم في الأمر أن الممثلين الرئيسيين على مسرح السياسة المصرية بعد
أن ولى عباس الحكم هم الخديو والاحتلال والحركة الوطنية ، والصراع
الذى دار بين هذه الأطراف الثلاثة هو الذى شكل تطور الأحداث
في البلاد .

تعددت وسائل الصراع بين الاحتلال والحركة الوطنية ، لكن خطأ
رئيسياً كان يضمها هو اجتذاب المؤيدين والأنصار ، ومحاولة حرمان الخصم
من أى تأييد . حين نطبق هذا في المجال المحلى نجد أن جهود الطرفين
المتصارعين انصببت على الخديو ، وعلى الشعب . حاول كل من الاحتلال
وزعماء الحركة الوطنية اجتذاب الخديو إلى صفه وفصله عن الطرف الآخر .
كما حاول كل منهما اجتذاب ما يمكنه اجتذابه من طبقات الشعب وفتاته ،
أو تحييد شعورها ، والوسيلة إلى ذلك الاتصالات والخطابة والصحافة .
لذلك كانت الصحافة عنصراً أساسياً من عناصر الصراع . ولذلك لا يمكن
أن نتكلم عن الاحتلال والحركة الوطنية دون الكلام عن دور الخديو بينهما .

بعد أن ولي عباس الحكم اتضح له كيف استأثر الاحتلال بالسلطة في مصر دون أصحابها الشرعيين : الخديو والنظار ، لذلك أخذ يتلفت حوله بحثاً عن حلفاء يستعين بهم في مقاومة الاحتلال ، واسترداد سلطاته ، فوجد الحركة الوطنية . وكانت الحياة قد بدأت تدب واهنة في شرايين الحركة الوطنية أواخر أيام توفيق بعد أن كاد يقضى عليها بعد موقعة التل الكبير . ذلك أن الحركة الوطنية في دورها الجديد لم تكن منقطعة الصلة بالحركة الوطنية على أيام عزابي ، بل ربطت بينهما جسور من رجال الحركة الوطنية الأولى أو معاصريها ، مثل عبد الله النديم ولطيف سليم الحجازي ومصطفى رياض ، هؤلاء الذين بدأ يلتف حولهم الشباب المثقف الذي يكون جمهور وقيادة الحركة الجديدة ومنهم مصطفى كامل ، يأخذون منهم التجربة ويحملون عنهم شعلة الوطنية . وساعدهم قيام المؤيد كأول جريدة وطنية .

وجد عباس تلك الحركة في بدايتها فتعمدها وساعدها للاستعانة بها ضد الاحتلال . وهكذا بدأ التعاون بين الطرفين . وكانت مساعدات عباس للحركة حينئذ كبيرة إلى الحد الذي دفع أحمد شفيق ، وله درايته بصلات الخديو بالوطنيين ، إلى أن يعتبر الخديو هو منشيء الحزب الوطني .

لكن قيادة الحركة الوطنية حينئذ متمثلة في مصطفى كامل كانت حريصة على ألا تقع تحت سيطرة عباس حلي ، وأن يكون التعاون بينهما في حدود الهدف المشترك وهو مقاومة الاحتلال ، لتحتفظ باستقلال الحركة الوطنية عن الخديو . ثم تطورت الأمور بعد ذلك بما أدى إلى اختلاف طريق كل من الحليفين .

ذلك أن الخديو تصدى مباشرة لمقاومة الاحتلال واصطدم به في معركتين شهيرتين هما الأزمة الوزارية عام ١٨٩٣ وأزمة الحدود في العام التالي ، وكانت هزيمته في المعركتين عاملاً دفعه إلى التخلي عن المقاومة المباشرة

فلجأ إلى المقاومة السرية وغير المباشرة عن طريق النظار والحركة الوطنية .
ذلك هو الدور الذي توثقت فيه الصلات بين الحركة الوطنية وبينه إلى حد
كبير ، وتزايد فيه نشاط مصطفى كامل سواء في مصر أو في الخارج . لكن
ضغط الاحتلال ، وبخاصة في فترة إعادة فتح السودان ، جعله يتجه إلى
مهادنة الاحتلال .

أما الحركة الوطنية فقد اشتد عودها ووقفت على أقدامها ، ومد مصطفى
كامل نشاطه داخل مصر وفي الخارج ، وبخاصة في فرنسا وألمانيا وتركيا .
وكان ذلك من العوامل التي مكنتها من مواجهة الحديو ومناقشته الحساب حين
استسلم للاحتلال فيما بعد .

وقد كسب الاحتلال كثيرا في الثلث الأول من حكم عباس . فقد انتصر
على الحديو في الاشتباكات الأولى التي أشرنا إليها ، وبعدها عمل على القضاء
على كل مقاومة من جانب الحديو ، وعلى زيادة نفوذه والتمكين لنفسه
بالاستحواذ على كل السلطة في مصر . وكانت إعادة فتح السودان عاملا
يساعده على ذلك .

كان هذا هو الوضع في عام ١٨٩٨ حين قام عباس بالتعاون مع مصطفى
كامل ببذل مجهود كبير للحصول على مساعدة فرنسا وألمانيا ضد الاحتلال .
فقد دعا عباس امبراطور ألمانيا لزيارة مصر ، وأثناء زيارته فرنسا اتصل ببعض
الساسة ، وأفراد اللجنة السرية الفرنسية لاستقلال مصر ، كما زار مصطفى كامل
برلين ، وتقابل مع دلكاسيه في باريس وحثه على مساعدة عباس . لكن
الامبراطور الألماني اعتذر عن زيارة مصر ، كما أن مصطفى لم يتمكن أن يحصل
من دلكاسيه إلا على وعد ألا تترك فرنسا بريطانيا تخلع عباس عن عرشه^(١) .
ثم جاءت حادثة فاشودة فقصت على أي أمل في مساعدة فعالة من فرنسا .
وحين زار عباس اسطنبول في فترة فاشودة لم يحصل على أية مساعدة من
السلطان^(٢) .

عاد عباس إلى مصر وقد فقد الأمل في أية مساعدة ، وكان هذا عاملاً أساسياً في قبوله توقيع اتفاقية السودان في يناير ١٨٩٩ . ويمثل توقيع هذه الاتفاقية البداية العملية لفترة التسليم للاحتلال . يمكن أن نقسم فترة التسليم تلك إلى قسمين : فترة تسليم حتى ١٩٠٤ وفيها يهادن الخديو الاحتلال ولا تصدر عنه مقاومة له ، لكن هذا لا يمنع وجود مناوشات بينه وبين كرومر واستمرار علاقته بالحركة الوطنية ، وفترة التسليم والخضوع الكامل للاحتلال ، وفيها يسلم عباس للاحتلال ولكرومر بكل شيء . ويكف تماماً عن أية مناوشات ويقطع صلته بالحركة الوطنية .

في أوائل فترة التسليم تلك ساءت علاقات عباس بالسلطان وضعفت شعبيته في مصر . واتجه نشاط عباس إلى استكمال تلك السياسة بالاتصال المباشر بالسلطة البريطانية في لندن والحصول على مقابل لاستسلامه ، وإلى الاحتفاظ بصلاته بالحركة الوطنية . زار عباس لندن في صيف ١٩٠٠ ، وصرح بعدها أن فترة الخلاف قد انتهت . لكن الأهم من ذلك أنه أدلى بحديث إلى فارس نمر أحد أصحاب جريدة المقطم لسان حال الاحتلال ، قال فيه أنه يحترم كرومر ويجد سهولة في التعامل معه ، وأنه يرغب في بقائه في مصر . كما قال أن الأمور لم تكن تتعثر إلا حين يتدخل آخرون بينهما ، لكن لن يكون هناك مجال لمؤامراتهم في المستقبل^(٢) . وهكذا عبر عباس عن رغبته في التعاون مع الاحتلال على أن يكون الثمن هو أن يحصل على نصيب من السلطة .

لكن أو توقراطية كرومر وعدم ثقته في عباس وقفت دون حصول عباس على ثمن التسليمه ، واستمرت مناوشاته مع كرومر واكتسبت شكل الهجوم على كرومر نفسه وعلى سياسته ، لا مقاومة للاحتلال . وقد عاد عباس إلى زيارة لندن في عام ١٩٠٣ . كان السبب المعلن للزيارة حضور قران الدون جورست المستشار المالي ؛ لكن يغلب أن السبب الحقيقي كان

معاودة الاتصال المباشر بالساسة الإنجليز وإقناعهم بحسن نواياه واستعداداته للتعاون ، والهدف النهائي الحصول على تأييدهم ضد كرومر . وكانت أحاديثه تدور حول التعاون بين مصر وبريطانيا (٤) . وكان نجاح تلك الزيارة فيما يبدو عاملا شجع عباس على السير في علاقته بالحركة الوطنية إلى مدى لم يكن كرومر ليسمح به ، فوقع صدام بينهما ساعد ، مع توقيع الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ ، على قيام فترة الخضوع الكامل للاحتلال .

أما الحركة الوطنية فكان حادث فاشودة صدمة كبيرة لزعمائها . كتب مصطفى كامل لجوليت آدم في يونيو ١٩٠٠ يقول أن فاشودة جعلت عباس يفقد الأمل (٥) . والحق أن فشل السياسة الفرنسية في حادث فاشودة كان بالغ الأثر على الحركة الوطنية ، لما كان يعلقه زعمائها من آمال على مساعدة فرنسا ، وكانت زيارة عباس للندن في صيف ١٩٠٠ وتصريحاته لفارس نمر صدمة أخرى للحركة الوطنية ، وزاد من شدة الصدمة اختيار فارس نمر وجريدته المقطم وسيلة لنشر هذه التصريحات . وقد كتب مصطفى كامل في اللواء يعبر عن أسفه وينصح الخديو بالإبقاء على ولائه للسلطان . كما كتب إلى جوليت آدم معبرا عن ألمه (٦) . وكان سبب ذلك الألم ، بالإضافة إلى الباعث الوطنى ، أن الحركة الوطنية كانت تعتمد على مكانة الخديو وتأييده ، وعلى إدراك المصريين أنها تتمتع بهذا التأييد ، لذلك كانت التصريحات ووسيلة نشرها عاملا حرج وضعف للحركة الوطنية .

في مواجهة هاتين الصدمتين اتجه مصطفى كامل وفريقه من الحركة الوطنية إلى بذل نشاط أكبر في داخل مصر نفسها ، والاعتماد بشكل أكبر على السلطان . لكن موقفهم من التعاون مع الخديو والحرس على استمرار العلاقات الودية معه لم يتغير . وقد التمس مصطفى كامل الأعذار لعباس عن موقفه فكتب إلى جوليت آدم في يونيو ١٩٠٠ متسائلا عن الذى يمكن أن

يُصبح عباس بمقاومة بريطانيا بعد فاشودة . وكتب إليها في يونيو التالي يقول
أن عباس سيبقى دائماً وطنياً^(٧) . بل إن مصطفى كامل عند زيارته لاسطنبول
في أغسطس ١٨٩٩ حث السلطان على أن يعمل على استرضاء الخديو وتشجيعه
على الإبقاء على ولائه له ، وذلك لسوء العلاقات بين الخديو والسلطان عقب
توقيع اتفاقية السودان . وقد أثمرت تلك النصيحة^(٨) . بل إن جهود
مصطفى كامل لتحسين العلاقات بين الخديو والسلطان امتدت لتتلاحم مع
جهود مماثلة كان يقوم بها صديقه لطفى بك القنصل العثماني في بودابست
عام ١٩٠٢^(٩) .

تفسير هذا الموقف أن الحركة الوطنية حينئذ كانت ضعيفة ، وقد أصيبت
بصدمة عنيفة نتيجة فاشودة وفقد الأمل في مساعدة فرنسا ، يضاف إلى ذلك
أن عطف ألمانيا على الألمان الوطنية كان مانعاً غير واضح ، وبخاصة بعد أن
اعتذر الامبراطور عن زيارة مصر عام ١٨٩٨ ، كما أن السلطان كان أضعف من
أن يقدم عوناً . تحت هذه الظروف لم يكن من الحكمة أن تناصب الحركة
الوطنية الخديو العداء أيضاً ، ولهذا لجأ مصطفى كامل إلى السعي لتحسين
العلاقات بين الخديو والسلطان ليقم في مواجهة الاحتلال جبهة قوية تعتمد
عليها الحركة الوطنية : يوضح هذه السياسة أيضاً ما يقوله مصطفى كامل في
كتابه عن المسألة الشرقية من أن الخلاف أدى إلى الاحتلال ، الخلاف بين
عراي والخديو توفيق ، والخلاف بين الخديو والسلطان . لهذا يجب أن
يلتف المصريون حول الخديو ، ويدودوا عن عرشه بدمائهم ، وأن يحرصوا
على الصلات التي تربطهم بالسلطان^(١٠) . ويوضحها أيضاً مارواه الشيخ
رشيد رضا عن رفيق بك العظم ، صديق مصطفى كامل ومحمد فريد ، من أنه
قال له انهما يتخذان من الخديو وسيلة لتوحيد سياسة الأمة المصرية على
مقاومة الاحتلال ، فإن ظفرت البلاد بجلاء الجيش الانكليزي عنها فإن
الحزب الوطني يؤسس لها حكومة لا يكون للخديو ولا لامثاله أدنى حظ

فيها . ويؤكد هذا الاتجاه محادثة دارت بين مصطفى كامل وبلنت في ديسمبر ١٩٠٦ ، تدد فيها مصطفى بالخدّيو وبالفرع الذي ينتمى إليه من الأسرة الحاكمة ، قائلا إنهم جميعاً لا يساوون شيئاً ويجب إبعادهم عن وراثة العرش (١١) .

هذا الاتجاه الأخير المتشدد تجاه عباس ، على أية حال ، يغلب أنه رد فعل لقطع العلاقات بين الطرفين عام ١٩٠٤ ، ولم يكن قائماً في قلبها .

ولهذا نجد العلاقات تستمر وثيقة بين الخديو ومصطفى كامل ومجموعته من الوطنيين . يتضح هذا في عام ١٩٠٣ ، إذ وقفت اللواء إلى جانب الخديو وحضت المصريين على الالتفاف حوله ، وكان مصطفى كامل هو الذي اقترح إقامة الاحتفال بالعيد المئوي لوصول محمد علي إلى مصر ، وألقى بالمناسبة خطاباً امتدح فيه الخديو والعائلة الخديوية وهاجم الاحتلال . وحين زار عباس أوروبا واسطنبول في صيف ذلك العام ، كان مصطفى كامل إلى جواره أو قريباً منه (١٢) . وبرزت العلاقات الوثيقة بين عباس ومصطفى كامل بشكل أكثر في عام ١٩٠٤ حين دعيت جوليت آدم لزيارة مصر . وخلال الزيارة حضرت الحفل السنوي الذي أقامه الخديو ، وأقام لها الخديو حفلاً خاصاً لتكريمها ، كما زارت الوجه القبلي . وخلال الزيارة كانت محاطة باستمرار بمصطفى كامل وزملائه (١٣) .

أما الاحتلال ، أو لورد كرومر ، فقد اتجهت سياسته تجاه الحركة الوطنية في فترة التسليم تلك في اتجاهين : أحدهما توفير جو هاديء بعد فاشوده واتفاقية السودان ، يكفل عدم إثارة الناس ويساعده على التمكن للنموذج البريطاني في كل من البلدين . أما الاتجاه الثاني فهو العمل على فصل الخديو عن الحركة الوطنية لإضعافها وضربها ، ولتوفير هذا الجو الهاديء المطلوب . وساعد على تكوين هذا الاتجاه اعتقاد كرومر أن الخديو هو

الذى يحرض على الحركات المعادية للاحتلال ويساعدها ، وأنه بدوئه لا تقوم لتلك الحركات قائمة (١٤) . أى أنه لا يعتقد بوجود حركة وطنية حقيقية ، وأن الموجود هو حركة إسلامية يوجهها الخديو ضد الاحتلال .

لذلك كان كرومر يتجنب الاشتباكات العلنية مع الحركة الوطنية حتى لا يوجد شهداء سياسيين مما يشمل من نار الحركة الوطنية . لذلك فحين حرضه مصطفى فهمى فى ديسمبر ١٨٩٩ على اتخاذ اجراءات ضد مصطفى كامل رفض ، لكنه فى نفس العام تدخل لمنع تجديد عقد قاضيين مصريين فى المحاكم المختلطة لاشتغالهما بالسياسة ، باعتبار ذلك مخالفة للقانون الذى يمنع الموظفين من الاشتغال بالسياسة . وكان القاضيان هما يوسف صديق واسماعيل الشيمى ، من أنصار مصطفى كامل ، ومن أعضاء الجمعية السرية التى كونها مع الخديو فى عام ١٨٩٥ لمقاومة الاحتلال (١٥) .

أما سياسة فصل الخديو عن الحركة الوطنية وكسبه إلى جانب الاحتلال بطريقة علنية ، لتشجيع الموالين للاحتلال ولضرب الحركة الوطنية ، فقد نجحت فى النهاية وأدت إلى القطيعة بين الخديو ومصطفى كامل فى عام ١٩٠٤ . وقد ساعد على هذا النجاح عاملان : أحدهما تمرد فرقتين سودانيتين من الجيش المصرى فى أم درمان فى يناير ١٩٠٠ . سنتناول الكلام عن التمرد فيما يلى ، لكن يهنا هنا أن نشير إلى أن الجانب البريطانى كان يعتقد أن لعباس يدا فى التشجيع على التمرد ، كما أنه انتهز الفرصة للفصل بين الجيش وعباس . ولذلك وقع ضغط على عباس للتصديق على الأحكام العسكرية التى صدرت ضد الضباط المصريين السبعة المتهمين ، ولاستقبالهم عند عودتهم إلى مصر ، وقراءة خطاب وضع كرومر مسودته يستنكر فيه الخديو مسلكهم ويعلن عن تأييده للسردار . وقد نشر هذا الخطاب كأمر يومى يقرأ فى وحدات الجيش ثلاثة أيام متوالية .

وقال كرومر أنه اتبع هذه الخطة لجمع الخديو يقرر علناً براءته من التصرفات الخطيرة التي يلجأ إليها المسلمون المتطرفون الذين يكونون في الحقيقة فريقاً واحداً سواء أكانوا داخل الجيش أو خارجه ، وأن هذه الخطة قد أتت بنتيجة حسنة^(١٦) . المقصود هنا بطبيعة الحال فصل الخديو عن الحركة الوطنية . وقوى من أثر ذلك في فصل عباس عن المناصر الوطنية في الجيش أن أحد الضباط أفشى خلال التحقيق أسرار الجمعية السرية التي كونها عباس ومحمد ماهر باشا في الجيش^(١٧) .

أما العامل الثاني فهو زيارة عباس للندن في صيف ١٩٠٠ التي سبقت الإشارة إليها ، فقد عملت على كسب عباس إلى الجانب البريطاني وأساءت إلى علاقته بالحركة الوطنية . وجاء حديث عباس مع فارس نمر مؤكداً نجاح الزيارة وتحقيق الغرض منها . وقد حرص كرومر على أن تذاع أخبار الزيارة وحديث الخديو لما في ذلك من إضعاف للحركة الوطنية .

وقد بدأت سياسة كرومر تؤتي ثمارها في أواخر ١٨٩٩ . فجريدة المؤيد ، جريدة الخديو والصحيفة التي كانت تقود الحملات على الاحتلال ، أخذت تخفف من لهجتها المعادية للاحتلال تدريجياً حتى قامت في صيف ١٩٠٠ بالدفاع عن زيارة عباس للندن وسياسته تجاه الاحتلال . وبعد أن كانت تفتح صفحاتها لمصطفى كامل ، بل لقد عهد إليه على يوسف بإدارة تحريرها أثناء غيابه في أكتوبر ١٨٩٩ ، رفضت أن تنشر مقالاته في عام ١٨٩٩ ، مما حدا بمصطفى إلى إصدار اللواء فيها بعد^(١٨) . وقد اتخذت المؤيد ابتداءً من ١٩٠٠ حتى عاد الصراع بين عباس وكرومر في عام ١٩٠٦ دور الممارسة المعتدلة .

وقد سر كرومر لهذا الاتجاه ، وعلق عليه بأن عدم قيام الخديو بالتحريض ضد الاحتلال قد أدى إلى توقف الشعور المعادي . كما اعتقد

السكروتر الشرقى للوكالة البريطانية ، ومعه كرومر ، أن الحزب الوطنى يعتبر
فى حكم العدم وأن الخديو قد تخلص من شباكه^(١٩) .

هذه طبيعة الحال ، مبالغه تتعدى حقيقة الوضع ، فالحركة الوطنية
كانت ضعيفة ، وبخاصة بعد أن تحول إلى جانب الاعتدال فريق منها ،
لكنها لم تكن فى حكم العدم . والخديو ، إلى جانب محاولاته تحسين علاقاته
بالجانب البريطانى ، كان حريصاً على الإبقاء على علاقاته بالحركة الوطنية .
وقد اتضح هذا لسكرومر بعد ذلك فى عام ١٩٠٢ ، حيث بدأ يشكو من الصلات
الوثيقة بين عباس ومصطفى كامل^(٢٠) . وكان هذا ، ضمن عوامل أخرى منها
زيارة عباس للندن فى صيف ١٩٠٣ واتصالات عباس خلالها ، مما دفع
كرومر إلى أن يعرض على حكومته فكرة أن الحال سيحتاج فى المستقبل
إلى أن يحضر القنصل العام جلسات مجلس النظار المصرى ، ويحضره أيضاً
جميع رؤساء المصالح من الإنجليز ، ولا يصدر ذكرى توخديو دون موافقة
القنصل العام^(٢١) . هذا الاتجاه يوضح أن كرومر لم يكن يقنع من عباس
إلا بالتسليم الكامل للاحتلال ، والانفصال تماماً عن الحركة الوطنية .

وقد حسمت المعركة فى سبيل تحقيق هذين الهدفين فى عام ١٩٠٤ .
ساعد على ذلك زيارة جوليت آدم لمصر فى أوائل العام ، وعقد الاتفاق
الودى فى أبريل . كتب كرومر عن زيارة جوليت آدم إلى لانسدون ، ورد
وزير الخارجية بأن :

“ British influence in Egypt is likely to increase rather than
to diminish, and it is of the utmost importance not only that
relations between His Highness and His Majesty's Government
should be inspired by feelings of mutual goodwill and confidence,
but that His Highness should govern himself in such a manner
as to leave no room for doubt upon the subject in the minds of
those who observe his conduct.”^(٢٢)

كان هذا تحذيراً صريحاً ودعوة واضحة لعباس ليتخلى عن الحركة الوطنية ويرمى بكل ثقله إلى جانب الاحتلال .

كان هذا في مارس . وفي أبريل وقع الاتفاق الودى ، وكان ضربة قاسية لكل من الخديو والحركة الوطنية ، وبخاصة بعد أن وافقت معظم الدول المعنية بالمسألة المصرية على الجزء الخاص بمصر منه . وهكذا ضاع كل أمل في مساعدة أوروبا ، وأصبحت مصر وحدها في مواجهة بريطانيا .

هاتان الضريبتان جسمتا علاقة الخديو بكل من الاحتلال والحركة الوطنية ممثلة في مصطفى كامل .

فيما يختص بمصطفى كامل رأى عباس صلته به تكلفه كثيراً في علاقاته بالجانب البريطاني ، وقد وجد بديلاً عن مصطفى كامل وبمجموعته من الوطنيين وجريدة اللواء في الشيخ على يوسف ومن حوله من الوطنيين المعتدلين ، وفي جريدة المؤيد . والشيخ على يوسف أكثر إخلاصاً وأكثر ولاءً لعباس . وقد أصبح الاحتفاظ بالاثنتين معاً ، مع ما بينهما من عداوة بسبب الاختلاف في السياسة والمنافسة المهنية ، من الأمور الصعبة ، مما جعل الخديو مستعداً لاتخاذ موقف متشدد من مصطفى كامل لو سنحت الفرصة . لذلك فقد كانت المقابلة بين مصطفى كامل والخديو في ديفون في أغسطس ١٩٠٤ ، وما قام بها من نقاش حاد بين الطرفين حول قضية الزوجية مجرد فرصة لإنهاء وضع أصبح يسبب لعباس كثيراً من المتاعب . وهكذا قطعت العلاقات بين مصطفى كامل والخديو^(٢٢) . لكن ينبغي أن نلاحظ أن القطيعة لم تؤد إلى حملات عنيفة على الخديو تجعل من المتعذر عودة العلاقات بين الطرفين .

أما بالنسبة لعلاقة الخديو بالاحتلال فقد بدأت فترة التسليم الكامل له والحق أنه كان تسليماً كاملاً من جميع أطراف السلطة الشرعية . فالخديو توقف تماماً عن أية مقاومة سواء للاحتلال أو لكرور شخصياً ، وخضع

خضوعاً كاملاً للاحتلال ، فزايده عدد كبار الموظفين الإنجليز في الإدارة ،
وتدخل كرومر في أمور الحكم جميعاً ، بما في ذلك الأمور الدينية كتعيين
المفتي وأمير الحج ، دون معارضة . وأخذ كرومر يزور الأقاليم ، ويلقى
استقبالاً رسمياً ويسأل عن الأعمال ويعطى التوجيهات . وقبل عباس تعيين
ضابط بريطاني ياوراه ، ووقف تحت العلم البريطاني وهو يستعرض
قوات الاحتلال في ميدان عابدين بمناسبة الاحتفال بعيد ميلاد الملك عامي
١٩٠٤ ، ١٩٠٥ .

أما النظارة فكانت نظارة مصطفى فهمي صديق الاحتلال .

وقد سار مجلس شوري القوانين على نفس الدرب . فعلى خلاف سياسة
المعارضة للاحتلال في السنوات السابقة ، وافق المجلس على الميزانية دون
اعتراضات طول مدة الخضوع ، وفي ديسمبر ١٩٠٤ شكر المجلس الحكومة
على الاستجابة إلى بعض توصياته . وفي يناير ١٩٠٦ لبى الأعضاء بسرور
دعوة كرومر إلى زيارة السودان لافتتاح ميناء بور سودان ، بل وجلسوا
حوله في السرايق المخصص له في الاحتفال كما لو كان ولي الأمر ، ولم تصدر
منهم كلمة اعتراض على أحكام دنشواي (٢٤) .

ذلك كان موقف السلطة الشرعية .

لكن موقف الحركة الوطنية اختلف عن ذلك . انتاب اليأس فريقاً من
الحركة الوطنية ، نتيجة فتح السودان ، وحادث فاشوده ، وإتفاقية السودان ،
والاتفاق الودي . يضاف إلى ذلك أن قطع العلاقات بين عباس ومصطفى كامل
أضعف الحركة الوطنية .

وقد عبر مصطفى كامل لجولييت آدم عن انطباعه بعد الاتفاق الودي قائلاً
أن جميع أصدقائه القدامى الذين حاربوا الاحتلال معه ، المصريون منهم

والفرنسيون ، قد تولاهم اليأس أو تحولوا إلى مصادقة الانجليز . وقد استمر
يبدى آراء عمالة عامي ١٩٠٤ . ١٩٠٦ ، بل وأضاف إلى ذلك أنه الوطني
الوحيد الذي يقاوم الاحتلال ، واللواء هي لسان الوطنية دون غيرها (٢٥) .

هذه الصورة لا تعبر عن الحقيقة كاملة ، فإن اتجاها أخذ يظهر بعد هزائم
الخديو في اشتباكاتة الأولى مع الاحتلال في هامي ١٨٩٣ ، ١٨٩٤ ، وأخذ
هذا الاتجاه يزداد قوة خلال فترات المهادنة والتسليم . ذلك أن الموقف
السياسي أخذ يزداد تبلوراً ، بعد أن أخذت مختلف الأطراف تتخذ مواقف
محددة ، وأخذت تبدو بصورة أوضح نقاط الضعف والقوة فيها . فشعبية
الخديو ، على سبيل المثال ، أخذت تضعف نتيجة ما اتضح من ضعفه أمام
كرومر ، ومن ميوله الاستبدادية ، وسعيه إلى الحصول على الثروة . يضاف
إلى ذلك أن نتائج إصلاحات الاحتلال في مجال الزراعة والري أخذت
تبدو واضحة ، كما أن مساوئ سياسته أخذت أيضاً تتضح بعد أن جاوز
الاحتلال العشرين عاماً من السيطرة البريطانية . وقد أدى ذلك كله إلى
اختلاف في صفوف الحركة الوطنية . وحين قطع مصطفى كامل علاقاته بعباس
حلي كانت تلك الحركة قد انقسمت فعلاً إلى ثلاثة أقسام : المعتدلون ، أو
الوطنيون كما أسماهم كرومر ، أو الاحتلاليون كما أسماهم خصومهم فيما بعد .
وهؤلاء كانوا يرون التعاون مع الاحتلال ومحاربة سلطة الخديو المطلقة .
وكان هناك « الخديويون » وعلى رأسهم الشيخ علي يوسف ، ويرون أنه ليس
هناك سوى التعاون مع الاحتلال على أساس الحصول على الحكم الذاتي
وتقوية سلطة الخديو . لكنهم استمروا ينتقدون سياسة كرومر باعتدال .
بل أن المؤيد كان يعود إلى هجومه العنيف على الاحتلال حين تسوء العلاقات
بين الخديو وبين كرومر . لذلك أطلقت المصادر البريطانية على هذا الفريق اسم
المعارضة المعتدلة . أما القسم الثالث فكان يضم من بقي على مبادئ الحركة
الوطنية ، أو الوطنيون المتطرفون ، بزعامة مصطفى كامل . تلك هي أصول

الأحزاب المصرية الرئيسية الثلاث التي لم تتشكل رسمياً إلا عام ١٩٠٧ ، رغم أنها كانت موجودة كمجموعات متجانسة قبلها .

لم يكن صوت مصطفى كامل واللواء ، إذن ، هي الأصوات الوحيدة التي ارتفعت ضد الاحتلال في فترة الخضوع ، وإن كانوا أقواها .

تلك كلها عوامل أبقت جذوة الوطنية متقدة خلال فترة الخضوع ، وبقي للحركة الوطنية جمهورها وبقيت لها قوتها وإن أصابها بعض الضعف ، وبقيت في حالة تحفز حتى وقعت أحداث طابة وذنشواى ، فعادت إلى نشاطها وقوتها من جديد .

سنتناول فيما يلي سياسة الاحتلال من نواحيها المختلفة ، ونعرض لما كان يراه الوطنيون في أمرها :

١ - استخدام الأجانب في الحكومة المصرية

استخدام الأوروبيين للعاجلة إليهم - قديم ، لكنه أصبح مشكلة في حكم اسماعيل أيام الأزمة المالية ، حين أخذ المراقبان الماليان الأوروبيان في عام ١٨٧٧ يمينان موظفين أوروبيين جدداً في خدمة الحكومة المصرية ، وزاد عددهم في الفترة بين ١٨٧٧ - ١٨٨٢ على ضعف ما كان عليه قبلها (٢٧) ، وكانوا يتقاضون مرتبات مرتفعة . هذه المشكلة ، بالإضافة إلى ما شعر به المصريون من ضغط سياسي أوروبي ، هي السبب في إرتفاع صيحة « مصر للمصريين » في أواخر عهد اسماعيل وأوائل حكم توفيق .

وقد تفاقمت المشكلة أيام الاحتلال ، وبخاصة في النصف الأخير من قنصلية لورد كرومر في مصر ، وتزايد تدمير المصريين وتركز ضد البريطانيين ، ويرجع هذا إلى تزايد سيطرتهم وتزايد ما شغلوه من مناصب ، وبخاصة في الوظائف العليا . كما أنه يرجع ، في هذه الفترة بالذات ، إلى أن الموظفين

البريطانيين رفضوا الاعتراف بنظارة أخرى باشا في يناير ١٨٩٣ ، وإلى حادث الحدود في يناير ١٨٩٤ (٢٨) . وقد أساء الحادث الأول إلى الموظفين المدنيين وأساء الحادث الثاني إلى العسكريين المصريين .

وكان تعيين الانجليز في وظائف الحكومة يهم المصريين من عدة نواح . فهو يحرمهم من الوظائف التي يشغلونها ، ومن السلطة التي يستحوذون عليها في الإدارة ، كما أنه يتنافى مع فكرة إعداد المصريين لحكم بلادهم . وزاد من استياء المصريين المعاملة الخاصة التي كان يلقاها الموظفون البريطانيون ، وسلوك بعضهم .

(أ) السلطة في الإدارة :

أخذ الاحتلال يستحوذ على السلطة في الإدارة تدريجياً عن طريق الموظفين البريطانيين الذين كانوا يعينون في المناصب العليا ، واللجان التي كانت تشكل للسيطرة على الإدارة ، وتضم عضويتها موظفين من البريطانيين .

والجدول رقم ١ يوضح كيف شغلوا المناصب العليا بالتدرج . بدأوا في المرحلة الأولى بالبوليس والجيش والرى ، وعين مستشار مالى إنجليزى ، ثم شغلوا المناصب الأخرى بعد ذلك . وفي المرحلة الثانية اتسعت سيطرتهم لتزيد في الداخلية والحقانية ، وتمتد إلى المعارف . أما في المرحلة الثالثة فكان الهدف هو كسب مناصب أخرى أو إنشاء وظائف جديدة يشغلها موظفون بريطانيون ، وبمحصلة ذلك كله في عام ١٩٠٦ أن أصبحت جميع النظارات تضم مستشارين بريطانيين عدا نظارة الخارجية ، وأصبح جميع وكلاء النظارات بريطانيين ، عدا تلك النظارة ونظارتى الداخلية والحقانية ، بينما أصبح فى كل من نظارتى الأشغال والمالية وكيلان . وهكذا أصبحت جميع النظارات تحت السيطرة البريطانية ، وبخاصة بعد أن أخذ الموظفون البريطانيون يشغلون المناصب الأدنى وتزايد أعدادهم فيها .

جدول رقم (١)
التوسع البريطاني في شغل المناصب الكبرى

النظارة	١٨٨٢ - ١٨٩١	١٨٩٢ - ١٩٠٣	١٩٠٤ - ١٩٠٦
الداخلية	(١) مفتش عام البوليس (٢) مدير مصلحة الصحة (٣) مدير مصلحة السجون	مستشار	
المالية	(١) مستشار (٢) وكيل (٣) مراقب الايرادات	—	وكيل
الاشغال العمومية	(١) مفتش عام الري (٢) وكيل	—	(١) مستشار (٢) وكيل
الحربية	سردار الجيش المهرى	—	وكيل
الحقانية	مستشار	(١) مدعى عام (٢) مفتش عام النيابات	—
المعارف	—	سكرتير عام أصبح وكيل للنظارة	مستشار

وقد أكملت اللجان السيطرة البريطانية في الادارة . كانت هناك اللجنة المالية ، وتتكون من ناظر المالية رئيساً ، والمستشار المالى ووكيل نظارة المالية ومراقب عام الحسابات ومراقب الايرادات ، أعضاء . كان العضوان الأول والثاني بريطانيين دائماً ، أما المنصب الثالث فقد توالى عليه البريطانيون والفرنسيون والسوريون ، والرابع شغله البريطانيون معظم الوقت ، وحين كان يشغله مصريون كانوا أحياناً يستبعدون من اللجنة . فى أول الامر كان اختصاص تلك اللجنة يشمل ما يخص الخزانه ، وبخاصة الميزانية ، ثم اتسع اختصاصها بعد ذلك ليشمل التعيينات والـثـرقيـات ومعاشرات موظفي الحكومة (٢٩) .

أما السلطة التشريعية ، ويزاولها الخديو ووزرائه ، فكانت مجالاً آخر للصراع فيما يختص بمهمة إبداء الرأي للحكومة . فقد أسندت هذه المهمة بمقتضى القانون الأساسى لعام ١٨٨٣ إلى مجلس دولة سلطته استشارية ، وكان مفروضاً أنه يحل محل لجنة قضايا الحكومة التى كانت تتكون من مستشارين قانونيين أوروبيين . لكن المجلس ألغى فى عام ١٨٨٤ وعادت اللجنة إلى مزاوله عمالها^(٢٠) . وفى عام ١٨٩٦ تكونت اللجنة الاستشارية للقوانين واللوائح ، وكانت تتكون من ناظر الحقانية رئيساً ، والمستشار القضاى والمستشار الخديو وناظر مدرسة الحقوق ووكيل الوزارة المختص ، أعضاء^(٢١) . وكان لمستشار الداخلية الإنجليزى الحق فى حضور جلسات اللجنة . وقد احتجت المأيد على هذه السيطرة البريطانية^(٢٢) .

كذلك خضعت السلطة القضائية للسيطرة البريطانية عن طريق اللجان والتفانيش ، فقد تألفت لجنة الرقابة القضائية فى عام ١٨٩١ ، وكانت تتكون من المستشار القضاى الإنجليزى والمدعى العام (إنجليزى منذ ١٨٩٧) والمستشار القانونى الخديو لنظارة الداخلية (إيطالى) ، واثنين من مفتشى النيابة يقوم باختيارهما الأعضاء الثلاثة الآخرون . وكان هذان المفتشان عضواً للجنة يقومان بمراجعة أعمال المحاكم الابتدائية وكتابة التقارير عنها إلى المستشار القضاى .

وكانت هناك لجنة أخرى تختص بتعيين القضاة ، وتتكون من ناظر الحقانية ووكيل نظارة الحقانية والمستشار القضاى والمدعى العام ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية^(٢٣) . وقد احتفظت السلطة التنفيذية حتى عام ١٩٠٤ بالحق فى نقل القضاة وفصلهم^(٢٤) .

أما القضاء الشرعى فقد تم إخضاعه بطريق غير مباشر . فطبقاً لللائحة ١٨٩٧ أصبح لناظر الحقانية حق تعيين قضاة الشرع ، فيما عدا قاضى القضاة

الذى كانت تعينه سلطة السيادة في اسطنبول ، كما أصبح له الحق في أن يرأس مجلس التأديب ويدعو القضاة للمثول أمامه . وفي عام ١٨٩٩ أنشئ تفتيش المحاكم الشرعية^(٢٥) ، وإخضاع القضاء الشرعي لناظر الحقانية يعنى إخضاعه بطريق غير مباشر للمستشار القضائي البريطاني .

و حين كان المدعى العام مصرياً في الفترة بين سنتي ١٨٩٤ - ١٨٩٧ أنشئ تفتيش للنيابات يرأسه جونسون باشا^(٢٦) . وفي عام ١٨٩٥ انتزعت من اختصاص القضاء الأهلى القضايا الخاصة بالاعتداء على أفراد قوات الاحتلال وأنشئت محكمة خاصة غالبية أعضائها من البريطانيين للفصل في هذه القضايا ، وهى المحكمة التى نظرت قضية دنشواى المشهورة عام ١٩٠٦ . وقد كرّرت الجرائد الوطنية مهاجمة تلك السيطرة البريطانية على القضاء^(٢٧) .

وقد امتدت السيطرة البريطانية إلى المستويات الدنيا من الإدارة عن طريق اللجان أيضاً ، ففي عام ١٨٩٥ أنشئت لجان الشياخات ، وضمن أعضائها مفتش الداخلية الإنجليزي في دائرة الشياخة . وكان اختصاصها يشمل تعيين العمدة وفصلهم وتوقيع العقاب عليهم . والعمدة هم ممثلو الحكومة ومقر سلطتها في القرى . وكان يجب أن يوافق ناظر الداخلية على تلك القرارات . وهذا عملياً يعنى موافقة مستشار الداخلية الإنجليزي^(٢٨) . وفي ديسمبر ١٨٩٢ أنشئت في كل إدارة لجنة للتعيينات تتولى اختيار المرشحين لشغل الوظائف الحالية ، وكانت عضويتها تضم كبار الموظفين البريطانيين^(٢٩) .

امتدت نفس السيطرة إلى الجيش المصرى ، فخلال الفترة من ١٨٩٢ إلى ١٨٩٩ كان جميع قادة ومديرى الأسلحة والإدارات والأورط من البريطانيين باستثناء إدارة القرعة وأربعة أورط من أربعة عشر أورط كان يتكون منها الجيش حينئذ^(٣٠) .

ومن الأمور الجديدة بالملاحظة أنه خلال زيارة الخديو عباس حلمي

وتجيران باشا ناظر الخارجية لاسطنبول في عام ١٨٩٣ كانت شكواها مركزة على السيطرة البريطانية في الإدارة ، وليس على الاحتلال العسكري . وقد قال تجيران أنه قد تم القضاء على سلطة الجانب المصري في الإدارة (٤١) .

(ب) المناصب :

ولم يكن يقل عن ذلك في إثارة الاستياء من سياسة الاحتلال ذلك العدد الكبير من المناصب الذي شغله الأجانب ، وبخاصة البريطانيون ، لأن معنى ذلك جرمان المصريين منها هذا بالإضافة إلى المرتبات العالية التي كان يتقاضاها الموظفون البريطانيون بالمقارنة بما كان يتقاضاه زملاؤهم من المصريين . كان وكيل النظارة المصري يتقاضى ١٢٠٠ جنيه في العام ، بينما كان زميله الإنجليزي يتقاضى ٢٠٠٠ جنيه (٤٢) . وقد امتد هذا الفارق إلى الشرائح الأدنى من الموظفين ، وكان الفارق أكبر من ذلك في الجيش ، إذ كان الصاغ البريطاني يعين قائم مقام في الجيش المصري ويتقاضى ٧٢٠ جنيه سنوياً ، بينما الصاغ المصري يتقاضى ٣٠٠ جنيه سنوياً . وحتى اليوزباشي البريطاني كان يعين صاغاً في الجيش المصري بمرتبة قدره ٤٥٠ جنيه سنوياً . وكان مرتب الصاغ المصري يعادل ما يتقاضاه ضابط الصف البريطاني العامل في الجيش المصري (٤٣) .

انتقد مجلس شورى القوانين هذا الوضع في تقاريره عن الميزانية عن سنوات ١٨٩٤ ، ١٨٩٥ . وظهر هذا النقد أيضاً في الصحف ، وحتى الصحف المعبرة عن المصالح البريطانية (٤٤) .

وقد انتقد مجلس شورى القوانين أيضاً استخدام عدد كبير من الأجانب في الحكومة المصرية . وكان المقصود بهذا النقد الموظفين البريطانيين أكثر من غيرهم ، لأنهم هم الذين استمر عددهم يتزايد بعد ١٨٨٢ ، بينما أخذ عدد الموظفين الأوروبيين من جنسيات أخرى يتناقص . الجدول رقم ٢ يوضح أن عدد الموظفين البريطانيين في الإدارات المدنية زاد بنسبة ٢٢٠٪ تقريباً بين سنتي ١٨٨٢ ، ١٨٩٩ بينما تناقص عدد الأوروبيين من الجنسيات الأخرى .

وفي نفس الفترة زاد عدد البريطانيين العاملين في الجيش المصري وفي نظارة الحربية من ٥ إلى ١٤٥ كما يتضح من الجدول رقم ٣ . وإذا أضفنا رقمي الجدولين يتضح أن عدد الموظفين البريطانيين في الجانبين المدني والعسكري تضاعف ثلاث مرات تقريباً . ويلاحظ فيما يختص بهذه الزيادة أن الجدول رقم ٢ يوضح عدد الموظفين الأوروبيين في الإدارات المصرية وفي الإدارات الدولية مثل صندوق الدين والدومين والدائرة السنية ، وأن الزيادة لم تكن في الإدارات الدولية حيث الموظفون الإنجليز قلة . لذلك فإن الزيادة تركزت في الإدارات المصرية الصرفة حيث السلطة الحقيقية ، وحيث يشعر المصريون بآثار هذه الزيادة .

جدول رقم (٢)

عدد الموظفين الأوروبيين العاملين في الإدارات المصرية وفي الإدارات الدولية باستثناء الجيش وجنود وضباط صف البوليس (١٥)

الجملة	١٨٨٢	١٨٩٣	١٨٩٩
بريطانيون	٢٠٨	٣٤٦	٤٥٠
جنسيات أوروبية أخرى	٩٢٦	٧٢٧	٨١٥
إجمالي	١١٣٤	١٠٨٣	١٢٧٠

جدول رقم (٣)

عدد البريطانيين العاملين في الجيش المصري وفي نظارة الحربية (٤٦)

السنة	العدد	ملاحظات
١٨٨٢	٥	مهندسون
١٨٩٣	٨٠	بمخلاف ٤١ ضابط صف ، لكنهم يشملون ٧ مدنيين
١٨٩٩	١٤٥	بمخلاف ٤٧ ضابط صف ، لكنهم يشملون ١٣ مدنياً

ولم تكن هذه الزيادة نتيجة زيادة عامة في موظفي الادارات المصرية المدنيين . يتضح هذا من جدول ٤ الذى يتضمن إحصائيات عن الادارات المصرية وحدها ، بعد استبعاد الادارات الدولية . والزيادة في عدد الموظفين الأوروبيين في الادارات المصرية وحدها تعنى زيادة في عدد الموظفين البريطانيين ، وبخاصة بعد فاشودة والوفاق الودى ، حين أطلقت يد بريطانيا في مصر . يتضح من الجدول أن عدد موظفي الادارات المصرية المدنيين ككل زاد في المدة من ١٨٩٦ إلى ١٩٠٦ بواقع ٤٤٪ فقط بينما زاد عدد الموظفين الأوروبيين منهم بواقع ٨١٪ ويتضح من الجدول أيضاً أن نسبة الموظفين الأوروبيين إلى إجمالى الموظفين في عام ١٨٩٦ كانت حوالى ٧,٥٪ وأصبحت في عام ١٩٠٦ حوالى ٩,٤٪ .

جدول رقم (٤)

عدد الموظفين العاملين في الحكومة المصرية ، بخلاف الجيش وجنود وضباط صف البوليس (٤٧) :

الجنسية	١٨٩٦	١٩٠٦	الزيادة	نسبة الزيادة بالمائة
مصريون	٨٤٤٤	١٢٠٣٧	٣٥٨٣	٤٢٪
أوروبيون	٦٩٠	١٢٥٢	٥٦٢	٨١٪
إجمالى	٩١٣٤	١٣٢٧٩	٤١٤٥	٤٤٪

الجدول رقم (١) أظهر لنا الزيادة في عدد الموظفين البريطانيين في المناصب العليا ، أما الجدول رقم (٥) ، (٦) فيوضحان لنا الزيادة في عدد الموظفين البريطانيين والأوروبيين في المناصب الوسطى والأدنى في الحكومة المصرية . الجدول الأول يضم كلا من الإدارات المدنية المصرية والإدارات الدولية في عام ١٨٩٩ ، في المناصب العليا كان الأوروبيون يشكلون حوالى ٧٠٪ من الموظفين ، ومن هؤلاء الأوروبيين كان البريطانيون يشكلون ٤٥٪ وكان

عدد لهم يزيد على عدد زملائهم المصريين . وكان عدد الأوروبيين يكاد يتساوى مع عدد المصريين في المناصب الوسطى ، وكان البريطانيون حوالي ٤٥٪ من الأوروبيين أيضاً أما في المناصب الدنيا فكان الأوروبيون حوالي ٨٪ . ثلثهم تقريباً بريطانيون . لكن ينبغي أن نلاحظ أن نسبة الـ ٤٥٪ للبريطانيين من المناصب التي يشغلها الأوروبيون في المناصب العليا والوسطى ليست هي الحقيقة كلها ، فإن نصيب البريطانيين الضئيل في الإدارات الدولية (حوالي ٢٠٪) يرفع نصيبهم في الإدارات المصرية الخاصة إلى حوالي ٦٥٪ (٤٨) .

جدول رقم (٥)

عدد الموظفين العاملين في الحكومة المصرية ومرتباتهم عام ١٨٩٩ ، فيما عدا نظارة الحربية وجنود وضباط صف البوليس (٤٩) :

الجنسية	المرتب الشهري			إجمالي
	أقل من ٣٠ جنيه	٣٠ - ٧٠ جنيه	أكثر من ٧٠ جنيه	
بريطانيون	٣١٦	٩٢	٤٧	٤٥٥
جنسيات أوروبية أخرى	٦٤٨	١١٠	٥٧	٨١٥
إجمالي عدد الأوروبيين	٩٦٤	٢٠٢	١٠٤	١٢٧٠
مصريون	١٠٣٦٤	٢١٣	٤٥	١٠٦٠٠

وتبدو الزيادة بشكل أوضح في جدول رقم (٦) الذي يتناول موظفي إدارة السكة الحديد والتلغرافات . وكان البريطانيون يسيطرون على تلك الإدارة رغم أنها من الإدارات الدولية . يتضح من الجدول أن الأوروبيين كانوا في عام ١٨٩٦ يكونون تقريباً ٧٣٪ من فئة رؤساء الأقسام ، ٤٧٪ من فئة المفتشين ، ٤٩٪ من فئة مساعدي المفتشين ، ثم زاد عددهم في تلك

الفئات الثلاث في الفترة بين ١٨٩٦ و ١٩٠٦ بنسبة ٣٠٠ ٪ ، ١٨٤ ٪ ،
 ١٦٣ ٪ بالترتيب بما أدى إلى ارتفاع نسبتهم إلى ٨٩ ٪ ، ٨٠ ٪ ، ٥٣ ٪
 بنفس الترتيب . وهكذا تزايدت أعدادهم وتزايدت نسبتهم بشكل كبير .
 وحتى في الفئات الأدنى زاد عددهم بنسبة ٢٧٣ ٪ بينما لم يزد عدد المصريين
 في تلك الفئات إلا بنسبة ٨٣ ٪ وهي تقريباً نفس نسبة الزيادة الإجمالية
 للمصريين ، بينما الزيادة الإجمالية للأوروبيين ٢١٥ ٪ .

جدول رقم (٦)

العاملون في إدارة السكة الحديد والتلغرافات (٥٠) :

١٩٠٦		١٨٩٦		فئات العاملين
أوروبيون	مصريون	أوروبيون	مصريون	
٣٢	٤	٨	٣	(١) رؤساء الأقسام بمرتبة سنوى ٦٠٠ جنيه فما فوق
٧٤	١٩	٢٦	٢٩	(٢) المفتشون بمرتبة شهرى ٢٦ - ٤٨ جنيه
١٤٧	١٢٩	٥٦	٥٩	(٣) مساعداو المفتشين بمرتبة شهرى ١٦ - ٢٥ جنيه
١٩٨	٥٢٣٠	٥٣	٢٨٤٨	(٤) الفئة الأدنى بمرتبة شهرى أقل من ١٦ جنيه
٤٥١	٥٣٨٢	١٤٣	٢٩٣٩	إجمالى

وتزودنا الإدارات الأخرى بأمثلة تفصيلية عن زيادة أعداد الموظفين
 البريطانيين في الفئات الوسطى . في نهاية ١٩٠٥ كان في نظارة الداخلية ١٦
 مفتشاً ، منهم ١٣ بريطانياً والباقي مصريون . وكان نصف عدد موظفي مصلحة
 السجون بريطانيين . أما بوليس المحافظات (القاهرة والاسكندرية ومنطقة
 القناة) فكان يضم ١٦ حكاماً ومفتشاً أوروبياً ، منهم ١٠ بريطانيون . وكان
 مدير مصلحة الصحة ووكيله وجميع المفتشين بها بريطانيين (٥١) .

هذا هو ما كانت عليه الحال أيضاً في نظارة الأشغال العمومية، فمصلحة
الرى كان بها ٢٣ مفتشاً عاماً ومفتشاً ومدير أعمال منهم ٢٠ بريطانيًا و ٣
مصريون ، أما الطبقات الأدنى من مراجعى العقود ومساعدى المهندسين
فجميعهم بريطانيون ، وكان في التنظيم ثمانية بريطانيون من ١٤ من كبار
المفتشين والمفتشين والمديرين الأوروبيين (٥٢) . أما نظارة المعارف فكان بها
خمسة المفتشون الأوروبيون منهم ٣ بريطانيون ، وكان بين نظار ومديرى
المدارس فى القاهرة والاسكندرية تسعة أوروبيين منهم ٧ بريطانيون (٥٣) .
هذا ومعظم الأساتذة والمدرسين الأوروبيين كانوا بريطانيين لأن اللغة
الانجليزية أخذت تحل محل اللغة الفرنسية فى المدارس المصرية (٥٤) . وفى
عام ١٩٠٦ ، كما يقول كرومر ، كان الأوروبيون فى التعليم الثانوى والعادى
١٢٠ وكان المصريون ٩٨ بزيادة ٦٥ للأوروبيين وبنقص ٣٠ للمصريين عن
إحصاءات ١٨٩٦ (٥٥) .

أما نظارة المالية فكان بها ١٢ مفتشاً أوروبياً منهم ١٠ بريطانيون ،
مقابل ثلاثة مفتشين مصريين ، وكان مديرو مصالح الضرائب ، والأموال
الأميرية ، والمناجم ، والجمارك ، كما كان وكيل مدير عام مصلحة البريد ،
بريطانيين . وكانت مصلحة المساحة تضم ٤ مديراً ومفتشاً غالبيتهم بريطانيون ،
فى مقابل مفتشين مصريين فقط . أما مصلحة خفر السواحل فكانت تضم
٢٨ ضابطاً ومهندساً أوروبياً ، كلهم بريطانيون باستثناء ٤ أو ٥ من جنسيات
أخرى (٥٦) .

وسارت سياسة الاحتلال فى نظارة الحقانية على نفس المنوال ، فضم
مفتشان بريطانيان إلى عضوية لجنة المراقبة القضائية ، وزاد عدد القضاة
البريطانيين فى المحاكم الابتدائية الأهلية من ٣ إلى ٦ قضاة ، بينما كان هناك
تسعة من البريطانيين من بين العشرة قضاة الأوروبيين فى محكمة الاستئناف
الأهلية (٥٧) .

وقد امتد الزحف البريطاني على وظائف الفئات الوسطى إلى الجيش .
هذه الفئات يمثلها في الجدول رقم ٧ التالي الضباط من رتبة بكباشى وقائمقام
وهم قادة الأورط ووكلاتهم ومن في مستواهم في الوظائف العسكرية الأخرى .
يتضح من الجدول أن الضباط البريطانيين من هذه الفئة زاد عددهم بين
١٨٩٢ - ١٨٩٩ بنسبة ٩٨ ٪ ، إذ كان عدد الضباط البريطانيين نصف
عدد الضباط المصريين تقريباً في السنة الأولى فأصبحوا ثلاثة أضعافهم تقريباً
في السنة الثانية . أما الزيادة الصغيرة نسبياً في عدد الضباط البريطانيين من الرتب
العالية فترجع إلى إلغاء وظائف محافظى سواكن والحدود .

جدول رقم (٧)

إعداد الضباط العاملين في الجيش المصرى (٩٨)

الرتبة	عام ١٨٩٢		عام ١٨٩٩		الزيادة	
	مصريون	بريطانيون	مصريون	بريطانيون	مصريون	بريطانيون
بكباشى وقائمقام	٣١	٦٣	٤٧	١٢٥	١٦	٦٢
الرتب العليا بدون المردار	٣	٧	٥	١٠	٢	٣

وكان استخدام المشاركة ، وبخاصة السوريين المسيحيين ، في خدمة
الحكومة المصرية عاملاً آخر زاد الاستياء من سياسة الاحتلال في شغل
الوظائف . واستخدم السوريين في الوظائف يرجع إلى ما قبل الاحتلال .
فقد سيطروا على إدارة الجمارك على سبيل المثال ، منذ القرن الثامن عشر .
لكن أعدادهم تزايدت بعد الاحتلال بما أدى إلى الاعتقاد بأن سلطات
الاحتلال تحاييهم على حساب المصريين . وقد ساعد على ذلك أن الحكومة
المصرية حاولت في عام ١٨٩٠ أن توقف تزايد عدد الأجانب في الوظائف
الدنيا بقصر التعيين فيها على المصريين ، وبتفضيلهم في حالة التعيين في الوظائف
الأعلى ، ليكن كرومر تدخل في الأمر عدلت اللوائح بحيث أصبحت تقضى

بأن يهمل السوريون في هذا المجال على قدم المساواة مع المصريين إذا كانوا قد ولدوا في مصر أو مضى على إقامتهم بها خمسة عشر عاماً .

ويعزو كرومر تدمير المصريين من السوريين المسيحيين إلى العامل الديني . وقد يكون هذا فعلاً أحد العوامل . لكن يلاحظ أن الأقباط المصريين كانوا يشعرون بنفس الاستياء ، كما أن هناك عوامل أخرى لهذا الاستياء^(٥٩) . من ذلك أن السوريين المسيحيين كانوا ، هم واليونانيون ، يكونون فئة المراكبين المكروهة والمنتشرة في الريف المصري . وكان بعضهم وكلاء لأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية والساعين من الأجانب إلى الحصول على عقود استغلال حين بدأ رأس المال الأجنبي يتدفق على مصر ويشير حسد ومخاوف المصريين^(٦٠) . وكان بعضهم يعملون عملاء للاحتلال ، وآخرون أشد تحمساً للاحتلال من المحتلين أنفسهم ويبدون عداً سافراً للحركة الوطنية في مصر من هؤلاء كان أصحاب جرائد المقطم والمشير في الصحافة ، وكان منهم في خدمة الحكومة المصرية عبد الله صفيح رئيس البوليس السري ، وملاحم شكور وكيل المخابرات الحربية وكان بعضهم يشغل وظائف عليا ، مما أثار حسد المصريين . من هؤلاء سابا باشا مدير عام مصلحة البريد ، وهواري بك ومشاقة بك في نظارة المالية ، وفريد بك بابا زوغلي في نظارة الأشغال .

وقد تطورت سياسة كرومر فيما يختص باستخدام البريطانيين في الحكومة المصرية تبعاً للظروف ولوضع بريطانيا في مصر . فحتى عام ١٨٩٣ كانت سياسة كرومر تقوم على أنه لا غنى عن استخدام عدد صغير من كبار الموظفين الأوروبيين في مصر ، والمقصود بالأوروبيين هنا البريطانيون . وكان يعتقد أن تعيينهم سيوجد إيجاباً إلى استخدام أوروبيين في المناصب الأدنى ، وهو عمل ضار . ويرى كرومر أن الحاجة قد تدعو إلى استخدام بعض صغار الموظفين الأوروبيين ، لكن يجب الإقلال من عددهم بالتدريج واستخدام

موظفين مصريين بدلا منهم . وكان يعتزم أن يستبدل مصريين بالأوروبيين في المناصب العليا في المستقبل (٦١) .

وقد تغيرت هذه السياسة فيما بعد إلى الاكثار من استخدام الموظفين البريطانيين ، حتى في الوظائف الوسطى والدنيا كما رأينا في الجداول السابقة رقم ٤ ٦ . وقد نتج هذا التغير عن عاملين : أحدهما مقاومة النفوذ البريطاني بوجه عام ، ومقاومة التغلغل البريطاني في الإدارة المصرية بوجه خاص ، بعد الأزيمة الوزارية في يناير ١٨٩٣ ، وبعد عودة الحركة الوطنية إلى الظهور كعامل مؤثر على مسرح السياسة المصرية . أما العامل الثاني فهو تغير وضع الدولة المحتلة في مصر ، إذ أخذ الاحتلال يتخذ صفة الدوام بعد إعادة فتح السودان عام ١٨٩٦ ، وبعد حادث فاشودة عام ١٨٩٨ ، وبعد الوفاق الودي عام ١٩٠٤ .

في تقريره عن عام ١٨٩٨ لم يقل كرومر شيئا عن إحلال المصريين محل الأوروبيين في الوظائف (٦٢) . وفي تقريره عن عامي ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ هاجم كرومر الموظفين المصريين ، مستنكرا فسادهم وتهربهم من المسؤولية وعدم قدرتهم على الابتكار ، وقرر أن على الموظفين الأوروبيين أن يقودوا زملاءهم المصريين ، حتى لو كان هؤلاء الزملاء رؤساءهم (٦٣) . وقد أضاف كرومر إلى ذلك في التقرير الأول قوله أن عددا آخر من البريطانيين سيعين بمرور الوقت ، وكشف في التقرير الثاني أمر نظام جديد تم وضعه لتعيين موظفين من خريجي الجامعات البريطانية في وظائف الحكومتين المصرية والسودانية . بدأ هذا النظام عام ١٩٠٣ بتشكيل مجلس من كبار الموظفين البريطانيين في كل من مصر والسودان ليقوم باختيار المرشحين لهذه الوظائف . وكان على هؤلاء المرشحين أن يدرسوا اللغة العربية في بريطانيا قبل أن يذهبوا لاستلام أعمالهم .

وقد انهمر على المجلس سيل من طلبات المتقدمين للحصول على الوظائف، ١١٨ طلباً لشغل ١٣ وظيفة في عام ١٩٠٤ ، ٢٢٠ طلباً لشغل ١٤ وظيفة عام ١٩٠٥^(٦٤) . وقد تم تعيين معظم هؤلاء المستخدمين الجدد كفتشين أو مساعدي مفتشين في الداخلية والمالية . ولم يكن النظام الجديد يطبق في حالة التعيين في الوظائف العليا أو في القضاء أو في وظائف التدريس . ولم يكن العمل في حاجة إلى بعض هؤلاء الموظفين الجدد، كما هو الحال في تعيين رونالد ستورز^(٦٥) ويقول الخديو عباس حلمي في مذكراته عن هذه الفترة أن المصريين من خريجي جامعتي أكسفورد وكمبريدج كان يصعب عليهم الحصول على وظائف في الحكومة المصرية^(٦٦) .

كل هذه الظروف ، بعد ١٨٩٣ ، أدت إلى أن الوطنيين اعتقدوا أن سياسة الاحتلال قد اتجهت إلى إغراق الإدارة المصرية بالموظفين البريطانيين وإنشاء وظائف لهم ، بغض النظر عن الحاجة إليهم أو عدم وجود حاجة على الإطلاق . وكان لإنشاء ذلك النظام الجديد لاستخدام البريطانيين ظاهرة خطيرة ، لأنها تعني تنظيم وتزايد التغلغل البريطاني في الإدارة واتخاذ صفة الدوام ، وقد كررت الجرائد الوطنية التعبير عن استيائهم من ذلك^(٦٧) .

وقد اتبعت نفس السياسة في السودان بعد إعادة فتحه ، فشغل البريطانيون المناصب العليا والوسطى واشتكى المصريون هناك من ذلك ، ومن تفضيل السوريين عليهم في المناصب الدنيا^(٦٨) .

(ج) الحكم الذاتي :

لم يكن الأمر بالنسبة للوطنيين أمر سلطة في الإدارة أو أمر مناصب تشغل فقط ، بل كان وثيق الارتباط بمطالبهم بحل القوات البريطانية وترك مصر لأهلها يحكمونها بأنفسهم .

كان التبرير الأخير الذي قدمه الجانب البريطاني لاستمرار احتلال مصر

هو إعطاء فسحة من الوقت لما قاموا به من اعتلاجات لتثبت جذورها في تربة مصر ، وتدريب المصريين على إدارة أمور بلادهم بأنفسهم بإيجاز ، جعل مصر قادرة على أن تقف على أقدامها لذلك كانت شكوى الوطنيين أن تزايد أعداد الموظفين البريطانيين في الحكومة المصرية ، واستحوادهم على السلطة فيها ، يحرم المصريين من أية فرصة لتحقيق الجلاء أو الحصول على حكم ذاتي (٦٩) بل أن بعض البريطانيين كانوا يرون خطأ السياسة المتبعة في إدارة شؤون مصر بموظفين بريطانيين ، وأشاروا إلى أن تلك السياسة جعلت المصريين أقل قدرة على حكم أنفسهم مما كانوا عند بداية الاحتلال (٧٠)

(د) عوامل أخرى :

هناك عوامل أخرى كانت مثار استياء الوطنيين ونقدهم . من ذلك المعاملة الخاصة التي كان يلقاها الموظفون الإنجليز بالمخالفة للتعليقات واللوائح . كانت التعليقات تقضى بأن يحصلوا في العام على أجازة قدرها شهران بدون مرتب وشهر بنصف مرتب ويفصل من يتغيب منهم عن عمله أكثر من عام . لكن ذلك لم يكن يراعى فقد امتدت الإجازة لتصبح ثلاثة أشهر بمرتب كامل ثم أكثر من أربعة أشهر بمرتب كامل في بعض الحالات ، واحتفظ بالمنصب خالياً لأكثر من عام في بعض الحالات انتظاراً لعودة شاغله (٧١) .

وقد زار من الاستياء سلوك بعض الموظفين البريطانيين ، أو الموقف الذي اتخذوه فبعضهم لم يكن يوافق على سياسة كرومر ، وكان يبدى عطفه على المصريين صراحة ، لذلك سخط عليهم كرومر . فنيك Fenwick باشا مفتش عام البوليس في عام ١٨٩٤ كان يحبذ أن يترك المصريون يحكمون أنفسهم ، فانهز كرومر فرصة إعادة تنظيم نظارة الداخلية في عام ١٨٩٦ وتخلص منه (٧٢) . وكان من نفس الرأي بيردود الموظف بمصلحة المساحة عام ١٨٩٤ ، لذلك لم يسند إليه أي عمل هام ، وجدد مرتبه (٧٣) . أما ولیم

ويلسكوكس ، من كبار مهندسي الري في وزارة الأشغال ، فقد ألقى حديثاً في أحد الأندية المصرية مس فيه نواحي سياسية على نحو اعتبره كرومر متعارضاً مع سياسة الاحتلال ، كما نصح المصريين بقراءة جريدة المؤيد والكتابة فيها ، في وقت كانت المؤيد تقود المعارضة ضد الاحتلال ، وكانت النتيجة تحذيراً له من كرومر^(٧٤) ، ثم نقله من نظارة الأشغال لينتهي به المطاف في الدائرة السنية . وكانت نظارة الأشغال محط أطماع المهندسين الساعين إلى الشهرة والمجد . أما زميله ولیم جارستن المسافر لسياسة كرومر ، فقد أصبح مستشار نظارة الأشغال فيما بعد .

ومن الأمثلة الأخرى ألونزو موني ، العضو البريطاني في صندوق الدين . كان موني من محبذى الجلاء السريع ومنح المصريين حكماً ذاتياً وقد كتب مقالا يطرح فيه وجهة نظره . وحين اعترض كرومر على نشره طبعه موني على شكل نشرة ليرفعها إلى لورد سولسبرى لكن محتويات المقال تسربت ، ونشرت في إحدى الصحف الفرنسية في مارس ١٨٩٦^(٧٥) ، مما دفع كرومر في النهاية إلى المطالبة بسحبه^(٧٦) وتم له ما أراد .

وقد أثر موظفون بريطانيون آخرون في الموقف بطريقة عكسية ، وذلك باستغلال ممتلكات الحكومة أو سلطاتها لتحقيق منافع شخصية . من ذلك استعمال سفن الحكومة (الذهبيات) في الرحلات إلى الوجه القبلي في الشتاء مع الأصدقاء من السائحين الأجانب ، أو شراء أراضي من شركات تتعامل مع الإدارة التي يعمل بها الموظف . أو العمل كمندوبين لشركات التأمين وبنوك الرهونات على الأراضي^(٧٧) . وقد اتهم آخرون في مصلحة الجمارك بالارتشاء ، واضطر أحد كبار الموظفين في مصلحة الصحة إلى الاستقالة بعد اتهامه بعدم الأمانة^(٧٨) . وقد وصلت أخبار تلك التصرفات إلى الصحافة الوطنية .

وكانت الطريقة التي تم بها تعيين بعض كبار الموظفين البريطانيين مديريين لبعض الشركات الأجنبية عاملاً في اعتقاد الوطنيين أن هؤلاء الموظفين قد ضحوا بالمصالح المصرية . فقد تم تعيين الوين بالمر ، المستشار المالي أو رئيس نظام مصر الفعلي ، أول محافظ للبنك الأهلي المصري بعد أن تفاوض وأتم صفقات بيع أراضي الدائرة السنية وإسناد بناء خزان أسوان لشركات أجنبية ، وإنشاء البنك الأهلي المصري ، مما دفع إلى الاعتقاد بأن مصالح مصر قد ضحى بها في هذه الصفقات . من ذلك أيضاً تعيين مستر هوكر - مدير مصلحة الملح - مديراً للشركة التي أخذت امتياز احتكار الملح من الحكومة المصرية ، وتعيين مستر فوستر - مفتش رى الوجه البحري - مديراً للشركة التي اشترت من الحكومة تفتيش بسنديله في الوجه البحري (٧٩) .

يضاف إلى ذلك أن موقف الموظفين البريطانيين ككل ، في أواخر عهد كرومر ، من زملائهم المصريين كان له أثره الكبير في انتشار روح الاستياء . فنتيجة لسياسة كرومر الجديدة أخذ يتزايد عدد صغار الموظفين البريطانيين . وكان هؤلاء أقل لباقة في صلاتهم بزملائهم من المصريين عن الموظفين القدامى ، وأقل تعاطفاً . يضاف إلى ذلك أن وضع الدولة المحتلة تغير بعد قاشودة وبعد الاتفاق الودي مع فرنسا عام ١٩٠٤ ، بما أدى إلى أن أخذت سياسة الاحتلال اتجاه الاستعمار الحقيقي . هذان العاملان جعلوا الموظفين البريطانيين يكونون فئة اجتماعية منفصلة على نفسها ، يكاد أن ينعدم أى اتصال اجتماعي بينها وبين المصريين ، الموظفين منهم وغير الموظفين . وقد تحصنوا اجتماعياً في نادي الجزيرة الرياضي Gezira Sporting Club ونادي الترف Turf Club وكان يصعب على المصري ، أياً كانت مكانته الاجتماعية أو درجة ثرائه ، أن يرتاد أياً من الناديين . ويبدو أن كرومر لم يكن يستنكر هذا الاتجاه الجديد (٨٠) . بل أن هجوم كرومر الشديد على الموظفين المصريين في تقريره السنويين عن سنتي ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ ، وقوله أن على الموظفين الأوروبيين أن يقودوا زملائهم المصريين ، حتى لو كان هؤلاء زملاء رؤساء لهم ، قد

شجع الموظفين البريطانيين على أن يتخذوا موقفاً متعالياً أكثر من ذي قبل، وأن ينظروا باحتقار إلى زملائهم ومرؤوسيه من المصريين^(٨١). بهذه العقلية لم يكن بعضهم في حاجة إلى أكثر من خطوة واحدة أخرى ليبلغوا إلى إساءة معاملة زملائه ومرؤوسيه من المصريين. وقد تكررت الشكاوى من هذا النوع من المعاملة من دو جلاس دنلوب في نظارة المعارف^(٨٢)، ومن بعض الضباط الإنجليز في الجيش المصري^(٨٣).

هذه الظروف جميعاً، جعلت الوطنيين المصريين في أواخر عهد كرومر يعتقدون أن مصر يحكمها البريطانيون لصالح البريطانيين. وقد قال عباس حلمي في مذكراته أن هذا الصنف الجديد من الموظفين البريطانيين قضى على نفوذ بريطانيا في مصر^(٨٤).

٢ - سياسة الاحتلال في التعليم

سببت سياسة كرومر في التعليم كثيراً من التدمير. وقد تكررت الشكاوى منها في الجرائد الوطنية، وفي مجلس شورى القوانين. بل وانتقدتها بعض السكتاب البريطانيين^(٨٥).

اتخذت اللغة الإنجليزية تدريجياً وسيلة للتعليم في المدارس الثانوية حتى أصبح التاريخ الإسلامي هو وحده الذي يدرس باللغة العربية في عام ١٨٩٩. بل أن اللغة الإنجليزية أصبحت وسيلة تعليم الجغرافيا والأشياء في السنتين الأخيرتين من التعليم الابتدائي^(٨٦). وقد اعتبر الوطنيون ذلك وسيلة للقضاء على اللغة العربية وعلى شخصية الأمة^(٨٧). وقد تم توسع تدريجي في تدريس اللغة الإنجليزية في المدارس الابتدائية حتى أصبحت تدرس في السنة الأولى وكان رأى الوطنيين أن ذلك تم على حساب دروس القسراتن واللغة العربية^(٨٨). كان هذا موضوعاً حساساً، وبوجه خاص بعد أن توقف

تدريس مبادئ الإسلام في المدارس الثانوية ، وبعد أن اتضح أن بعض الكتب الانجليزية التي تدرس في تلك المدارس احتوت على معلومات ماسية بالإسلام وبالرسول وكان الوطنيون يرون أيضاً أن الاحتلال أهمل تدريس التاريخ والعمل على تنمية الشعور القومي^(٨٩) . والحق أن الاحتلال كان يسير على سياسة تتعارض مع ذلك على خط مستقيم ، فقد اتبع نصيحة وزارة المستعمرات وأعد للمدارس الثانوية في عام ١٩٠٥ مقررأ يتضمن عدداً من الدروس عن المملكة المتحدة ، يصحبها عرض بالفانوس السحري لشرائع عنها، وذلك لتنمية الشعور بالإنتماء للإمبراطورية . لذلك فإن بعض الصحف الوطنية هاجمت التعليم في مدارس الحكومة ، وحضت الناس على إقامة مدارس خاصة^(٩٠) . وقد طالب مجلس شورى القوانين ، في تقريره على الميزانية لعام ١٩٠٧ ، بزيادة الاهتمام بتدريس القرآن والتاريخ الإسلامي ، وبتدريس الدين في المدارس الثانوية^(٩١) .

وقد عبرت الجرائد الوطنية ، وبعض الكتاب المعاصرين ، عن شكوى المصريين من السياسة العامة للاحتلال في مجال التعليم . النقطة الرئيسية في شكواهم أن كرومر ضيق نطاق التعليم ، بالحد من الميزانية المخصصة له ، لأنه يعتقد أن الجهالة أسس قيادا من المتعلمين . لقد ألغى مجانية التعليم بالتدريج في مدارس الحكومة ، ورفع رسوم الدراسة ، وبذلك جعل من الصعب على الفقراء أن يحصلوا على قسط مناسب من التعليم . حد كرومر من التعليم الثانوي والابتدائي وربطهما بحاجة الحكومة إلى الموظفين . وقد اعتبر الوطنيون تشجيع كرومر للتعليم الأولي في الكتاتيب غير كاف وسطحياً ، وأن المقصود به تحويل الانتباه عن أعمال المراحل الأخرى من التعليم وكانوا يرون أن التعليم الأولي يجب أن يكون عاماً وإلزامياً ، وينبغي أن تفرض ضريبة لتحقيق هذا الهدف . وقد اقترح مجلس مديرية المنوفية بالفعل فرض ضريبة للتعليم مقدارها خمسة مليات عن الفدان ، لكن الاقتراح رفض ، بينما فرضت ضريبة مقدارها سبعة مليات عن الفدان لإنشاء طرق

زراعية . وكانت الشكوى أيضاً أن المدرسين المصريين كانوا يتقاضون مرتبات ضئيلة ويلقون معاملة سيئة ، مما جعل التدريس مهنة غير مرغوب فيها ، وحد من التحاق الطلبة بمدارس المعلمين . وقد أدى ذلك إلى استخدام مدرسين إنجليز يتقاضون مرتبات مرتفعة (٩٢) .

أما مجلس شورى القوانين فقد تكرر انتقاده لسياسة الاحتلال التعليمية . ففي تقريره عن الميزانية لعام ١٨٩٥ عبر عن قلقه لإهمال التعليم ، وإغلاق بعض المدارس ، وقدم مقترحاته لعلاج الحالة (٩٣) . وفي تقريره عن الميزانية لعام ١٩٠٢ طالب بزيادة الميزانية المخصصة للتعليم ، وانتقد زيادة رسوم التعليم الابتدائي (٩٤) . وخلال مقابلة الأعضاء لولى عهد بريطانيا عند زيارته القاهرة في عام ١٩٠٦ عبروا له عن أملهم في أن تولى الحكومة التعليم الابتدائي والعالي عناية أكثر . وكرروا التعبير عن ذلك في تقريرهم عن الميزانية لعام ١٩٠٧ (٩٥) . ويقرر كرومر بنفسه ، كما يقرر أحد كبار المسؤولين عن التعليم ، أن الناس كانوا يواصلون مطالبة الحكومة بإنشاء مدارس ابتدائية وثانوية (٩٦) . وحين زار مصطفى كامل لندن عام ١٩٠٦ عقب دنشواي شرح للرأى العام البريطانى شكوى المصريين من سياسة الاحتلال التعليمية (٩٧) .

وقد عبر حافظ إبراهيم في عام ١٩٠٧ عن استياء المصريين من سياسة الاحتلال التعليمية ، بقوله مخاطباً كرومر :

يناديك قد أزريت بالعالم والحجا	ولم تبق للتعليم يا لورد معهدا
وأفك أخصبت البلاد تعمدا	وأجدبت في مصر العقول تعمدا
قضيت على أم اللغات وأنه	قضاء علينا أو سبيل إلى الردا

* * *

يناديك أين النابغون بمعهدكم وأى بناء شاخ قد تجردا (٩٨)

وقد يسكون من المناسب الآن أن نحاول تبين حقيقة هذه الشكاوى .

لقد بلغت نسبة ما أنفقته الدولة على التعليم في المدة من ١٨٨٢ - ١٩٠١ إلى جملة الانفاق العام في تلك الفترة ٨٥٪ (٩٩) وهي نسبة بالغة الانخفاض . حقيقة أن تلك النسبة ارتفعت بعد ذلك ، لكن ليس بنسبة زيادة الانفاق العام ، وليس بنسبة تزايد السكان .

الجداول التالية أرقام ٨ - ١٠ توضح الخطوط العامة لتطور التعليم . الجدول الأول يوضح أن ميزانية الدولة للتعليم زادت بنسبة ٦٦٪ بين سنوات ١٨٨٢ ، ١٩٠٥ . تبدو هذه الزيادة ظاهرياً أكبر من زيادة الإنفاق العام للدولة . لكن الحقيقة أنها أقل كثيراً من زيادة الإنفاق العام الحقيقي للدولة بعد استبعاد الجزء من الميزانية المخصص لسداد الجزية السنوية وأقساط الدين العام وفوائده . الجزء الخاص بالجزية ثابت ، أما الجزء الخاص بسداد أقساط الدين والفوائد فإنه أخذ يتناقص من ٤٣٥٠٠٠٠٠ جنيه مصرى حسب قانون التصفية عام ١٨٨٠ إلى ٣٧٠٩٠٠٠ جنيه مصرى عام ١٩٠٥ . أما الزيادة في عدد تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية والعالية فقد زاد في نفس الفترة بنسبة ٣٤٪ تقريباً ، وهي نسبة تقل بكثير عن نسبة زيادة السكان بين ١٨٨٢ ، ١٩٠٧ التي بلغت حوالى ٦٥٪ .

ويلاحظ أن مجانية التعليم كانت بنسبة ٧٣٪ عام ١٨٨٢ ، لكنها ألغيت بعد الاحتلال . لذلك فمعظم الزيادة في الميزانية المخصصة للتعليم تحولت إلى التعليم الأولي ؛ والتعليم الأولي الفنى ، والتعليم الفنى المتوسط . هذه الأنواع من التعليم حظيت بعناية كبيرة منذ ١٨٩٨ ، كما يتضح من الجدولين رقمي ٩ ، ١٠ . وقد ارتاح الناس إلى التشجيع الذى لقيته هذه الأنواع من التعليم ، لكنهم كانوا يريدون مزيداً منه ، وكانت مساهمتهم في تشجيعه مساوية لمساهمة الدولة أحياناً .

(جدول رقم ٨)

ميزانية الدولة المخصصة للتعليم ، وعدد التلاميذ الذكور الملتحقين بكل من التعليم الابتدائي والثانوي والعالي (١٠٠) .

السنة	عدد التلاميذ	ميزانية التعليم بالجنهات المصرية	مصرفات الدولة بالجنهات المصرية	نسبة المجانية
١٨٨٢	٦٦٥٨	٨٩٤٦٤	٨٤٠٣٩٦٨	٧٣
١٩٠٥	٨٩٠٣	١٤٩٣٠٠	١١٧٨٥٠٠٠	— (١٠١)

(جدول رقم ٩)

التعليم الأولي (١٠٢)

السنة	كتايب تعلق لإعانة وتخصع لتفتيش النظارة				كتايب تحت الإشراف المباشر	
	عدد الكتايب	عدد التلاميذ	الإعانة بالجنه	عدد الكتايب	عدد التلاميذ	
١٨٨٢	٣٠١	٧٥٣٦	٧٠	٥٥	٢٩٢٣	
١٩٠٥	٤٨٥٩	١٤٥٦٩٤	١٣١٦٤	١٠٩	٦٦١٠	

(جدول رقم ١٠)

عدد التلاميذ في التعليم الفني دون العالي ، والصناع تحت التمرين (١٠٣)

السنة						المدرسة
١٩٠٥	١٩٠٤	١٩٠٣	١٩٠٢	١٩٠١	١٩٠٠	
٤٢٣	٢٩٢	٣٧١	٣٧٩	—	٣٣١	مدرسة الصناع في بولاق ...
٦٨	٦٩	—	٤٠	٢٦	—	مدرسة الصنايع في المنصورة ...
٣٠٠	٢٠٠	١٠٠	—	—	—	مصنع بولاق (١٠٤) ...

ان الحقائق التي ذكرناها تشير إلى أن سياسة الاحتلال في السنوات المذكورة كانت تقسم بالتقدير الشديد في الاتفاق على التعليم ، وبوجه خاص على التعليم الابتدائي والثانوي والعالي .

لم يكن لكرور سياسة تعليمية محددة قبل عام ١٨٩٠ ، فقد كان همه منصرفاً إلى علاج العجز في الميزانية والخروج بمصر من حالة الإفلاس ، خفضت ميزانية التعليم بنسبة كبيرة وأغلقت بعض المدارس . ثم أخذت سياسته التعليمية تتشكل تحت تأثير عوامل أساسية ثلاثة هي : الرابطة القوية بين التعليم وحاجة الحكومة إلى الموظفين ، والحركة الوطنية النامية وانتشارها بين المتعلمين ، وتطور مهمل الاقتصادى .

في عام ١٨٩٢ بدأ تطبيق نظام للوظائف يقضى بالألا يتعدى حملة الشهادة الابتدائية الدرجات الدنيا من الوظائف ، بينما يسمح لحملة شهادة التعليم الثانوى بالوصول إلى الدرجات العليا (١٠٥) . لكن هذا النظام أهمل بعد ذلك وأصبح كل من الفريقين يلقى نفس المعاملة تقريباً . وقد أدى هذا إلى تناقص الاقبال على التعليم الثانوى (١٠٦) . وفي عام ١٩٠١ زيدت رسوم التعليم الابتدائي ، للحد من الاقبال المتزايد عليه ، كما تقرر أن موظفى الحكومة من حملة الشهادة الابتدائية لا يكون لهم الحق فى تولي وظائف يتجاوز مرتبها عشرة جنيهات فى الشهر . وقد قرر كرومر بوضوح أن الغرض من هذه الإجراءات كان صرف التلاميذ عن المدارس الابتدائية وتوجيههم إلى الكتاتيب ثم المدارس الصناعية ليصبحوا صناعاً (١٠٧) .

وفي تقريره عن عام ١٩٠٢ ذكر كرومر النقاط الأساسية الأربعة لسياسته التعليمية (١٠٨) . أولاً رفع مستوى التعليم بين الجماهير عن طريق التعليم الأولى . ثانياً تكوين خدمة مدنية تتميز بالكفاءة عن طريق اتباع سياسة بعيدة المدى ترمى إلى تكوينها بالكامل من موظفين حاصلين على

شهادة التعليم الثانوى . أما النقطة الثالثة فكانت العمل على الحد من الإقبال على وظائف الحكومة عن طريق تحويل جانب من التلاميذ إلى التعليم الأولى الصناعى . وهذا يقودنا إلى النقطة الرابعة ، وهى تشجيع التعليم الصناعى . تلك النقطة الأخيرة فرضت نفسها على كرومر بشكل أكبر حين تزايدت سرعة تطور مصر الاقتصادى نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عليها منذ ١٨٩٨ ، وتزايد الانفاق الحكومى . هذا التطور أبرز الحاجة إلى العمال المهرة^(١٠٩) . وقد قرر كرومر فى تقريره عن عام ١٩٠٥ أن سياسته كانت تستهدف جعل مدارس التعليم الحديث (الابتدائى والثانوى والعالى) مكتفية ذاتيا من ناحية تمويلها ، وتوجيه موارد الدولة لترقية التعليم الأولى والتعليم الصناعى^(١١٠) .

تلك سياسة لا بأس بها من حيث المبدأ ، فيما عدا نقطة الحد من التعليم الابتدائى والثانوى والعالى ، لأنها بذلك تعنى تكوين فئات من الصناع والكتابة بغير مهندسين أو مديرين . وقد بدت نتائجها فى نمو الشريحة الوسطى من الموظفين الأوروبيين والبريطانيين كما سبق أن رأينا . وكان كرومر قد قال فى عام ١٨٩١ أنه « لو قدر لسياسة (مصر للمصريين) أن تنفذ فلن يكون ذلك إلا بتعليم الأجيال الناشئة من المصريين بالتدريج إلى المستوى الذى يمكنهم من أن يشغلوا ... المناصب العديدة التى يشغلها الأوروبيون الآن فى الإدارة »^(١١١) . لكن ذلك الاتجاه نحو سياسة تعليمية رشيدة تغير ، كما تغيرت سياسة استخدام كل من المصريين والأجانب فى الحكومة ، نتيجة لنمو الحركة الوطنية .

فى عام ١٨٩٥ كان كلنتون دوكنز وكيلا لانتظاره المالية ، وعضوا فى مجلس التعليم الأعلى . وقد كتب حينئذ إلى مانر يتنبأ بما يمكن أن يحدث فى المستقبل ، بما يوضح اتجاه تفكير المتصلين بالتعليم من رجال الاحتلال ، قال « ستصاعد صيحة (مصر للمصريين) ، وستوجد تلك الطبقة المتذمرة

من أنصاف المتعلمين التي تسرع بتفريخها هنا ، ونتيجة لذين العاملين ستنشأ
مقاعد برلمانية (١١٢) . والمقصود بمقاعد برلمانية تلك التي يتوقع أن تواجه
حكومته في البرلمان البريطاني حين يتزايد مد الحركة الوطنية . وقد أثبتت
الأيام صدق نبوءته على أية حال .

أما كرومر فقد رد ذلك الأفكار نفسها حين كتب في العام التالي يقول
« ان نتائج ما يعرف أحياناً بالتعليم الثانوي وأحياناً بالتعليم العالي في الهند
وفي مصر متماثلة . فالمدارس تخرج أعداداً من أنصاف المتعلمين شديدي
الاعتداد بأنفسهم ، وهم جميعاً يريدون العمل الحكومى ، ولما كان من المتعذر
أن يحصلوا جميعاً على وظائف حكومية ، فان عدداً كبيراً منهم يتحول إلى
ديماجوجيين . هذه نتيجة يتعذر تجنبها ، فلا يمكن أن نغلق معاهد التعليم
العالي ، لكن يمكن أن نفعل شيئاً للحد من جهل الجماهير وسداجتها بما
لا يجعلها فريسة مهلة للديماجوجيين . لذلك فأنا أحبذ العمل على تقدم التعليم
الابتدائي في خط مواز لتقدم التعليم الثانوي . وأنا أقصد بالتعليم الابتدائي
هنا العمليات الحسابية الثلاث (الجمع والطرح والضرب) باللغة الوطنية ،
ولا شئ أكثر من ذلك » (١١٢) . من الجلى أنه يقصد بالتعليم الابتدائي هنا
التعليم الأولي في الكتاتيب .

يتضح من هذا أن المصريين كانوا على حق في شكواهم من سياسة كرومر
التعليمية ، وفي ارتياهم في نواياه من وراء هذه السياسة . وقد اتبع كرومر
سياسة أكثر سخاء تجاه التعليم في عام ١٩٠٦ ، ففتحت مدارس جديدة ،
وزيدت ميزانية التعليم لعام ١٩٠٧ إلى أكثر من الضعف لكنها لإجراءات
تأخرت بعد أن تزايد التذمر ، وبعد أن وقع حادث دنشواى . ويفاب
أنه اتخذها بضغط من الحكومة البريطانية والرأى العام البريطانى ، أكثر
منه استجابة لضغط الرأى العام المصرى .

٣ - سياسة الاحتلال السودانية

عناصر تلك السياسة هي : إعادة فتح السودان ، وفرض اتفاقية السودان ، وطريقة حكم تلك البلاد بعد الفتح . وقد أثارت سياسة الاحتلال السودانية شعوراً عميقاً بالاستياء في السودان ، وفي الجيش المصري ، وفي مصر . وكان تمرد أورطين سودانيين من الجيش المصري في أم درمان في يناير ١٩٠٠ نوعاً من التعبير عن هذا الاستياء . وقد قرر كل من كرومر وونجت - سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان حينئذ - أن التمرد نتيجة مؤامرة دبرتها في القاهرة ، وأنه ما كان ليحدث دون تشجيع من الخديو عباس حلمي . يضاف إلى ذلك أن كرومر أكد أن من أسباب التمرد التقدير على الجيش من الناحية المالية ، وشدة كبت سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان قبل وونجت . وقد قبل فيليب ماجنوس في سيرته عن كتشتر وجهة النظر تلك^(١١٤) . لكن الحقائق التالية عن التمرد تلي عليه ضوءاً آخر يجعله يبدو كشورة عرابية صغيرة تحركت فيها هاتان الأورطتان وحدهما ، فالخلفية السياسية للتمرد قائمة ، والاستياء في الجيش وفي مصر موجود لكن موقف كل من الخديو وكبار ضباط الجيش والطبقة العليا في مصر اختلف عنه أيام الثورة العرابية . وقد فشل التمرد ، وقدم الاحتلال بعض الترضيات للجيش ، لكن الاستياء في مصر استمر وتزايد .

الاستياء في السودان :

أدى إلى هذا الاستياء بيروقراطية كتشتر ، أول حاكم عام للسودان بعد إعادة الفتح ، وطريقة الشدة التي كان يتبعها في إدارة الأعمال المدنية . وقد تأثر الناس أيضاً بالمقاومة التي أبدتها الخليفة بعد هزيمته ، والثورة التي قام بها سودانيون آخرون ، والقسوة التي اتبعت في معاملتهم أو القضاء عليهم^(١١٥) . يضاف إلى ذلك القيود التي فرضتها كتشتر على التجارة بما أدى إلى انتشار

المجاعة في أم درمان وفي جنوب السودان (١١٦) . ولا يقل عن ذلك أثراً في إثارة الاستياء التعجل في تجنيد أعداد كبيرة من السودانيين من داخلية البلاد أو من بقايا جيش الخليفة . وكان ذلك يتم في كثير من الأحيان ضد رغبتهم (١١٧) . وكان الهدف من ذلك ملء الفراغات في الجيش نتيجة الممارك المتوالية ، وزيادة أعداد الجند السودانيين في الجيش المصري .

تلك كانت بعض العوامل التي أدت أيضاً إلى تمرد الجند السودانيين الذين كانت تتكون منهم الأورطتان المتمردتان . وقد هاجمت الصحافة المصرية تلك السياسة ، ونخاسة العمل على زيادة الجند السودانيين ، إذ اعتبرته نقطة البداية في تنفيذ خطة ترمي إلى إنشاء قوة سودانية منفصلة تستخدم ضد مصر فيما بعد (١١٨) . ولم تكن شكوك المصريين تلك دون أساس من الحقيقة ، فقد اقترح كيتشنر في عام ١٩٠٢ تكوين قوة من السودانيين (١١٩) .

التذمر في الجيش المصري :

يمكن تتبع هذا التذمر ، في عهد عباس حلمي ، إلى عام ١٨٩٣ ، حين اتصل الضباط المصريون بعباس وشكوا إليه ضالة مرتباتهم ، والقيود الموضوعة على ترقيةاتهم ، وسوء معاملتهم الإنجليز لهم . وقد استاء الضباط المصريون من زيادة جيش الاحتلال في ذلك العام بعد الأزمة الوزارية ، وقربهم هذا من الخديو (١٢٠) ويغلب أن جمعية المودة السرية التي كانت تضم ضباطاً من الجيش المصري ، قد كونها محمد ماهر باشا بالتعاون مع الخديو في عام ١٨٩٣ . كانت لجننتها المركزية في القاهرة ، ولها فروع في المدن التي بها حاميات مصرية ، وبخاصة في وادي حلفا وسواكن وأم درمان . وقد اتخذ الخديو وضع رئيس الجمعية التي كانت على اتصال مباشر بالجمعية عن طريق أحمد شفيق وقد رفع عدد من أعضاء الجمعية يغلب أن يكونوا هم مؤسسوها ، ملتجئاً إلى الخديو يقولون فيه أن هدفهم هو تحرير الوطن . هذا يوضح الأساس السياسي

لشعورهم بالظلم وسخطهم على الاحتلال . وقد استمرت الجمعية قائمة إلى ما بعد التمرد في أم درمان (١٢١) .

جاء فتح السودان بعد ذلك ، وظهرت المسألة السودانية ، فقوى الشعور القديم بالظلم ، وزاد نتيجة الاعتقاد بوقوع مظالم جديدة . وهكذا تزايد الشعور بالغبن ، وبخاصة بعد أن أصبح المصريون أكثر ثقة بأنفسهم بعد انتصاراتهم في السودان ، وأكثر يقيناً بحقوقهم فيه بعد ما ضحوا في فتحه .

لقد قامى الجيش المصرى كثيراً خلال عملية الفتح ، وبعدها ، بسبب سياسة التقدير الشديد التي اتبعها كتشتر ، فلم يكن أفراد الحملة يحصلون على القدر الكافي من الغذاء أو الكساء . ويقول كلنتون دو كنز أن « الجنود لم يكن لديهم ملابس أو أحذية ، وأنهم دخلوا دنقلة في أسمال بالية » . ووصف معاملة الجيش خلال عملية الفتح بأنها كانت أقرب إلى « سوف فريق من العبيد » ، أما الجنرال جر نفيل قائد جيش الاحتلال حينئذ ، فقد بحث موضوع التكوين والمعدات ، وكذب يقول أن القوات ليس لديها ما يكفي من معدات وأغطية وأحذية . وقرر جر نفيل أنه تلقى رسائل بدون توقيع يشكو مرسلوها مما يقاسيه أفراد الحملة . كان على القوات أن تقطع مسافات شاسعة سيراً على الأقدام في جو السودان ، لعدم كفاية وسائل النقل ، وكان الجنود هم الذين قاموا بمد سكة حديد السودان خلال الحملة (١٢٢) وقد أدت قلة وسائل النقل لدى الحملة إلى نقص الخدمة الطبية ، وإلى عدم قبول مساعدة الصليب الأحمر في هذا المجال بعد موقعة العطبرة (١٢٣) .

وقد اتبعت نفس السياسة بعد هزيمة الخليفة عبد الله في معركة أم درمان (كررى) ، فكان الجنود هم الذين قاموا بإزالة أنقاض الخرطوم ، وبناء سراي الحاكم العام .

ولم يقتصر الأمر على الإرهاق ، بل تعداه إلى سوء المعاملة والإهانة ،

فبعض صفار الضباط الإنجليز الذين انضموا إلى الجيش أثناء الحملة أساءوا
معاملة الجند ، بل وأساءوا معاملة زملائهم من المصريين ، وكانوا ينظرون
إليهم باعتبارهم « كائنات منحطة » . وقد كتبت الجرائد الوطنية عن حالات
أهانوا فيها الضباط المصريين ، واعتدوا عليهم بالضرب . ولم يقتصر الأمر
على الإهانة الفردية ، بل امتد إلى الإهانة الجماعية ، إذ كان الكثير من
عمليات النقل والانتقال تتم عن طريق النيل ، وكانت المراكب المستخدمة
تحتوى كل منها على دورة مياه واحدة كان استعمالها مقصوراً على الضباط
الإنجليز (١٢٤) .

يضاف إلى ذلك أن العدد الكبير من الضباط البريطانيين المعينين في الرتب
العليا والوسطى كان في حـد ذاته مثار استياء الضباط المصريين (١٢٥) .
فبالإضافة إلى الوظائف التي شغلوها ، فإنهم حددوا من فرص الترقية أمام
المصريين . ولم تترك سياسة كتشنر متنفسا للضباط المصريين عن طريق
العمل في الوظائف المدنية في السودان ، فقد كان يعتقد أنهم متذمرون ومتآمرون
ولا يمكن الوثوق بهم ، وكان يرى أنه « ينبغي ألا يترك للسودانيين أى مجال
للشك في أن البريطانيين هم الذين يحكمون السودان » (١٢٦) وعلى هذا فقد شغل
البريطانيون مناصب الإدارة المركزية في الخرطوم ، وتولوا مناصب المديرين
والمفتشين في الأقاليم (١٢٧) . وقد شرح ونجيت لسكرومر ، في عام ١٩٠٦ ،
قضية الضباط المصريين بقوله أنهم « ليس لهم مستقبل ، فيما عدا حوالى ٥٪
منهم ، فكل الرتب العليا تقريباً يجب أن يشغلها ضباط بريطانيون . . .
لهذا فإن غالبية الضباط المصريين يحاولون إلى الاستيلاء وهم صفار السن
نسبياً وممثلين حيوية . يضاف إلى ذلك أنهم يحاولون إلى الاستيلاء في رتب
صغيرة نسبياً ، ويحصلون بالضرورة على معاش صغير . . . إنه مما يشرف
الضابط المصرى أنه يقوم بعمله على الوجه الأكمل بينما لا ينتظرة مستقبل
يرضى عنه » (١٢٨) .

كانت تلك عوامل كافية للتدمير ، لكن تصرفات كتشنر أضافت عوامل جديدة مما أدى إلى قيام التمرد في النهاية . فقد قطع بدل الميدان عن الضباط المصريين لينزى من مرتبات زملائهم الإنجليز . وحين اضطروا إلى إعادته استصدرت نظمات جديدة مستمرت مرتبات الضباط المصريين ومعاشاتهم بطريقة أضرت بهم (١٢٩) . وحين اتصل الضباط بالخدو عبر لهم عن عطفه عليهم .

وتقول المؤيد أن الضباط قدموا إلى السردار باسم الجيش شكواهم ومطالبهم إلى جانب مطالبهم الخاصة بالمعاش والبدلات والأجازات . طلبوا أن يكون لكبار الضباط المصريين نصيب يعادل نصيب الضباط الإنجليز في المناصب العليا في السودان ، حتى تتاح لصغار الضباط فرصة الترقى ، كما طالبوا بأن يحرم على الضباط الإنجليز إهانة الضباط المصريين . وقد ذكرت الجريدة أمورا أخرى ذات طابع سياسى لم ترد في ملتمس الضباط ، لكن من الواضح أنها نبعت منهم . قالت أن السردار أمر بإنشاء فصيلتين من الفرسان السودانيين ، وأنه يعزم أن يزيد من أعداد السودانيين في الجيش إلى ٢٠ ألفاً (١٣٠) . هذا ، بالإضافة إلى ترقية بعض الضباط السودانيين من تحت السلاح ليحلوا محل الضباط المصريين في الأورطة السودانية ، يوضح مخاوف المصريين من تكوين قوة سودانية منفصلة (١٣١) .

وقد أشارت كل من اللواء والمؤيد إلى عوامل سياسية أخرى لاستياء الضباط : قالتا أن الضباط المصريين قد ضحكوا بالكثير لإعادة السودان إلى أمه الحزينة ، مصر . لذلك فقد شعروا بأنهم أهينوا حين وقعت إتفاقية السودان ، تلك الإتفاقية التي جعلت السودان ملكية مشتركة بين مصر وبريطانيا ، وحين أسندت المناصب العليا في السودان إلى ضباط بريطانيين ، ولتهدة الضباط المصريين قال لهم كتشنر أن العلم البريطانى رفع على الخرطوم حداً على غوردون (١٣٢) .

لتلك العوامل السياسية للتقدم أهمية توضحها بعض الحقائق : فمن ذلك أن الخديو حاول في فبراير ١٨٩٩ أن يرسل أحد ياورانه إلى الخرطوم للإتصال بالضباط (١٣٣) . ويغلب أنه فعل ذلك لتهديتهم وليوضح لهم العوامل التي دفعتهم إلى قبول اتفاقية السودان . ولا شك أن تلك الاتصالات كانت من عوامل إرتياب الجانب البريطاني في صلة عباس بالتمرد . من ذلك أيضاً ما يتضح من الوثائق البريطانية من أن التمرد كان نتيجة خطة اشترك في وضعها كبار الضباط المصريين وصغارهم ، وتقوم على إعتقال الضباط البريطانيين ثم الزحف على مصر أو الإتصال بالخديو وانتظار أوامره . وقد شجع الضباط المصريين على ذلك ما لقيته بريطانيا من هزائم في الترانسفال . وقد ساعد على انضمام الجنود السودانيين إليهم — عندما بدأ التمرد — أن غالبيتهم كانوا في جيش الثورة المهدية قبل موقعة أم درمان (كرري) وهم لذلك أكثر إرتباطاً بالضباط المسلمين ، كما جذبتهم إلى التمرد الإشاعات التي انتشرت بأنهم سيرسلون إلى جنوب أفريقيا لمحاربة البوير ، أما الضباط السودانيون ، خرجوا من المدرسة الحربية ، فقد اتخذوا جانب زملائهم المصريين .

لكن نقل كتشنر إلى جنوب أفريقيا في ديسمبر ١٨٩٩ جعل كبار الضباط المشتركين في تدبير الخطة يترددون ، فقد كانت سياسة كتشنر ومعاملته لهم عاملاً أساسياً في اشتراكهم فيها (١٣٤) . لكن عوامل استجدت دفعت الضباط إلى استعجال تنفيذ ما اعتزموه ، مما ساعد على فشل التمرد . من ذلك إرسال مدافع المكسيم الخاصة بالجيش المصري وبعض ذخائره إلى جنوب أفريقيا وانتشار إشاعات بقيام اضطرابات في القاهرة ، يضاف إلى ذلك أن ماكسويل باشا ، القائم بعمل السردار ، أحس باحتمال قيام الجيش بحركة ، فأصدر أوامره بسحب الذخائر من الجند . وكان رد الفرقتين السودانيتين على ذلك استرداد الذخيرة وقيام التمرد (١٣٥) .

حصل الجيش على بعض الترضيات في المعاملة المالية بعد القضاء على التمرد
لكن العوامل السياسية التي ساعدت على التمرد بقيت كما هي، فاستمر السودانيون
يرقون من تحت السلاح ليحلوا محل الضباط المصريين في الفرق السودانية ،
و حين خفض عدد الجيش فيما بعد أصاب التخفيض الفرق المصرية فقط (١٢٦).
وقد استمر حكم السودان قسمة بين مصر وبريطانيا ، وهي قسمة ضيق ،
واستمر البريطانيون يحتكرون الوظائف العليا فيه . وهذا ساعد على استمرار
التذمر في مصر من الوضع القائم في السودان .

التذمر في مصر :

لقد تأثر الكثيرون في مصر من المتاعب التي صادفها الجيش المصري في
السودان ، ومن سوء المعاملة التي لقيها أفراد الحملة . وقد تأثروا كذلك بنفس
العوامل السياسية التي أشرنا إليها . في أول الأمر كان عباس والوطنيون
متحمسين لإعادة فتح السودان لكنهم فقدوا هذا الحماس بعد أن خسر عباس
معاركة الأولى مع كرومر وزادت السيطرة البريطانية في مصر . يضاف إلى
ذلك أنهم أصبحوا شديدي الارتياب في نوايا بريطانيا بعد عقد الاتفاقية
الانجليزية السكنفولية في عام ١٨٩٤ ، وبعد أن احتلت إيطاليا كسلا . في
هذه الظروف اعتقد عباس والوطنيون أن إعادة فتح السودان ستكون لصالح
بريطانيا ، وستكون الخطوة الأولى لإنشاء إمبراطورية بريطانية في أفريقيا
تمثل الإمبراطورية البريطانية في الهند . بل أنهم اعتقدوا أن هناك خطراً
على مصر في إعادة فتح السودان ، إذ سيطيل من عمر الاحتلال البريطاني
فيها . يضاف إلى ذلك ، أنهم كرهوا أن يجبروا على شن الحرب في وقت
غير مناسب لهم لمساعدة إيطاليا بعد هزيمتها في معركة عدوة . لذلك فقد
عارضوا حملة دنقلة (١٢٧) .

وقد تزايد استياء الوطنيين حين اشتركت الأموال البريطانية والجنود البريطانيون في حملة الغزو ، فقد أدركوا أن ذلك لن يكون بدون مقابل (١٣٨) ، وقد تحققت مخاوفهم حين عقدت اتفاقية السودان . وقد اعتبروا أنه ليس من العدل في شيء أن تصبح بريطانيا شريكا في السودان ، بل والشريك الأكبر ، في مقابل المساعدة القليلة التي يعتقدون أنها فرضتها على مصر ، واعترضوا على حق حكومتهم في توقيع الاتفاقية (١٣٩) . وقد تزايد الشعور بالظلم والاستياء نتيجة السياسة التي اتبعت في حكم السودان بعد الفتح ، إذ تولى الشريك الأكبر مهمة إصدار الأوامر وأخذ بحنى المغنم ، وأصبح على الشريك الأصغر أن يقنع بدفع التكاليف (١٤٠) .

وقد عبر الشاعر نحافظ إبراهيم عن هذا الاستياء في عام ١٩٠٧ حين قال مخاطبا كرومر :

ووافيت والقطران في ظل راية فمازالت بالسودان حتى تمردا
فطاح كما طاحت مصوع بعده وضاعت مساعينا بأطماعكم سدا

وعبر الشاعر أحمد الكاشف عن آراء مماثلة (١٤١) .

وقد استاء الرأي العام الإسلامى من اشتراك قوات بريطانية في عملية الفتح بل أن بعض الصحف الصغيرة ذهبت إلى حد إبداء العطف على الخليفة عبد الله التعايشى (١٤٢) . وزاد من هذا الاستياء تلك الجهود القوية التي بذلها المبشرون لمد نشاطهم إلى السودان ، وقد نجحوا في دخول السودان الجنوبي فيما بعد . في هذه الظروف كان لإنشاء كلية غوردون عاملا آخر أثار المخاوف ، إذ نشأ اعتقاد بأن السودان سيقع تحت ضغط ثقافى ودينى مسيحي (١٤٣) .

أشرنا فيما سبق إلى سياسة استخدام المصريين في وظائف السودان ، وما أثارته تلك السياسية من تدمير . أما من الناحية الاقتصادية والمالية فقد

عانت موارد مصر ومشروعاتها العمرانية نتيجة العبء الباهظ الذي فرضه عليها فتح السودان فتوقفت عملية تخفيض الضرائب التي كانت الحكومة قد شرعت فعلا فيها ، وأجلت مشروعات ضرورية ، كمشروعات الري والمشروعات الصحية^(١٤٤) . وجمع الصناع بالقوة لسد مطالب الجيش من اليد العاملة ، ولم يمنحوا أجورا مناسبة^(١٤٥) . بل إن المسجونين أرسلوا إلى السودان للاشتراك في مد السكة الحديد^(١٤٦) .

وقد استمرت موارد مصر تعاني أرهاقا بسبب السودان بعد الفتح . وكان الوطنيون يرون أنها لم تلق سوى الإجحاف في هذا المجال ، فمع أن بريطانيا أخذت لنفسها دور الشريك الأكبر في حكم السودان ، فإن الخزانة المصرية هي التي كان عليها أن تسد عجزا في ميزانيته قارب النصف مليون جنيه سنوياً . وقد اعترف كرومر أن هذا وضع يخلو من العدالة^(١٤٧) . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، فقد كانت موارد السودان في حاجة إلى انعاش وتنمية بعدما أصابها من كساد وبوار في فترة الثورة المهدية وحروبها . وقد فشل كرومر في بيع سكة حديد السودان ، وفي اقناع الحكومة البريطانية بأن تضمن قرضا يعقده للسودان^(١٤٨) . لذلك لجأ إلى موارد مصر ثانية فاعتبرها هي والسودان وحدة مالية ، ورأى في عام ١٩٠١ أن فترة الانفاق الحكومي الكبير ، على المشروعات الكبرى ، في مصر قد قاربت على الانتهاء ، وأن إيرادات الحكومة المصرية ستزيد على مصروفاتها ، وأن جانبا من أموال مصر ينبغي أن يحول إلى مشروعات التنمية في السودان^(١٤٩) . وكانت نتيجة هذه السياسة أنه حتى نهاية عام ١٩٠٦ كانت مصر قد أسهمت بمبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في المشروعات العامة في السودان ، معظمها مشروعات سكة حديدية ومشروعات ري لمزارع القطن^(١٥٠) . يضاف إلى ذلك أن تجارة السودان أخذت اتجاهاها يتركز بالتدريج على طريق البحر الأحمر مستخدمة خط سكة حديد بربر سواكن الجديد ، الذي أنشئ بأموال

مصرية . بينما بقيت سكة حديد مصر وسكة حديد السودان منفصلتين . وكان رأى الوطنيين في مصر في هذه السياسة الاقتصادية أنها استخدام لأموال مصر في مشروعات تخدم المصالح البريطانية في السودان وتضر بمصالح مصر نفسها . وكانوا يرون ، علاوة على ذلك ، أن هذه الأموال لازمة في مصر للصرف على الإصلاحات المعطلة واللازمة في التعليم والصحة والرى والسكة الحديد ، ولتخفيف أعباء الضرائب . وكان كرومر يقدر هذا المنطق ويتفهمه (١٥١) ، لكنه واصل السير على تلك السياسة .

وكانت سياسة التجنيد ، بسبب الاعداد لفتح السودان ، عاملا آخر لتدمير قطاع له أهميته من المصريين هم سكان المدن . فقبيل الفتح طبق نظام التجنيد الاجبارى على سكان المدن ، وهو إجراء أثار استياءهم ، فقد كان نظام التجنيد سيثا وفاسدا . كان على المجند أن يقضى ست سنوات في الجيش النظامى ، وخمس سنوات في البوليس أو أية مصلحة أخرى وأربع سنوات في الاحتياط . وقد جعلت الحرب المجندين يشعرون بعبء هذا النظام . ومع ذلك فإن هذه التعليمات لم تكن دائمة الاتباع ، فكان المجندون بدعون إلى الخدمة أحيانا بعد تسريحهم ، وكان السودانيون في مصر يقبض عليهم ويجبرون على دخول الجيش . وقد تم تعديل قانون التجنيد فيما بعد ، حين شعر المسئولون بما أثاره من استياء ، لكنه لم يحدث إلا بعد أن قاسى منه الناس كثيرا (١٥٢) .

تلك كلها عوامل جعلت الوطنيين يرون أن المصريين عانوا الكثير بسبب حملة لم يكونوا يريدونها ، وأنهم استمروا يعانون بعدها ، ومع كل هذا فقد فقدوا السودان بسبب أطماع بريطانيا .

٤ - سياسة الاحتلال الاقتصادية والمالية

لا جدال في أن كثيرا من المصريين كانوا يقدرون إصلاحات الاحتلال التي مست الجانب المادى من حياتهم ، كالرى والصرف والمواصلات . وقد

حاولت جريدة المؤيد أن تقيم انجازات كرومر بعد استقالته في عام ١٩٠٧، فقالت أن اعتبارها شرا كلها يجافي العدالة واعتبارها خيرا كلها يعتبر نفاقا . لقد قدم لمصر خدمة كبرى باصلاحاته المالية ، وقام بالكثير في سبيل رخائها المادى . لكن لا جدال في أن موارد البلاد ساعدته على ذلك . وبعد ذلك انتقدت المؤيد سياسة كرومر التعليمية (١٥٣) . وقد أشارت الصحف الوطنية إلى أن كرومر فيما قام به من اصلاحات مادية كان يتابع خطوات خطاها محمد علي واسماعيل من قبل .

لكن الرخاء المادى ، في تقدير الوطنيين ، لم يكن بديلا عن الاستقلال أو الحكم الذاتى ، كما شابَت السياسة الاقتصادية عيوب انتقدوها .

لقد اعتقد الوطنيون أن الاحتلال قام باستغلال مصر ماليا وأساء توجيه مواردها المالية . رأوا أنه ليس من العدالة في شيء أن يرزح المصريون تحت مذلة احتلال كره ، وأن يدفعوا تكاليف القوات البريطانية المحتلة أيضا ، وقد أثار كل من مجلس شورى القوانين والصحف الوطنية هذا الموضوع عدة مرات (١٥٤) . وكان يمكن لمصر أن تحول دينها من دين بفائدة ٤ ٪ إلى دين بفائدة ٣ ٪ في عام ١٩٠٥ ، وبذلك توفر حوالى نصف مليون جنيه سنويا (١٥٥) . لكن توقيع الاتفاق الودى مع فرنسا عام ١٩٠٤ ترتب عليه منعها من ذلك لمدة تتراوح بين ٥ أو ٧ سنوات . وهكذا تمت التضحية بمصالح مصر في سبيل تحقيق أغراض هي أيضا ضارة بمصر .

من عوامل استياء الوطنيين وغيرهم من ملاك الأراضى والمستثمرين تدفق رأس المال البريطانى والأوروبى على مصر بعد عام ١٨٩٧ ، مما أدى إلى زيادته من ٧,٣٢٦,٠٠٠ جنيه مصرى فى عام ١٨٩٢ إلى ٢٦,٢٨٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى ١٩٠٢ وإلى ٨٧,١٧٦,٠٠٠ جنيه مصرى فى عام ١٩٠٧ . وقد أثارت هذه الزيادة الكبيرة مخاوفهم بوجه خاص لأن رؤوس الأموال تلك،

بالإضافة إلى رؤوس الأموال المحلية (والمقصود بالمحلية هنا رؤوس الأموال اليهودية والجاليات غير المصرية) كانت تكون معظم رأسمال شركات الأراضي وبنوك الرهونات وكان رأس المال هذا بدوره يكون $\frac{2}{3}$ مجموع رأس المال المستثمر (١٥٦). وبما زاد من هذه المخاوف أن الأراضي المملوكة للأجانب أخذت تتزايد من ١٨١ر٢٢ فداناً في عام ١٨٨٧ ، إلى ٤٠٩ر٥٥٤ فدادين في عام ١٩٠١ ، إلى ٢٢٦ر٦٦٥ في عام ١٩٠٦ حين كونت ملكياتهم ١٢ر٢. / من جملة الأراضي الزراعية التي يمتلكها الأفراد ، وكانت غالبيتها تتكون من ملكيات كبيرة (١٥٧) .

وقد زاد من هذه المخاوف أيضاً ما لرأس المال الأجنبي من خبرة متفوقة ، وما كان يحصل عليه من تسهيلات واحتكارات ، بينما لم يلق مثل ذلك رأس المال المصري الأقل خبرة ، مما جعل الوطنيين يعتقدون أن هناك تفضيلاً لرأس المال الأجنبي ، وأن موارد مصر تستغل بطريقة خاطئة لصالح الأجانب وضد المصالح المصرية

وكانت الطريقة التي بيع بها تفتيش بسنديلة في عام ١٨٩٤ ، عاملاً على تقوية وترسيخ هذه الشكوك والمخاوف . فقد كان تفتيش بسنديلة في شمال الدلتا ضمن أراضي الدومين . وقد عرض للبيع بالمزاد في أبريل ١٨٩٤ ، فتكونت شركة من كبار ملاك الأراضي والمستثمرين المصريين لشراؤه وقدمت فعلاً أعلى العطاءات . لكن التفتيش ، مع ذلك ، بيع إلى شركة بريطانية هي شركة رى البحيرة . وقد أثار ذلك حملة عنيفة في الصحافة الوطنية ، واعتبر فضيحة عامة (١٥٨) . لكنه بالإضافة إلى ذلك ترك أثراً آخر نسيئاً ، فقد كانت تلك الشركة المصرية أول شركة تتكون بعد الاحتلال ، فتأثر الرأسماليون المصريون بتلك التجربة الأولى ، وتملكهم الخوف فترة بعد ذلك ، وانجبه نشاطهم إلى شركات الأراضي بالتعاون مع رأس المال المحلي أو الأوروبي ، أو إلى المشروعات التجارية والصناعية تحت السيطرة

البريطانية (١٥٩). وحين نصل إلى عام ١٨٩٩ نجد أن الشركة المصرية الوحيدة القائمة هي شركة سكة حديد الفيوم (١٦٠).

وقد أدى تدفق رأس المال الأجنبي على مصر إلى ما أطلقت عليه جريدة المؤيد اسم الانقلاب المالي عام ١٨٩٨. فقد تم في ذلك العام بيع بواخر البوسنة الخديوية، والدائرة السنية، وإنشاء البنك الأهلي المصري، والتعاقد على بناء خزان أسوان، كما وقع ضغط على مصر لبيع سكة حديد السودان. وتلك صفقات مالية ضخمة. وقد اعتبر الوطنيون أن مصالح مصر قد أصابها غبن في تلك الصفقات، وقوى من حججهم في ذلك أنها جميعاً لم تطرح في المزاد، بل تمت بالممارسة، فهاجمتها الجرائد الوطنية، وبحشت الجمعية العمومية الأمر وأصدرت قراراً بأن أي تعاقد أو حق احتكار يجب في المستقبل أن يطرح في المزاد (١٦١). بل أن بعض الشركات البريطانية انتقدت الإجراءات التي تمت بها تلك الصفقات، لأنها لم تتح لها الفرصة للتقدم فيها (١٦٢).

وقد انتقدت الجرائد الوطنية بشدة الاحتكارات التي منحت للشركات البريطانية والأوربية، والتسهيلات التي منحت لها بطريقة اعتقدت أنها على حساب المصريين أحياناً. من ذلك السماح لشركات سكك حديد الدلتا الأوربية بمد خطوطها على طرق زراعية شقت بأموال جمعت عن طريق فرض ضريبة خاصة على الأراضي الزراعية، وتنازل الحكومة عن حقها في احتكار الملح إلى شركة بريطانية عام ١٨٩٩. كما أن شركة بريطانية أخرى منحت احتكار استغلال الأسواق في عام ١٨٩٨، وساعدتها الحكومة بأن اعتبرت المواقع التي يتم اختيارها مكاناً للأسواق من المنافع العامة لتسهيل نزع ملكيتها، كما كانت تحدد لها ثمناً تراعى فيه التيسير على الشركة (١٦٣).

وعما يعبر عن رأى الوطنيين المصريين فى ذلك ما قاله والمصرى المستنير،
الذى آمد روبرتسون بمسادة كتابه من أن الحكومة المصرية ليست سوى
خادم المصالح الأجنبية وحارسها (١٦٤). أما الشاعر حافظ إبراهيم فقد عبر
عن استياء المصريين بقوله فى عام ١٩٠٧ :

ألم يكفنا أنا سلبنا ضياعنا على حين لم نبلغ من الفطنة المدى
وزاحمنا فى العيش كل ممارس خبير وكنا جاهلين ورقسدا
وما الشركات السرد فى كل قرية سوى شرك يلقى به من تصيدا (١٦٥)

وقد اعتقد الوطنيون أن موارد بلادهم توجه توجيهها خاطئاً لخدمة المصالح
البريطانية ، فانتقدوا تحريم زراعة الطبايق منذ عام ١٨٩٠ (١٦٦) . وكان
الاعتقاد أن زراعته حرمت لمصالح زراعة القطن ، ورعاية لمصالح لانكشير
فى النهاية . هذا موضوع ، على أية حال ، تختلف فيه وجهات النظر . حقيقة
أن زراعة الطبايق كانت ستحتاج إلى يد عاملة ورأس مال وعناية تحتاج
إليهما زراعة القطن ، وحقيقة أيضا أن الاحتلال كان شديد الاهتمام بزراعة
القطن ، وأن الطبايق المصرى كان يمكن تطويره من حيث النوع والكم بحيث
يمكن فى النهاية أن يقدم للخزانة إيراداً كافياً من الرسوم التى تفرض عليه ،
وأن يتبقى منه فائض للتصدير . لكن ينبغى أيضاً أن يكون فى البال أن إنتاج
القطن كان فى ازدياد مستمر منذ أيام محمد على باشا ، فقفر من ١٢٠ ألف
قنطار فى ١٨٤٨ إلى ٢,٥٩٤,٠٠٠ فى عام ١٨٧٨ (١٦٧) ، أى قبل الاحتلال ،
وأن فرض رسوم على الطبايق المحلى كان يواجه صعوبات إدارية
ودولية (١٦٨) . يضاف إلى ذلك أن سياسة كرومر المالية كانت تقوم على
الحد من الضرائب لا زيادتها ، وذلك لجعل الحكام الأجانب أكثر قبولا لدى
الشعوب الخاضعة .

وقد اتهم الوطنيون كرومر بأنه معاد لتصنيع مصر ، لتبقى تلك البلاد سوقاً مفتوحاً لمنتجات المصانع البريطانية . وقد برزت تلك المسألة حين أقيم مصنعان لغزل ونسج القطن وفرض رسم إنتاج قدره ٨٪ على انتاجهما في عام ١٩٠١ . وقد احتج على ذلك كل من الجرائد الوطنية ومجلس شورى القوانين (١٦٩) . وقد برر كرومر ذلك الاجراء بأفضلية مبدأ حرية التجارة ومساوىة إقامة صناعة محمية في مصر ، كما أشار إلى الصعوبات الدولية التي تترتب على تطبيق سياسة الحماية الجمركية (١٧٠) . وقد يكون رأيه مقبولا حينئذ فيما يختص بموضوع الحماية الجمركية . لكن فرض ٨٪ رسم إنتاج على ما يصنع في مصر ، ومعاملة الفحم المستورد نفس المعاملة ، يثبت عدم عطفة على الصناعة .

وكان عبء الضرائب الباهظ مشار شكوى مستمرة من جانب مجلس شورى القوانين والجرائد الوطنية حتى عام ١٨٩٨ وكان التركيز في الشكوى على فقر الفلاحين وعلى ضريبة الأرض (١٧١) . وقد استمرت الحملة في هذا المجال بصورة أقل حدة عام ١٩٠٤ (١٧٢) ، نتيجة الاستجابة الجزئية من من جانب الحكومة لتلك الشكاوى . كان كرومر قد أجل تخفيف عبء الضرائب نتيجة التعقيدات الدولية المتصلة بكل ما يمس مالية مصر ، ونتيجة سوء الحالة المالية في الفترة المعروفة بفترة السباق ضد الإفلاس (أو الصراع للتخلص من الإفلاس) ، ونتيجة إعادة فتح السودان ، لكنه أجرى فعلا بعض التخفيضات في الضرائب . ففي عام ١٨٩٤ كانت ضريبة الأرض قد خفضت بمقدار ٤٢٧ ألف جنيه مصري ، وهو تخفيض كبير من إجمالى الضريبة الذى بلغ ٥٠,٧٥٠,٠٠ جنيه مصري عام ١٨٩١ (١٧٣) . بعد ذلك تم تثبيت مبلغ الضريبة الإجمالى ، ثم بدأت عملية إعادة تقدير الضريبة على الأراضى فى حدود هذا المبلغ الإجمالى العام ، أو بمعنى آخر إعادة توزيع الضريبة لإزالة أى إجحاف قائم ، وخاصة بين ضريبة الأراضى العشورية

وضريبة الاراضى الخراجية ، ولما كانت الضرائب الجديدة لا تطبق إلا بعد انقضاء خمس سنوات من الإعلان عنها ، فقد تم الاتفاق مع صندوق الدين فى عام ١٨٩٨ على تخصيص ٢٠٦ ألف جنيه مصرى كل عام لمدة عشر سنوات لتخفيف أعباء ملاك الاراضى المرتفعة الضريبة (١٧٤) . وفى نفس الوقت ألغيت الدخولية وضرائب الجرف وبعض الضرائب الأخرى الصغيرة .

وفى عام ١٨٩٦ بدأت الحكومة تجربة ترمى إلى مساعدة صغار ملاك الاراضى بمنحهم قروضا صغيرة (١٧٥) . وقد تم تطويرها وتوسيع نطاقها بعد ذلك حين أسندت إلى البنك الأهلى عام ١٨٩٨ ، ثم إلى البنك الزراعى عام ١٩٠٢ وقد قال كرومر أنه عند بيع أراضى الحكومة تقسم إلى قطع صغيرة ، وأن نظام تسديد ثمنها على أقساط سنوية يتبع لمساعدة تلك الفئة من صغار ملاك الاراضى (١٧٦) .

والسؤال الآن هو هل كان صغار الملاك والفلاحون راضين ؟

الاجابة بالنفى ، رغم أنهم كانوا أحسن حالا عما كانوا فى أواخر عهد اسماعيل وأوائل عهد الاحتلال . وكانت علامات تدميرهم واضحة ، ففى تقريره عن عام ١٩٠٣ أشار كرومر إلى أن بعض إيجارات الاراضى فى الريف باهظة ، وإلى ظهور المساوىء الناتجة عن تغيب ملاك الاراضى عن الريف ، وقال أن الأمر قد يحتاج إلى تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين فى المستقبل . وقد أبدى ملحوظات مماثلة لذلك فى تقريره عن عام ١٩٠٦ (١٧٧) .

أما الجود فقد كتب عن الحال فى الأقاليم فى ذلك الحين قائلا أن « حالة قلق وعدم استقرار عقلى تسود كل قطاعات المجتمع ، فالملاك يتكلمون بمرارة عن تغير مسلك الفلاحين ، وهؤلاء يردون بالكلام عن استغلال

الأغنياء للسلطة ، (١٧٨) . وإذا رجعنا إلى تقارير كرومر السنوية عن المدة من ١٩٠٠ حتى ١٩٠٥ ، ابتداء من Cd 1012 حتى Cd 3394 وراجعنا ما تحتويه عن الجرائم سنجد ارتفاعاً كبيراً ومستمر في أعدادها في تلك الفترة . ويقول كرومر في عام ١٩٠٢ أن معظم الزيادة كانت في الريف (١٧٩) . ويلاحظ أن السرقة في تلك الفترة زادت بنسبة ٣٥٪ تقريباً وما يوضح الطبيعة الاقتصادية والريفية للجرائم ولزيادتها حقيقتان : الأولى الزيادة في جرائم الحريق وكلها تقريباً في الريف ، وقد زادت بنسبة ٣٦٣٪ ، والثانية أن السرقة والجرائم الخاصة بالأرض بلغت ٥٥٥ من بين ١٥٤٨ في عام ١٩٠١ (١٨٠) .

ويلاحظ أن زيادة جرائم الحريق والسرقة في الريف تؤكد اضطراب العلاقات الاجتماعية في الريف الذي أشار إليه الجود من جهة ، وتوضح سوء حالة الطبقات الفقيرة من جهة أخرى . هذه الحقيقة الأخيرة تتعارض مع ما اتخذته كرومر لمساعدة صغار الملاك ، ومع الرخاء في الريف نتيجة الارتفاع التدريجي في أسعار القطن من ٥٠٠ بنس للقنطار عام ١٨٩٨ إلى ١٠٣٧ بنساً في عام ١٩٠٦ (١٨١) . هذا التعارض يفسره أن إجراءات كرومر يغلب أنها لم تكن كافية أو لم تطبق بدرجة تكفي لأحداث تحسن حقيقي في أحوال الفلاحين وصغار الملاك ، وإلى أن الرخاء في الريف قد انحصر في فئة كبار الملاك ومتوسطيهم ، ولم يتسرب كثيراً إلى صغار الملاك والفلاحين المعدمين . ويرجع ذلك إلى أن كرومر كان يحاول أن ينفذ سياسات وأن يحقق أهدافاً متعارضة : إرضاء صغار الملاك والفلاحين ، إرضاء كبار الملاك ، وتوفير إيرادات كافية لسد عجز الميزانية السودانية وتنمية موارد السودان .

من ذلك أن كرومر كتب في ١٨٩٨ يحدد السياسة التي تتبع بعد إعادة فتح السودان بقوله :

"It is also certain that so long as the occupation lasts the Khedive and the small influential class which looks to the Khedive for guidance, will maintain a position of irconcilable hostility. From this point of view, it becomes almost a political necessity that the mass of the people should be in such a condition of material prosperity as to render them well nigh proof against appeals made to sentiments of race hatred and religious fanaticism. For this reason I am very anxious to revert as soon as may be to a policy of fiscal reform, which still affords a wide scope for action." (١٨٢)

وقد زاد كرومر تلك السياسة إيضاحاً فيما بعد بقوله

"... low taxation is the most potent instrument with which to conjure discontent. This is the policy which will tend more than any other to the stability of imperial rule." (١٨٣)

لكن ضريبة الأرض ، حتى بعد التخفيض وإعادة التقدير ، بقيت عند مستوى مرتفع هو ٢٨,٦٤ / من القيمة الإيجارية المقدرة للأرض ، بمقد أقصى ١٦٤ قرشاً للفدان (١٨٤) . هذه النسبة المرتفعة كان على كرومر أن يبقها . لأنه كان مضطراً لأن يجعل مصر تدفع ما يقرب من مليون جنيه سنوياً لتغطية عجز ميزانية حكومة السودان وتوفير الأموال لتنمية موارده . وكان هذا ضد اقتناعه الشخصي كما رأينا عند الكلام عن موضوع السودان .

وكان ما يريده من توفير الرخاء للجماهير — وهي في الريف تعنى صغار الملاك والفلاحين . — يتعارض من ناحية أخرى مع سياسته في إرضاء الطبقة العليا وكبار الملاك . وقد كتب عن سياسته تلك عام ١٨٩٦ في مجال نصيحة قدمها في الشؤون المالية إلى أحد مساعديه السابقين في مصر ، قال :

" . . . in every country — and more especially in a country where the reformer is an alien, and the political aspects of financial questions should be very carefully weighed you cannot afford to alienate all the upper classes. Whatever the arguments may be, I should advise moderation, and as much respect as possible to vested interests . . . (١٨٥)

إيضاح هذا التعارض بين رخاء الفلاحين وصغار الملاك وبين مصالح كبار الملاك يقودنا إلى إجراءات كرومر الأخرى ، وإلى مشكلة الملكية الزراعية . هناك عدة عوامل حدثت من قدرة صغار الملاك على شراء الأراضي ، فقد ارتفعت أسعار الأراضي إرتفاعاً كبيراً في المدة بين ١٩٠٠ ، ١٩٠٦ (١٨٦) ، كما أن معظم أراضي الدائرة السنية والدومين كانت تباع في قطع كبيرة أو متوسطة المساحة (١٨٧) ، وكانت الأسعار التي بيعت بها في مزادات البيع مرتفعة جداً ، مما أعجز صغار الملاك عن شرائها . يضاف إلى ذلك أن القروض التي كان يمكنهم الحصول عليها من البنك الزراعي لم تكن لتتجاوز ١٥٠ جنيه مصرياً ، لذلك لم تكن هذه القروض تمكنهم من شراء تلك الأراضي (١٨٨) وان تكن قد ساعدتهم على الاحتفاظ بما في أيديهم من أراضي . وهكذا تركت فئة صغار الملاك لتعاني مشكلة تفتيت الملكية عن طريق الميراث ، وقد اتضح أثر ذلك في عام ١٩١٠ حين صُنفت الملكيات أقل من فدان واحد وأتضح أنها تكون ربع عدد الملكيات الصغيرة (١٨٩) . وفي عام ١٩٠٦ كان هناك ١,٠٠٢,٨٠٦ من صغار الملاك يملكون ١,٢٥٩,٦٧٠ فداناً (١٩٠) ، أي بمتوسط ١ ١/٢ فدان لكل منهم ، وهو قدر بالغ الانخفاض إذا اعتبرنا أن المساحة الكافية لإعاشة أسرة هي ثلاثة أفدنة .

تلك هي مشكلة تفتيت الملكية وظهور الملكيات القزمية . وقد كان على بعض صغار الملاك أن يستأجروا أراضي من ملاك أكبر لينيدوا من دخلهم ، ولجا آخرون إلى العمل كأجراء ، بينما فقد البعض الآخر أرضه

وتحولوا إلى فلاحين معدمين لا يملكون سوى أجر عملهم . في عام ١٩٠٧ كان يشتغل بالزراعة ٢,٢٥٨,٠٥٠ من الرجال ، كان منهم ٤٠,٢٪ يزرعون أراضي استأجروها ، ٣٦,٤٪ كانوا عمالا زراعيين (١٩١١) . وقد قامى الأولون من الإرتفاع الكبير فى إيجارات الأراضى التى زادت ، بالنسبة لأراضى الدومين على سبيل المثال ، من ٧٨ قرشا فى المتوسط للفدان عام ١٨٩٨ إلى ١٠٢ قرشا عام ١٩٠٢ ، وبالنسبة إلى أراضى الدائرة السنية من ٢٧٤ قرشا للفدان عام ١٩٠١ إلى ٦٥٢ قرشا فى عام ١٩٠٤ (١٩٢) .

أما الفلاحون المعدمون فقد كانت حالتهم أسوأ . ذلك أن إلغاء السخرة فى عام ١٩٨٢ وتخفيض الجيش بعد إعادة فتح السودان ، أوجد وفرة فى الأيدى العاملة غير الماهرة . فكان أجر الفلاح الأجير يتراوح بين قرشين وقرشين ونصف فى اليوم فى عام ١٩٠٥ (١٩٢) ، فى وقت ارتفعت فيه الأسعار وأصبح ثمن رطل اللحم أربعة قروش وثمان أردب القمح ١٤٥ قرشاً (١٩٤) . وزاد حال الفلاح الأجير سوءا بعض النكبات الزراعية التى صاحبت مطلع القرن العشرين: سوء المحصول نتيجة الفيضان المنخفض فى عام ١٨٩٩ ، وطاعون الماشية فى ١٩٠٣ ودودة القطن فى عام ١٩٠٤ (١٩٥) . تلك نكبات يتحملها كبار الملاك ومتوسطيهم ، لكنها تثقل كاهل المالك الصغير والفلاح الأجير .

أشرنا إلى حال صغار الملاك وما عانوه نتيجة تفتيت الملكية ، سواء منهم من بقى محتفظاً بملكيته أو من فقدوها ودخل فى زمرة الفلاحين المعدمين . أما كبار الملاك ومتوسطوهم فقد رأينا الفرص التى أتاحت لهم بشراء أراضى الحكومة . وقد ساعدتهم على الاستفادة من تلك الفرص أن البنك الزراعى فى عام ١٩٠٣ رفع الحد الأعلى للقروض التى يمنحها إلى ٥٠٠ جنيه (١٩٦) . وهو تسهيل تستفيد منه تلك الفئة وحدها من ملاك الأراضى . وهكذا تحول البنك الزراعى إلى بنك تسليف عادى على الأراضى ، بينما كان الغرض

الأساسى من إنشائه علاج مديونية الفلاحين . وهكذا أصبح لدى كبار ملاك الأراضى ومتوسطيهم مصدر للحصول على القروض ، بالإضافة إلى الاقتراض من البنوك العادية الأخرى . وتوضح نتيجة تلك الفرص والتسهيلات جميعاً في ارتفاع نسبة ما يملكه كبار الملاك من الأراضى من ٤٣٢٪ من المساحة الكلية للأرض في عام ١٨٩٨ إلى ٤٥٦٪ في عام ١٩٠٦ ، بينما انخفضت نسبة ما يملكه متوسطو الملاك في نفس الفترة من ٣٥٨٪ إلى ٣٠٦٪ ، إذ يغلب أن بعضهم قد ارتفع إلى فئة كبار الملاك (١٩٧) .

هذه الظروف توضح تحذيرات كرومر التى أشرنا إليها عن إيجارات الأراضى الباهظة في الريف ، وتزايد العداء بين الأغنياء والفقراء هناك الذى أشار إليه الجود . فقد انقسم الريف اقتصادياً إلى أغنياء راضين من كبار الملاك ومتوسطيهم ، وفقراء غير راضين من صغار الملاك والفلاحين المعدمين . حقيقة أن هذا التقسيم كان قائماً من قبل ، لكنه أصبح أكثر تبلوراً ، وشعور كل من الفريقين أكثر حدة . يوضح هذا التبلور ميل نسبة ما يملكه متوسطو الملاك إلى الانخفاض ، والعكس صحيح بالنسبة لكبار الملاك وصغارهم . هذا التبلور هو سبب تزايد حدة شعور كل من الفريقين ، وسببه أيضاً ما حصل عليه الفريق الأول من مزايا وتسهيلات وما تمتعوا به من رخاء ، وقلة ما حصل عليه الفريق الآخر من رعاية ، وما قاسوه من الغلاء وارتفاع إيجار الأراضى وإرهاق الضرائب وعدم ارتفاع الأجور . الفريق الأول عبر عن رضائه بالموقف الودى الذى اتخذوه من الاحتلال ، مثلهم في ذلك مجلس شورى القوانين الذى اتخذ هذا الموقف من أواخر القرن الماضى . أما الفريق الآخر فلم يكن وعيهم السياسى قد نما بعد ، وكان تدميرهم ذاتابع اقتصادى اجتماعى ، افتقد من يعبر عنه من بينهم ، ولم يكن تعبيرهم عنه يظهر إلا في شكل انتفاضات ، كما حدث في دنشواى وما تلاها من حوادث الاعتداء على البريطانيين .

ويبدو أن الحال في المدن في أوائل القرن كان مثير تدمير ، ولو أنه كان

أفضل من الريف . فقد عانى أهل المدن من ارتفاع تكاليف المعيشة ، إذ ارتفعت أسعار الأراضي وإيجارات المساكن ارتفاعاً كبيراً . ويقدر كرومر في تقريره عن عام ١٩٠٤ أن إيجار المساكن ارتفع بنسبة ١٥٠٪ عما كان عليه قبل ذلك بتسعة عشر عاماً . ويقول كرومر في ذلك التقرير عن الغلاء :

“ all classes with fixed income, whether in Government or in private employment, are suffering from the great rise in price.”

لذلك تقرر زيادة مرتبات موظفي الحكومة في عام ١٩٠٤ (١٨٩) .
لكن ذلك لم يكن علاجاً شافياً . وقال حافظ إبراهيم عام ١٩٠٧ شاكياً من الغلاء :

نهش إلى الدينار حتى إذا مشى به ربه للسوق ألفاه درهما
فلا تحسبوا في وفرة المال — لم تفد متاعاً ولم تعصم من الفقر مغنيا
فإن كثير المال — والخفض وارف — قليل إذا حل الغلاء ونحيا (١٩٩)

أما العمال فقد عبروا عن تضرعهم بطريقة أخرى هي الإضراب . وقد بدأت الإضرابات عام ١٩٠١ ، وأهمها إضراب لنفاني السجائر في القاهرة في عامي ١٩٠١ ، ١٩٠٣ . لم يقيم كرومر بمجهودا للقضاء على عوامل التضرع ، واقتصر اهتمامه على المحافظة على الأمن (٢٠٠) وكانت طبقة العمال الوليدة تلك هي التي اجتذبتها الحزب الوطني فيما بعد إلى جانب الحركة الوطنية .

هـ — نجلزة مصر أو تدويلها

إن الاستقرار والرخاء الذي ساد مصر ، وبخاصة بعد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية منذ ١٩٤٨ ، والمشروعات التي بدأت إقامتها ، اجتذب إلى البلاد عدداً كبيراً من الأجانب . كان عددهم قد زاد بنسبة ٢٣,٨٪ تقريباً

بين سنوات ١٨٨٢ — ١٨٩٧ (من ٩٠٨٨٦ إلى ١١٢٥٧٤) ، فارتفعت تلك النسبة بين سنوات ١٨٩٧ — ١٩٠٨ إلى ٣٥٤.٣٪ (١٥١٤١٤ في عام ١٩٠٧) (٢٠١) .

كان كثير من القادمين الجدد عمالاً يونانيين ، وإيطاليين ، قام التنافس بينهم وبين المصريين ، بما أدى إلى توتر في العلاقات بين عامة المصريين والأوروبيين في المدن ، وبخاصة في الإسكندرية وبور سعيد . وقد وقعت اشتباكات بين أفراد من المصريين وبين يونانيين وإيطاليين مسلحين في الإسكندرية في سنوات ١٨٩٧ ، ١٩٠١ ، ١٩٠٥ ، أدت إلى مقتل أحد المصريين في كل حالة وقيام الاضطرابات في المدينة ، في كل من الحالة الأولى والثانية تدخل البوليس الحربي البريطاني للمساعدة في حفظ النظام ، أما في الحالة الثالثة فقد صدرت الأوامر إلى إحدى المراكب الحربية البريطانية بالبقاء في الميناء . إن الطريقة التي كانت تتناول بها المحاكم المصرية والقنصلية القضايا الجنائية بين المصريين والأجانب أثارت شعوراً بين المصريين بعدم العدالة ، إذ اعتقدوا أن المحاكم المصرية تشدد عليهم العقوبة حين يكونون هم الجانب المتهم ، أما حين يكون الأوروبيون هم المتهمون فإن المحاكم القنصلية كانت تبرئهم أو توقع عليهم عقاباً هيناً (٢٠٢) .

هذا على أية حال ، هو نفس الشعور القديم بالاستياء من المزايا التي يتمتع بها الأوروبيون تحت نظام الامتيازات الأجنبية ويسيثون استغلالها . الجديد في الموضوع عاملان : أحدهما أن هذا الشعور بالاستياء زاد شدة نتيجة زيادة استتارة الناس بانتشار التعليم وانتشار الصحافة ، ونتيجة زيادة أعداد الأوروبيين في مصر . أما العامل الثاني فهو تركيز الاستياء على بريطانيا باعتبارها الدولة المسيطرة في مصر والتي تأخذ على نفسها حماية المصالح الأوروبية في البلاد .

في مارس عام ١٩٠٥ اقترح كرومر مشروعاً لمواجهة هذا الموقف، ولإضعاف السيطرة الدولية في مصر ، ولتقوية السيطرة البريطانية في التشريع والقضاء . بعد ذلك قدم كرومر تفصيلات مشروعه في مراسلاته وتقاريره السنوية . بمقتضى هذا المشروع كان على الدول صاحبة الامتيازات أن تنقل إلى بريطانيا ما لها من سلطة تشريعية على رعاياها في مصر ، وهي خطوة تتفق مع وضع بريطانيا الجديد والمعترف به في مصر بعد الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ . ويقضى المشروع بإنشاء مجلس تشريعى أوروبى يتكون من أقلية معينة وأغلبية منتخبة . لهذا المجلس سلطة الموافقة على القوانين التى تتقدم بها الحكومتان المصرية والبريطانية . ولها تين الحكومتين ، معاً ، سلطة إصدار هذه القوانين ، ولها معاً أيضاً حق الاعتراض عليها . ويقضى المشروع أيضاً بأن تلغى المحاكم القنصلية ، وتلغى فى النهاية ، المحاكم المختلطة ، ويحل محل الاثنين محاكم مصرية جديدة ، تضم عنصراً أوروبياً كبيراً إلى الحد الذى يكفى لأن يمر أى أوروبى من المتمتعين بالامتيازات الأجنبية من لحظة القبض عليه أو تفتيش مسكنه إلى لحظة محاكمته على أيد أوروبية أو أغلبية أوروبية . وهذا يستتبع بطبيعة الحال زيادة العنصر الأوروبى فى البوليس (٢٠٣) . يغلب أن كرومر كان يفكر فى إدماج المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة فى هذا النوع الجديد من المحاكم المصرية .

وقد عارض الأجانب فى مصر هذا المشروع ، إذ اعتقدوا أنه يرمى فى النهاية إلى إلغاء امتيازاتهم ووضعهم تحت رحمة بريطانيا (٢٠٤) . أما الحكومة البريطانية فلم تتحمس للمشروع من البداية ، وحين حشهم كرومر على إذاعة المشروع كوسيلة لتهدئة الموقف المضطرب فى مصر ، رفضوا محتججن بالأوضاع الدولية (٢٠٥) .

أما الوطنيون ، الذين كانوا دائماً حريصين على استبقاء بعض النفوذ الدولى لمعادلة السيطرة البريطانية ، فكانوا يحبذون حلاً آخر . فى عام ١٨٩٧

عارض مصطفى كامل فكرة إلغاء المحاكم المختلطة ، وفى عام ١٩٠٤ طلبت الجمعية العمومية إلى الحكومة العمل على تخفيف الأضرار المترتبة على الامتيازات الأجنبية بالاتصال بالدول صاحبة الامتيازات لتحويل المحاكم المختلطة ساطة نظر القضايا الجنائية . لكن الوطنيين اختلفوا فى موقفهم من المحاكم المختلطة بعد الاتفاق الودى . فى مايو ١٩٠٧ كان مصطفى كامل يرى إبقاء تلك المحاكم ، بينما رأى المؤيد أن تلغى تلك المحاكم ، وأن تلغى الامتيازات الأجنبية أيضاً ، لأنها أصبحت مصدر قوة للاحتلال بعد الاتفاق الودى (٢٠٦) . لكن الفريقين اتفقا فى معارضة مشروع كرومر . فالمؤيد أطلق عليه اسم «الانقلاب العظيم» وأوضح أسباب رفض المصريين له فى مقالات خمس نشرت بين أيام ١٣ - ٢٩ مايو ١٩٠٦ .

انتقدت المؤيد بشدة السلطات التى يمنحها المشروع للمجلس الأوروبى ، بينما أبقى المجلسين التشريعيين المصريين على حالهما دون سلطة . واعترضت على ما أرادت بريطانيا أن تتخذة لنفسها فى المشروع من حقوق جديدة فى إصدار القوانين والاعتراض عليها ، وانتقدت زيادة السيطرة الأوروبية فى الحكومة على حساب العناصر المصرية ، خاصة وأن بريطانيا هى التى ستستوعب تلك الزيادة . وأشارت المؤيد إلى أنه مع كل هذه العيوب فى المشروع ، فإنه يبقى على الامتيازات الأجنبية . بإيجاز ، عبرت المؤيد عن رأى كثيرين من الوطنيين فى المشروع بأنه يرمى إلى قيام تحالف بين القوى التى تريد تدويل مصر وتلك تريد نجلزتها فى سبيل زيادة السيطرة على مصر .

وقد عبر حافظ إبراهيم عن شعور كثير من المصريين تجاه هذا المشروع فى عام ١٩٠٧ بقوله مخاطباً كرومر :

فحاولت إعطاء الغريب مكانة تجر علينا الويل والذل سرمدنا
فيا ويل مصر يوم تشقى بندوة يبيت بها ذاك الغريب مسوداً (٢٠٧)

ان الطريقة التي عرض بها المشروع ونوقش أوضحت موقف كرومر من المصريين كأمة ، وهو موقف أساء إليهم . في تقريره عن عام ١٩٠٤ أشار كرومر إلى أنه يحسن أن يتم اندماج كامل بين المصريين والأوروبيين في مصر ، ولمح إلى أن كلمة مصري تعني جميع سكان مصر^(٢٠٨) . وقد وضع المصريون هذا إلى جانب حديث أدلى به في حفل توديع جورست حين نقل إلى وزارة الخارجية البريطانية في عام ١٩٠٤ فأزعجهم ما فهموه منها . في ذلك الحديث قال كرومر أن كلمة مصر للمصريين لا تعني أن يحكم المصريون وحدهم مصر ، لكنها تعني أن المحك في أية مسألة في مصر هي ما إذا كانت في صالح القاطنين في مصر أيا كانت جنسياتهم أو عقيدتهم . وقد احتجت اللواء على ذلك^(٢٠٩) . وكان الإيضاح الذي قدمه كرومر بعد ذلك لهذه الفكرة مؤكداً لمخاوف المصريين . ففي تقريره عن عام ١٩٠٦ قال أن القومية المصرية الوحيدة التي يمكن أن تقوم في مصر هي تلك التي تضم جميع القاطنين فيها بغض النظر عن اختلاف الجنس أو الدين أو الأصل ، وأن مصر بلد عالمي وستظل كذلك . ولذلك فليس هناك ما يمنع تدويل نظامها التشريعي والقضائي . ان نظامها التشريعي يجب أن يدول^(٢١٠) . والحق أن كرومر كان يعتقد أنه ليس هناك شيء يسمى بالقومية المصرية^(٢١١) .

وقد علقت المؤيد في ٢٢ أبريل ١٩٠٧ على موقف كرومر قائلة أنه يريد القومية المصرية كمرقعة الشحاذ .

٦ - الحكومة النيابية

لم ينس الوطنيون أنهم حصلوا على حكومة نيابية أيام الثورة العراقية . وحين أفاقوا من صدمة الهزيمة في التل الكبير ، وشجعهم ما أعرب عنه الخديو عباس حلي من ميول وطنية ، بدأوا يطالبون ببرلمان . وقد قيل أن مصطفى كامل طالب بإقامة مجالس تمثيلية في عام ١٩٠٠^(٢١٢) ، وهذا حقيقي ، ولكن

يحتمل أنه طالب بذلك أيضاً قبل ١٩٠٠ ، لأنه حين طالب بإقامة برلمان عام ١٩٠٤ زعم أنه طلب ذلك أيضاً منذ عشرة أعوام . ولا يوجد دليل على صحة هذا الزعم ، لكن حين أنزل أخوه على فهمي كامل الضابط بالجيش المصري إلى رتبة نقر كتب إليه مصطفى في أغسطس ١٨٩٧ يقول أن ظلياً كهذا لم يكن ليحل به لو كان في مصر برلمان (٢١٣) . على أية حال ، كرر مصطفى المطالبة بالبرلمان في عام ١٩٠٢ (٢١٤) .

وقد سبق الشيخ علي يوسف مصطفى كامل في التقدم بتلك المطالب . ففي عام ١٨٩٢ قال أن الشعب يريد أن يكون مجلس شورى القوانين ممثلاً للأمة ، وأن تكون له سلطة تشريعية حقيقية . وفي عام ١٨٩٤ كتب يعز و مساوىء الإدارة إلى عدم وجود سلطة تشريعية في الحكومة ، وطالب بإقامتها وبأن تكون لها كل الصلاحيات (٢١٥) . وحين كان عضواً في الجمعية العمومية عن القاهرة ، تقدم في عام ١٨٩٨ بمشروع قرار يطالب بإقامة مجلس نيابي . وقد كرر ذلك في عام ١٩٠٤ ووافقت عليه الجمعية العمومية . وفي تلك المرة الأخيرة قامت مناقشة حامية بين المؤيد والمقطن التي لم تحبذ القرار . أما المؤيد فقد نشرت أحد عشر مقالا أوضححت فيها أن مجلس شورى القوانين لا يمثل الشعب ، وأن مصر أحق بالحصول على برلمان من بلاد حصلت عليه كالإيونان والصرب وبلغاريا ، وأن البرلمان لن يشكل خطراً على الاحتلال أو الامتيازات الأجنبية ، إذ يمكن تقييد سلطاته فيما يختص بهما (٢١٦) . وقد أعاد علي يوسف تقديم مشروع القرار إلى الجمعية العمومية في مارس عام ١٩٠٧ وحصل على موافقتها عليه (٢١٧) .

تحيط بهذه المطالب ظروف تدفع إلى الارتياح في أن علي يوسف لم يكن يقصد بها سوى إخراج سلطات الاحتلال . من ذلك صلته الوثيقة بالحدود ، وتقديم المطالب في فترات توتر العلاقات بين الحدود والمحتلين .

لكن يغلب أن مطالب على يوسف كانت عن اقتناع حقيقي . ذلك أنه بعد فاشوده والاتفاق الودى انتاب اليأس جانب من الوطنيين ، وركزوا جهودهم فى العمل على نشر التعليم وفى الحصول على برلمان باعتبار ذلك هو الطريق الوحيد الباقى للحصول على الاستقلال فى المدى البعيد . وحين زار على يوسف لندن فى عام ١٩٠٣ تقدم بهذين المطلبين . وبعد الاتفاق الودى قال أن هذين المطلبين هما ما يمكن لمصر حينئذ أن تطمح إليه (٢١٨) . وحين زار ولى عهد بريطانيا مصر فى عام ١٩٠٦ ، وجه إليه الشيخ البكرى ، بالاتفاق مع زملائه أعضاء مجلس شورى القوانين ، خطاباً مفتوحاً يطلب منه منح مصر دستوراً نيابياً (٢١٩) . وقد أثير الموضوع ثانية حين حصل الإيرانيون على برلمان فقدم بعض المضربين إلى كرومر ملتمساً يطلبون فيه « مجلساً نيابياً خراً » ، وقد نشرت المؤيد فى هذه المناسبة سلسلة من المقالات توضح فيها طبيعة الحكومة النيابية وتاريخ النظم النيابية فى مصر . مع الاهتمام بوجه خاص بالبرلمان أيام الثورة المرابية (٢٢٠) .

من المؤكد ، على أية حال ، أن الوطنيين لم يكن مفهومهم واحداً عن الحكومة النيابية التى يطلبون بها . فمصطفى كامل والمجموعة الملتفة حوله من الوطنيين كانوا يمثلون الطبقة المثقفة بوجه عام ، وحين كونوا الحزب الوطنى فى عام ١٩٠٧ تضمن برنامجهم الحزبى إقامة برلمان على النظام الأوروبى (٢٢١) . أما على يوسف فقد كان يرى البرلمان من خلال ولائه للخديو عباس . فحين كون حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية فى عام ١٩٠٨ كان برنامجهم يتضمن نفس المطالبة بقيام مجلس نيابى ، لكن التفسيرات التى قدمت بعد ذلك وضعت اختصاصاته داخل دائرة سلطة الخديو ، وطالبت إعطاء مجلس شورى القوانين القائم سلطة تشريعية كاملة (٢٢٢) .

أما الأرستقراطية الزراعية ، أو المعتدلين ، فلم يكونوا شديدي الحماس

للحصول على برلمان . وحين طالب على يوسف برلمان في الجمعية العمومية عام ١٩٠٧ ، قدم محمود باشا سليمان ، الذي أصبح رئيساً لحزب الأمة فيما بعد ، تعديلاً طالب فيه بتوسيع اختصاصات المجالس القائمة . وقد قنعت هذه الفئة ، حين كونت حزب الأمة في أواخر ١٩٠٧ ، بأن يتضمن برنامجها محاولة توسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية بطريقة تؤدي بالتدريج إلى الحصول على مجلس نيابي يتناسب مع أحوال البلاد السياسية (٢٢٣) ونظراً لأنهم من الأعيان ورؤساء أسر غنية قديمة لها مكانتها ، كانوا يعتبرون أنفسهم أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد ، الذين لهم وحدهم حق التحدث باسم الأمة (٢٢٤) . كانوا حريصين على الاحتفاظ بسيطرتهم على السلطة التشريعية ، لذلك طالبوا بالاحتفاظ بالمجالس القائمة التي يسيطرون عليها مع توسيع اختصاصاتها بالتدريج .

يمكن أن نفهم موقفهم بشكل أفضل في ضوء شكواهم التي أشار إليها الجود من سلاطة الفلاحين في الريف (٢٢٥) ، بالإضافة إلى تخوفهم من الطريقة التي تبني بها مصطفى كامل ومجموعته من الوطنيين ، والحزب الوطني فيما بعد ، قضية الطبقات الفقيرة سواء في الريف أو في المدن (٢٢٦) .

هذا الاختلاف بين ما يقصده أطراف الحركة بمجلس نيابي ، لم يكن واضحاً في أول الأمر ، وبدأ المصريون متحدين في هذه المطالب . لكن كرومر ، على أية حال أعار مطالبهم أذناً صماء . وقرر أنها مطالب يتعذر تحقيقها لأن غالبية المصريين جهلاء كما أنهم عاشوا طويلاً تحت عهود تميزت بالاستبداد وسوء الحكم (٢٢٧) . بل إن المجالس القائمة لم تحصل على القدر الضئيل جداً من السلطة الذي أباحه لها القانون الاسامي الصادر بإنشائها في مايو ١٨٨٣ . فقد رفض تفسير للقانون الاسامي يعطى مجلس شورى القوانين حق مناقشة لوائح التعليم ، ويعطى الجمعية العمومية حق مناقشة رسوم

الإنتاج التي تفرض على المنسوجات القطنية المنتجة محلياً . بل إن الحكومة تجاهلت النصوص الصريحة للقانون الأساسي حين اقترضت من صندوق الدين في عام ١٨٩٦ نصف مليون جنيه لتكاليف حملة السودان دون الرجوع إلى أي من المجالسين . وقد احتج مجلس شورى القوانين على ذلك . وبنفس الطريقة تم تنفيذ مشروعات للرى ومد خطوط للسكك الحديدية عبر أكثر من مديرية دون عرضها على الجمعية العمومية . أما مجالس المديريات فقد أهملت ، مع أنه كان مفروضاً أنها أساسية لتدريب المصريين على الحكم الذاتي ، وبخاصة إذا زيدت سلطاتها بالتدريج . ولم تكن تلك المجالس تجتمع إلا مرة واحدة في العام تقريباً ، وضاق اختصاصها إلى مجرد انتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين . وقد قامت تلك المجالس بأعمال ناجحة فيما بعد ، حين اتسعت دائرة عضويتها وحصلت على سلطات أكثر ، وتوالت اجتماعاتها (٢٢٨) .

٧ - التدخل في سير العدالة

صدرت اللوائح الخاصة بإنشاء النظام الجديد للمحاكم الأهلية في عام ١٨٨١ ، لكن تنفيذها تعطل في فترة الثورة العرابية . وفي عهد الاحتلال بدأ تنفيذ ذلك النظام على أساس لوائح جديدة تحتوي على ضمانات للقضاة أقل مما تحتويه اللوائح الأولى ، كما أنها تجهز استخدام قضاة أوروبيين (٢٢٩) . وقد أصدر جون سكوت ، أول مستشار قضائي إنجليزي ، بدوره لوائح جديدة تركت القضاة أيضاً تحت رحمة السلطة التنفيذية . وقد قامت السيطرة البريطانية على القضاء عن طريق المستشار القضائي ، ولجنة المراقبة القضائية وكانت هذه اللوائح الجديدة من أسباب استقالة رياض باشا عام ١٨٩١ (٢٣٠) .

يرى بلنت أن القضاة المصريين كان مطلوباً منهم أن يحكموا بالعدل إذا كان النزاع قائماً بين أطراف مصرية فقط ، لكن ضيقاً كان يقع عليهم

لصالح البريطانيين ، وبخاصة إذا كانوا من العسكريين ، إذا كانوا طرفا فى نزاع قضائى (٢٣١) . والحق أن الضغط كان يقع أحيانا بما يتنافى مع سير العدالة حتى فى القضايا المصرية الخالصة . وكانت أسباب هذا التدخل سياسية : المحافظة على سمعة بريطانيا وسلطات الاحتلال ، حماية رجال الاحتلال ومؤيديه ، والإساءة إلى الحديو عباس حلمى حين تسوء علاقته بالجانب البريطانى . أحيانا كان الضغط يتم فى سهـولة ، نتيجة السيطرة البريطانية فى نظارة الحقانية ، وأحيانا كان يتم عن طريق ضغط دبلوماسى أو تدخل عسكرى . وفيما يلى بعض الأمثلة التى توضح طبيعة التدخل .

قضايا الرقيق ، والتلغراف ، وعدم تجديد عقود اثنين من القضاة المصريين فى المحاكم المختلطة ، أمثلة للتدخل البريطانى بهدف العقاب أو الانتقام . فى القضية الأولى عام ١٨٩٤ حوكم على باشا شريف رئيس مجلس شورى القوانين وآخرون لشراء الرقيق وقد حوكموا أمام مجلس عسكرى مثلهم فى ذلك مثل تجار الرقيق ، وذلك بالمخالفة لرأى المستشارين القانونيين . وقد تم ذلك بضغط دبلوماسى ، والهدف الانتقام من على شريف والمجلس لمقاومة الاحتلال بعدم الموافقة على مصاريف جيش الاحتلال بالميزانية ، ومطالبتهم بإلغاء إدارة مكافحة تجارة الرقيق (٢٣٢) . أما قضية التلغراف المشهورة ضد الشيخ على يوسف فكان التدخل فيها ضد حرية الصحافة وعقابا للشيخ على يوسف لنشر أنباء بالمؤيد عن انتشار الكوليرا بين أفراد الجيش المصرى فى حملة دنقلة . قام بالتدخل جونسون باشا مفتش النيابة الذى أمر بالمحاكمة وذلك بالمخالفة لرأى وكيل النيابة الذى قام بالتحقيق ورئيسه المصرى (٢٣٣) .

ويلاحظ أنه حين صدر الحكم ببراءة على يوسف ، رد الجانب البريطانى على ذلك بتعيين ثلاثة قضاة أوروبيين فى محكمة الاستئناف ، منهم اثنان بريطانيان . أما الموضوع الثالث فهو موضوع عدم تجديد عقود يوسف صديق واسماعيل الشيمى القاضيين المصريين بالمحاكم المختلطة . وقد

تدخل المستشار القضائي لعدم تحديد العقود ، وبذلك أصبح له نفوذه على
القضاة المصريين بالمحاكم المختلطة . أما السبب فهو نشاط القاضيين الوطنى ،
وقد أشرنا إلى ذلك (٢٣٤) .

أما قضية السنهاء عام ١٩٠١ ، وقضيتا المنشاوى باشا وأوراق تركيا الفتاة
عام ١٩٠٢ ، فكان التدخل البريطانى فيهما ضد الخديو . فى القضية الأولى
اتهم أحمد فؤاد صاحب جريدة الصاعقة والأديب مصطفى لطفى المنفلوطى
والسيد محمد توفيق البكرى بمهاجمة الخديو فى منشورات تم توزيعها . وقد
نصح كرومر بعدم محاكمتهم ، لكن عباس أصر على المحاكمة . حينئذ تدخل
كرومر فتم تغيير قاضى التحقيق ، وتعيين مدعى عام إنجليزى بدلا من المدعى
العام المصرى ، بينما القضية لا تزال تحت التحقيق (٢٣٥) . أما فى موضوع أوراق
تركيا الفتاة فقد أصدر كرومر أمره مباشرة إلى البوليس بكسر أختام
المحاكمة المختلطة الموضوعة على المطبعة العثمانية والاستيلاء على الأوراق ونقلها
إلى الوكالة البريطانية . وتلك مخالفة خطيرة (٢٣٦) .

أما التدخل فى القضاء الشرعى فكان ، بطبيعة الحال ، مبعث استياء أشد .
من أمثلة التدخل محاولة استبدال قاضى قضاة مصرى بقاضى القضاة التركى ،
وقضية الزوجية . فى الحالة الأولى حاول كرومر والنظار الضغط على الخديو
لتعيين قاضى قضاة مصرى وذلك حين عارض قاضى القضاة التركى تنظيمات
جديدة وضعها المستشار القضائى البريطانى للمحاكم الشرعية يمكن أن تؤدى
فى النهاية إلى إخضاعها لنفوذ ذلك المستشار . وقد قاوم الخديو هذه المحاولة
محتجاً بأن تعيين قاضى القضاة من حقوق السلطان . وقد قامت الصحافة
بحملة كبرى ضد تلك المحاولة (٢٣٧) . القضية الثانية خاصة بزواج الشيخ على
يوسف من ابنة الشيخ عبد الخالق السادات بدون رضا والدها ، مما دفعه إلى
رفع قضية يطلب بطلان الزواج . وقد تدخل الخديو والاحتلال فى صالح
الشيخ على يوسف بما أدى إلى تراخى الحكومة فى تنفيذ حكم تهيدى أصدره

القاضي بالتفريق بين الزوجين لحين الفصل في الدعوى . وقد تُحدى القاضي الحكومة وأخرجها بتأجيل نظر القضية حتى تنفذ الحكم ، فاضطرت الحكومة إلى تنفيذه . أدت هذه التطورات إلى ثورة الرأي العام الإسلامى وحملات فى الصحف (٢٣٨) .

أما القضايا التى يكون أفراد القوات البريطانية طرفاً فيها فتحكمها عدة عوامل تزيد من تعقيدها وخطورتها: الشعور ضد قوات أجنبية محتلّة، وإصرار كرومر على ضمان ما يريد من مهابة واحترام للقوات البريطانية . وقد عانت هذه القوات من وضع غير واضح وغير محدد يماثل وضع الاحتلال نفسه ، وترتب عليه . فلم تكن قوات صديقة فى بلاد مستقلة ، وبذلك تعامل بمقتضى اتفاقات بين طرفين متكافئين . كما أنها لم تكن فى مستعمرة ، حيث الدولة الاستعمارية تتولى بنفسها إقامة العدالة . فى هذا الوضع المعقد دخلت الامتيازات الأجنبية ، لتزيد من تعقيد أى نزاع قضائى يقوم بين مصريين وأفراد من القوات البريطانية ، وتخضعه لمقتضيات السياسة والتعصب . وأدى ذلك فى النهاية إلى الإساءة لكثير من المصريين .

فى عام ١٨٩٧ أطلق جندى بريطانى فى الاسكندرية النار على مصرى فقتله ، ومع ذلك برأته المحكمة القنصلية بما أثار موجة عالية من الاستياء فى الصحافة الوطنية (٢٣٩) . وفى عام ١٩٠٣ اتهم « مراسلة » مصرى ضابطاً بريطانياً بالاعتداء عليه اعتداء غير طبيعى . للمحافظة على السمعة البريطانية حث كرومر على تخيير الضابط بين المشول أمام مجلس عسكرى وبين ترك الجيش دون محاكمة (٢٤٠) .

أما حين يكون المصريون هم المخطئين فقد كانت تتخذ إجراءات شديدة ضدهم ، ويوقع عليهم عقاب رادع ، كما هو الحال فى حادثة قذف الجنود البريطانيين بالطوب عند قليوب فى عام ١٨٩٧ . فقد نظرت المحكمة المختصة ،

وأشار كرومر على القائم بعمل المستشار الإنجليزى وعضو المحكمة المختصة بالعقوبة التى توقع وبأن يقضى المحكوم عليهم مدة العقوبة بالسودان ، زيادة فى التكيل بهم (٢٤١) وقد تم له ما أراد .

وحين كان هناك ما يؤخذ على المصريين ، كان خطأهم يحسم ويحاسبون عليه ، ولا يحاسب الجانب البريطانى على خطئه . ففى عام ١٨٨٧ أصاب ضابطان بريطانيان فى ثياب مدنية اثنين من القرويين برش البنادق حين كانا يصيدان السمك . فى المعركة التى تلت ذلك انطلقت بندقية فأردت أحد القرويين قتيلا . ومع ذلك فقد نولت لجنة عسكرية محاكمة القرويين وأصدرت ضدهما أحكاما بالجلد . وقد تم تنفيذ الأحكام بطريقة تماثل تلك التى اتبعت فيما بعد فى تنفيذ أحكام دنشواى ، وبحضور البوليس والقوات البريطانية ، بينما لم يقدم الضابطان البريطانيان إلى أية محاكمة أو توقع عليهما أية عقوبة ، رغم مقتل أحد الأهالى . وكان طبيعياً أن يشير ذلك شعوراً بالغاً بالإستياء ، وبخاصة بين القرويين المتصلين بالحادث (٢٤٢) .

٨ - موقف كرومر من المصريين

بعض عوامل التذمر التى أشرنا إليها ، وبالذات فيما يختص باستخدام الأجانب وبالحكومة النيابية ، بالإضافة إلى أنها توضح اتجاهات سياسياً للاحتلال ، توضح أيضاً أن كرومر لم يكن يشعر بأى عطف تجاه المصريين ولم يكن هناك أى تجاوب بينه وبينهم . لذلك كانت سياسته تجاههم شديدة متصلة ، والأمثلة على ذلك كثيرة . حين كان رنل رود قائماً بعمل كرومر فى عام ١٨٩٦ . وأراد أن يقدم أصحاب جريدتى المنبر والوقت للمحاكمة لهجومها على شخص الملكة فيكتوريا ، كتب كرومر ينصح بأنه إذا كان سيقوم بأى تصرف فيجب أن يضرب بأقصى ما يمكنه من شدة ، (٢٤٣) . وفى موضوع قضية صيد الثعالب التى اشتبك فيها خفر حديقة مستر بلغت

مع بعض ضباط جيش الاحتلال قال قائد جيش الاحتلال أنه أصر بشدة على القبض على الخفر ومحاكمتهم لأن الهجوم وقع على ضباط بريطانيين ولأنه يعرف أن لورد كرومر :

“is very strongly resolved to have any attack by natives on English and Europeans very severely dealt with.”(٢٤٤)

وفي تقييمه لأعمال كرومر في مصر ، عاب عليه لورد لويد أنه فشل في بث شعور بالولاء بين المصريين يربطهم بالامبراطورية البريطانية ، كخطوة لإعطاء مصر حكماً ذاتياً مع المحافظة على المصالح البريطانية(٢٤٥) . والحق أن كرومر لم يفشل في ذلك فقط ، بل أنه أساء إلى شعور كثير من المصريين وأثار نفورهم ، بما تضمنته تقاريره السنوية من نقد وأحياناً هجوم عنيف على فئات منهم أو على بعض مظاهر حياتهم ومعتقداتهم . وكانت تلك التقارير تترجم إلى العربية وتنتشر . من ذلك نقده الشديد للقضاء الشرعي وقضاته ، وللنفي . كما انتقد الإسلام في كلامه من وضع المرأة في المجتمع وعن الطلاق(٢٤٦) . ولم يكن هذا ، بطبيعة الحال ، ليرضى الرأي العام الإسلامي .

وكان نقد كرومر للعمد شديداً ، وهجومه على الموظفين والقضاء عنيفاً(٢٤٧) . ولم ينج مجلس شورى القوانين من شدة نقده(٢٤٨) . وقد هاجمت الصحافة الوطنية انتقادات كرومر الشديدة واستنكرتها(٢٤٩) .

ويرجع هذا الاتجاه من كرومر ، ضمن ما يرجع ، إلى أنه لم يفهم المصريين . بل إنه ، كما يقول مارمادوك بكثول ، لم يتظاهر بأنه يفهمهم(٢٥٠) . كان كرومر يرى أن العقلية الشرقية المعقدة مشكلة حقيقية . وكان الخديو عباس حلمي في رأيه شاباً ذكياً أحياناً ، ورجلاً جاهلاً غيبياً أحياناً ، ويكاد أن يكون غير عاقل ولا يصلح للحكم أحياناً أخرى . السياسة المصرية في رأيه

كان يغطيها الضباب ، وكان المسرح السياسي أحياناً تقع عليه ، تطورات غير متوقعة إلى حد أنى أحب دائماً أن أنتهز الفرصة السانحة وأحسم الأمور في الحال قبل أن تطرأ بعض التعقيدات المحيرة والمعتادة في المسائل المصرية وتضع عقبات أخرى . لا يمكننى على الإطلاق أن أتنبأ بالاتجاه الذى يتخذه الحديو، فهو بالذات كالمنكب الشارد في الفضاء ، (٢٥١) .

الحقيقة أن كرومر لم يعرف لغة المصريين ، رغم أنه بقى بينهم ما يقرب من ربع قرن ، وكان يحصل على معلوماته عن المصريين من مصدرين متحيزين ضدهم : سكرتيره الشرقى هارى بويل ، وأصحاب المقطم (٢٥٢) .

قبل أن يذهب بويل إلى مصر قضى عامين في اسطنبول يدرس اللغة التركية حتى يكون مؤهلاً لمثل عمله . وهناك اختلط بالأتراك وأعجب بهم . ويغلب أنه أخذ عنهم آراءهم عن المصريين . لذلك فحين وصل مصر كانت لديه فكرة مسبقة عن أهلها يغلب أنها لم تكن في صالحهم . وفي مصر كان أصدقائه الأخصاء آل بيرم المهاجرون من تونس ، وأصحاب المقطم (٢٥٣) . وكان فارس نمر وشاهين مكاربوس ونجيب صروف من السوريين المسيحيين الذين قاست عائلاتهم من مذابح لبنان عام ١٨٦٠ ، وفقد الأول فيها أباه (٢٥٤) . وكان معروفاً عن جريدتهم - المقطم - التحيز ضد المسلمين بوجه عام ، وضد الحكومة العثمانية وكل من يعطف عليها ، كما كان معروفاً عنها تأييدها القوى للاحتلال ضد أمانى المصريين الوطنية . وفي الوقت الذى كان يحصل فيه كرومر على معلوماته عن المصريين من هذه المصادر المتحيزة ، أصم أذنيه ، كما أشرنا ، عن سماع الموظفين البريطانيين الذين كانوا يعطفون على المصريين ، أمثال فينيك ، وويلسكوكس ، ومونى .

هناك عوامل أخرى أثرت في موقف كرومر من المصريين ، فييسوله

الأوتوقراطية اصطدمت بمقاومة المصريين لسيطرته . وكان يعطى أولوية مطلقة لحفظ سمعة بريطانيا ومنزلتها بكل الوسائل وقوله المأثور في هذا :

“ If we ever get into fight we must win ” (٢٥٥) .

والمقصود هنا الدخول في معركة مع عباس أو الحركة الوطنية

٩ - رأى العام الإسلامى

هناك عدة أحداث أبقت رأى العام الإسلامى فى مصر فى حالة عطف على السلطان وسخط على بريطانيا من عام ١٨٩٥ . تلك الأحداث هى اضطرابات أرمينيا فى عامى ١٨٩٥ ، ١٨٩٦ ، والحرب اليونانية التركية والمسألة الكريتية . فى هذه الأحداث وقفت دول أوربا ، وعلى رأسها بريطانيا ، ضد السلطان وقد توالى بعد ذلك ما زاد هذا الشعور حدة . من ذلك تزايد نشاط المبشرين منذ ١٨٩٨ . فى عام ١٨٩٩ وزع المبشرون نشرات فى الإسكندرية ضد الإسلام ، وأخذ آخرون يبشرون بالمسيحية فى شوارع القاهرة ، وذهب بعضهم إلى حد التبشير بها فى أحد مساجد طنطا . وقد طبع بعضهم نشرة بعنوان دأيهما ، المسيح أم محمد ، ؟ وأرسلوها بالبريد إلى العمدة والعلماء وشيخ الجامع الأزهر . وكان طبيعياً أن تتصدى الجرائد الوطنية لهذا الهجوم التبشيرى . وقد استاء كرومر من هذا النشاط لما يثيره من مشاكل فى مصر ، وأراد أن يحاكم المسئولين عنه ، لكنه لم يحصل على تصريح بذلك من لندن (٢٥٦) .

وفى عام ١٩٠٣ وزعت نشرات أخرى تتضمن طعناً شديداً فى الإسلام ، وصدرت بحملة تبشيرية بعنوان د بشار الإسلام ، تضمنت طعناً شديداً على الإسلام والرسول دفع أعضاء مجلس شورى القوانين إلى أن يطلبوا إلى الحكومة محاكمة المسئول عنها ، وقابلوا كرومر لنفس الغرض ، لكنه تمكن من إقناعهم بعدم المحاكمة (٢٥٧) .

وقد ازداد عداؤ الرأي العام الإسلامى لبريطانيا بسبب الاضطرابات فى
مقدونيا عام ١٩٠٣ (٢٥٨) ، وما تلاها من تدخل الدول الأوروبية وعلى
رأسها بريطانيا ، ووضع مشروع للإصلاح فى مقدونيا ، ثم المظاهرة البحرية
المشتركة لفرض هذا المشروع على السلطان فى أواخره ١٩٠٥ . وكان مما يشير
الرأى العام الإسلامى دائماً تدخل الدول الأوروبية إلى جانب رعايا الدولة
المسيحيين ، فى الوقت الذى تركت فيه مصر تعاني السيطرة البريطانية . وخلال
الفترة الحادة من الأزمة المقدونية لمح السلطان إلى احتمال قيام المسلمين للدفاع
عنه . وقد عبرت الجرائد الوطنية ، وبخاصة اللواء ، عن استياء المسلمين من
بريطانيا ، وزادت من هذا الاستياء بما نشرته من مقالات تستنكر الضغط
الأوروبى ، وتدعو حكام المسلمين إلى الدفاع عن الامبراطورية العثمانية .
وقالت اللواء أن بريطانيا هى التى حرصت الدول الأخرى على القيام بالمظاهرة
البحرية ، وأن عداؤها لتركيا يرجع إلى أيام احتلالها لمصر ، وقد انضمت
صحيفة العالم الإسلامى إلى اللواء فى هذا الهجوم . وقد أدت هذه الحملات
إلى ثورة فى الرأى العام ، دفعت كرومر فى ديسمبر ١٩٠٥ إلى طلب وضع
القوات البريطانية فى حالة استعداد ، واستبقاء مركب حربى بريطانى فى ميناء
الإسكندرية (٢٥٩) .

ينبغى أن تكون حالة الرأى العام الإسلامى تلك فى البال لىكى ندرك
موقف المصريين خلال أزمة طابة التى قامت بعد ذلك مباشرة فى
أوائل ١٩٠٦ .

الاستياء من الخديو

كان هناك أيضاً استياء من عباس . ولا شك أن نواة هذا الاستياء
كانت فشله فى مقاومته للاحتلال . فى ٣٠ أبريل ١٩٠٧ كتبت صحيفة
الجريدة تقول إن سياسة مقاومة الاحتلال هى المسئولة عن احتمال السيطرة

البريطانية في مصر . أما سياسة الخضوع للاحتلال التي اتبعها عباس وبخاصة بعد الاتفاق الودى ، فأغضب قطاعات كبيرة من الحركة الوطنية ، إذ اعتقدوا أنه متقلب وغير مخلص ويتبع سياسة ذات وجهين ، بل إنه يخون القضية الوطنية (٢٠٦) أما المعتدلين فكانوا يرون أن سياسة عباس في مقاومة الاحتلال بعد أن تخلت أوروبا عن مساعدة مصر تعتبر سياسة ضارة بمصلحة البلاد ، ذلك لأنهم كانوا يرون أنها ضارة بمصالحهم وكانوا يعتبرون أنفسهم أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد ، فالمتطرفون في رأيهم لا يمثلون الأمة ، التي لا تتكون من أفراد ، بل تتكون من عائلات ، ولا يمثلها سوى الرجال العقلاء والأعيان وهم رؤساء العائلات الغنية ذات المسكنة في البلاد . لذلك كان يغضبهم من عباس أيضا تأييده للعريق المتطرف من الوطنيين لأسباب طبقية ولأسباب أخرى اقتصادية ، فقد كتبت الجريدة في ١٩٠٧ تقول أن الأزمة الاقتصادية في مصر سببها نشاط المتطرفين الذي أدى إلى عدم استقرار الأحوال في البلاد مما أخاف رأس المال الأجنبي (٢٦١) .

وقد أدت سياسة عباس إلى أن أصبح كل من الفريقين يرتاب في أن كل ما يهم الخديو هو الحصول على السلطة ، وأنه استبدادى النزعة . والخلاف بين الاثنين في هذا المجال هو خلاف على الأولويات ، فالمتطرفون يعطون الأولوية للكفاح في سبيل الجلاء ، ويرون أنه بعد أن يتحقق الجلاء سيكون من السهل تسوية موضوع الخديو وسلطاته . هذا واضح من كلام رفيق العظم وبلغت الذي سبقت الإشارة إليه . أما المعتدلون فالأولوية عندهم لمحاولة منع عودة سلطات الخديو الاستبدادية ، حتى عن طريق الاستعانة بالاحتلال والتعاون معه ، وقد عبر الشيخ محمد عبده عن مخاوفه من نزعة الخديو الاستبدادية في يناير ١٨٩٦ (٢٦٢) . ولا شك أن هذه المخاوف قد زاد منها وأكدها تصريحات عباس لفارس نمر عام ١٩٠٥ ، وقد أشرنا إليها ، بالإضافة إلى ما حدث من صدام بين الرجلين بشأن الأزهر

والأوقاف ، حين تصدى الشيخ محمد عبده لمواجهة جشع عباس واستبداده في مزاولته إشرافه على هاتين المؤسستين^(٢٦٣) . يضاف إلى ذلك أيضاً موضوع ليون فهمى الأرمى الذى اختطفه رجال الخديو عام ١٩٠١ واحتجزوه فترة في قصر المنتزه ثم رحلوه إلى أوروبا ، وذلك إرضاء للسلطان . وقد افترض تدبير الخديو في هذا الحادث^(٢٦٤) ، ودل على نزعة الخديو الاستبدادية والمدى الذى يمكن أن ينحدر إليه حين يريد شيئاً ، كما دل على ما يمكن أن يصل إليه في خضوعه للسلطان ، مما أساء إلى المعتدلين الذين كانوا يعارضون النفوذ العثماني .

أما محاولات الخديو لتنمية ثروته فقد أثارت الاستياء ، وبخاصة بين أفراد أسرته ، والطبقة العليا . فقد أدى به ذلك إلى الانغماس في المضاربات المالية وتوثيق صلاته بأثرياء اليهود والأجانب من أصحاب رؤوس الأموال أمثال قطاوى وكاسل ، وهى صلات لم تكن لتكسبه محبة في مصر^(٢٦٥) . كما أن مصالحه كثيرأ ما تضاربت مع مصالح أفراد من أسرته ومن المصريين ، ووصل النزاع أحياناً إلى المحاكم أو إلى كرومر أو ملك بريطانيا وملسكتها^(٢٦٦) . يضاف إلى ذلك أن إشرافه المباشر على إدارة الأوقاف أتاح له الفرصة لانتهاك أموالها بما أساء إلى سمعته . ومن أمثلة ذلك إخفاق محاولته نهب أموال الأوقاف في موضوع تفتيش مشتهر وما أعقبها من فصل حسن باشا عاصم ، فقد كان الحادث فضيحة عامة في حينه^(٢٦٧) .

وكان الاستياء من الخديو ، والخوف من عودته إلى مزاولته سلطاته الاستبدادية ، من العوامل التى ساعدت على فصل المعتدلين عن تيار الحركة الوطنية الأصيل ، واجتذابهم إلى التعاون مع الاحتلال .

قوة الحركة الوطنية :

تلك كانت عوامل الاستياء من الاحتلال ومن الخديو ، وهى العوامل

التي استغلها الوطنيون في مهاجمة الاحتلال وإبقاء جذوة الوطنية متقدة خلال فترة الخضوع ، فبقيت للحركة الوطنية قوتها رغم ما أعياها من ضعف ، وبقيت في حالة تحفز حتى وقعت أحداث طابة ودنشواى في النصف الأول من عام ١٩٠٦ ، فعادت إلى نشاطها وقوتها من جديد .

ذلك أن زعماء الحركة الوطنية هاجموا سياسة الاحتلال ، وأشاروا إلى مساوئها كما هو واضح من استعراضنا لتلك السياسة : وكان هجومهم عليها عاملا عميق الاستياء منها ووسع دائرة ، ساعد على ذلك سرعة تطور الصحافة المصرية واستخدامها وسيلة أساسية في الكفاح الوطني .

نما يوضح سرعة تطور الصحافة العربية في مصر وتقدمها أن الجرائد والمجلات التي صدرت في القاهرة والإسكندرية خلال مدة اثني عشر عاماً بين ١٨٩٢ - ١٩٠٣ كان عددها عشرة أضعاف عددها في المدة بين ١٨٨٠ - ١٨٩١ (٤٩٥) إلى ٢٦٧ (ب) كما أن توزيع الصحف الصادرة زاد أيضاً زيادة كبيرة توضيحها الأعداد المطبوعة من الصحف ، والأعداد المرسلة منها بالبريد . فزيادة المؤيد على سبيل المثال ، كان يطبع منها ٨٠٠ نسخة عام ١٨٨٩ ، أصبحت ٤٠٠٠ نسخة عام ١٨٩٥ ، ثم ٦٠٠٠ عام ١٨٩٦ ، زادت إلى ٨٠٠٠ بعد ذلك (٢٦٧ ج) . وفي عام ١٨٩٧ قال إدوارد دايسى أنه خلال الخمسة عشر عاماً السابقة زاد عدد نسخ الصحف المرسلة بالبريد في مصر من مليونين إلى سبعة ملايين (٢٦٧ د) .

لكن ينبغي أن نلاحظ أن نسبة الأمية العالية حيث قد حدثت من تطور الصحافة ، وحدث أيضاً من أثرها ، بحيث انحصر هذا الأثر تقريباً في المدن حيث ترتفع نسبة المتعلمين . وكان هذا عاملاً قوياً في أن الحركة الوطنية تركزت في المدن .

هناك عامل آخر ساعد في أوائل القرن على كسب مؤيدي جدد للحركة الوطنية ومناوئين للاحتلال . ذلك أن اهتمام مصطفى كامل بالطلبة منذ عام

١٨٩٨ ، حين احتفل معهم بذكرى تولى الخديو الحكم ، قد كسب تأييد هذا
العنصر الفعال للحركة الوطنية . وقد توجت جهود مصطفى كامل في هذا
المجال بإنشاء نادى المدارس العليا أواخر ١٩٠٥ ، لأن إنشائه قد مكن هذا
الفريق من الوطنيين من السيطرة على حركة الطلبة ، وقد قام طلبة الحقوق
بأول إضراب منظم فى فبراير ١٩٠٦ ، بعد إنشاء النادى مباشرة (٥٢٦٧) .

خلاصة ما سبق أن العوامل المشكلة للوضع السياسى فى مصر فى أواخر
١٩٠٥ كانت كالتى :

السلطة الشرعية بأطرافها كانت فى حالة خضوع للاحتلال . وكان خضوع
الخديو خضوع كاره مستاء ، لأنه لم يحصل على ما أراد من نصيب فى السلطة
مقابل تعاونه وخضوعه . وكان استيائه من كرومر أكثر منه من
الاحتلال ، لأنه كان يدرك أن كرومر هو العقبة الرئيسية فى سبيل حصوله
على السلطة .

أما الحركة الوطنية فقد نجح الاحتلال فى فصل معظمها عن الخديو ، وفى
تجزئتها واجتذاب قطاعات منها إلى التعاون معه ، ودفع قطاعات أخرى إلى
الاعتدال . وكان هذا عامل ضعف لها . لكن الاستياء من بقاء الاحتلال
ومن سياسته ساعد على احتفاظها بكثير من قوتها السكينة .

محصلة ذلك أن خضوع الخديو وتعاونه كان قابلا للتحويل إلى النقيض
مع تبدل الأحوال ، وأن كبار الملاك ومتوسطيهم كانوا راضين عن الاحتلال ،
بينما كان الفلاحون (صغار الملاك والأجراء) غير راضين عن أحوالهم .
أما المثقفون ، وأهل المدن بوجه عام ، فقد كانوا ساخطين على الاحتلال ،
واستمروا الدعاة الأساسية للحركة الوطنية .

، والنتيجة ، فيما يختص بالاحتلال ، قيام حالة هدوء وتسليم ظاهرى ،

مع وجود استياء كامن ، ينتظر الفرصة ليطفو على السطح ، وقد أبرزته الأحداث التالية ، وأهمها طابّة ودنشواي .

لن ندخل في تفاصيل حادث طابّة ، وتكفي هنا الإشارة إلى أن النزاع بين تركيا وبريطانيا كان في حقيقته على سيناء بكاملها . كانت تركيا تريد شبه الجزيرة ، بينما عملت بريطانيا على الاحتفاظ بها لمصر ، وعلى تخطيط الحدود بينها وباقي أملاك الدولة العثمانية . وقد استمرت الأزمة بين الدولتين من ١٠ يناير حتى ١٤ مايو ١٩٠٦ ، وانتهت بتسليم السلطان بمطالب بريطانيا .

كان لأزمة طابّة ، ولموقف كثيرين من المصريين خلالها ، نتائج بعيدة الأثر في مصر ، وفي العلاقات بين المصريين والاحتلال . ذلك أنهم قللوا من أهمية طابّة واحتلال الأتراك لها ، وأبدوا عطفًا على وجهة النظر التركية وموقف تركيا ، وأنكروا على بريطانيا تدخلها في المشكلة . عبر عن ذلك كل من المؤيد واللواء ، أي الجرائد المعبرة عن رأى الخديويين والوطنيين المتطرفين . هذا الموقف يبدو في ظاهره شاذًا ومتعارضًا مع مصالحهم الوطنية ، لكن له تفسيره المنطقي ، ذلك أنهم أنكروا على بريطانيا دور الحامية لمصر الذي اتخذته خلال الأزمة ، وخشوا أن تكون تلك مقدمة لإنهاء السيادة التركية وضم مصر إلى الامبراطورية البريطانية أو إعلان الحماية عليها . يضاف إلى ذلك أنهم اعتقدوا أن تركيا أثارت المشكلة كوسيلة لفتح باب المسألة المصرية ومطالبة بريطانيا بالجلّاء . هذا بالإضافة إلى شعور العداء الكامن ضد الاحتلال الذي أشعله قبيل حادث طابّة مباشرة موقف بريطانيا المعادي لتركيا في المسألة المقدونية (٢٦٨) .

أما الخديو فقد انتهج خلال الأزمة سياسة ذات وجهين . فقد تمشى مع الاحتلال في الظاهر ، لكنه في اتصاله السري بالسلطان كان يعبر عن ولائه

له ومعارضته لموقف بريطانيا ، ويوضح له كيف يمكنه أن يقاوم المطالب
البريطانية . وقد كشف كرومر هذه الاتصالات السرية (٢٦٨) .

كشفت أزمة طابة أن الخديو ، رغم تعاونه وخضوعه الظاهري ، يكن
الاحتلال عداً يدفعه إلى مد يد التحالف إلى السلطان . كما اتضح منها انتشار
شعور العداة للاحتلال بين كثير من المصريين ، وتعاطفهم مع السلطان .
وهكذا أصبح الاحتلال ، قبيل حادث دنشواي ، مهدداً بقيام تحالف ضده
من الخديو والسلطان والحركة الوطنية .

المعركة الأخيرة بين كرومر والحركة الوطنية :

لمواجهة الموقف المتوتر في مصر طلب كرومر إلى حكومته زيادة قوات
جيش الاحتلال ، كما واصل جهوده مع الفريق المتعاون مع الاحتلال من
كبار الملاك وتلاميذ الشيخ محمد عبده ، الذين ساء لهم موقف مواطنيهم المتعاطف
مع السلطان في حادث طابة . وكانت تلك الجهود ترمى إلى تشجيعهم على
إنشاء صحيفة يعبرون فيها عن آرائهم المعتدلة ، ويواجهون نشاط الجرائد
الوطنية (٢٧٠) . وفي نفس الوقت ، حين وصلت التعزيزات المطلوبة لقوات
الاحتلال ، حاول إرهاب الحركة الوطنية باستعراض للقوة عن طريق تسيير
فصيلة من جيش الاحتلال من القاهرة إلى الاسكندرية خلال الدلتا . لذلك
كان من الخطورة بمكان ، من وجهة نظر الاحتلال ، أن تفقد تلك الفصيلة
أحد ضباطها ، ويصاب عدد آخر من الضباط ، في اشتباك وقع بينهم وأهالي
دنشواي في ١٣ يونيو ١٩٠٦ ، وهو الحادث المعروف بحادث دنشواي .

لن نتعرض لتفاصيل الحادث . يكفي هنا الإشارة إلى أنه لم يكن اشتباهاً
بين ضباط خرجوا للنزهة وصيد الحمام وبين الأهالي الذين ساء لهم صيد الحمام
والحريق الذي شب في جرن محمد عبد النبي وإصابة زوجته أم محمد . بل إنه
كان صداماً بين قوة من جيش الاحتلال ، خرجت للزور في الريف بقصد

الأرهاب ، وبين فلاحى دنشواى الذين كانوا يكتنون تدمرا من أحوالهم بوجه عام ، ومستائين من قيام الضباط بصيد الحمام حينئذ وفي الأعوام السابقة ، كل هذا فى إطار عام من التوتر بين الاحتلال وعناصر الحركة الوطنية ، وهو توتر ترتب على شعور السلطات البريطانية بانتشار وتزايد روح العداء للاحتلال فى مصر ، ومحاولتها القضاء عليه بالإرهاب .

سياسة الإرهاب تلك كانت نتيجة خوف ترتب على الشعور بالضعف . ذلك أن عدد جيش الاحتلال فى مصر كان دون الأربعة آلاف فى الظروف العادية . وهو عدد يكفى لمواجهة اضطرابات محدودة تقوم فى المدن الهامة القليلة . لكنه لا يكفى لمواجهة اضطرابات تنتشر على نطاق واسع . لذلك كانت سياسة كرومر دائماً هى مواجهة أية حركة ضد الاحتلال فى بدايتها بكل ما يستطيع من سرعة وعنف ، ليقضى عليها فى المهد قبل أن تنتشر وتستفحل . وقد عبر ويجال Weigall ، أحد الموظفين الإنجليز فى مصر حينئذ ، عما أصابهم من فزع حين علموا بالحادث ، فقال أنه ساد الاعتقاد أن المصريين على وشك أن يقوموا بثورة عامة ، كالحال أيام الثورة العربية (٢٧١) .

الخوف وسياسة الإرهاب هما المسئولان عن تصرفات سلطات الاحتلال تجاه الحادث ، وهى تصرفات تتسم بمنافاة العدالة والتجرد من الإنسانية ، وهى تصعيد لسياسة الإرهاب . لذلك نزع القضية من أيدى سلطات النيابة والقضاء المختصة ، وأحيلت إلى المحكمة المختصة التى يسيطر عليها الجانب البريطانى بفضل ما له من تفوق عددى فى عضويتها ، وما للاحتلال من قدرة على الضغط والإملاء . ولذلك نجد أن الضباط فى صيدهم اقتربوا من القرية بأكثر مما تقضى به التعليمات ، وبدأوا الصيد دون الحصول على تصريح من العمدة بذلك ، كما أن الدورية البريطانية التى توجهت لنجدتهم بعد الحادث قتلت أحد أهالى سرسنا ، يضاف إلى ذلك أنه ثبت أن وفاة أحد الضباط

كانت نتيجة ضربة شمس وليس نتيجة إصابته في المعركة فقط . ومع ذلك فإن البريطانيين لم يحاسبوا على ما ارتكبوا من أخطاء ، ولم يتم الاهتداء إلى قتلة شهيد سرسنا سيد أحمد سعد ، وصدرت أحكام بالإعدام على أربعة من أهالي دنشواي ، وأحكام أخرى بالسجن والجلد على سبعة عشر آخرين منهم . وقد نفذت تلك الأحكام في دنشواي ، وأمام أهل المحكوم عليهم ، وفي مثل الوقت من اليوم الذي وقع فيه الحادث (٢٧٢) .

كان لدنشواي نتائج بالغة الأثر في كل من مصر وبريطانيا . فقد زادت الحركة الوطنية قوة ، ومهدت الطريق لامتدادها إلى الريف ، وأعادت التعاون بينهما وبين الخديو ضد كرومر وسياسته . يضاف إلى ذلك أنها جعلت الحكومة البريطانية تتخلى عن تأييد سياسة الشدة التي ينتهجها كرومر وتميل إلى اتخاذ سياسة جديدة عرفت بسياسة الوفاق ، مما دفع كرومر في النهاية إلى الاستقالة .

قال الجود Elgood ، أحد الموظفين البريطانيين في مصر حينئذ ، عن أثر الحادث أن المصريين شغروا بحرج أصاب كبرياءهم الوطني ، وأنهم لم يعودوا يشقون في عدالة بريطانيا (٢٧٣) . وفي عام ١٩٢٠ قال فالتين تشيرول ، وهو خبير في الشؤون المصرية ، أن المصريين لم ينسوا دنشواي ، وأنهم يعتبرون الأحكام التي صدرت والطريقة التي نفذت بها إجراء انتقامياً . وأضاف أن دنشواي ، تركت جرحاً لا يندمل في ذاكرة الفلاحين (٢٧٤) . وقال قائم أمين يصف شعور المصريين بعد تنفيذ الأحكام « رأيت عند كل شخص تقابلت معه قلباً مجروحاً ، وزوراً مخنوقاً ، ودهشة عصبية بادية في الأيدي وفي الأصوات . كان الحزن على جميع الوجوه ، حزن مبكّن مستسلم للقوة مختلط بشيء من الدهشة والذهول . ترى الناس يتكلمون بصوت خافت وعبارات متقطعة وهيئة يائسة ، منظرهم يشبه منظر قوم مجتمعون في دارميت ، كأنما كانت أرواح المشنوقين تطوف في كل مكان من المدينة » (٢٧٥) .

وهكذا أدت دنشواى إلى شعور المصريين بمرح في كرامتهم وبذلة وضعهم تحت سيطرة أجنبية ، وتزايد شعورهم بالعداء نحو الاحتلال .

وقد عبرت الصحافة الوطنية عن هذا الشعور في حملات قوية متصلة ضد الاحتلال استمرت حتى استقال كرومر وغادر مصر في مايو ١٩٠٧ ، وشاركت فيها جرائد اللواء والمؤيد والمنبر والظاهر وخيال الظل . ولم تقتصر الحملة على موضوع دنشواى ، بل أصبحت هجوماً عاماً على سياسة الاحتلال في مصر . ونشرت الجرائد ترجمة لمقالات مصطفى كامل ضد الاحتلال في أوروبا ، ولمقالات أصدقاء مصر من الأوروبيين ، وبخاصة الانجليز ، ضد سياسة كرومر ، كما نشرت ترجمة لما وجه إلى الحكومة البريطانية من أسئلة في مجلس العموم البريطانى نقداً لسياسة الاحتلال في مصر . وكان الهدف من ذلك أن يعرف المصريون أن قضيتهم تلقى تأييداً في أوروبا وفي بريطانيا ، وذلك لتشجيعهم وإضعاف مركز كرومر في مصر . وقد نشرت تلك الحملة الصحفية شعور العداء للاحتلال وللكرومر وعمقته ، وقال مراسل المانشستر جارديان معلقاً على الحملة بأنها ستقضى على مكانة كرومر في مصر (٢٧٦) .

وقد ساهم الأدب والفن في التعبير عن استياء المصريين وتعميقه . كان حافظ إبراهيم سباقاً في نشر قصيدته عن دنشواى بعد أيام من تنفيذ الأحكام (٢٧٧) ، وتلاه بقية الشعراء ، كما نشرت قصة بعنوان «دنشواى» .

أدت حادث دنشواى وشعور العداء الذى أثاره إلى ثلاث نتائج هامة . فقد زاد توتر العلاقات بين رجال الاحتلال والمصريين ، وبخاصة الفلاحين . ففي أوائل يوليو أهان ثلاثة من الفلاحين أحد مفتشى الرى من الإنجليز وقذفوه بالطوب وأهانوه بجوار ترعة قويسنا في مكان غير بعيد عن دنشواى ، ورقض شيخ البلد الذى كان يرافقه أن يخبره بأسماء الفلاحين الذين اعتدوا عليه . ولهذا دلالة حيث لم يسبق للفلاحين أن اعتدوا على مفتشى الرى (٢٧٨) .

وفي أوائل شهر أغسطس وقع اشتباك آخر بين جنود جيش الاحتلال وبعض أهالي قرية امبابه (٢٧٩). وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى النتيجة الثانية وهي انتعاش وتقوية الحركة الوطنية، كما تمهد الطريق لامتدادها إلى الريف، ولهذا خطورتها على الاحتلال.

أما النتيجة الثالثة فهي أن الموقف في مصر أخذ يميل إلى التباور بشكل أكثر. ذلك أن الاحتلال واصل جهوده لتشجيع الفريق المتعاون مع الاحتلال حتى قرروا إنشاء صحيفة «الجريدة»، للتعبير عن آرائهم، وكانت تلك هي الخطوة العملية الأولى لتكوين حزب الأمة المتعاون مع الاحتلال. وكان تزايد قوة الحركة الوطنية واتجاه الموقف إلى التباور عوامل دفعت الخديو إلى تحديد موقفه إلى جانب الحركة الوطنية أو ضدها، وكان من الطبيعي أن يتخذ موقفه إلى جانب الحركة الوطنية، لما أحرزته من قوة، ولقوة الشعور ضد الاحتلال، ولأنه لم يحصل على ما أراد من سلطة في مقابل خضوعه وتعاونه مع الاحتلال. وجد كل من الخديو ومصطفى كامل في دنشواي فرصة لتوجيه ضربة قاضية إلى كرومر وسياسته في مصر، وأدركا حاجتهما إلى التعاون، وقد أفاد مصطفى كامل من اتصالات عباس في بريطانيا حين زار لندن في يوليو ١٩٠٦ للقيام بحملة هناك ضد سياسة كرومر. وحين عاد كل من عباس ومصطفى كامل إلى مصر تقابلا واتفقا على التعاون، وعلى تكوين الحزب الوطني، وإصدار جريدة The Egyptian Standard باللغة الإنجليزية وجريدة L'Étandard Égyptien بالفرنسية، لشرح وجهة النظر المصرية للرأي العام الأوروبي (٢٨٠). وهكذا كسبت الحركة الوطنية الخديو إلى جانبها، وكان هذا عامل قوة لها.

أما في بريطانيا فإن وصول مصطفى كامل إلى لندن في يوليو ١٩٠٦ ساعد على إيضاح وجهة النظر المصرية للرأي العام البريطاني. لكن الحملة في بريطانيا ضد موقف المحتلين في الحادث كانت قد بدأت قبل ذلك في مجلس العموم

وفي الصحافة . وقد تطورت الحملة فيما بعد لتصبح هجوماً على سياسة كرومر بوجه عام ، واستمرت حتى استقال كرومر ، بل أنها استمرت بعد ذلك بهدف إطلاق سراح مسجونى دنشواى .

كان الصراع فى مجلس العموم بين وزير الخارجية فى جانب والإيرلنديين الوطنيين والراديكاليين يعاونهم حزب العمال الناشئ فى الجانب الآخر . وكان وزراء هؤلاء الخديو ومصطفى كامل (٢٨١) أما فى الصحافة فقد لقي المصريون عطفاً واضحاً من جرائد Review of Reviews, Triune, Manchester Guardian كما وقف إلى جانبهم كثير من الكتاب الأحرار مثل بلنت وجورج برنارد شو وروبرتسون .

وهكذا إنتقل إلى بريطانيا الصراع بين كرومر وبين كل من الحركة الوطنية والخديو .

حين عاد كرومر من أجازته إلى مصر ، بعد دنشواى ، كان قد إستقر على مواجهة نشاط المتطرفين من الوطنيين بتشجيع المعتدلين المتعاونين مع الاحتلال من كبار الملاك وأصدقاء وتلاميذ الشيخ محمد عبده ، بوضعهم فى المناصب الهامة وإستناد منصب النظارة إلى البعض منهم ، كما اعتزم أن يزيد من قبضته على الإدارة وتدخله فيها أما الخديو فقد اتجه كرومر إلى تجريد من كل مابقى له من سلطة ، كتهديد حقه فى منح الرتب والنياشين بأن يكون بموافقة مجلس النظار ، وبزع الأوقاف من تحت إشرافه المباشر وتحويلها إلى نظارة (٢٨٢) . وهكذا لم يتعلم كرومر من أحداث دنشواى وما ترتب عليها ، وعاد بنفس سياسة الشدة القديمة .

كان طبعياً أن يزداد التقارب بين الخديو والحركة الوطنية حين بدأ كرومر ينفذ هذه السياسة بعد عودته ، فقابل عباس فى أكتوبر ١٩٠٦ كلا من مصطفى

كامل ومحمد فريد ولطيف سليم ، واتفقوا على تكوين الحزب الوطنى ، وعلى إصدار جريدتين إحداهما باللغة الإنجليزية والأخرى باللغة الفرنسية . كان الهدف من إصدارهما تنوير الرأى العام الأوروبى ، وبخاصة البريطانى ، بالقضية المصرية ومساوىء الاحتلال فى مصر . وقد ساهم عباس فى رأس مال الجريدتين كما أشرنا .

وقد وصلت المعركة بين الطرفين ذروتها حين عاد البرلمان البريطانى إلى الإنعقاد فى فبراير ١٩٠٧ ، واجتمعت الجمعية العمومية فى القاهرة فى مارس ١٩٠٧ . وفى لندن توالى أسئلة الراديكاليين من الأحرار فى مجلس العموم عن سياسة الاحتلال فى مصر بمعدل سؤال فى اليوم حتى استقال كرومر فى أبريل ، وفى القاهرة دفع الوطنيون الجمعية العمومية إلى الموافقة على ٥٤ إقتراحاً تضمنت المطالبة بالدستور وزيادة سلطات المجالس القائمة (٢٨٣) .

كان ما يقلق كرومر هو الأثر الذى تتركه فى مصر تلك الحملات على سياسته فى بريطانيا ، حين تترجم وتشرها الجرائد الوطنية ، إذ كان يرى أنها ستوضح للمصريين أن سياسته لا تلقى تأييداً جانب كبير من الحزب الحاكم ، ومن الرأى العام البريطانى ، وأنها بذلك ستضعف موقفه وموقف الفريق من المصريين المتعاون مع الاحتلال ، وتكون مصدر قوة للحركة الوطنية (المهيجين كما كان كرومر يسمى زعماءها) وللخديو . وكان علاج ذلك فى رأيه هو أن يفهم المصريون أن السياسة البريطانية فى مصر لن تتغير ، وأن أمانى المصريين لا تلقى عطفاً فى بريطانيا ، وأن الحكومة البريطانية لا تؤيد حملة الراديكاليين الأحرار على سياسته . وقد صرح سير إدوارد جراى وزير الخارجية لكرومر بأن يصرح أن احتلال بريطانيا لمصر دائم ، لكنه لم يستجب إلى مطالبه الأخرى وقام الخلاف بين الرجلين (٢٨٤) .

ولم يكن جراى يستطيع أن يستجيب لكل مطالب كرومر ، ذلك أن حزب الأحرار الحاكم كان منقسماً حول دنشواى . فبينما كان الأحرار

الإمبرياليون ، ومنهم جرای ، يكونون أقلية نشطة في مجلس الوزراء تؤيد سياسة الاحتلال ، كانت الأكثرية من الأحرار الراديكاليين غير راضية عن سياسة كرومر وكان الأحرار الراديكاليون يهاجمونها مع الوطنيين الإيرلنديين في مجلس العموم ، وكان نفس الإقسام واقعاً بين أنصار الحزب خارج الوزارة وخارج البرلمان .

لذلك رفض جرای طلب كرومر نقل اختصاص المحكمة المختصة إلى مجالس عسكرية ينشئها جيش الاحتلال ، ورد عليه بأن الوقت قد حان لأن تنظر محاكم البلاد العادية القضايا من هذا النوع . وضايقه أن كرومر لم يستجب إلى طلب العفو عن مسجونى دنشواى . وحين حثه كرومر على تجنب أية مناقشة في مجلس العموم لسياسة الاحتلال في مصر ، واتخاذ سياسة حازمة تجاه الأعضاء الذين يثيرون الحملة ضده في المجلس ، حتى لا يضعف ذلك موقفه في مصر ، لم يستجب له جرای ورد بأن الأعضاء يسألون في أمور الإدارة بطريقة ودية ، ولا يثيرون موضوع دنشواى . وحين أصر كرومر على طلبه ، وقال ان الطريقة الوحيدة لعلاج الموقف هي أن يمتنع جرای عن أى تعهد فيما يختص بالإصلاحات التي يطلبها الراديكاليون وأن يتبرأ بطريقة حاسمة من أى ارتباط بهم ، رد جرای بما يعنى أنه أيده أيام دنشواى ، رغم ما اتضح من خطأ سياسته حينئذ ، بسبب ما أداه من خدمات في مصر ، لكنه يريد الآن أن يحتاط حتى لا تقع أخطاء مماثلة (٢٨٥) . وهكذا تخلت الحكومة البريطانية عن تأييد سياسة كرومر في مصر .

الحق أن موقف الحكومة البريطانية من سياسة كرومر في مصر أخذ يتغير بالتدريج بعد دنشواى . في أول الأمر أيد جرای الموقف الذي اتخذته سلطات الاحتلال ، ودافع عن سياسة كرومر . لكن الأسئلة في مجلس العموم ، والحملة الصحفية ، أخذت تكشف بالتدريج الأخطاء التي ارتكبت

أيام دنشواي ، ومساوىء سياسة كرومر في مصر . بل أن الأحداث التي وقعت عام ١٩٠٦ بوجه عام أظهرت أيضاً وجود معارضة قوية لتلك السياسة في مصر ، واتضح أن استمرار التحالف بين الخديو والحركة الوطنية قد يؤدي إلى نتائج خطيرة ، وأبرزت دنشواي بالذات قيام احتمال خطير هو أن تمتد الحركة الوطنية إلى الريف ، وبذلك تحصل على تأييد القاعدة العريضة من جماهير المصريين هناك ، فتتضخم قوتها وتصبح خطراً يهدد الاحلال . ولما كانت زيارات عباس والشيخ علي يوسف للندن قد أقنعت كثيراً من الساسة الانجليز أن عباس وبعض الوطنيين يرغبون في التعاون في ظل سياسة بريطانية جديدة ، لذلك أصبح من المرغوب فيه تغيير السياسة . لكن موقف كرومر المتصلب لم يترك للحكومة البريطانية فرصة لإصلاح الأخطاء وإحداث التغيير ، لذلك ضمنت عليه بما طالب من تأييد .

أصبح علي كرومر ، إزاء ذلك إلى أن يستقيل ، أو يعمل تحت ظروف صعبة . وقد اختار الطريق الأول بعد تردد ، وقدم استقالته في أبريل ١٩٠٧ . هناك عاملان دفعا كرومر في النهاية إلى الاستقالة : أحدهما أن عباس أبدى تصميمه على مقاومة كرومر في حديث نشر له مع مراسل جريدة الطان الفرنسية Le Temps في ٢٤ مارس ١٩٠٧ ، إذ كان الحديث هجوماً على سياسة كرومر وتأييداً للحركة الوطنية . أما العامل الثاني فهو مرض كرومر بعد أن أجده القاق والعمل المضني المتصل . وهناك العامل الثالث الذي أشرنا إليه ، وهو أن الحكومة البريطانية ضمنت عليه بما أراد من تأييد .

باستقالة كرومر أتيح للحكومة البريطانية أن تطبق السياسة الجديدة التي رأت أن تنتهجها في مصر ، وعيذت سير الدون جورست قنصلاً عاماً لها في مصر ليقوم على تنفيذها . وقد عرفت تلك السياسة بسياسة الوفاق ، لأنها قامت على تقديم تنازلات للخديو والمصريين بتمكينهم من مزاولة قدر من

السلطة في إدارة أمورهم ، في حدود الإشراف البريطاني . وكان الهدف من تلك السياسة استمالة الخديو إلى جانب الاحتلال وفصله عن الحركة الوطنية ، بالإضافة إلى تقوية الفريق المعتدل من الحركة الوطنية وتأكيده فصله عن الفريق المتطرف منها ، وبذلك يتمكن الاحتلال من تفتيت الحركة الوطنية وضربها في النهاية .

* * *

خلاصة الأمر أنه في أوائل القرن العشرين كانت السلطة الشرعية بمختلف أطرافها قد خضعت للاحتلال ، أما عن رضى وإقتناع ، كالحال مع مصطفى فهمى بإشارة تيس النظار وبعض نظاره ، أو على مريض ، كما كان حال الخديو . ويضاف إلى ذلك أن الحركة الوطنية كانت بطبيعتها ضعيفة لإنحصارها في المدن ، وتزايد ضعفها وقلت حيوتها نتيجة إنقسامها ، والفتور الذى دب في علاقاتها مع الخديو ، بما أدى في النهاية إلى القطيعة بينها وبين مصطفى كامل عام ١٩٠٤ . كل هذا أعطى إنطباعاً بأن المصريين قد رضوا أخيراً بالاحتلال وتقبلوه واستكانوا إليه .

لكن تلك الصورة لا تنطبق على الحركة الوطنية ، فإن شعور العداء للاحتلال ، والإستياء من سياسته ، قد أبقى للحركة الوطنية قوتها كامنة وفي حالة تحفز ، مستعدة للانطلاق ضد الاحتلال حين تسنح الفرصة . وقد توفرت تلك الفرصة نتيجة ما وقع من تطورات في عام ١٩٠٦ ، من أهمها حادث طابة ، وأهمها على الإطلاق حادث دنشواى ، فاشتعل شعور العداء السكامن ضد الاحتلال ، وقويت بالتالى الحركة الوطنية ، وزادها قوة التحالف الذى قام بينها وبين الخديو ضد السياسة الكرومرية . وقد انتهت المعركة التى قامت بين الطرفين ، سواء في مصر أم في بريطانيا ، إلى استقالة كرومر وسقوط السياسة الكرومرية ، وإلى قيام سياسة الوفاق .

الحواشي

(١) أحمد شفيق ، مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، قسم ١ ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، مراسلات محمد فريد ، خطابات من مصطفى كامل إلى محمد فريد في ١٩ ، ٢٢ يوليو ، ٥ ، ١٠ أغسطس ، ٤ سبتمبر ١٨٩٨ .

(٢) مصطفى كامل ، رسائل مصرية فرنسية ، القاهرة ، ١٩٠٩ ، ص ٦٦ .

F. O. 407 / 147, O' Conor to Salisbury, No. 521 and 539, 4 and 12 October 1898.

(٣) S. PP., Rodd to Salisbury, 5 July 1900, box "Baring, E."

المقطم ٣ أغسطس ١٩٠٠ .

(٤) المؤيد ٨ ، ٩ يوليو ١٩٠٣ ، أحمد شفيق ، مذكراتي ، ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ١٤ — ٢١ .

(٥) مصطفى كامل ، رسائل مصرية فرنسية ، ص ٦٦ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٦٤ ، اللواء ، ٣١ مايو ١٩٠٠ .

(٧) المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(٨) أحمد شفيق ، مذكراتي ، ج ٢ ، قسم ١ ، ص ٣٠٢ ، ٣١٦ ، ٣١٧ .

F. O. 78 / 5024, Rodd to Salisbury, No. 176 secret, 16 September 1899; F. O. 633 / 6, Cromer to Salisbury, No. 318 private, 16 December 1899.

F. O. 407 / 159, Plunkett to Lansdowne, No. 181 (٩) most secret, 12 July 1902.

(١٠) اللواء ، ٨ يناير ، ٩ فبراير ١٩٠٠ ، ٩ يناير ١٩٠٠ ، عبد الرحمن الرافعي ، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥٠ ، ص ٤٥٠ — ٤٦٦ .

F. O. 407 / 159, Plunkett to Lansdowne, No. 181 most Secret, 12 July 1902; F. O. 78 / 5225, Cromer to Lansdowne, No. 1 secret, 2 January 1902; F. O. 800 / 122, Cromer to Lansdowne, private, 27 September 1902.

(١١) علي فهمي كامل ، مصطفى كامل في أربعة وثلاثين ربيعاً ، ج ٨ ، القاهرة ١٩٠٩ ، ص ١١٤ ، ١١٥ .

(١٢) محمد رشيد رضا ، تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، ج ١ ، القاهرة ١٣٥٠ هـ ،
ص ٥٩٣ ، ٥٩٤ .

Blunt, W. S. My diaries, being a personal narrative of events,
part 11, 2nd. ed., London, 1907, p. 169.

(١٣) أحمد شفيق ، مذكراتي ، ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ٤١ ، ٤٢ .

F. O 633 / 6, Cromer to Salisbury, No. 318 private, (١٤)
16 December 1899 ; Cromer to Lansdowne, No. 338 private, 28
November 1902.

F. O. 78 / 4957, Cromer to Salisbury, No. 193 (١٥)
confidential, 18 November 1898 ; F. O. 78/ 5022, Same to same,
No. 36, 26 February 1899; F. O. 78/5024, same to same, No. 215
conf., 25 December 1899.

F. O. 73 / 5087, Cromer to Salisbury, No. 55 (١٦)
secret, 16 March 1900, and enclosure.

(١٧) « مذكرات الحديو عباس حلمي الثاني » جريدة المصري ، ٦ مايو ١٩٥١ .

F. O. 78 / 5087, Cromer to Salisbury, No. 38 conf., 25
Februry 1900, and enclosure.

(١٨) أحمد رشاد ، مصطفى كامل ، حياته وكفاحه ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ١٤٨ .
عبد اللطيف حمزه ، أدب المقالة الصحفية في مصر ، ج ٥ ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ١١١ ، ١١٢ .

F. O. 633 / 6, Cromer to Salisbury, No. 318 (١٩)
private, 16 December 1899; F. O. 78/5087, Same to same, No. 97
conf., 26 May 1900, and enclosure.

F. O. 800 / 122, Cromer to Lansdowne, private, (٢٠)
27 September 1902.

F. O. 78 / 5302, memorandum by Cromer, very (٢١)
confidential, 7 August 1903.

F. O. 78 / 5366, Cromer to Lansdowne, No. 20 (٢٢)
conf., 9 March 1904 ; F. O. 141 / 380, Lansdowne to Cromer,
No. 48 conf., 23 March 1904.

(٢٣) عن مقابلة ديفون وقطع العلاقات انظر محمد فريد ، مذكرات محمد فريد ، الكراسة الأولى ، ص ١ ، اللواء ، ٢٥ أكتوبر ١٩٠٤ .

(٢٤) اترافى ، مصطفى كامل ، ص ٣٥٩ .

W. PP., box No. 278/1, Owen to Wingate, 3 January 1906

(٢٥) مصطفى كامل ، رسائل مصرية فرنسية ، ص ١٣٦ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٨٤ .

Robertson, J. M., Letters from an Egyptian to an English politician upon the affairs of Egypt, London, 1908, p. iii; F O. 371 / 65 file 12495, Henniker Heaton to Grey, 9 April and 25 June 1906.

Egypt No. 3 (1883), C. 3463, p. 14. (٢٧)

(٢٨) وزارة فخري باشا هي التي خلفت وزارة مصطفى فهمي باشا التي أقالها الخديو عباس حلمي لموالاتها للاحتلال . وقد أدى ذلك إلى قيام ما عرف بالأزمة الوزارية بين عباس وسلطات الاحتلال وانتهت الأزمة باستقالة وزارة حسين فخري باشا ، وتولى الوزارة مصطفى باشا رياض . أما حادث الحدود فترتبت على انتقاد عباس حلمي لنظام الجيش المصري وتدريبه عند زيارته للحدود ، مما أدى إلى استياء الضباط الانجليز القائمين على ذلك وتقديم كتنشر ، سردار الجيش المصري ، استقالته . كما أدى إلى ضغط كرومر ووزارة الخارجية البريطانية على عباس بما اضطره إلى تقديم الترضية اللازمة إلى الجانب البريطاني على حساب كرامته .

(٢٩) محمود حلمي مصطفى ، التنظيمات الإدارية والحكومية وأثرها في مصر ، ١٨٨٢ - ١٩١٤ . رسالة للماجستير من جامعة القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ١٤٣ . عن الشكوى من تكوين تلك اللجنة واستبعاد المصريين منها انظر جريدة المؤيد ١٣ ، ١٤ نوفمبر ١٨٩٣ .

(٣٠) المرجع السابق ، ص ٢٠٨ .

(٣١) كان المستشار القضائي إنجليزياً وكان المستشار الخديو فرنسياً معظم الوقت ، وكان ناظر مدرسة الحقوق فرنسياً في أول الأمر ثم تولى المنصب إنجليزياً ، أما وكلاء النظارات فبقيا عدا نظارة الخارجية كان ثلاثة وكلاء بريطانيين واثنان مصريين .

(٣٢) المؤيد ، ١٦ يونيو ١٩٠١ .

(٣٣) محمود حلمي مصطفى ، المرجع المذكور ، ص ٣٠٦ - ٣٠٨ .

(٣٤) المرجع السابق ، ص ٦٩٧ .

(٣٥) المرجع السابق ، ٣١٣ ، ٣١٨ .

(٣٦) المؤيد ، ١٧ مارس ١٨٩٥ .

(٣٧) المؤيد ، ٢٨ نوفمبر ، ٢٣ ديسمبر ١٨٩٤ ، ١٤ يناير ، ١٤ و ١٧ و ١٩ فبراير ،
١٨ مارس ، ٢٥ يونيو ١٨٩٥ ، ١٤ أبريل ١٨٩٨

F. O. 78 / 4668, Cromer to Kimberley, No. 36, 23 (٣٨)
March 1895 ; F. O. 407 / 161, Cromer to Lansdowne, No. 26, 26
February 1903, p. 47.

بشأن حملات الجرائد الوطنية على تلك السيطرة يمكن الرجوع إلى جرائد المؤيد ١٨
فبراير ١٨٩٥ ، ٧ يونيو ١٨٩١ ، ٧ و ١١ يناير ١٨٩٦ ، ٢٩ ديسمبر ١٨٩٨ ، ٨ نوفمبر
١٩٠٦ ، اللواء ٢٣ فبراير ١٩٠١ .

F. O. 407 / 119; Cromer to Rosebery, No. 53, (٣٩)
9 March 1893, p. 115.

(٤٠) أنظر قائمة الجيش المصري « Egyptian Army list » عن أعوام ١٨٩٢ ،
١٨٩٥ ، ١٨٩٩ .

F O. 407 / 120, Nicolson to Rosebery, No. 342 (٤١)
confidential, 20 July, and No. 351 confidential, 28 July 1893.

F. O. 407 / 119, Cromer to Rosebery, No. 66, 2 (٤٢)
April 1893, p. 137.

F. O. 78 / 5088, Cromer to Salisbury, No. 183, 21 (٤٣)
November 1909 ;

دار الوثائق التاريخية ، القسم العربي ، سجل رقم ٣٧٩ ، ص ٩٥ . أحمد شفيق ،
مذكراتي ، الجزء الثاني ، القسم الأول ، ص ٨١ . كان مرتب الصاغ في الحرس الحديو ٣٠٠
جنيه سنوياً وكان ذلك هو نفس الحال في الجيش المصري .

The Egyptian Gazette, 11 November 1892 ; F. O. (٤٤)
407 / 113, Ford to Salisbury, No. 114 confidential, 6 April 1892,
and enclosure ; F. O. 78 / 4516, Cromer to Rosebery, No. 214,
24 December 1893, F. O. 78 / 4668, Cromer to Kimberley, No.
1, 2 January 1895 ;

المؤيد ، ٧ يناير ١٨٩٦ .

(٤٥) و(٤٦) يلاحظ أن عدد البريطانيين في هذين الجدولين ، وفيما يتلوها من جداول ،

يتضمن عدد الموظفين المالطين ، وأن الموظفين المشمولين بحماية إحدى الدول المتمتعة بالامتيازات الأجنبية لا تتضمنهم أعداد هذه الجداول ويرجع هذا إلى طبيعة البيانات المتاحة . وقد استقيت أرقام الجدولين ٢ ، ٣ من :

C. 3237; C. 3463; F. O. 407 / 119, Cromer to Rosebery, No. 66, 2 April 1893, pp. 132 — 143; F. O. 407 / 150, Cromer to Salisbury, No. 36, 26 February 1899, p. 133.

C. 3394, p. 36.

(٤٧)

(٤٨) كان الموظفون البريطانيون يمثلون حوالي ٢٠٪ من إجمالي عدد الموظفين الأوروبيين في الإدارات الدوائية أعوام ١٨٨٢ ، ١٨٩٣ . انظر في ذلك C. 3188, p. 3 وأكمل الإحصائيات الخاصة بالموظفين بإضافة الإحصائيات الواردة بشأن إدارة السكة الحديد والتلغراف وميناء الاسكندرية 14 — 11 pp. C. 3237, وأيضا

F. O. 407 / 119, Cromer to Rosebery, No. 66, 2 April 1893, p. 143.

في عام ١٨٩٩ قرر كرومر أن الموظفين الأوروبيين في المحاكم المختلطة كان عددهم ١٤١ البريطانيون منهم ١٧ فقط ، وفي إدارة صندوق الدين ٤٠ منهم اثنان فقط بريطانيان (انظر

F. O. 407 / 150, Cromer to Salisbury, No. 36, 26 February 1899, p. 133).

فلو أخذنا في الاعتبار أن نسبة البريطانيين أكبر في إدارة السكة الحديد والتلغراف وميناء الاسكندرية ، يمكن القول بأن البريطانيين احتفظوا في عام ١٨٩٩ بنسبة الـ ٢٠٪ من إجمالي عدد الموظفين الأوروبيين . ولما كان المرجحان الأول والثالث المذكوران في هذه الحاشية يوضحان أن الموظفين في الإدارات الدولية يمثلون حوالي ٤٥٪ من إجمالي عدد الموظفين في الإدارات المدفوعة كلها عام ١٨٩٩ ولذلك لا نكون مغالين إذا اعتبرنا أن نصيب البريطانيين في الإدارات المصرية الخالصة حوالي ٦٥٪ .

F. O. 407 / 150, Cromer to Salisbury, No. 36, 26 February 1899, p. 133. (٤٩)

C. 3394, p. 40.

(٥٠)

The garrison directory of the British forces in Egypt, (٥١)

Cairo 1905, pp. 36 — 41.

Ibid., pp. 43 — 45.

(٥٢)

Ibid., pp. 46 — 50.

(٥٣)

- (٥٤) بدأ يصفى القسم الفرنسى في مدارس الحكومة الابتدائية عام ١٩٠٣ .
- C. 3394, p. 39. (٥٥)
- The garrison directory, pp. 51 — 55. (٥٦)
- Ibid , pp. 56, 59, 66 ; Colvin, A. The making of (٥٧)
modern Egypt. London, 1906, p. 296.
- (٥٨) قاعة الجيش المصرى ، طبعة القاهرة عام ١٨٩٢ ، ص ٥ — ١٦ ، طبعة القاهرة عام ١٨٩٩ ، ص ٤٢ — ٤٨ . استبعد من هذا الجدول الضباط العاملون في ديوان نظارة الحرية وحاشية الخديو وفي البوليس .
- F. O. 78 / 4309, Baring to Salisbury, No. 140 (٥٩)
 secret, 25 April 1890 ; F. O. 78 / 4310, same to same, No. 189,
 8 June 1890 ; F. O. 407 / 119, Cromer to Rosebery No. 66, 2
 April 1893, pp. 139 — 141.
- Cecil, Lord Edward, The leisure time of an Egyptian (٦٠)
official, 7th. ed., London 1938, pp. 53, 57 — 59.
- F. O. 407 / 106, Cromer to Salisbury 29 March (٦١)
 1891, pp. 76, 78 ; F. O. 407 / 119, Cromer to Rosebery, No. 66,
 2 April 1893, p p. 137, 142.
- F. O. 407 / 150, Cromer to Salisbury, No. 36, 26 (٦٢)
 February 1899, pp. 133, 134.
- F. O. 407 / 161, Cromer to Lansdowne, No. 26, 26 (٦٣)
 February 1903, pp 33 — 36 ; F. O. 407 / 163, same to same, No.
 26, 26 February 1904, pp. 35 - 37.
- The reports in the previous footnote. The first, p. (٦٤)
 44 ; the second, p. 40 ; F. O. 407 / 164, Cromer to Lansdowne,
 No. 25, 15 March 1905, p. 119 ; Cd. 2817, p. 58.
- Robertson, J. M, op. cit., p. 120; Storrs, R. Orientations, (٦٥)
 London, 1943, p p. 22, 38, 45.

(٦٦) « مذكرات الخديو عباس حلمي » ، جريدة المصري ، ٨ يوليو ١٩٥١ .
(٦٧) المؤيد ، ٢٥ يناير ١٨٩٩ ، ٢٨ أكتوبر ١٩٠٠ ، ٨ أكتوبر ١٩٠٢ ،
٢١ نوفمبر ١٩٠٦ ، اللواء ٣٠ يناير ، ١١ و ٢٣ فبراير ، ٢٨ يونيو ، ١٨ يوليو ،
١٨ أكتوبر ، ٧ نوفمبر ١٩٠٤ .

(٦٨) المؤيد ، ٤ مارس ١٩٠٢ ، ١٩ أبريل ، ٩ مايو ، ١٤ يوليو ١٩٠٦ .

(٦٩) اللواء ١٩ أكتوبر ١٩٠٤ . المؤيد ٧ و ٨ نوفمبر ١٩٠٦ .

Dicey, E., The Egypt of the future; London, 1907, (٧٠)
p.p. 4, 5, 34; Browne, Haji A., Bonaparte in Egypt and the
Egyptians of to-day, London 1907, p p. 289, 293; Cecil, op. cit.,
p. 87.

C. PP., Cromer to Scott, private, 5 March 1898; (٧١)
vol, VIII, pp. 150-153; F. O. 78 / 5154 Cromer to Lansdowne,
No. 23, 12 March 1901; F. O. 78 / 5157, same to same, No.
154, 26 November, 1901.

Blunt, W. S. My diaries, part I, London, 1919, (٧٢)
p. 203.

M. PP.; Box 11, Birdwood to Milner, 5 March (٧٣)
1894; C PP., Cromer to Birdwood, 20 December 1901, vol.
VIII, pp. 331-32.

C. PP. Baring to Willcocks, No. 508 private, vol. (٧٤)
V. pp. 373-74.

C. PP., Cromer to Barrington, private, 2 March (٧٥)
1896, vol. 109 / 15, and 3 March 1896, vol. 189 / 18.

C. PP. Cromer to Salisbury, No. 275 private, 18 (٧٦)
February 1897, vol. VI, p. 278.

M. pp., Milner to Beatrice Goschen, 25 February (٧٧)
1892, box No. 7; Dawkins to Milner, 11 May 1895, box No. 11;

Coles, C. E., Recollections and reflections by Coles Pasha.
London; [1919], pp. 32, 33; F. O. 78 /5090, Cromer to Sanderson,
private telegram. 19 May 1900;

اللقاء ، ١٥ نوفمبر ١٩٠٤ .

M. PP. Dawkins to Milne, 23 November 1895, (٧٨)
box No. 12 ; المؤيد ، ٧ يناير ١٨٩٦ ، ٩ مارس ١٩٠١ .

(٧٩) المؤيد ، ١٧ أكتوبر ١٨٩٤ ، ١٩ يوليو ١٨٩٨ .

Dicey, op. cit., pp. 189, 190 ; Sladin, (٨٠)
D.; Egypt and the English, showing British public opinion
in Egypt upon the Egyptian question, London, 1908, p. 60
Storrs, op. cit.; pp. 20, 78, 79.

Harris, M., Egypt under the Egyptians, London, (٨١)
1925, pp. 116, 117; Cecil; op. cit, pp. 59 - 80, 101 - 114.

(٨٢) المؤيد ، ٢٠ يناير ١٩٠٠ ، ٣ فبراير ١٩٠١ .

(٨٣) « مذكرات الخديو عباس حلمي » جريدة المصري ، ٥ مايو ١٩٥١ .

(٨٤) المرجع السابق ، ١٩ يونيو ١٩٥١ .

(٨٥) انظر انتقادات الكتاب الانجليز ، على سبيل المثال ، في .

Robertson, op. cit., pp. 141 - 158 ; Chirol, V., The Egyptian
question, London, 1920, pp. 77 - 78; Daily News, 9 November
1907.

(٨٦) . للاطلاع على منهاج الدراسة في عام ١٨٩٤ في التعليم الابتدائي والثانوي انظر:

Artin, Y., Considerations sur l'instruction public en Egypte;
le Caire, 1894, pp. 95 - 102.

(٨٧) المؤيد ، ٦ و ٢٦ ديسمبر ١٨٩٣ ، ٣ أغسطس ١٨٩٩ ، ٩ مايو ١٩٠١ . اللقاء
٢٩ يونيو ١٩٠١ .

(٨٨) المؤيد ، ٢٥ يوليو ١٨٩٩ ، ٢٠ يونيو ١٩٠١ .

(٨٩) المؤيد ، ٦ و ٩ ديسمبر ١٨٩٣ ، ٢٥ يوليو ١٨٩٩ ، ٢ يناير ١٩٠٠ .

(٩٠) المرجع السابق ، ٢٥ يوليو ١٨٩٩ ، ٣ و ١٢ مارس ١٩٠٠ ، اللقاء ١٩
فبراير ١٩٠١ ، ٦ أغسطس ١٩٠٦ .

F. O. 141 / 388, Grey to Cromer, No. 228, 14 December 1905, and encl. ; F. O. 371 / 59, file No. 481, Cromer to Grey, 26 December 1905.

(٩١) المؤيد ، ١٨ ديسمبر ١٩٠٦ .

(٩٢) للرجوع إلى شكاوى المصريين من السياسة التعليمية انظر : المؤيد ، ٢ يناير ، ١٤ يوليو ١٩٠٠ ، ٢٥ يونيو ١٩٠١ ، ٨ أكتوبر ١٩٠٢ ، ٢٠ مايو ، ٢٠ أكتوبر ١٩٠٦ ، اللواء ١٠ فبراير ، ٢٦ أبريل ، ٢٨ يونيو ١٩٠١ ، ١٩ يوليو ، ٢ نوفمبر ١٩٠٤ .

L'Estandard Egyptien, 13 August 1907; Ahmed Shafiq, L'Egypte moderne et les influences étrangères, le Caire, 1931, pp. 195 - 197.

(٩٣) المؤيد ، ٢٠ ديسمبر ١٨٩٤ ، ٣ يناير ١٨٩٥ .

(٩٤) المؤيد ، ١٩ ديسمبر ١٩٠١ .

(٩٥) المؤيد ، ١ و ٨ أبريل ، ١٨ ديسمبر ١٩٠٦ .

F. O. 407 / 106, Cromer to Salisbury, 29 March 1891 ; Artin, op. cit., pp. 5, 6.

(٩٧) المؤيد ، ٢ أغسطس ١٩٠٦ .

(٩٨) عبد الرحمن الرافعي ، شعراء الوطنية ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

F. O. 407 / 161, Cromer to Lansdowne, No. 26, 26 February 1903, p. 12.

Robb, G. Report on educational progress in Egypt (١٠٠) during the period 1882 - 1922, Cairo, 1922, pp. 58, 60, appendix No III, IV, and V ; Artin, op. cit., p. 33 ; Cd. 2817, pp. 84, 85.

ذكرنا الأرقام الخاصة بالطلبة فقط لنقص الأرقام الخاصة بالبنات عن عام ١٩٠٥ .

(١٠١) هذا باستثناء عدد صغير من أبناء موظفي السكة الحديد كانوا يتلقون تعليمهم بالهجان

F. O. 407 / 150, Cromer to Salisbury, No. 36, 26 February 1899, p. 129 ; Cd 2817, p 88.

(١٠٣) تقارير كرومر عن السنوات المذكورة .

(١٠٤) الأرقام عن الصنع هي أرقام المشروع الأصلي ، انظر :

F. O. 407 / 161, Cromer to Lansdowne, No. 26, 26 February 1903, p. 61.

(١٠٥) المؤيد ، ٣ يناير ١٨٩٥ .

Resener, Hans, L'Egypte sous l'occupation Anglaise et la question Egyptienne, Ie Caire, 1897, p.151.

F.O 407/119, Cromer to Rosebery, No.53,9 March (١٠٦) 1893,p 114.

F.O. 407/ 159, Cromer to Lansdowne, No. 22,21 (١٠٧) February 1902, p.69.

F.O. 407/161, same to same, No. 26,26 February (١٠٨) 1903, pp. 56,62.

F.O. 407/157, Cromer to Lansdowne, No. 19,1 March (١٠٩) 1901, p. 57.

Cd. 2817, p. 84. (١١٠)

F.O. 407/106, Baring to Salisbury,29 March 1891, (١١١) p. 73.

M. PP., Dawkins to Milner,23 November 1895,box (١١٢) No. 12.

يلاحظ أن دوكنز يطلق على فئة أنصاف المعلمين المتدمرة هنا اصطلاح الـ baboo وهو ما كان يطلق على تلك الفئة في الهند ، مما يوضح تأثير سياسة الاحتلال التعليمية بالتجربة الهندية .

C. PP., Cromer to Arthur Fremantle,private. 17 (١١٣) December 1896, vol, VII, p. 76.

E. O. 78 / 5086, Cromer to Salisbury, No. 27 (١١٤) confidential, 10 February 1900, enclosing Wingate to Cromer, telegoam No, 19,6 February 1900; Ibid., Cromer to Sanderson, private, 17 February 1900, enclosing Wingate to Cromer,9 February 1900; Cromer, Abbas II, London, 1915. p.82; Magnus,Ph. Kitchener. portrait of an imperialist, London, 1958 ,pp 147 -154.

(١١٥) الإشارة هنا إلى ثورة عبد الكريم وأتباعه في مارس ١٩٠٠ ، وإلى ثورة محمد الأمين الذي أعلن نفسه خليفة في جنوب كردفان وانضمت إليه بعض القبائل وقد أعدم شنقا دون محاكمة عام ١٩٠٣ انظر :

F O. 78/5087, Cromer to Salisbury, No.50,9 March 1900; F.O. 78/5302, Cromer to Lansdowne. No.105 secret,4 October 1903, and enclosure; Holt, P.M., A. Modern history of the Sudan, 3rd. ed., London, 1965, pp. 114,115.

F O. 78 / 5023, Cromer to Salisbury, No, 79,23 (١١٦) April, and No. 83,28 April 1899, and enclosures.

F. O. 78 / 5086, Slatin's report, 27 January 1900, (١١٧) enclosed in Cromer to Salisbury, No.24 confidential, 7 February 1900.

(١١٨) المؤيد ، ٣ يناير ١٩٠٠ .

L. PP., Cromer to Lansdowne, private, 28 November (١١٩) 1902.

(١٢٠) «مذكرات الخديو عباس حلمي» ، المصري ، ٤ و ٥ مايو ١٩٥١ .

(١٢١) أحمد شفيق ، مذكراتي في نصف قرن ، الجزء الثاني ، القسم الأول ، القاهرة ١٩٣٦ ، س ٢٥٣ — ٢٥٦ .

(١٢٢) المؤيد ، ٤ و ٨ و ٢٣ أغسطس ١٨٩٦ ،

M.PP., Dawkins to Milner, 16 October 1896, box No. 13; S.PP., Grenfell to Cromer, n.d., vol. 110 / 87, enclosed in Cromer to Salisbury, 24 December 1897 vol.110 / 86; Salisbury to Cromer, 4 January 1898, vol. 113/64; Blunt,³ op. cit., pp. 299,300; Boyle, C. A servant of the empire, London 1938, pp 67 — 68.

C. PP., Lansdowne to Cromer, No. 200 private, 7 (١٢٣) June 1898, vol. VII, p.136; Salisbury to Cromer, telegram No.548, 15 June, and Cromer's answer, telegram No. 549, 16 June 1898, vol, VII, p. 466.

(١٢٤) المؤيد ، ١١ يوليو ١٨٩٥ ، ٨ نوفمبر ، ٨ ديسمبر ١٨٩٨ .

S. PP., Cromer to Barrington, 9 February 1900, vol. 112 / 81;
F. O. 78 / 5086, Cromer to Salisbury, private, 17 February 1900.
and enclosures.

هذا ، وجميع الحقائق التالية عن حادث التردد إذا لم يذكروها مصدر معين ستكون مستمدة
من تلك الوثيقة الأخيرة ، أو من الوثائق التالية :

Ibid., same to same, No. 27 confidential, 10 February 1900,
and enclosures; W. PP., Wingate's notes, box No. 270 / 1 / 1, and
Wingate's memoirs, box No. 219/6.

(١٢٥) أنظر الجدول رقم ٧ ص ٢٠ .

W. PP., Maxwell to Wingate, 19 January 1900, box (١٢٦)
No. 270/1/2.

The garriscn directory, pp. 33-36. (١٢٧)

W. PP., Wingate to Cromer, private. 9 May 1906, (١٢٨)
box No. 278/5.

S. PP. Cromer to Salisbury, Private, 26 March (١٢٩)
1899, vol. 112/27; Maxwell to Cromer, 9 June 1899, vol. 112/43;
F. O 407 / 151, Cromer to Salisbury, No. 103, 4 June 1899,
pp. 103, 104.

(١٣٠) المؤيد ، ١٥ مارس ١٨٩٩ .

(١٣١) أنظر عاليه ، ص ١٢٣ .

(١٣٢) المؤيد ، ٢٢ أكتوبر ١٨٩٨ ، ١٤ مارس ١٨٩٩ ، ٩ فبراير ١٩٠٠ ،
اللواء ٥ فبراير ١٩٠٠ .

S. PP., Cromer to Barrington, private, 18 February (١٣٣)
1899, vol. 112/14.

C. PP., Cromer to Salisbury, No. 324 private, (١٣٤)
27 April 1900, vol. VI, p. 316

الحقيقة أنه طلب فعلا إلى كرومر إرسال قوات سودانية إلى الصومال في ديسمبر ١٨٩٩ ،
وطلب إليه ذلك ثانية في نوفمبر ١٩٠٠ ، لكنه رفض ذلك . أنظر :

C. PP., Cromer to Sanderson, 29 December 1899, vol. VIII, p. 243; F. O. 78/5090, Cromer to Salisbury, telegram No. III. 4 November 1900.

(١٣٥) بعد استرداد الذخيرة طردت الفرقتان ضباطهما من البريطانيين ووضعنا ثكناتهما في وضع الاستعداد للدفاع وتحصنتا داخلياً .

C. PP. Cromer to Salisbury, No 321 private, (١٣٦) 52 February, and No. 324 private, 27 April 1900, vol. VI, pp. 314, 316; Cd. 441, p. 34; Garrison directory, op. cit., pp. 27 - 29

(١٣٧) قامت المؤيد بحملة كبرى ضد إعادة فتح السودان ، أنظر أعداد ١٨ — ٢٨ مارس ، ١٥ أبريل ، ١ و ٩ و ١٤ و ٢٧ و ٣٠ مايو ، ١٦ يونيو ، ٢٢ و ٢٦ أغسطس ١٨٩٦ ، ٣١ أكتوبر ، ١ و ٢ و ٢٥ نوفمبر ١٨٩٧ ، ٢ أغسطس ، ٧ و ١٨ — ٢٠ سبتمبر ١٨٩٨ . عن رأى مصطفى كامل أنظر على فهمى كامل ، مصطفى كامل في أربعة وثلاثين ربيعاً ، ج ٥ ، القاهرة ١٩٠٩ ، ص ١٢ — ١٩ .

(١٣٨) المؤيد ١٤ و ١٧ أكتوبر ، ٥ و ١٢ و ١٤ ديسمبر ١٨٩٦ و ١١ و ١٥ يناير ١٨٩٨ .

(١٣٩) المؤيد ٢١ و ٢٥ يناير ١٨٩٩ . المنار ٢١ و ٢٨ يناير ١٨٩٩ ، مجلد ١ ، ص ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ . لمعرفة رأى مصطفى كامل أنظر عبدالرحمن الرافعى ، مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ١٣٦ — ١٣٩ . اللواء ، ٢٠ يناير ١٩٠٠ ، ١ فبراير ١٩٠٣ .

(١٤٠) المؤيد ٧ أكتوبر ١٨٩٩ .

(١٤١) الرافعى ، شعراء الوطنية ، ص ١٠٦ أحمد الكاشف ، ديوان الكاشف ، القاهرة ١٩١٣ ، ص ٩٠ .

F. O. 78/4956, Cromer to Salisbury, No. 57 secret, (١٤٢) 12 April, and No. 65, 1 May 1898 W. PP., Milhem Shakoar to Wingate, 15 August 1898, box No. 267.

(١٤٣) المؤيد ، ٢٧ نوفمبر ١٨٩٨ ، ٦ يناير ١٩٠٢ . اللواء ٧ فبراير ، ٩ و ١٦ مارس ١٩٠٠ .

C. PP., Cromer to Salisbury, No. 308 private, 2 February 1899, vol. VI, p. 305.

(١٤٤) المؤيد ١٣ أكتوبر ١٨٩٦

M. PP., Dawkins to Milner, 18 September 1896, box No. 13;
C. PP.; Cromer to Lansdowne; 8 June 1897, vol VIII, p. 121.

(١٤٥) المؤيد ، ٢٩ مارس ١٨٩٦ ، ٢٢ مارس ١٨٩٩ .

C. PP., Cromer to Coles Pasha, 22 June 1897, (١٤٦)
vol. VIII, p. 129.

(١٤٧) المؤيد ، ٧ يناير ، ٧ أكتوبر ١٨٩٩ .

S. PP., Cromer to Salisbury, secret and confidential, 9 February
1900, vol. 112/82; private, 12 June 1900, vol. 112/144.

F. O. 78 / 5154, Cromer to Lansdowne, No. (١٤٨)
5 confidential, 7 January 1901; F. O. 141 / 358, Lansdowne to
Cromer, No. 37, 1 March 1901.

F. O. 78 / 5155, Cromer to Lansdowne, very (١٤٩)
confidential memorandum, 1 April 1901.

C. 3394, p. 60. (١٥٠)

F. O. 78 / 5367, Cromer to Lansdowne, secret (١٥١)
memorandum, 13 May 1904; C. PP., Cromer to Wingate, private,
25 January 1904, vol. VIII, p. 390.

الواء ، ٢٤ مارس ، ١٢ و ١٣ ، أبريل ١٩٠٤ .

(١٥٢) المؤيد ، ٦ أبريل ١٨٩٦ ، ٢٩ أبريل ١٨٩٧ .

Blunt, My diaries, part I, pp. 277, 278; Cd. 441, pp. 34, 35;
Cd. 1012, p. 20

(١٥٣) المؤيد ١٢ أبريل ١٩٠٧ ، أنظر أيضاً

Robertson, op. cit., p. 8.

(١٥٤) الأهرام ٨ ، ١٣ ديسمبر ١٨٩٣ ، المؤيد ٢٢ — ٢٥ ديسمبر ١٨٩٣ ،
٧ أكتوبر ١٨٩٩ .

Silnva/ White, A., The expansion of Egypt under (١٥٥)
Anglo - Egyptian condominium, London, 1899; p. 363.

Crouchley, A. E., The economic development of (١٥٦)
modern Egypt, London. 1938, p 179; Bear, G., A. history of
landownership in modern Egypt 1800 — 1950, London, 1962,
p. p. 124, 128.

Bear, G., op. cit , p p. 67, 121, 230. (١٥٧)

(١٥٨) المؤيد ٣ — ١٦ مايو ١٨٩٤ .

The Times, 9, 10 May 1894; The Egyptian Gazette,
8 - 10 May 1894.

(١٥٩) المؤيد ، ١٩ يوليو ، ٣ أكتوبر ١٨٩٩ .

S. PP., Cromer to Barrington, 29 July 1896, vol. 109 / 72;
F. O. 407 / 150, Cromer to Salisbury, No. 36. 26 February 1899,
p 101 .

(١٦٠) المؤيد ، ٢٤ أكتوبر ١٨٩٩ ، ١٩ يوليو ١٩٠٠ .

(١٦١) المؤيد ، ٢٩ يناير ، ٨ و ١٤ فبراير ، ٥ — ٨ مايو ، ٢١ — ٢٥ يونيو
١٨٩٨ . أحمد شفيق ، مذكراتي ، ج ٢ ، قسم ١ ، ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

F. O 78 / 3368, Iansdowne to Cromer, telegram (١٦٢)
No. 12, 10 March 1904.

(١٦٣) المؤيد ، ١٨ مارس ، ١٤ و ٢٢ أغسطس ، ٧ و ١١ أكتوبر ١٨٩٩ ،
١٠ أبريل ١٩٠٦ .

F. O. 407/142. Cromer to Salisbury, No. 6, 15 February 1897,
p. 77.

Robertson. op. cit , p. 134. (١٦٤)

(١٦٥) الرافعي ، شعراء الوطنية ، ص ١٠٦ .

(١٦٦) المؤيد ، ٥ يونيو ١٨٩٤ . اللواء ١٣ أبريل ١٩٠٤ .

Adam, J. L, Angleterre en Egypte Paris 1922, p. 123.

(١٦٧) محمد فهدى لطيفة ، تاريخ مصر الاقتصادية في العصور الحديثة ، القاهرة ،
١٩٣٨ ، ص ٣٠٧ .

(١٦٨) المرجع السابق ، ص ٣٢٨ — ٣٣٥ .

(١٦٩) المؤيد ، ٥ و ١٣ يوليو ، ٤ يوليو ١٩٠١ .

Colvin, op. cit., p. 221, Apam, op. cit., pp. 123, 124.

F. O. 407 / 150, Cromer to Salisbury. No. (١٧٠)
36, 26 February 1899, p. 100; F O. 407/159, Cromer to Lansdown,
No 22, 21 February 1902 pp. 67, 68; C. PP., Cromer to Bergne,
No, 610 private, 15 April 1895, vol. V, pp. 430, 431.

(١٧١) الأهرام ، ٤ يناير ، ٢٠ فبراير ، ٢١ مارس ، ٣ ديسمبر ١٨٩٤ ، المؤيد
١٧ و ٢٠ و ٢٢ نوفمبر ، ٨ ديسمبر ١٨٩٤ ،

F. O 78/4516, Cromer to Rosebery, No. 214, 24 December 1893,
and encl.; F.O. 78/4376, Cromer to Kimberley, No. 272, 24 December
1894; F. O. 407/146, Cromer to Salisbury, No. 37, 27 January 1898.

(١٧٢) اللواء ، ١٣ أبريل ١٩٠١ ، ١٣ أبريل ١٩٠٤ .

F. O. 407 / 113, Baring to Salisbury, No. (١٧٣)
32, 9 February 1892, p. 50; F. O. 407/126, Cromer to Rosebery,
No. 42, 9 March 1894, p. 120.

F. O. 407 / 155, Cromer to Salisbury, No. (١٧٤)
31, 20 February 1900, pp 29, 30.

C. 9241, p. 16. (١٧٥)

Cd. 1951, p. 15. (١٧٦)

Cd. 1951, pp. 15, 16; C. 3394, pp. 49, 50 (١٧٧)

Elgood, P. G., Egypt and the army, London, 1924, (١٧٨)
p. 13.

Cd. 1012, p. 29. (١٧٩)

Ibid., p. 29, 30. (١٨٠)

(١٨١) تدرج ارتفاع الأسعار من ٥٠٠ إلى ٨٦١ إلى ٦٨٧ إلى ٨٤٤ إلى ٨٥٦
إلى ٧٣٧ إلى ٩٢٥ إلى ١٠٣٧ . انظر لميطة ، المرجع المشار إليه ، ص ٣٩٦ .

F. O. 78 / 4965, memorandum by Cromer, private (١٨٢)
and confidential, 15 June 1898.

Cromer, "Government of subject races", Edinburgh (١٨٣)
Review, vol . 207, January 1908, p. 26.

(١٨٤) انظر Cd. 95, pp. 11, 12 الضريبة الآن تعادل ١٤ / تريبا من
القيمة الإيجارية للأرض ، وهي النسبة المتبعة بعد انتهاء عهود الاحتلال والحماية .

C. PP., Cromer to Mitchell-Innes, 22 December (١٨٥)
1896, vol VIII, p. 78.

(١٨٦) بيعت أراضي الدومين بسعر يزيد على السعر المقدر لها بنسبة ٨١ / عام ١٩٠٣ ،
١٤٦ / عام ١٩٠٤ ، ١٠٠ / عام ١٩٠٦ . انظر

Cd. 1951, p. 17; Cd. 2409, p 27; C. - 3394, p. 44.

Baer, op. cit., p. 85. (١٨٧)

Baer, op. cit., pp. 87, 88. (١٨٨)

كانت القروض تمنح بمقد أقصى ٥٠ / من قيمة الأرض المرهونة ، وكان سعر الأرض
الجيدة حوالي ٨٠ جنة مصرى للقدان . انظر

Cd. 1951, p. 13.

Baer, op. cit. appendix No. 1, p. 224. (١٨٩)

C. - 3394, p. 50 (١٩٠)

(١٩١) وزارة المالية ، مصر ، تعداد مصر عام ١٩٠٧ ، القاهرة ، ١٩٠٩ جدول
٢١ ، ص ٢٧٩ .

Cd. 1529, p. 18; Cd 2409, p. 28 (١٩٢)

Robertson, op. cit., pp. 136, 137. (١٩٣)

Cd. 2409, p. 62. (١٩٤)

يلاحظ أن الفلاح العادى يستهلك فى المتوسط أردبين فى العام .

Cd. 1951, pp. 75, 76; Cd. 2409, pp. 80, 82. (١٩٥)

Cd. 1951, p. 13. (١٩٦)

C. - 3394, p. 51; Baer, op. cit., appendix No. (١٩٧)
1, p. 224, and pp. 95, 96, 99, 103.

Cd. 2409, pp. 62, 64, 65. (١٩٨)

(١٩٩) الرافعي ، شعراء الوطنية ، ص ١٠٥ .

Cd. 1012. p. 50; Cd. 1951, pp. 41, 42. (٢٠٠)

(٢٠١) كتب التعداد العام سنوات ١٨٨٤ ، ١٩٠٧ .

F. O. 407 / 144, Rodd to Salisbury, No. 111 (٢٠٢)

Confidential, 20 August 1897, p. 21; F. O. 78/5156, same to same, No. 96, 12 August 1901; Cd. 2817, p. 9.

Cd. 2409, pp. 6-9. 94 96; Cd. 2817, pp. 1 - 8; (٢٠٣)

Cd. 3394, pp. 13-25; LPP., Cromer to Gorst, private, 1 June 1905;

F. O. 78/5431, Cromer to Lansdowne, No 120, 25 October 1905.

Cd 3394, pp. 10, 11. (٢٠٤)

F O. 78 / 5432, Cromer to Lansdowne, private (٢٠٥)

telegram, 25 November 1905; C PP., Lansdowne to Cromer, private No. 196, 11 May, No. 197, 17 November, No. 198, 6 December 1905, vol. VII, pp. 131-134.

(٢٠٦) على فهمي كامل ، مصطفى كامل في أربعة وثلاثين ربيعاً ، ج ٦ ، القاهرة ،

١٩٠٩ ، ص ٧٢ ، المؤيد ، ٢٩ فبراير ١٩٠٤ ، ١٣ مايو ١٩٠٦ .

Alexander, J. The truth about Ebypt, London, 1911, p. 118.

(٢٠٧) الرافعي ، شعراء الوطنية ، ص ١٠٦ .

Cd. 2409. p. 6. (٢٠٨)

(٢٠٩) اللواء ٢٣ أبريل ١٩٠٤

The Egyptian Gazette, 22 April 1904;

C.— 3394, pp. 7, 21. (٢١٠)

F. O. 78/4309, Baring to Salisbury, No. 140 secret, (٢١١)

25 April 1890.

Landau, J., Parliaments and parties in Egypt, Tel — (٢١٢)

Aviv, 1953, pp. 122, 125.

(٢١٣) اللواء ، ١٦ نوفمبر ١٩٠٧ ، ٩ مارس ١٩٠٤ . على فهمي كامل ، المرجع

المشار اليه ، ج ٥ ، ص ٨٦ .

(٢١٤) الرافعي ، مصطفى كامل ، ص ٤٦٢ ، ٤٦٣ .

(٢١٥) المؤيد ، ٢٠ أكتوبر ١٨٩٢ ، ١٦ مايو ١٨٩٤ .

(٢١٦) المؤيد ، ٣ مارس ١٨٩٨ ، ٢٩ فبراير إلى ١٩ مارس ١٩٠٤ .

(٢١٧) المؤيد ، ٢ ، ٣ مارس ١٩٠٧ .

(٢١٨) المؤيد ، ٢٣ أبريل ١٩٠٤ ، ٩ يوليو ١٩٠٦ .

(٢١٩) المؤيد ، ٣ — ١٤ أبريل ١٩٠٦ ، أحمد شفيق ، مذكرة ، ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ٩٣ — ٩٥ .

(٢٢٠) المؤيد ، ١٣ أغسطس ١٩٠٣ ، ٢ ، ٢٥ — ٣٠ أكتوبر ، ١ ، ٤ — ٦ نوفمبر ١٩٠٦ .

(٢٢١) اللواء ، ١٣ أكتوبر ١٩٠٧ .

(٢٢٢) المؤيد ، ٩ ديسمبر ١٩٠٧ .

Cunningham, A. To - day in Egypt, its administration, people, and politics, London, 1912, pp. 259, 260; Alexander, op. cit., p. 129.

(٢٢٣) المؤيد ، ١٩٠٧ ، ٢١ ، الجريدة ، ٢١ سبتمبر ١٩٠٨ .

(٢٢٤) الجريدة ، ١٣ يونيو ١٩٠٧ .

Elgood, op. cit., pp. 13—15. (٢٢٥)

(٢٢٦) اتخذت جريدة اللواء من البداية موقفها إلى جانب هذه الطبقات ضد الطبقات العليا ، فنشرت في ١٠ فبراير ١٩٠٠ مقالا بتوقيع مصطفى كامل تحت عنوان « حقوق الشعب وواجباته » قال فيه إن الشعب هو الذي يعيش الكبراء والعظماء وهو القوة الحقيقية الوحيدة في البلاد ، والسلطة التي يجب أن يخضع لارادتها أكبر العظماء وأعظم الأقوياء ، الجميع أمام الوطن سواء لا اختلاف بين الحقيير والرفيع والفقير والغني . وتكرر نفس المعنى في لواء ١٢ نوفمبر ١٩٠٤ . وفي الخطاب الذي قدمه برنامج الحزب الوطني في ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ أشار مصطفى كامل إلى ضرورة الاهتمام بالفلاحين والفقراء (انظر اللواء ، ٢٣ أكتوبر ١٩٠٧) وقد تطور هذا الاتجاه فيما بعد فأنشأ الحزب الوطني في عام ١٩٠٨ مدارس الشعب الليلية للعمال والفقراء ، وساعد العمال على تكوين النقابات . (انظر عبد الرحمن الرافعي ، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٩٠ ، ٩١) .

G. — 3394, p. 7. (٢٢٧)

(٢٢٨) المؤيد ، ٥ ، ١٣ يونيو ١٩٠١ ، ٦ نوفمبر ١٩٠٦ .

F. O. 75 / 4765; Cromer to Salisbury, telegram No. 110, 16 April 1896; Lloyd, Egypt since Cromer, vol. I, London 1933, pp. 77, 110, C—3733, pp. 2—6.

(٢٢٩) عبد الرحمن الرافعي ، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ، طبعة ثانية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٥٢ - ٥٤ .

Milner, A. England in Egypt, 5th. ed.; London, (٢٣٠) 1894, pp. 161, 162.

Blunt, W. S. Atrocities of Justice under British rule in Egypt, and ed., London, 1907, p. 10. (٢٣١)

(٢٣٢) أحمد شفيق ، مذكراتي ، ج ٢ ، قسم ١ ، ص ١٦٨ - ١٧٢ . انظر أيضاً الوثائق البريطانية الخاصة بالموضوع في F.O. 78/4578 .

(٢٣٣) المؤيد ، أغسطس - نوفمبر ١٨٩٦ . انظر أيضاً جرائد الأهالي والأهرام والوطن .

C.-8332, p. 28; F. O: 78 / 5024, Rood to Salisbury, No. 163 secret, 25 August, 1899.

(٢٣٤) المؤيد ، ٥ ، ٣١ يناير ، ٢ فبراير ١٨٩٩ .

(٢٣٥) المؤيد ١١ نوفمبر - ٤ ديسمبر ١٨٩٧ .

(٢٣٦) أحمد شفيق ، مذكراتي ، ج ٢ ، قسم ١ ، ص ٣٩٤ ، ٣٩٥ . وقد هاجت المؤيد تبصرف كرومر في سلسلة من المقالات . منها « الخطر الجديد على القضاء » ، « أمي غارة على القانون » . انظر المؤيد ، ١٢ - ٢٥ أبريل ١٩٠٢ . كان هدف كرومر ألا تقع الأوراق في يد عباس فيرسلها إلى السلطان عدو تركيا الفتاة .

(٢٣٧) أحمد شفيق . ، مذكراتي ، ج ٢ ، قسم ١ ، ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ . المؤيد ، أبريل ومايو ويونيو ١٨٩٩ .

(٢٣٨) أحمد شفيق ، مذكراتي ، ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ٦٠ - ٦٢ ، اللواء ١٠ - ٣١ يوليو ، ١٢ أغسطس - ٥ أكتوبر ١٩٠٤ .

(٢٣٩) : المؤيد ١٨ ، ٢٦ يوليو ١٨٩٧ .

L. PP. Cromer to Lansdowne, private, 15 May 1903. (٢٤٠)

(٢٤١) : المؤيد ، ٢٤ - ٢٦ سبتمبر ١٨٩٧ .

F. O. 78 / 4864, Cromer to Salisbury, No. 122, 24 September 1897.

(٢٤٢) الأهرام ٢٨ ، ٣٧ مارس ، ١ أبريل ١٨٨٧ .

Blunt, W. S. Atrocities of Justice under British rule in Egypt, London, 1906, pp. 20 - 23; Coles, C. E. Recollections and reflections by Golas Pasha, London (1919), p. 42.

S. PP., Cromer to Berrington, 21 August 1896, (٢٤٣) vol. 109/86,

F. O. 78/5156, General Commanding in Egypt to Adjutant-General, 2 August 1901. (٢٤٤)

Lloyd, G. A. Egypt since Cromer, vol. I, London 1933, pp. 63, 64. (٢٤٥)

Cd. 95, pp. 33,34 Cd. 1931, pp. 52, 53. (٢٤٦)

Cd. 1529, pp. 42 43. (٢٤٧)

Ibid, pp. 33-36; Cd. 1951, pp. 33-35. (٢٤٨)

(٢٤٩) اللواء ١٩ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٦ ، أبريل ١٩٠٤ ، المؤيد ، ٢٠ أبريل ١٩٠٤ .

Fremantle, A Loyal enemy, London. 1938, p 128 (٢٥٠).

C. PP., Cromer to Barrington, 13 April 1896, vol. VIII; S. PP. same to same. private, 2 April 1897, vol. 110/19. (٢٥١)

(٢٥٢) كان السكرتير المبرق ، كما يقول رونالد ستورز ، هو ضابط المخابرات بالنسبة لكرور وقال ستورز إن من الانتقادات التي كانت توجه إلى هاري بويل أنه كان يرى المصريين بعيون سورية . وقد أشار محمد عبده إلى النفوذ القوي الذي كان يتمتع به لدى كرومر كل من صاحب المقطم وملحم شكور الموظف في المخابرات . انظر :

Storrs' op. cit., p. 59; Blunt, Diaries, part I, p. 304.

Clara Boyle, A servant of the empire, London, 1938, pp. 82, 103. (٢٥٣)

(٢٥٤) الكونت فيليب دي طرازي ، تاريخ الصحافة العربية ، ج ٢ ، بيروت ، ١٩١٣ ، ص ١٣٨ - ١٤٢ .

C. PP., Cromer to Sanderson, Private : 22 December 1898, vol. VIII. (٢٥٥)

(٢٥٦) اللواء ، ٢٣ ، ٢٤ أبريل ١٩٠٠ ، ١٠ — ١٢ أبريل ١٩٠١ ، المؤيد ،
٣٠ أبريل ١٩٠٠ .

F.O. 78/5026, Cromer to Salisbury, No. 112, 26 May F.O.
78/5025, Salisbury to Cromer, telegram No. 71, 31 May 1899;
F. O. 78/5087, Cromer to Salisbury, No. 81 confidential, 27
April, No. 91, 12 May, No. 97 confidential, 26 May 1900.

F. O. 78/5302, Cromer to Lansdowne, No. 124, 28 (٢٥٧)
October 1903.

F. O. 78/3303, Cromer to Lansdowne, telegram No. 28,23 (٢٥٨)
December 1903.

(٢٥٩) اللواء ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ نوفمبر ١٩٠٥ ، العالم الإسلامي ، ٩ يونيو ١٩٠٥ .

F. O. 141/388, Lansdowne to Findlay, No. 155, 18 August
1905; F. O. 78/5431 Cromer to Lansdowne, No. 132 confidential, 5
December 1905.

(٢٦٠) في عام ١٩٠٧ كان لطيف باشا سليم مترددا في مقابلة عباس بعد دنشواي
لنسوية الخلافات بينه وبين الفريق المتطرف من الحركة الوطنية الذي يتزعمه مصطفى كامل ،
وقال إن عباس مخادع ولا يوثق به ، وأنه في سبيل مصلحته الخاصة يضحى بالصالح العام .
انظر مذكرات محمد قريد ، الكراسية الأولى ، ص ٢ .

(٢٦١) الجريدة ، ٢٩ ، ٣٠ ، أبريل ، ١٣ يونيو ١٩٠٧ .

Blunt, Diaries. part 1, p. 264. (٢٦٢)

(٢٦٣) أحمد شفيق ، مذكراتي ، ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٤٦ ،
محمد رشيد رضا ، تاريخ الإمام ، ج ١ ، ص ٤٣٢ — ٤٣٥ ، ٤٦٦ — ٤٦٧ ، ٤٨٤ — ٨٦ ،
٤٩٧ — ٩٨ ، ٥٦٢ ، ٥٧٣ .

(٢٦٤) أحمد شفيق ، مذكراتي ، ج ٢ ، قسم ١ ، ص ٣٦٨ .

W. PP. Abbas to Wingate, 7 February 1906, box (٢٦٥)
No. 153/2; Owen to Wingate, 9 December 1909, box 279/6. Blunt,
Diaries, part 2. pp. 80, 88.

(٢٦٦) المؤيد ، ٢٦ مارس ١٨٩٩ ، أحمد شفيق ، مذكراتي ، ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ٧٨٠ ، ٧٨١ .

Blunt, Diaries, part I, p. 299; C. PP. Cromer to Ponsonby, 8 December 1898, vol. VIII, pp. 191, 192.

(٢٦٧) محمد رشيد رضا ، تاريخ الإمام ، ج ١ ، ص ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٥٦٢ ، أحمد شفيق ، مذكراتي ، ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ٤٥ ، ٤٦ .

(٢٦٧ ب) طرازي ، المرجع المذكور ، ج ٤ ، ص ١٦٠ - ٣١٢ .

(٢٦٧ ج) المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٣٨ ، إلياس زاخوره ، كتاب مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، القاهرة ، ١٨٩٧ ، ج ٣ ص ٥٤٢ ، ٥٤٣ .

Hartmann, M., The Arabic press of Egypt, London, 1899, p. 12.

Dicey, E., « Egypt, 1881 to 1897 », Fortnightly Review, new series, vol., LXI. 11, 1898, p 694.

(٢٧٦ هـ) اليرافعي ، مصطفى كامل ، ص ١١٣ - ١١٥ ، ١٨٨ - ١٩٥ .

(٢٦٨) المؤيد ، ١٤ ، ٢٥ فبراير ، ٧ ، ١١ مارس ، ٨ مايو ١٩٠٦ . اليرافعي ، مصطفى كامل ، ص ١٩٥ . ويعتبر هذا الموقف أقوى مظاهر العداء الذي أبداه المصريون تجاه الاحتلال وسياسته في النصف الأول من عام ١٩٠٦ . من تلك المظاهر موقف المارة الذي اتخذته بعض الصحف الوطنية من افتتاح ميناء بور سودان وخط السكة الحديد الذي يصل داخل السودان بالبحر الأحمر . وحين زار ولي عهد بريطانيا مصر في مارس انتقد أعضاء مجلس شورى القوانين أمامه سياسة الاحتلال التعليمية وطالبوا بزيادة الاعتمادات المخصصة للتعليم الابتدائي والثانوي ، كما طُلب بمنح مصر مجلسا نيابيا ، وحين نشر تقرير كرومر النقطة في أبريل ، متضمناً مشروعاً لتعديل نظام الامتيازات الأجنبية ، هاجمته الجرائد الوطنية بشدة .

(٢٦٩) أنجليك شفيق ، ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ٨٢ - ٨٧ .

F. O. 407/165, Cromer to Grey, telegram No.7, 15 January 1906;

F. O. 407/166, Same to same, telegram No. 97, 11 April,
No. 110, 24 April 1906.

(٢٧٠) انتهت تلك الجهود فيما بعد بإنشاء صحيفة الجريدة ، ثم تأسيس حزب الأمة .

Weigall, A. E. A history of events in Egypt from 1798 to 1914, London, 1915. p. 203.

(٢٧٢) تفصيلات التحقيق والمحاكمة عكن الرجوع إليها في :

Cd. 3086, Cd. 3091.

انظر أيضا للمؤلف كتابه عن دنشواي ، طبع في الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٤

Elgood, P. G., The transit of Egypt, London, (٢٧٣)
1938, pp. 137, 138.

Chirol, op. cit., p. 93. (٢٧٤)

(٢٧٥) الرافعي ، مصطفى كامل ، ص ٢٠٣ .

The Manchester Guardian, 24 July 1906. (٢٧٦)

(٢٧٧) عبد الرحمن الرافعي ، شعراء الوطنية ، تراجمهم وشعرهم الوطني والمناسبات
التي نظموا فيها قصائدهم ، القاهرة ١٩٥٤ ص ١٠١ .

F. O. 407/167, Findlay to Grey, No. 113, 7 July 1906. (٢٧٨)

(٢٧٩) اللواء ، ٦ أغسطس ١٩٠٦ .

(٢٨٠) أحمد شفيق ، مذكراتي ، ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ١٠١ - ١٠٣ . مذكرات
محمد فريد ، الكراسي الأولى ، ص ١ ، ٢ .

(٢٨١) مذكرات محمد فريد ، الكراسي الأولى ، ص ٢ ؛ مذكرات الحديوي هياس
حلمي ، المصري ، ١١ مايو ١٩٥١ .

Blunt, Diaries, part 2, pp. 149, 152-154, 162, 163.

F. O. 407/169. Memorandum by Lord Cromer on (۲۸۲)
the present situation in Egypt, 8 September 1906

See Egypt No. 3 (1907) : and the Parliamentary (۳۸۳)
Debates of the period.

F. O. 633/13 Cromer to Grey, private, 3 March (۲۸۴)
1907, F. O. 800/45, Cromer to Goist, 22 November 1906,

F. O. 633/13, Part II, Cromer to Grey, private, (۲۸۵)
3, 7 March 1907; part. I, Grey to Cromer, private, 1, 9 March
1907.

الفلاحون بين الثورة العراقية وثورة ١٩١٩

المدركتور : علي محمد محمد برطات

كلية التربية - جامعة المنصورة

من الصعب وضع تعريف نهائي للفلاحين وخاصة أولئك الذين يمتلكون منهم أرضاً . وإذا جاز وضع تعريف للفلاحين فإن هذا التعريف يمكن أن يسير حسب مقياسين هما حجم الملكية ونوع الاستغلال القائم للأرض . وحيث تختلف الحاجة إلى عمل الآخرين ويصبح المالك وأولاده هم العاملين وحدهم في زراعتهم وهذا لا يتأتى إلا في الملكيات الصغيرة فإننا نجد أنفسنا أمام طبقة الفلاحين .

وتتفق المصادر المصرية على تعريف الملكيات الصغيرة بأنها التي تقل مساحتها عن خمسة أفدنة وهي ملكية يمكن اعتبار أصحابها من الفلاحين إذا توفر لهم شرط استغلالها بأنفسهم دون الحاجة إلى عمل الآخرين . وهناك شريحة أخرى من الفلاحين لا تملك أرضاً ولا عمل لها سوى الزراعة ويمكن أن نميز داخل هذه الشريحة بين عمال الزراعة وصغار المستأجرين .

وعلى هذا يمكن تعريف طبقة الفلاحين بأنها الفئة الاجتماعية التي لا عمل

لها سوى الزراعة ولا تحتاج في أدائها لهذا العمل إلى جهد الآخرين ويتساوى في ذلك الملاك منهم وغير الملاك .

وحسب رواية يعقوب أرتين فان محمد على وزع الأرض على الفلاحين في مساحة تتراوح بين ٣ و ٥ أفدنة لكل أسرة . غير أنه ما كاد ينتهى عصر إسماعيل حتى كان هناك من الفلاحين من يملك أقل من قيراط ($\frac{1}{4}$ من الفدان) وأصبح التفاوت واضحاً في توزيع الملكية في القرية الواحدة . ففي قرية العرابة المدفونة ١٨٦٨ كان هناك ٢٨ مالكا . مجموع ملكيتهم

س ط ف
١٦١٦ فدان يقابلهم ٢٨ من الفلاحين مجموع ملكيتهم ١٦ ٨ ١ من بينهم ثلاثة يملك الواحد منهم ٤ أسهم (سدس قيراط)^(١) . فها هي العوامل التي أدت إلى تجريد الفلاحين من أراضيهم بهذه الصورة ؟ الحقيقة البارزة في توزيع الملكية خلال مسيرة التطور من عهد محمد على وحتى الثورة العرابية هي أن الفلاحين قد تعرضوا لعملية افقار مستمر ساهمت فيها مجموعة عوامل منها :

١ - أن التشريعات التي حكمت تطور الملكية تمت لغير مصلحة صغار الفلاحين .

٢ - أن قيام الملكيات الكبيرة في الأراضي العشورية (أراضي الأبعاديات والجفالك التي فرض عليها العشر ١٨٥٤) تم على حساب أراضي الفلاحين .

٣ - أن نظام العهد الذي نشأ في نهاية عهد محمد على تكفل بانتزاع الجزء الأكبر من أراضي الفلاحين .

٤ - الضرائب المتزايدة وما نتج عنها من ظواهر تسببت في انتزاع الجزء الأكبر من أراضي الفلاحين .

وفيما يلي تفصل الحديث عن هذه العوامل وأثر كل منها .

١ - تطور الملكية من خلال التشريعات وأثره على أراضي الفلاحين :

الحقيقة البارزة في تطور تشريعات الملكية أنها تمت لغير مصلحة الفلاحين الذين أدت هذه التشريعات التي تجريدهم من بعض أراضيهم وتم ذلك عن طريقين :

(١) إعطاء حقوق للدائنين المرتهنين ومعظمهم من الأجانب تفوق حقوق الفلاح صاحب الأرض المسدين ويمكن ملاحظة ذلك خلال التشريعات التي صدرت ابتداء من اللائحة الأولى (١٨٤٦) فقد كان أول حق أعطته هذه اللائحة للفلاح هو حق الرهن . كما نصت اللائحة الثانية الصادرة سنة ١٨٥٤ على أن تسجيل الأرض المرهونة في دفتر الصراف يكون باسم الدائن المرتهن أما اللائحة السعيدية فقد تضمنت أحكاماً تنطق بالمحابة للدائنين المرتهنين على حساب الفلاحين أصحاب الحق الأصليين على هذه الأرض التي استهانت هذه اللائحة بحقوقهم .

ففي البند الثامن أجازت اللائحة رهن الأرض الخراجية لمن يريد بشرط أن يكون ذلك باطلاع المديرية ويكون التكليف باسم الذي أخذ الأطيان بالغاروقة (الرهن) أما الأراضي التي مضى على رهنها خمسة عشر عاماً فهذه تصبح من حق الدائنين المرتهنين إذا كان الدائن لا يزال واضعاً اليد عليها . وفرقت هذه اللائحة في هذا البند بين الدائن المرتهن وبين المدين الراهن إذا توفى أحدهما بدون وريث وآلت حقوق أي منهما لبيت المال ، فإذا كان الراهن توفى عن بيت المال فتمتقي الأطيان في حيازة واضع اليد (الدائن المرتهن) أثرية ولا يؤخذ منه رسم ، أي أن حق الدائن يتحول بدون مقابل من مجرد حق رهن إلى حق كامل في الإلتفاع بالأرض الخراجية باعتباره صاحباً لها .

أما إذا توفى الدائن المرتهن عن بيت المال دون ورثة فإن المدين لا يستطيع أن يسترد أرضه إلا بعد دفع قيمة الدين وألا يعاد رهن الأرض

لشخص آخر ولا يجوز لصاحب الأرض أن يستردها إلا بعد أن يدفع
للدائن الجديد قيمة الرهن وإذا لم يوجد راغب في إرثها الأرض فإنها تعود
ليبيت المال (٢).

وعند صدور القانون المدني المختلط وأصل حماية الدائن المرتهن فقرر
(بند ٤٨) حرمان المتفجع من أرض زراعية إذا لم يدفع الضرائب المقررة
عليها بشرط مراعاة حقوق الدائن المرتهن وقد وصلت الحماية في هذا القانون
إلى حد الإبقاء على الرهن حتى ولو كان الراهن غير مالك للأرض عند رهنها
(بند ١٠٦، ١٠٧) (٣).

(ب) ضيقت هذه التشريعات المدة التي يمكن للفلاح « المتسحب »
(تارك الأرض) خلالها استرداد أرضه التي تركها إذا عاد إليها فلائحة
الأراضي الأولى (١٨٤٦) جعلت للفلاح الذي ترك أرضه الحق في استردادها
كلما أو بعضها في أي وقت يعود إليها دون أن تحدد لذلك موعداً . أما
اللائحة الثانية (١٨٥٤) فقد حددت لذلك مدة قدرها ١٥ سنة يسقط بعدها
حق الفلاح العائد في استرداد أرض التي تركها .

واختصرت اللائحة السعيدية (١٨٥٨) هذه المدة إلى خمس سنوات
(بند ٥) ثم اختصر الأمر العالي الصادر ١٤ ديسمبر ١٨٦٥ هذه المدة إلى
ثلاث سنوات في وقت كان الفلاحون لا يزالون يتركون أراضيهم هرباً من
الضرائب المتزايدة ومن السخرة (٤) .

٢ - قيام الملكيات الكبيرة في الأراضي العشورية على حساب ملكية الفلاحين :

يمثل قيام الجفالك (الضياع الملكية) أول عملية قامت بها السلطة
لتجريد الفلاحين من أراضيهم وقد بلغت مساحة الأراضي التي انتزعها محمد

على نفسه ولأفراد أسرته ٢٢٤٢٨٦ فدان وبلغت مساحة جفالك الوادى الذى خصصه عباس باشا لنفسه ١٨٧٣٤ فداناً من أراضى مديرية الشرقية كما بلغت مساحة جفالك الخزان الذى خصصه سعيد لنفسه فى البحيرة ٢٠٤٢٠ فداناً^(٥) . وقد تكونت هذه الجفالك أساساً من أراضى الفلاحين فقد بلغت مساحة أراضى الفلاحة التى شملتها جفالك نبروه وبشيش وطنباره وبسنديله بالغربية الذى خصصهم محمد على لنفسه بأمر فى ١٤ ربيع الآخر ١٢٥٧ هـ (١٨٤١) بلغت ٣٤٤٢٥ فداناً من إجمالى المعمور الذى شملته هذه الجفالك البالغ مساحته ٣٦٦٩٢ فداناً بينما كان الباقى من أراضى الأوسية والرزق^(٦) . وواصل الخديو إسماعيل سياسة أسلافه فى الإستيلاء على أراضى الفلاحين حتى زادت الأراضى التى امتلكها هو وأسرته على المليون فدان^(٧) .

ومن ناحية أخرى فإن عملية منح الأبعاديات كانت مصحوبة بعملية إغتيل لأراضى الفلاحين فقد شملت أبعاديات كبار الملاك عند تحديد مساحات من المعمور من أراضى الفلاحين . وفى بعض الأحيان كانت الأبعاديات الممنوحة يتم تحديدها من أراضى المعمور^(٨) . ويصف أحمد عرابى فى مذكراته كيف أن الأراضى التى منحت لكبار الضباط فى عهد إسماعيل من زيادات المساحة بمديرتى الغربية والمنوفية قد انتزعت من أجود الأراضى على حساب ملكية الفلاحين فيقول : خرجت الأوامر من المعية الخديوية إلى المديرين المذكورين بتسليم الأراضى المذكورة إلى أصحاب الرتب المختلفة ولكن عند الشروع فى إستلام تلك الأهلان ظهر الظلم وتجسم باكمل معانيه فقد كان يتوجه كل واحد من المندوبين من طرف المنعم عليهم بأمر من المديرية إلى بلد يختارها من أجود البلاد تربة ويطلب تحديد المقدار المعين قطعة واحدة فى أخصب حوض من الأرض المملوكة لأربابها فيجاء إلى طلبه ثم يحال المالكون الضعفاء على الخيضان الأخرى التى توجد بها زيادة فى المساحة وقد لا توجد حيث ينخصن مقدار الأرض المأخوذة منهم على

على جميع الأفدنة الموجودة في البلد فيخص الفدان الواحد قيراطان أو ثلاثة أو أربعة فتؤخذ من الكل وتجمع في جهة وتعطى لأولئك المساكن بدلا من أراضيهم التي كانوا يمتلكونها وقد تكون هذه الأرض من أردأ أنواع الأراضي،^(٩).

وحتى أولئك الذين كانت الأراضي الممنوحة لهم من الأبعادية فعلا ما لبثوا أن استبدلوا بها أراضي من المعمور في عهد سعيد الذي أصدر أمرين في سنتي ١٨٥٤ و ١٨٥٥ أجاز لأصحاب الأبعاديات قليلة الإنتاج أن يستبدلوا بها أراضي من المعمور التي تركها الفلاحون^(١٠).

وعلى هذا فإن قيام الملكيات الكبيرة في الأراضي العشورية سواء كانت من الجفالك أو من الأبعاديات تم على حساب ملكية الفلاحين.

٣ — نظام العهد والاستيلاء على أراضي الفلاحين بوضع اليد :

نتج عن الضرائب المتزايدة في عهد محمد علي وتجنيد الفلاحين وهرب بعضهم أن عجزت عن دفع الضرائب قرى بأكملها . وفي مواجهة هذا العجز في الضرائب أوجد محمد علي نظاما جديدا لجباية الضرائب وهو الذي عرف بنظام العهد . ففي ٢٣ مارس سنة ١٨٤٠ أصدر محمد علي أمرا يقضى بالزام كبار موظفيه وضباطه الذين اغتفوا خلال عملهم في خدمته بأخذ البلاد التي أسرت عهدا . وعلى هذا فالعهد كانت امتيازاً يمنح لشخص ما يتعهد فيه بدفع الضرائب الجارية والمتأخرة على القرى المعسرة نظير أن يعطى المتعهد جزءا من أرض القرية يزرعها لحسابه على أن يعمل فيها الفلاحون كعمال يومية أو نظير جزء من المحصول^(١١) وكان صاحب العهد مطالبا بزراعة كل أراضي القرية التي عجز الفلاحون عن زراعتها على أن تترك للفلاحين أطيانهم تدريجياً عندما يستطيعون زراعتها حتى إذا عم التحسن جميع النواحي أعيدت للفلاحين أطيانهم^(١٢) . وما حل عام ١٨٤٤ حتى كانت مساحة قدرها.

٥٩٩ هـ ٢٠ ر ١ قد تحولت إلى عهده لمحمد علي وأسرته وكبار موظفيه وقواده (١٣)
فهل أعيدت هذه الأرض للفلاحين بعد ذلك ؟

يؤكد يعقوب ارئين أن حقوق الملكية الكاملة قد أعطيت على بعض
المساحات لأصحاب العهد التي ألغيت في عهد عباس (الغي عباس بعض العهد
التي تراكت المتأخرات على أصحابها) وإن كان ارئين (١٤) لم يوضح
الأساس الذي تحولت بمقتضاه هذه العهد إلى ملكية خاصة خلال تلك الفترة
لكننا نستطيع أن نلقى بعض الضوء على ظروف تحول العهد إلى ملكية
خاصة للمتعهدين في الفترة التالية . فاللائحة السعيدية قد أعطت حقوقا ثابتة
لواضعي اليد على الأراضي التي مر عليها أكثر من خمس سنوات في حوزتهم .
وهذا يعني انتقال أراضي العهدة التي كانت لا تزال قائمة إلى المتعهدين باعتبارهم
واضعي اليد عليها . وهي حقيقة يؤكدها قرار مجلس شورى النواب الصادر
سنة ١٨٦٦ الخاص بإلغاء العهد والذي جاء فيه : « وحيث أن المتعهدين
استملاكوا لأطيان الواضعين يدهم عليها بموجب اللائحة ، (١٥) وتشير سجلات
المكلفات الموجودة بدار المحفوظات إلى أن الجزء الأكبر من أراضي العهد
تحول إلى ملكية خاصة للمتعهدين (١٦) . وعلى هذا فإن نظام العهد عندما ألغى
في عهد اسماعيل كانت جزء كبير من الأراضي الخراجية قد أصبح مملوكا
للمتعهدين وأسرهم بوضع اليد .

٤ — الضرائب المتزايدة وما ترتب عليها من ظواهر أدت إلى فقد
الفلاحين لأراضيهم :

في الفترة من نهاية حكم محمد علي وحتى نهاية عهد اسماعيل زادت الضرائب
زيادة كبيرة كما شهد عهد اسماعيل أنواعا من الضرائب الإضافية حتى زاد
ما كان يحصل خلال عهده على الفدان الواحد عن ستة جنيهات (١٧) . ويكفي
أن نعلم أن دخل الدولة من الضرائب قد ارتفع من ٢٠٠٠ ر ١٥٤ ر ٢ جنيه في

نهاية عهد سعيد (١٨٦١) إلى ٤٦٨ ر ٤٢ ر ١٠ جنيه في عهد اسماعيل (١٨٦٥). وقد افتخر اسماعيل صديق ناظر مالية الخديوى اسماعيل الذى عرف بالفتش أنه جمع فى بعض السنوات خمسة عشر مليوناً من الجنيهات من الضرائب^(١٨) وقد ضاعف من وطأه الضرائب النظام التضامنى فى الضرائب الذى لجأت إليه سلطات محمد على لمواجهة العجز الناتج فى الضرائب فكان فلاحو القرية مسئولين عن ضرائبها بالتضامن كما كانت القرية مسئولة عن ضرائب جيرانها من القرى وقد فتح هذا النظام الباب واسعا لاستبداد مشايخ القرى والسلطات المحلية وتلاعبهم بأقدار الفلاحين .

وإلى جانب النظام التضامنى الذى ظل معمولاً به حتى بداية عهد سعيد كان هناك تمييز فى الضرائب بين الفلاحين وكبار الملاك ففى اللحظة الأولى أعفى أصحاب الأبعاديات والجفالك من الضرائب حتى عصر سعيد الذى فرض عليها ضريبة رمزية تعرف بالعشر قدرت على أساس عشر المحصول ومنذ ذلك التاريخ عرفت مصر التمييز الضريبى فيما عرف بالضرائب العشورية والضرائب الخراجية . وفى عهد سعيد كانت الضريبة العشورية على الفدان الواحد تتراوح بين ٨ قروش و ٢٦ قرشاً بينما كانت الضريبة الخراجية تتراوح بين ٢٥ و ١٠٠ قرش^(١٩). وإلى جانب التمييز فى الضرائب فإن توزيعها لم يكن عادلاً لسببين .

أ - إن أراضى كبار الملاك الخراجية كانت موضع تمييز عن أراضى الفلاحين فتعديل الضرائب الذى صدر ١٨٦٨ واضطلعت به لجان مشكلة من من عمد ومشايخ القرى كان أبعد ما يكون عن العدل فقد راعت هذه اللجان جانب كبار الملاك^(٢٠) .

ب - إن التغييرات الهائلة التى حدثت فى توزيع الملكية لم تواءمها تغييرات مماثلة فى توزيع الضرائب فالضرائب وضعت على أساس مساحة

١٨١٣ ورغم أن هناك أراضي أكلها النيل وأخرى أخذتها المشروعات العامة كالترع والجسور والسكك الحديدية فإن هذه الضرائب لم تسقط عن أصحابها ويشير دوفرين في تقريره الذي وضعه ١٨٨٣ إلى أن رجلاً ظل يدفع ضريبة ١٧ فداناً أخذت لمشروع السكة الحديدية ١٢ عاماً (٢١). وفي ظل هذه الظروف كانت أساليب جباة الضرائب غاية في القسوة والوحشية ويصور عبد الله نديم في الطائف بشاعة أساليب جباة الضرائب وقسوتهم في معاملة الفلاحين فيقول « وكانت طرق تحصيل الضرائب تقشعر لها الأبدان قوامها الإذلال والإهانة والإيلام فإذا هبط المأمور قرية للإشراف على تحصيل الضرائب طلب سكانها واحداً بعد واحد فن دفع نجماً من عذاب أليم ولا يناله إلا بعض السياط ليشبع نهم المأمور للضرب ومن قصرت يداها ألقاه القواص على الأرض وقطع أهدابه بالسياط فإذا نجماً من الموت أودع السجن، ويعرض لأحد المواقف التي شاهدها بنفسه فيقول « وقد شاهدت القواصين وجباة الضرائب يعترضون جنازة في أحد الشوارع ثم تقدم كبير القواصين وأمر بإنزال النعش من فوق أكتاف المشيعين حتى تدفع الضريبة التي كانت مستحقة على الميت وصاح المشيعون لعنة الله على الخديو في كل كتاب . وأخيراً دفعت الشهامة أحد المشيعين فأعطاه الضريبة وكانت ستة قروش، (٢٢) .

وقد نتج عن زيادة الضرائب وعجز الفلاحين عن دفعها ظاهرتين تسببتا في النهاية في فقد الفلاحين لجزء من أراضيهم وهي التسحب من الأرض وديون الفلاحين .

- التسحب من الأرض ومصير أراضي المستروك :

تسببت الضرائب المتزايدة إلى جانب السخرة في هرب الفلاحين من أراضيهم وهي الظاهرة التي بدأت في عهد محمد علي واستمرت حتى نهاية عهد إسماعيل وخلال حكم سعيد صدرت ثلاثة أوامر عالية (١٨٥٥/٥٤) صرحت

للفلاحين بترك أراضيهم إذا كانوا غير قادرين على أداء أموالها . وبناء على هذه الأوامر ترك الفلاحون مساحات من الأرض يقدرها جرجس حنين وعزيز خانكي بمساحة ٦٦٨٦٦ فدان في مديرتي الشرقية والدقهلية وحدهما وهي الأطيان التي عرفت باسم المتروك كما عرفت الأطيان التي بقيت لدى الأهالي باسم مرغوب^(٢٣) . وحدد الأمر الصادر ١٨٥٨ مصير هذه الأرض فأوضح أن جزءا منها أعطى لموظفي الحكومة حسب لائحة المعاشات والبعض الآخر أعطى كإعانات والجزء الثالث استبدل بأبعاديات قليلة الإنتاج كما نص هذا الأمر على بيع الأراضي التي ستؤول للحكومة بمقتضى هذه القرارات للذوات أو الأوربيين أو للأهالي وجميع هذه الأطيان تحولت إلى أراضي عشورية^(٢٤) . وحتى نهاية عصر إسماعيل كان ترك الفلاحين لأراضيهم لا يزال مستمرا بسبب الضرائب والسخرة وهكذا تسببت هذه الظاهرة في فقد الفلاحين لجزء من أراضيهم .

ديون الفلاحين وما نتج عنها من رهونات ونزع ملكيته .:

لم تكن ديون الفلاحين تمثل مشكلة قبل عصر إسماعيل لكن مع ظهور اقتصاد السوق وسيادة التعامل النقدي وما ترتب على ذلك من جباية الضرائب نقداً وهي التحولات التي أصبحت واضحة مع نهاية عهد سعيد أمكن للفلاح أن يقترض على الأقل لمواجهة السنوات الجفاف ليشتري القوت الضروري وأمام المطالب المالية المتزايدة لحكام أسرة محمد علي وخاصة إسماعيل لم يكن أمام الفلاحين الذين صمدوا على أراضيهم سوى الاستدانة التي أصبحت ممسكة بضمان الأرض بفضل الحقوق المتزايدة ، التي حصل عليها الفلاحون على أراضيهم وفي نفس الوقت جد عاملان ساعدا الفلاحين على الاستدانة.

١ - وجنود الأجانب وتغلغلهم في الريف مزودين بالامتيازات

الأجنبية ثم سلطة المحاكم المختلطة وزاحوا يعزبدون في الريف في حماية هذه الامتيازات .

٢ - ما أدخله التشريع المختلط من تغيير على نظام الرهن فالتشريع الإسلامي لا يعرف من الرهونات سوى نظام الرهن الحيازي أو الغاروقة وفيه يستولى الدائن على أرض المدين طوال مدة الرهن ولم يكن الفسلاح المصري يقدم على هذا النوع من الرهن لأنه كان يرى فيه وسيلة لتجريدته من أرضه من اللحظة الأولى أما نظام الرهن الجديد الذي جاءت به المحاكم المختلطة فهو « بيع الوفاء » وهو نوع من الرهن يسمح فيه للمدين بالاحتفاظ بأرضه طوال مدة الدين ويكون للدائن حق الاستيلاء على الأرض موضوع الرهن إذا عجز المدين عن الدفع .

وقد رحب الفلاحون بهذا النوع من الرهن الذي أدى في النهاية إلى خروج الجزء الأكبر من أراضيهم إلى أيدي غيرهم من المرابين الأجانب (٢٥) .

ومع بداية حكم إسماعيل كانت ديون الفلاحين تمثل مشكلة حادة فالازدهار الذي بدأ مع سنة ١٨٦٠ بارتفاع أسعار القطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية أغرى كثيراً من الفلاحين بالتوسع في زراعة القطن على أساس القروض التي حصلوا عليها بصفة أساسية من التجار اليونانيين وغيرهم ولقد أدى انخفاض أسعار القطن المفاجيء عقب انتهاء الحرب إلى إفلاس عدد كبير من الفلاحين وانتقال الكثير من أراضيهم للدائنين والمرابين (٢٦) . وفي ١٨٦٥ كانت ديون الفلاحين قد أصبحت مشكلة تستدعي تدخل الحكومة وإلا فإن مساحات واسعة من الأراضي سوف تنتزع من الفلاحين لحساب المرابين الأجانب وعلى هذا فقد أصدرت حكومة إسماعيل أمراً ١٨٦٥

تحمّلت بمقتضاه الدولة ديون الفلاحين وأصبحت أراضي الفلاحين البالغ مساحتها ٤٠٠ ألف فدان مرهونة للدولة وبلغت الأموال التي خصصتها الحكومة لهذه العملية ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه وعلى الرغم من تدخل الحكومة فقد استمرت ديون الفلاحين وما ترتب عليها من رهونات تمثل مشكلة خادعة في الفترة من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ ارتفعت الديون المسجلة بسجلات المحاكم المختلطة من ٥٠٠ ألف جنيه إلى ٧ مليون جنيه منها ٥ مليون جنيه على الفلاحين وكان جزء كبير من هذا المبلغ ناتجاً عن الفائض المتراكم من الفوائد التي كان معدلها يصل إلى ٣٪ في الشهر وبلغت جملة السلفيات في ٣٠ يونيو ١٨٨٢ - ١٨٨٣, ٩١٢, ٨٢١, ٥ جنيهاً رهن مقابلها ٤٠٠ ألف فدان^(٢٨). كل هذه العوامل أدت إلى أن يفقد الفلاحون الجزء الأكبر من أراضيهم هذا إلى جانب أن السخرة استنفذت من الفلاحين آخر ما لديهم وهو الجهد البدني وكانت تذهب أساساً إلى أراضي الملاك وكانت تتم في أسوأ ظروف من الممكن أن يتم فيها عمل إنساني.

ومع نهاية حكم إسماعيل كان الفلاحون قد وصلوا إلى حالة من الضيق يصعب احتمالها وقد أفاضت المصادر في وصف هذه الحالة التي تردى فيها الفلاحون في السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل فيقول بلنت^(٢٩) د وكان الفلاحون في ذلك الوقت في أشد حالات الضنك وكان هذا هو العام الأول من الثلاثة أعوام الأخيرة المروعة من حكم إسماعيل وكان إسماعيل صديق المفتش المشهور لا يزال في أوج سلطته وحملة القراطيس الأجانب يجازون مطالبين بدفع الأقساط والمجاعة على أبواب الفلاحين وكان من الأمور النادرة في تلك الأيام أن يرى الإنسان شخصاً في الحقول وعلى رأسه عمامة أو على ظهره أكثر من قبصر وغصت مدن الأرياف في أيام الأسواق بالنساء اللاتي أتين لبيع ملابسهم وحليهم للمرايين الأروام لأن جامعي الضرائب كانوا في قراهن والسكر باج مشهور في أيديهم د وما زاد الطين بلة أن النيل في خريف ١٨٧٧ انخفض عن منسوبه المعتاد فترتب على ذلك عجز في محصول ١٨٧٨

ولم يقف الخطب عند هذا الحد بل أن الطاعون البقري تفشى بدرجة مروعة في الماشية بالإضافة إلى هبوط سعر القطن هبوطاً كبيراً وكان نتيجة هذا كله أن ضربت المجاعة أطناًها في الوجه القبلي بشكل لم يعرف له لمثل منذ أجيال عديدة وإذا ذلك خرجت النساء بأطفالهن هائمات على وجوههن متنقلات من قرية إلى أخرى في طلب لقمة العيش حتى اضطروا في كثير من الأحيان إلى النزود بما كفا يلقينه من فضلات في الطرق وحثالتها (٣٠) . وكان الآلاف الذين ماتوا جوعاً بسبب قلة الغذاء في الوجه القبلي نادراً ما تدفن جثثهم وقد قرر أحد شهود العيان الذي كان ضمن اللجنة التي سارت في النيل جنوباً في شهر فبراير ١٨٧٩ . تحمل المؤن إلى المناطق التي أصابها المجاعة إن عدد الأفراد الذين ماتوا نتيجة لنقص الطعام لا يقل عن عشرة آلاف يضاف إليها عدد آخر ماتوا نتيجة الأمراض التي أصابتهم بسبب الحرمان والعوز . وكل هذا كان نتيجة مباشرة للفقر الناجم عن الضرائب الباهظة (٣١) . وفي ١٨٨٢ كتب عبد الله نديم سلسلة من المقالات في جريدة الطائف تحت عنوان مصر وإسماعيل سجل في إحداها أن إحدى السيدات جلست بالكرباج حتى الموت لأنها رفضت أن تدل على المكان الذي كان زوجها يضع فيه نقوده وكان مديناً للحكومة بمبلغ ٤ قرشاً (٣٢) . وكان طبيعياً أن تنعكس حالة الفلاحين هذه في شكل نوع من القلق أصبح ملحوظاً في المنطقة بين سوهاج وجرجا وظهر ذلك في بداية الأمر في حالات السرقة والقتل التي ظهرت في تلك المنطقة لكن سرعان ما اتخذ الموقف شكلاً مختلفاً في ١٨٧٩ عندما قوبل جامعي الضرائب والجنود الذين أرسلوا إلى المنطقة بمقاومة من الفلاحين الذين هربوا إلى الجبال وكونوا عصابات مسلحة (٣٣) . ولم يلبث هذا القلق أن تحول إلى مشاركة واسعة النطاق من قبل الفلاحين في الثورة العراقية .

البعد الاجتماعي لحركة الفلاحين في الثورة العراقية :

رأينا كيف أصبح قلق الفلاحين واضحاً مع نهاية عصر إسماعيل وبات

من الممكن تحول هذا القلق إلى ثورة وهو ما حدث في الثورة العراقية حين توفرت الأسباب السياسية لذلك فقد رأى الفلاحون في عرابي محرراً لهم من ظلم كبار الملاك الأتراك والشراكية . وكان الفلاحون في الريف يطلقون على عرابي اسم الواحد فقد كان الفلاح الوحيد الذي استطاع أن يقف بنجاح ضد الطبقة الحاكمة من الأتراك والشراكية . ويرى وفرد بلنت أن الثورة العراقية كانت حركة فلاحية بحته هدفها تحرير الفلاحين وأنها كانت موجّهة أساساً ضد حكومة الأتراك والشراكية (٢٤) .

ولعل أول مشاركة عامة للفلاحين في الثورة هو تخميم محاضر بتوكيل عرابي للدفاع عن البلاد بعد قبول توفيق للذكورة المشتركة الثانية واستقالة وزارة الثورة برئاسة البارودي (٢٥ مايو ١٨٨٢) وهي الفترة التي شهدت قدراً من القلق والاضطراب نشطت خلالها بعض العناصر في الريف في جمع التوقيعات على عرائض برفض المذكرة المشتركة وتوكيل عرابي للدفاع عن البلاد . وتوضح أوراق الثورة العراقية أن توقيع هذه المحاضر كان جزءاً من حركة عامة شهدتها الريف المصري لتأييد الثورة وإضفاء الشرعية على موقف عرابي في مواجهة الخديوي والسلطان العثماني (٢٥) . ويصف أحمد عرابي في مذكراته هذه الفترة بقوله (٢٦) : « ما طير البرق خبر استعفاء الوزارة واحتجاجها على قبول الخديوي لإصدار إنجلترا وفرنسا حق بلغ الاضطراب في جميع القطر مبلغاً عظيماً وأخذ القلق من النفوس مأخذاً جسيماً فكثرت اللفظ وزادت بواعث الخوف ثم حضر إلى العاصمة جميع أعيان البلاد ومستندى الحكومة وقدموا لنا مئات العرائض بواسطة مديريهم محتجين فيها على عمل الخديوي هذا ومتطلبين أحد أمرين : إما رفض الائحة المذكورة وإما عزل الخديوي الذي قبل تداخل الأجانب في أحوال البلاد الداخلية » . وفي الفترة التي تلت ضرب الاسكندرية اتخذت حركة الفلاحين المؤيدة للثورة طابعاً عنيفاً وشارك الفلاحون في الكفاح تحت راية عرابي بأكثر من وسيلة وأبرزها :

- التبرعات التي قدمها الفلاحون للثورة بعد أن تسلم عرابي خزانة الدولة خاوية فقد أخذ المراقب المالي الإنجليزي الأموال الموجودة بخزانة الدولة وأنزلها إلى سفن الأسطول الإنجليزي قبل قيام الحرب بأيام (٣٧) .
وهي هبات متعددة شارك في تقديمها الفلاحين وصغار الأعيان وعمد ومشايخ القرى وشملت الخيول والمواشي والغلال وعلف الماشية (٣٨) .

وإلى جانب التبرعات تطوع عدد كبير من الفلاحين للقتال إلى جانب الجيش وهو تطور ملفت للنظر فالفلاحون الذين كانوا إلى وقت قريب يهربون من الجندية يتقدمون الآن طواعية للدفاع عن الوطن تحت راية عرابي . وقد بلغ عدد المتطوعين من مديرية المنيا وحدها ٢٦٠٠ متطوع كما بلغ عدد المتطوعين من مديرية سوهاج ٢٠٠٠ شخص (٣٩) . وفي شمال البلاد حيث كان هناك احتمال لنزول الإنجليز على إحدى فقط الشاطئ ، طالب بعض مشايخ القرى بحمل السلاح حتى قبل ضرب الإسكندرية ، وهنا تبرز قضية من أخطر القضايا في الثورة العرابية وهي قضية تسليح الفلاحين في المناطق الواقعة قرب بحيرة المنزلة التي تمتد شواطئها عبر مديرتي الشرقية والدقهلية كانت أوامر أحمد عرابي واضحة وصريحة بضرورة تسليح الفلاحين وتنظيمهم بقيادة مشايخ القرى للدفاع عن شواطئ البحيرة لمواجهة أي تسلل من قبل الإنجليز وأعدائهم (٤٠) . وفي نفس الوقت طلب أحمد عرابي تسليح العاملين على قوارب وسفن الصيد في بحيرة المنزلة حتى يتسنى لهم الدفاع عن البحيرة (٤١) . وتؤكد أوراق الثورة العرابية أن خطوات عملية قد اتخذت بالفعل لتنظيم الفلاحين وتسليحهم للدفاع عن شواطئ بحيرة المنزلة وأن حراسة شواطئ البحيرة الواقعة في مديرية الدقهلية قد شارك فيها خمسة آلاف من الفلاحين في القرى المجاورة للبحيرة (٤٢) . وأن هناك ٢٠٠٠ بندقية قد أرسلت إلى قائد فرقة دمياط الذي تولى توزيعها على العمد والفلاحين المكلفين بالحراسة وأن الحراسة قد بدأت فعلا قبيل معركة التل الكبير

وأن بعض الأسلحة والذخائر قد ضبطت لدى بعض المتهمين عقب هزيمة التل الكبير (٤٣) .

وإذا كان الفلاحون قد حملوا السلاح في بعض المناطق التي كان من المحتمل تسلل العدو إليها فإن حركة الفلاحين في المناطق التي سيطر عليها كبار الملاك قد اتخذت بعداً اجتماعياً واضحاً ففي المنيا حيث يتركز القدر الأكبر من أطيان الدائرة السنية التي كانت مملوكة للخديوي إسماعيل وحيث أطيان سلطان باشا وطلعت باشا عبر الفلاحون عن أهدافهم في ضرورة توزيع أطيان الجفالك عليهم وطالبوا بالقضاء نهائياً على سيطرة الأتراك والأجانب وقيام حكومة الفلاحين من عهد البلاد بل أكثر من هذا طالبوا بأن يصبح مصنع السكر التابع للدائرة ملكاً لهم كما طالب الفلاحون بإسقاط ديون الحكومة وديون الفلاحين (٤٤) .

وفي الغربية هاجم الفلاحون في قرية قلين بقيادة شيخهم الساعي منصور دائرة حيدر باشا واستولوا على محصولها من الغلال وغيرها وقدموها لسلطات الثورة (٤٥) .

وفي القليوبية هاجم الفلاحون المسلحون بناحية بهتم بقيادة مشايخ الناحية أبعادية محمد بك صدقي واستولوا على المحاصيل والمواشي وأعلنوا أنهم سوف يقدمونها للجهادية (٤٦) .

وتبلغ حركة الفلاحين أعنف مراحلها في الثورة حين يستولي الفلاحون على أراضي كبار الملاك ويزرعونها لأنفسهم ففي مديرية البحيرة هاجم الفلاحون مزارع حيدر باشا بناحية السمحة واستولوا على بعض أوراقها ومواشيها وسلموها لسلطات الثورة . وخلال صيف ١٨٨٢ قام الفلاحون ومشايخ الناحية بتقسيم أطيان الوسية فيما بينهم وقاموا بزراعتها ذره شامى . وفي أسيوط هاجم بعض فلاحى قرية دلجا المسلحون أراضي جفلك

الروضة بقرية تم وقاموا بتقسيم الأطنان وزرعوها خضر ورفضوا الاستجابة لطلبات مديرية أسيوط وهددوا بالسلاح القوة التي توجهت إليهم^(٤٧). ومن الطبيعي أن يواجه الفلاحون بطش كبار الملاك في بعض المناطق التي كانت قبضة كبار الملاك فيها لا تزال قوية فنتيجة لاستجابة مشايخ وفلاحى قرى تفتيش كفور نجم المملوك لورثة الهامى باشا لمطالب سلطات الثورة في تقديم الأتقار المطالبين للخدمة العسكرية واجه الفلاحون الطرد من الأراضى التي يعملون فيها وسجن أحد مشايخهم^(٤٨).

ومن ناحية أخرى اتجه الفلاحون لتسوية حسابهم مع المرابين الأجانب الذين عانوا منهم فى الماضى فى بنها قتل الفلاحون مرابيا يونانيا لامتناعه عن إعطاء الفلاحين سنداتهم التي له بمقتضاها عليهم دين واجب الأداء^(٤٩). وفى مديرية البحيرة هاجم الفلاحون ثلاثة من المرابين اليهود المقيمين مع مع عائلاتهم بوابور الحليج الأقطان مملوك لأحدهم بهذه الناحية وهددوهم بالقتل ما لم يستردوا منهم سندات سبق أن حررها الفلاحون لهم^(٥٠). لقد رأى الفلاحون فى الثورة العرابية فرصة للتحرر من الظلم الذى عانوا منه أجيالا طويلا واتخذت مشاركتهم فى الثورة شكل حركة عامة شهدها الريف المصرى وحيث المناطق التي سيطر عليها كبار الملاك اتخذت الحركة أبعادا اجتماعية واضحة مستهدفة الأرض التي أحس الفلاحون أنهم فى النهاية أصحابها الحقيقيون.

استمرار تدهور أوضاع الفلاحين فى ظل الإحتلال البريطانى :

حاول الإحتلال أن يستميل الفلاحين عن طريق تخفيف الضرائب كما حاول القضاء على فساد الإدارة والرشوة والإبتزاز التي كانت تعاني منها البلاد فى ظل سيطرة الطبقة التركزية كما حاول الإحتلال الحد من سلطة العمدة وتحقيق قدر من العدالة فى توزيع المياه وإلغاء السنخرة^(٥١). (ألغيت السنخرة

١٨٨٢ ووضع تعديل مشروع الضرائب (١٨٩٤) لكن كل هذه الإجراءات لم تضع حداً لسوء الحالة التي تزدى فيها الفلاحون . فالمشكلة الأساسية التي كانت لا تزال قائمة منذ نهاية عهد إسماعيل هي سوء توزيع الأراضي الزراعية وهو الوضع الذي حذر منه دوقرين فهو يقول عند كلامه عن أراضي كبار الملاك : ان حرمان جمهور الفلاحين على مدى السنة من زراعة مساحة متسعة بهذا المقدار أمراً غير مرغوب فيه سياسياً (٥٢) .

وفي نفس الوقت واصلت العوامل السابق الإشارة إليها فعلها في أراضي الفلاحين فاستمر بيع أراضي الفلاحين سداداً لديونهم لا سيما بعد طاعون الماشية ١٨٨٢ ولانقيار الأسعار في العام التالي وفي ١٨٨٥ كتب مستر جيسون مدير عام مصلحة المساحة يقول : ما لم تتحسن الأسعار أو تقدم مساعدة في أي شكل آخر فان أراضي صغار الملاك سوف تنتقل لاحتالة إلى أيدي الطبقات الأكثر غنى من الملاك ، وقد بلغت الأراضي التي انتزعتها المحاكم المختلطة ٢٢٠٤٧ فدانا ١٨٨٣ و ٨١٤٨ فدانا ١٨٨٤ و ١٧٨٢٨ فدانا سنة ١٨٨٥ (٥٣) . ذهب الجزء الأكبر منها للأجانب الذين راحوا في حماية الاحتلال يهربدون في الريف وتؤكد سجلات المحاكم الشرعية حقيقة الدور الذي لعبه المراهبين الأجانب في الريف المصري ويكفي أن نتابع حالات الرهن التي قام بها واحد من المراهبين اليونانيين في عام من سجلات محكمة طوخ الشرعية ١٨٩٥ فقد استطاع اليوناني تادرس جورجي جلانوه المقيم ببندر بنها أن يضع يده خلال عام ١٨٩٥ على مساحة قدرها ١٦ فدانا و ٣ قراريط عن طريق الرهن بملاوكة لثلاثة عشر من الفلاحين بنواحي قرى كفر العرب والحصة وكفر أحمد حشيش وكفر فرسيس وزاوية بلقان وجميعها بمركز طوخ وكانت آخر هذه الحالات ستة قراريط باعها الفلاح الصغير محمد عبد الدائم من زاوية بلقان بيعا وفائيا للمرابي المذكور نظير مبلغ ١٠٩٩ قرشا وجاء في شروط الرهن أن هذا المبلغ يسدد على قسطين تنتهي مع نهاية

شهر أكتوبر ١٨٩٦ وإذا تأخر في سداد القسط الأول يضاف ما تبقى منه بالأرباح على القسط الثاني وإذا تأخر في سداد القسط الثاني عن مواعده ولو بيوم واحد تصبح الأرض ملكاً للأجنبي المذكور وأنه لا بأس من تسجيل الأرض باسم الدائن وفي حالة تمكن المدين من دفع الدين فإن عليه أن يدفع مصاريف التسجيل التي تحملها الدائن ومصاريف فك الرهن (٥٤).

وفي نفس الوقت استمر نزاع الملكية من الفلاحين بسبب متأخرات الضرائب في الفترة من سنة ١٨٨٥ حتى ١٨٩٥ تمت ١٢٦ حالة بيع لأراضي صغار الفلاحين في مديرية أسبوط وحدها بسبب الضرائب المتأخرة عليهم معظمها في نواحي أم القصور وبني شقير وبني زيد وبني قره ذهب الجزء الأكبر منها إلى كبار الملاك بأسبوط (٥٥). وفي الفترة من ١٨٩٣ إلى ١٩٠٣ بلغ عدد الحجوزات التي وقعت على الفلاحين نظير متأخرات الضرائب ٢٢٢٥٩ حجزاً وقعت على مساحة قدرها ١٩٠٦٣٨ فداناً نظير مبلغ ٢٩٥٦٨٦ جنيهاً نفذ البيع في ٢٦٤٠ حالة منها وبلغت المساحة التي شملها البيع ٥٣٨٨٠ فداناً معظمها في مديرتي الغربية والشرقية (٥٦). وهكذا كانت الضرائب والديون الناتجة عنها هي الخطر الرئيسي الذي تهدد ملكيات الفلاحين ابتداء من عهد إسماعيل وحتى الحرب الأولى ولم تقدم البنوك العقارية أية مساعدة لحل مشكلة ديون الفلاحين أو الحيلولة دون تدهور الملكيات الصغيرة فالبنك العقاري وهو أقدم البنوك التي أنشئت في مصر كان أقل مبلغ يقرضه هو ١٠٠ جنيه وهو مبلغ يزيد كثيراً عما يستدينه الفلاح الصغير (٥٧). وحتى البنك الزراعي المصري الذي أنشئ ١٩٠٢ لتسليف صغار الفلاحين والذي كان عليه حماية ملكية الفلاحين كما خطط له كرومر فإن تأثيره كان محدوداً جداً وكانت سنوات نشاطه هي سنوات الرخاء وعندما جاء الاختيار ١٩٠٧ حيث الازمة المالية والسنوات التي أعقبتها لم يكن البنك عاجزاً عن

إنقاذ الملكيات الصغيرة من المصادرة فحسب بل كان هو نفسه أداة نزع هذه الملكيات^(٥٨).

وفي الفترة التي تلت الأزمة المالية زادت ديون الرهن العقاري زيادة كبيرة على الفلاحين وهو وضع كان يهدد عدداً كبيراً من الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة مما دعا الحكومة للتدخل فيما عرف بقانون الخمسة أفدنة والذي أصدره كتشتر ١٩١٢ ويقضى بعدم جواز الحجز على أراضي الفلاحين الذين لا تزيد ملكياتهم عن خمسة أفدنة وشمل القانون عدم الحجز أيضاً على مساكن هؤلاء الفلاحين وملحقاتها ودابتين من الدواب المستعملة للجر والآلات الزراعية اللازمة لزراعة الأطنان المذكورة^(٥٩).

ومهما كانت الأسباب التي دعت سلطات الاحتلال لإصدار هذا القانون فإنه زاد من متاعب الفلاحين الصغار حين زاد اعتمادهم على مرابيين القرى بعد رفض البنك الزراعي إعطائهم سلفاً. وعموماً فإن أوضاع الفلاحين على أبواب الحرب الأولى كانت تدعو للامس بالاراضي المملوكة للفلاحين بلغت ١٩١٤ ١,٤٢٥,١٦٠ فدانا تمثل ٢٦,١٪ من المساحة المزروعة يملكها ١,٤١٤,٩٢٠ من الفلاحين يمثلون ٧٪ من مجموع الملاك وكان متوسط ما يملكه الواحد منهم في العشرين سنة السابقة للحرب قد انخفض من فدانين إلى فدان تقريباً. ومن بين هؤلاء كان هناك ١,٢٧٧,٥٣٦ فلاحاً يملك الواحد منهم أقل من فدان وكان متوسط ما يملكه الواحد منهم ٤١٪ من الفدان^(٦٠). وفي نفس الوقت بلغت ديون الفلاحين برهن على الملكيات التي تقل عن خمسة أفدنة (١٩١٣) ١٥,٩٩٠,٦٦٠ جنيهًا وبلغت مساحة الاراضي التي رهننت نظير هذا المبلغ ٦١٩٢١٤ فدانا يملكها ٦١٩١٠٧ من الفلاحين وكان متوسط الدين على الفدان الواحد ٢٥,٨٢٨ ^{طسم جنيه} ومتوسط الدين على الفلاح

مليم جنيت

الواحد ٢٥,٨٢٤ (٦١) . وفي نفس الوقت بلغ عدد الفلاحين المعدمين أكثر من مليون فلاح ما بين مستأجرين وعمال زراعة (٦٢) .

وفي مطلع القرن العشرين كانت حالة هذا القطاع من الفلاحين بالغة السوء فالمستأجرون منهم كانوا يعانون من ارتفاع الإيجارات كما واجه الفلاحون المستأجرون لأطيان الدائرة السنية حالات طرد جماعية بديرية المنيا من قبل الملاك الجدد الذين اشتروا أراضي الدائرة السنية (٦٣) . وأما قطاع عمال الزراعة فيؤلاه كان متوسط أجر الواحد منهم ثلاثة قروش وكان القطاع الأكبر منهم رحل يبحثون عن العمل حيث يجدوه وقد ضاعف من قسوة هذه الصورة أنه نشأت داخل قطاع العمل الزراعي علاقات اجتماعية ونظم خاصة وظهرت فئات طفيلية من المستفيدين من العمل الزراعي تجمع ثروتها على حساب أجر العامل الزراعي وهم فئات مقاولي ومتعهدي الأنهار وغيرهم من الوسطاء والذين يقومون بالتحكم في سوق العمل الزراعي . وخلال الحرب الأولى أضيفت أعباء جديدة على الفلاحين فقد انخفض سعر القطن من ٢٠ ريالاً قبل الحرب إلى حوالي عشرة ريالات في بدايتها فاشتد الضيق بالفلاحين وساهمت البنوك في اشتداد الأزمة فبنوك التسليف توقفت عن التسليف على القطن بينما أخذت البنوك العقارية تشدد في المطالبة بأقساطها واشتدت الحكومة في تحصيل الضرائب وأصدرت تعليماتها إلى الصيارف والحكام الإداريين باستعمال الشدة في تحصيل الأموال الأميرية ومطلوبات البنك الزراعي فبلغ الضيق غايته بالفلاحين واضطر الكثير منهم إلى بيع أقطانهم بأدنى سعر وياع بعضهم قطنه بمبلغ ١٢٠ قرشاً وأكرهت الحكومة معظم الفلاحين على بيع ما لديهم من مصاغ وحلى وماشية ودواجن لأداء بقية المال المطلوب واضطر الكثير منهم إلى الاستدانة من المرابين بالربا الفاحش ولم تتخذ الحكومة لمواجهة هذا الموقف أي إجراء سوى أنها عينت

مشمئين لتحديد سعر تلك المصوغات والحلى في إعلان صدر في ٩ سبتمبر ١٩١٩ وعندما ارتفعت أسعار القطن مع نهاية الحرب كان ذلك مصحوبا بارتفاع حاد في الأسعار وهو الوضع الذي عانت منه الطبقات الفقيرة (٦٤). ويذكر مانر في تقريره د أن أسعار الأشياء ارتفعت في مصر ارتفاعا لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات كالحبوب والأقمشة والوقود وبلغت وطأتها على الفقراء لا سيما وأن أجورهم لم تكن لتكفي النفقات التي كان يقتضيها غلاء المعيشة في حين أنهم كانوا يرون عددا من مواطنيهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثورة الكثيرة فإن عائلة مكونة من أربع أنفس — رجل وزوجته وطفلين — لم تكن تستطيع في أوائل ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من القوت إلا بشمن يفوق كثيرا متوسط الأجر وقتئذ فهذه العوامل المختلفة أفضت ولا ريب في أواخر ١٩١٨ إلى الاستياء والقلق بين معاشري الفلاحين (٦٥) .

وفي نفس الوقت فإن الزيادة في أسعار القطن ذهبت إلى كبار الملاك مما زاد من حدة التناقض الاجتماعي بين الفلاحين وكبار الملاك الذين استطاعوا خلال ارتفاع أسعار القطن والمحصولات ١٩١٩ الحصول على عقود إيجار من الفلاحين تغطي السنوات الثلاث القادمة فلما انخفضت أسعار القطن وباقي المحصولات عقب الحرب أصبح على الفلاحين أن يوفوا التزاماتهم الإيجارية بالأسعار العالية تجاه كبار الملاك وهو وضع لم يكن في استطاعتهم وأصبح الموقف يهدد بحدوث أزمة جديدة بين الفلاحين وكبار الملاك وطالب الفلاحون بتدخل الحكومة للحيلولة بينهم وبين تنفيذ هذه العقود في مئات من الالتماسات في التماس من فلاحى ناحية سوسة بكفور نجم مركز صقر في ١٣ ديسمبر ١٩٢٠ جاء فيه د وكيل دائرة شاهين باشا . . أخذت منا إيجار ١٩٢٠ مقدما وأخذ أقطاننا وطلب منا إيجار ١٩٢١ مقدما سعر الفدان ٣٠ جنيتها ومقاسه عشرون قيراطا وأراضى منحة واستحضر صعايدة ١٠٠٠

بالقوة من محصول الذرة والبرسيم ويخش من حصول لان عيالنا
تموت جوعاً وفي التماس آخر من المستأجرين بمديرية المنيا تبدو طمجة التهديد
واضحة نرجو سرعة إصدار قانون لإيجارات الأطيان تلافياً لبوار الأراضى
من الزراعة ومنعاً لخراب أموالنا وحفظاً لأرواحنا وللأمن العام، (٦٩) . ولم
تكن هذه كل المظالم التي عانى منها الفلاحون في الحرب الأولى فإن المعاناة
الكبرى كانت خلال تجنيد الفلاحين المصريين للعمل لحساب السلطة العسكرية
الانجليزية أثناء الحرب في فرقة العمال المصرية ولا زال الفلكور المصرى
يحفظ بين ما يحتفظ به ذلك الموال الحزين الذى يبدأ بالمطلع الشهير د بلدى
يا بلدى والسلطة أخذت ولدى . . يا عزيز عيني وأنا بدى أروح بلدى ،
والذى تردد في جنبات البلاد خلال سنوات الحرب العالمية الأولى تعبيراً عن
الظلم الذى لقيه الفلاحون من السلطة العسكرية الانجليزية في تلك الفترة والذي
كان العامل الرئيسى وراء مشاركة الفلاحين الواضعة في ثورة ١٩١٩ وهناك
مجموعة حقائق يجب ذكرها قبل تناول موضوع الفلاحين في السلطة .

أولاً : أن مشاركة الفلاحين المصريين ضمن فرق العمال لخدمة المجهود
الحربى البريطانى لم تكن تطوعاً كما يحلو للمصادر البريطانية أن تشير إليه فقد
توفرت فيها كل أنواع القهر والاجبار وحتى في الفترة الأولى التي تشير
المصادر البريطانية إلى أن العلاقة فيها كانت قائمة على قبول التطوع من
جانب الفلاحين المصريين فإن الوثائق البريطانية نفسها تدحض هذا الرأى
ففي شهادة لأحد الضباط المستعربين عن الامدادات للجيش البريطانى في مصر
أمام لجنة من كبار الموظفين البريطانيين شكلت لبحث هذا الموضوع في
عام ١٩١٧ يذكر أنه في زيارة له إلى أسبوط وجد قائد المعسكر البريطانى
فيها يحيط بمناطق تواجد العمال المصريين بالأسلاك الشائكة وفي جانب آخر
من هذه الشهادة يذكر أن من بين ٢٠٠ من هؤلاء المتطوعين أمكن التعاقد
معهم في بني سويف وصل عامل واحد إلى القاهرة وهرب الباقون في الطريق .

ثانياً : أن سياسة تدخل الإدارة المصرية للقبض على الفلاحين وتصديرهم إلى فرق العمال لم تكن بدورها تطوعاً من رجال الإدارة المصرية من المأمورين والعمد كما يحلو للكتاب الانجليز تصويره بقدر ما كانت سياسة مرسومة تسجلها الوثائق البريطانية السرية . ولعل مما يشين تاريخ السيطرة البريطانية في مصر أن تصبح السنخرة سياسة مقررة رسمياً وموجهة ضد مئات الآلاف من الفلاحين المصريين تستنزف جهدهم في ظل أعمال القهر والعنف وبلا مقابل معقول .

ثالثاً : أن فكرة التطوع التي حاولت الوثائق البريطانية أن تروج لها نابعة من محاولة السلطات البريطانية التوفيق بين ما أعلنته على لسان قائد قواتها في ٧ نوفمبر ١٩١٤ من أنها د أن تطلب من الشعب المصري أية مساعدة في الحرب الدائرة ، وبين ما مارسته فعلاً في مصر أثناء الحرب وأبرزها تجنيد الفلاحين للعمل في خدمة المجهود الحربي البريطاني .

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن عدد العمال المصريين الذين كانوا يعملون لدى الجيش البريطاني في آخر مارس ١٩١٦ قد بلغ ١٩٥٣٧ عاملاً ولم يمض عام (مايو ١٩١٧) حتى تصاعد عددهم إلى ٩٨٢٠٠ عامل ومع اتساع ميادين القتال تعددت أماكن عملهم وبلغ عدد العاملين منهم خارج مصر - في العراق وفرنسا وسالونيك ومدرّوس - ٢٤٧٠٠ عامل منهم ١٣ ألف في فرنسا وحدها ويذكر أحد التقارير البريطانية أن فرق العمال المصريين كانت تضم أعداد غير قليلة من كبار السن ومن الصبيان ومع تطور الحرب زادت المطالب البريطانية على العمال المصريين حتى بلغ عدد الذين أدخلوا في خدمة الجيش البريطاني في الفترة من ١٧ مارس ١٩١٧ حتى ٣٠ يونيو ١٩١٨ بلغ ٣٢٧١٩٩ عاملاً وخلال هذه الفترة استخدمت السلطات البريطانية في مصر صراحة أسلوب التجنيد الاجباري مستخدمة في ذلك تعبيراً غامضاً

هو « الضغط الإداري » لتحقيق هذا الهدف وقد تطلب هذا النظام أعداد قوائم بالقادرين على العمل من الفلاحين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٤٥ سنة على أساس قوائم الفلاحين العاملين سنوياً في تقوية الجسور وقد صاحب هذا النظام مظالم واسعة النطاق ذلك أن العمدة قد استغلوا الصلاحيات الواسعة التي منحت لهم لتقديم الفلاحين إلى رجال الإدارة لتحقيق منافع شخصية أو للنشني من خصومهم الشخصيين هذا بالإضافة إلى المعاملة السيئة التي لقيها الفلاحون من رجال البوليس في هجماتهم الدورية على القرى (٦٧) . وتعترف الوثائق البريطانية بأنه كان لا بد من اللجوء إلى أشكال مختلفة من القسر والالزام وأتيحت فرص الفساد والمحسوبية للعمدة وصغار الموظفين المحليين فسارعوا إلى انتهازها (٦٨) . وقد لعبت بعض العناصر من المصريين دوراً بارزاً في هذه العمليات لحساب السلطات البريطانية وإرهاب الفلاحين المصريين من أمثال ابراهيم باشا حلیم الذي كان مديراً لجرجا خلال ١٩١٦ والنصف الأول من ١٩١٧ ومحمد حمدي بك وكيل مديرية جرجا في ذلك الوقت وحسن رياض برهان مأمور سوهاج وأحمد الصواف مأمور مركز جرجا وعبد الحميد بك محمد حسن مأمور سوهاج ومحمد بك خلوصي مأمور طنطا والسيد أفندي محمد مأمور أبو تيج ويعترف هكس جواي الذي كان مسؤولاً عن إنشاء فرقة العمال المصرية أنه لولا مساعدة رجال من أمثال ابراهيم باشا حلیم هذا لما كان لهذه الفرقة أثر (٦٩) . ولا عجب فقد كانت هذه العناصر هدف جماهير الثائرين في ثورة ١٩١٩ فقد هاجم الثائرون في دمنهور في ١٧ مارس ابراهيم باشا حلیم مدير البحيرة في ذلك الوقت وأصابوه إصابات بالغة وحاول المتظاهرون احراق منزله (٧٠) . وكان رجال الحكومة يدخلون القرية وينتظرون رجوع الفلاحين إلى منازلهم في الغروب فيحددون بهم كالأنعام وينتقون أقدرهم على الخدمة فإذا رفض أحدهم هذا « التطوع الاجباري » جلد حتى الاقرار بالقبول وعلى هذا النحو ساقوا أطفالاً من سن ١٤ سنة وشيوخاً من سن السبعين وكان هؤلاء يعملون في

ظروف قاسية مما جعلهم فريسة للأمراض الوبائية وضاعف من تأثير هذه الأمراض الجوع والبرد فكانوا يموتون كالذباب (٧١) .

والحقيقة أن المتاعب التي تعرضت لها فرق العمال في ميادين القتال المختلفة يصعب وصفها خاصة في غاليلوى وفلسطين وفي شهادة للجنرال كامبل في مايو ١٩١٨ أن ثلاثة آلاف من بين ٢١ ألف عامل في هذه الفرق تحت قيادته برقدون في المستشفيات كما ذكر البريجادير جنرال سيرما كولى أيضاً أن فرق النقل بالجمال قد تسكبت خسائر كبيرة في تلال فلسطين بالإضافة إلى المتاعب الصحية التي عانى منها الفلاحون المصريون في منطقة وادي الأردن (٧٢) وبينما تشير الوثائق البريطانية إلى أن عدد الفلاحين الذين تم جمعهم ضمن فرقة العمال المصريين بلغ ٥٠٠ ألف فلاح (٧٣) . فإن الرافعى يقدر عددهم بأكثر من مليون من الفلاحين (١,١٧٠,٠٠٠) . وإلى جانب حشد الفلاحين في فرقة العمال لجأت السلطات العسكرية إلى مصادرة الحاصلات الزراعية والمواشى والدواب واستولت عليها بأبخس الأثمان وبأسعار تقل كثيراً عن أسعار السوق وفرضت على كل مركز مقداراً معيناً من الحبوب يورده إلى الجيش بهذه الأسعار البخسة فكان الفلاحون يطلب منهم في بعض الأحيان أكثر مما عندهم فيضطرون تحت تأثير الضغط إلى شراء ما يطلب منهم بأسعار السوق (٧٤) . هكذا كانت كل هذه المظالم وراء مشاركة الفلاحين الواسعة في ثورة ١٩١٩ .

الفلاحون في ثورة ١٩١٩ :

لم تكن هزيمة الثورة العربية وسيطرة الاحتلال على مقاليد الأمور تعنى أن عوامل الثورة والقلق بين الفلاحين قد انتهت صحيح أن الإنجليز حاولوا استمالة الفلاحين عن طريق تخفيف الضرائب وتحقيق قدر من العدالة في توزيعها وإلغاء السخرة لكن هذا لم يضع حداً لعوامل القلق والكراهية

التي كان يشعر بها الفلاحون تجاه الإنجليز وكان بداية اصطدام الشعور العام
المعادي للاحتلال بين الفلاحين هو حادث دنشواي في ١٢ يونيو ١٩٠٦
حين هاجم الفلاحون في دنشواي مجموعة من الضباط الإنجليز كانوا يصطادون
الحمام قرب دنشواي وتسببوا في إصابة امرأة واحراق أحد أجران القمح
ومات في الحادث أحد الضباط الإنجليز متأثرا بجراحه وفي ٢٧ يونيو ١٩٠٦
أصدرت المحكمة المختصة التي شكلتها السلطات البريطانية عقب الحادث حكما
لا يقبل الطعن يقضى على أربعة من الفلاحين بالإعدام واثنين بالأشغال
الشاقة المؤبدة وواحد بالسجن سبع سنوات وثلاثة بالحبس لمدة سنة مع
الشغل وجلد كل منهم ٥٠ جلدة وجلد ٥ آخرين كل واحد خمسين جلدة وفي
٢٨ يونيو نفذ الحكم وجلد في وقت واحد في قرية دنشواي وأمام فلاحى
القرية (٧٥) . وإذ كانت دنشواي وهى إحدى نقط الصدام بين الفلاحين
وسلطات الاحتلال ذلك الاصطدام الذى تفجر على نطاق واسع في ثورة
١٩١٩ فإن كرومر ينظر إليها على أنها شاهد من شواهد كثيرة على أن روح
النرد على القانون أخذه في الازدياد بين الفلاحين (٧٦) . لكن رد الفعل
العنيف من قبل سلطات الاحتلال ممثلا في قسوة ودموية الأحكام التي
صدرت على الفلاحين والطريقة التي نفذت بها يرجع إلى خوف الاحتلال
من احتمال التحام الريف والمدينة في ثورة عامة ضد الإنجليز والعناصر الموالية
لهم من كبار الملاك وعلى هذا فالاحتلال رأى في دنشواي فرصة لإرهاب
الفلاحين حتى لا يلجأوا إلى العنف بعد أن ثبت أن الحكم البريطانى لم ينجح
في استمالتهم (٧٧) .

وخلال فترة الحرب تكشفت للفلاحين حقيقة الاستعمار البريطانى
واضحة ورأوه عن قرب بعد أن زاد احتكاكهم بسلطات الاحتلال خلال
أعمال السلطة العسكرية . وخوفا من احتمالات الثورة من قبل الفلاحين الذين
كان سخطهم واضحا خلال سنوات الحرب قامت وزارة الداخلية فيما بين

عامى ١٩١٥ - ١٩١٦ بجمع ما لا يقل عن ١٠٠٠٠ قطعة سلاح وتشير الوثائق البريطانية إلى أن الفلاحين كانوا أسبق الفئات الاجتماعية في التمرد على الأوضاع التى فرضتها انجلترا خلال الحرب الأولى وبالذات فى مواجهة عمليات جمع الفلاحين لفرقة العمل المصرية فى خطاب المندوب السائى إلى وزارة الخارجية البريطانية بلندن فى ١٥ سبتمبر ١٩١٨ لإشارات واضحة إلى نشوب عدة حوادث فى المديرىات خلال شهر مايو من نفس العام راح ضحيتها العديد من الأرواح نتيجة لمقاومة الفلاحين لأوامر السلطات المحلية وإن كانت هذه المقاومة لم تتحول إلى اضطرابات واسعة النطاق غير أنها كانت مقدمة لمشاركة الفلاحين الواسعة فى أحداث ١٩١٩ وهى المشاركة التى أعطت أحداث مارس ١٩١٩ طابعها العنيف فلم تسكد المظاهرات والاضطرابات تبدأ فى القاهرة حتى كان الريف المصرى يمزج بحركة ثورية عنيفة مستهدفة وسائل المواصلات ومراكز البوليس ومخازن الحبوب وغيرها فى ١٤ مارس ١٩١٩ هاجم الفلاحون فى المنوفية مركز منوف حيث كان عدد من الفلاحين الذين جمعتهم السلطات فى فرقة العمال المصرية لا يزال معتقلا هناك وأطلقت الجماهير النائرة سراحهم ثم أحرقت المركز (٧٨). وفى اليوم التالى (١٥ مارس) كانت الثورة قد بلغت حداً خطيراً فقد حدثت هجمات منظمة على وسائل المواصلات فى جميع المناطق ولم يحل منتصف النهار إلا وكانت جميع خطوط البرق فى شمال القاهرة قد قطعت باستثناء الخط العسكرى الموصل للاسكندرية فى قلوب انزعجت جموع الفلاحين النائرة قضبان السكة الحديد وقطعت بذلك خط الاتصال الرئيسى بين القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وهاجمت محطة قلوب وقطار الركاب واتفقوا أسلال البرق وخربوا الطريق الزراعى بأن أحدثوا به حفرا عميقة لإعاقة سير السيارات وقد أنفذت السلطات العسكرية إحدى الطائرات الحربية فأخذت تطلق النار على المتظاهرين (٧٩). وحدثت إصابات عديدة نتيجة للاشتباكات بين الثائرين والضباط الانجليز وقتل جندى بريطانى .

وقد تعرضت القطارات في الدلتا لهجمات متعددة وأحرق العديد من خطوط السكة الحديد الضيقة وتشير التقارير البريطانية إلى أن الأضرار الشديدة التي لحقت بوسائل المواصلات والهجمات المركزة على الأوروبيين خلال يوم ١٥ مارس كانت نتيجة لمشاركة الفلاحين في الثورة . فالثورة التي بدأت في شكل مظاهرات في المدن بدأت تنهج نهجا شديدا العنف وأصبحت حياة الأوروبيين وممتلكاتهم في المديرية لاسيما في الصعيد مهددة بالخطر واستمرت عمليات تدمير وسائل المواصلات طوال يوم ١٦ مارس فالتلف خط السكة الحديد في بشتيل وتوقف الخط البديل إلى الاسكندرية عبر ايتاي البارود كما قطع في شين القناطر الخط البديل بين القاهرة والقناة عبر بلبيس .

وفي صباح يوم ١٦ مارس لم تكن هناك أية وسيلة من وسائل الاتصال بين القاهرة والمديرية سواء عن طريق التلغراف أو التليفون أو السكة الحديد بعد أن أحرق عدد كبير من محطات السكة الحديد على خطوط الضواحي وانتزعت قضبانها وفي منيا القمح هاجم الفلاحون مركز منيا القمح وأطلقوا سراخ المسجونيين ثم هاجموا محطة السكة الحديد واشتبكوا مع القوات البريطانية تساعدهم إحدى الطائرات فقتل ثلاثون شخصا وأصيب ١٩ بجراح (٨٠) ، وفي يوم ١٧ و ١٨ مارس ازدادت الحالة سوءا فقد كانت مديريات الغربية والمنوفية والدقهلية في حالة ثورة عامة ووقعت أحداث عنيفة في مراكزها وأحرقت معظم محطات السكة الحديد كما التفت معظم الطرق الزراعية . وفي يوم ١٧ مارس أحرق مركز رشيد بعد أن هاجمته الجماهير بالطوب والحجارة . وخربت محطة السكة الحديد والتفت خطوط البرق . كما أن زفتى كانت تحت سيطرة الجموع الثائرة تماما حيث تألفت لجنة للثورة أعلنت الاستقلال وأنزلت العلم الذي كان مرفوعا على المركز ورفعت بدله علما وطنيا . وفي بلدة العمدان غربية اشتبك الفلاحون مع الجنود البريطانيين الذين هاجموا القرية وتبادلوا إطلاق النار وقبض على الشيخ يوسف عاشور عمدة العمدان

وحوكم بتهمة التحريض على العصيان (٨١) . وكانت أيتاي البارود في حالة
 حصار وسقط المركز في أيدي جموع الثوار . وفي نفس اليوم (١٧ مارس)
 ضربت الجماهير النائرة ابراهيم حلیم باشا مدير البحيرة ضربا مبرحا حتى
 أشرف على الموت أثناء تصديه للثائرين في دمنهور . كذلك فإن العلم التركي
 قد رفع على بعض القسرى (٨٢) . وانهت المظاهرات في الزقازيق بتدمير
 حوائط اليونانيين وهكذا كان الجزء الأكبر من الدلتا يوم ١٧ مارس في
 حالة ثورة عامة وأنزلت بالمواصلات بخسائر جسيمة واستولى الفلاحون على
 كميات كبيرة من القمح الخاصة بالقوات البريطانية وفي يوم ٢١ مارس حدث
 هجوم كبير على كفر الشيخ من قبل حشد قدر عدد أفرادہ بستة آلاف شخص
 هاجموا المركز واستولوا على ٢٠٠ بندقية ، ٦٠٠٠ طلقة ذخيرة من بنادق
 البوليس (٨٣) . وفي الوجه القبلي كانت الثورة بالغة العنف ففي ١٥ مارس
 هاجمت جموع الفلاحين محطة بولاق الدكرور وحطمت صندوق الإشارة
 وقطعت جميع أسلاك التلغراف ودمرت محطات السكة الحديد في البدرشين
 والحوامدية وعطل كوبرى قشيشة بين الواسطى وبنى سويف (٨٤) . وفي
 الواسطى هاجم عدد كبير من الفلاحين والبدو تقنדרه الوثائق البريطانية
 بسبعة آلاف مركز الواسطى وجردوا رجال البوليس من سلاحهم واستولوا
 عليه وزحفوا على محطة السكة الحديد وراحوا ينتزعون القضبان بين محطتى
 الواسطى والرقه التى تبلغ المسافة بينهما حوالى ١٠ كم فقد هاجموا فى الرقة
 القطار السريع القادم من القاهرة وحطموا نوافذه واضطر القطار للعودة
 للقاهرة ، كما تعرض قطار الصباح القادم من الفيوم للهجوم فى محطة الواسطى
 ونجا من فيه من الركاب الأوربيين وبينهم مفتش فى وزارة الداخلية
 بأعجوبة (٨٥) . وفى نفس اليوم (١٥ مارس) قتل المستر آرثر سميث من كبار
 الموظفين البريطانيين بمصلحة السكة الحديد عند وصوله بالقطار إلى الواسطى
 فى عربة خاصة . وفى الفيوم شارك البدو الفلاحين فى الهجوم على القوات

البريطانية وهاجموا محطات السكة الحديد واقتلعوا الخطوط الحديدية في أنحاء المديرية حتى الواسطى بمديرية بنى سويف . وكانت أكثر حوادث الثورة عنفا في مديرية أسيوط حيث هاجم الثوار يوم ١٨ مارس ١٩١٩ القطار القادم من الأقصر إلى القاهرة وقد وقع الهجوم في ديروط ثم دير مواس وكان به بعض الضباط والجنود البريطانيون فقتلهم الثوار وبلغ عدد القتلى ثمانية من بينهم القائم مقام بوب بك مفتش السجون في الوجه القبلى وقد اهتمت السلطات بهذه الواقعة وأزيلت بالفلاحين في هذه المناطق عقابا هائلا بعد أن ألقت القبض على مئات منهم وتفاقمت الحالة في أسيوط في النصف الثانى من شهر مارس وسارت النجادات العسكرية من القاهرة إلى أسيوط في النيل عن طريق البواخر ولقيت هذه النجادات مقاومة عنيفة في المنطقة بين ديروط وأسيوط من جماعات الثوار المتمركزة على ضفة النيل فقد هوجمت هذه النجادات ثلاث مرات الأولى تجاه بلدة شلصة بمرکز ديروط وكان المهاجمون بضعة آلاف مسلحين بالبنادق والعصى وحاولوا الاستيلاء على الباخرة لكن تمكنت القوة الموجودة على ظهر الباخرة من صد الهجوم بعد أن حصدت المدافع الرشاشة عدد كبير من المهاجمين .

ووقع الهجوم الثانى جنوب قرية شلش ولم يستطع الثوار الاستيلاء على الباخرة لكنهم تمكنوا من إصابة الليفتانت كولونيل هيزل الذى قتل برصاص أحد الرماة من الشاطىء . وكان مفتشا بالداخلية وشغل أثناء الحرب منصب مفتش فرقة العمال المصرية كما أصيب ضابط آخر من ضباط هذه القوة ووقع الهجوم الثالث جنوب محطة « نزالى جنوب » وكان الموقع الذى اتخذته الثوار مناسباً للهجوم غير أن المدافع الرشاشة تكفلت بصد الهجوم (٨٦) . وتعترف الوثائق البريطانية أن قوات الجنرال هدليستون المتجهة إلى أسيوط قد لقيت مقاومة عنيفة من جماعات الثوار على ضفة النيل في المناطق المجاورة للملوى ومنفلوط وديروط (٨٧) .

وقد وجهت مشاركة الفلاحين في الثورة بعنف بالغ من قبل سلطات الاحتلال . ففي ١٧ مارس أصدرت السلطات البريطانية بلاغا حملت فيه القرى نفقات اصلاح الخطوط التي تتلقف بالقرب منها والتعويضات عن إحراق المحطات الواقعة بجوارها قالت فيه : أن القرى الواقعة بقرب الخطوط الحديدية التي يحدث بها تلف تكون مسئولة عن جميع الترميمات وكذلك عن التعويضات في حالة إحراق المحطات أو حدوث نهب أو سلب .

ولما اتسمت حركة قطع السكك الحديدية وتدمير المحطات أصدرت القيادة العامة في ٢٠ مارس انذار جاء فيه : كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكة الحديد أو المهمات الحديدية يعاقب عليه بإحراق القرية التي هي أقرب من غيرها إلى مكان التدمير . كما أصدرت السلطات البريطانية أمرا بحظر التجول بين القرى بين غروب الشمس وشروقها . ووجهت الحملات إلى المديرية لقمع الثورة فسيرت القيادة البريطانية فصائل متنقلة من الجند في الوجه البحري وأنشأت خطوط منتظمة من الدوريات كانت تطوف بالبلاد بين السكك الحديدية والطرق الزراعية وأنقذت البواخر النيلية إلى الوجه القبلي محملة بالمدافع والذخائر لقمع الثورة في الوجهة القبلي وسيرت القطارات المسلحة في مختلف الجهات وأنشأت دوريات مائية على سفن مسلحة في النيل والترع واستخدمت الطائرات الحربية لحراسة القطارات المسلحة فكانت ترافقها في سيرها وتطلق النار على كل حشد من الناس تشبه في نيته (٨٨) وكانت مديرية الجيزة مسرحا لكثير من الفظائع ففي ١٥ مارس فتح الجنود البريطانيون النار على أهالي ناحية كفر الشوام بمركز امبابة الذين كانوا مجتمعين في عرس لهم فقتل منهم ستة أشخاص وفي ١٨ مارس حُلقت الطائرات البريطانية فوق قرى القريتين الثانية والحلمة بمركز العياط وألقيت قنابلها على البلديتين فأصيب بعض الأهالي في القريتين .

وفي ٢٢ مارس نزل بعض الجنود الانجليز بقرية بشتيل وأخذوا يضربون الفلاحين بالسياط بعد أن اقتحموا بعض المنازل . وفي الصباح الباكر يوم ٢٥ مارس اقتحم الجنود البريطانيون قريتي العزيزية والبدرشين وأحاطوا بها ثم أشعلوا فيها النار بعد أن نهبوا منازل العمدة والمشايخ وعند خروج السكان من منازلهم مذعورين كان الجنود يفتشونهم ويسلبونهم ما يملكون ثم اعتدوا على أعراض النساء وكان كل من يحاول إطفاء الحريق من الفلاحين أطلق عليه الجنود النار وفي ٣٠ مارس اقتحم الجنود قرية نزلة الشوبك وسلبوا منها ما وصلت إليه أيديهم واعتدوا على أعراض النساء وأمام مقاومة الأهالي أخذوا يطلقون النار جزافا فقتل من الفلاحين ٢١ وجرح ١٢ وأشعل الجنود الانجليز النار في منازل القرية فدمرت ١٤٠ منزلا من مجموع منازل القرية التي لا تزيد عن ٢١٠ منازل وقبضوا على شيخ القرية وأخيه وابنه وأحد الفلاحين ودفنوهم حتى أنصافهم في الأرض ثم أطلقوا عليهم النار وحق اليوم الثالث لهذا الحادث كان الفلاحون يجدون جثث قتلاهم خلال مزارع القمح أو طافية على مياه الترعة . وتكررت هذه الوقائع في مناطق أخرى فقد أشعل الجنود النار في قرية الشبانات بمركز الزقازيق وحدث نفس الشيء يوم ١٣ أبريل في ثلاث قرى أخرى في مركز أيتاي البارود (٨٩) .

إن رد الفعل العنيف من قبل السلطات الإنجليزية في سحق حركة الفلاحين كان يخفي وراءه خوف السلطات الإنجليزية من احتمال تحول ثورة الفلاحين إلى ثورة اجتماعية بعد أن فقدت السلطة المركزية سيطرتها على البلاد وهو خوف شاركت فيه اليورجوازية وكبار الملاك وقيادة الوفد . ويشير شبتهم في تقريره في ١٦ مارس ١٩١٩ إلى « أن الفلاحين قد استثمروا لقطع المواصلات وأنهم يمددون بمهاجمة الممتلكات الخاصة وقد دفع الخوف من هذا التهديد المهذبن المصريين إلى محاولة الوصول إلى نوع من التفاهم مع المتطرفين ليخففوا من تطرفهم ولإجبارهم على تشكيل الوزارة (٩٠) .

وفي نفس التقرير يقول « وقد أبلغني جعفر باشا وكيل وزارة الداخلية الذي اجتمع اليوم مع بعض الزعماء المتطرفين أن هؤلاء الزعماء أنفسهم يخشون من الروح التي استثيرت، ومن الواضح أن قيادة الثورة أيضاً أخذت تخشى عنف ثورة الفلاحين وتحويلها من ثورة سياسية ضد الاحتلال إلى ثورة اجتماعية تحتاج كبار الملاك الزراعيين في وجهها ولا يمكن تفسير قيام المجالس الوطنية والحكومات المحلية إلا بأنها محاولة للحفاظ على الأوضاع الاجتماعية القائمة وخاصة أوضاع الملكية الزراعية بعد أن أفلت زمام الموقف من حكومة القاهرة (٩١) .

والحقيقة أن احتمال تحول مشاركة الفلاحين في الثورة إلى ثورة اجتماعية تستهدف أراضي كبار الملاك وممتلكاتهم كان قائماً بل يمكن ملاحظته خلال تحركات الفلاحين في الثورة فالوثائق البريطانية التي نشرها الأهرام أخيراً - ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ - تشير إلى أن الفلاحين في بعض المديريات قد ثاروا ضد ملاك الأراضي ونهبوا المزارع الكبيرة . وفي الدلها هاجمت جموع الفلاحين القادمة من كفر الشيخ مقر الدومين في سخا وأحرقت مبنى الاستراحة ومكتب البريد ومحطة السكة الحديد الضيقة وأنزلت خسائر كبيرة في المحاصيل . وانه قد ألقى في روع الفلاحين أنهم سوف يحصلون على قطع مجانية من الأرض كما أنهم سوف يعفون من متأخرات الضرائب (٩٢) والذين ينسكرون على حركة الفلاحين في ثورة ١٩١٩ الهدف الاجتماعي يقومون في خطأ كبير فعوامل القلق الاجتماعي والاحتكاك بين الفلاحين وكبار الملاك ظلت قائمة بعد ضرب الثورة العراقية ففي ١٨٨٦ امتنع عيسى فرج شيخ ناحية كفر قريظة بمديرية الغربية عن دفع الأموال الأميرية وادعى أن بعض الأتليان لم تزرع وأخفى محصولاتها ومنع مندوبي الحكومة من توقيع الحجز على هذه المحصولات فلما استعانت الحكومة بقوة من البوليس لإجراء هذا الحجز هاجم شيخ الناحية ووكيله

وشيوخ الخفراء وبعض الفلاحين القوة المكلفة بالحجز في محاولة للاستيلاء
على المحصولات وأحيل شيخ الناحية ووكيله وشيوخ الخفراء لمحاكمتهم (٩٢) .
وفي ٢٢ ديسمبر ١٨٨٩ فصل شيخ ناحية القرصا لتحريضه الفلاحين العاملين
في أراضي الدومين على الامتناع عن العمل وفي ١٨٩٠ هاجم مشايخ وفلاحى
ناحية الدومين جفلك على باشا شريف بهذه الناحية واستولوا على محصول
القول والبرسيم بها وسجن عدد منهم لمدة شهرين والزموا بدفع ثمن
المحصولات وفي فبراير ١٨٩٣ هاجم عبد الرازق الشريبنى عمدة ناحية بسنديلة
وعدد من الفلاحين إحدى عزب الدومين واستولوا على طاحونة بها كما
امتنعوا عن العمل في أراضي الدومين وفي ٢٢ و ٢٣ مايو ١٩٨٤ هاجم
الفلاحون بناحية قطور بمركز محلة منوف زراعة بلتاج المملوكة للخديوى
عباس حلى الثانى واستولوا على محصول الشعير بها . وفي يونيو ١٩٨٤
جردت الداخلية عمدة ناحية رويته من أطيانه لامتناعه عن إحضار العمال
اللازمين لأعمال التفتيش الزراعية وأغرى مشايخ الناحية على ذلك كما خرض
الفلاحين على الامتناع عن العمل (٩٤) . وهكذا كانت عوامل القلق قائمة
بين الفلاحين وكبار الملاك ويشير كرومر في تقريره ١٩٠٦ إلى احتمال حدوث
صراع بين الفلاحين وكبار الملاك إذا استمر إيجار الأراضي الزراعية في
الإرتفاع ويرى أن خير وسيلة لتأجيل حدوث هذا الصراع وتخفيف حدته
هو الامتناع عن إتخاذ التدابير التي تؤدي إلى إنقراض صغار الملاك (٩٥) .
وثمة مظاهر أخرى لقلق الفلاحين من الممكن ملاحظتها في الفترة السابقة
على الحرب الأولى . ففي ١٩١٠ امتنع فلاحو قرى أرمنت والمريس والربانية
عن دفع ثمن الأراضي المباعة لهم من الدائرة السنية ١٩٠٦ ومساحتها
١٢٢٧٢ فداناً عن طريق نظارة المالية التي دفعت الثمن عنهم على أن تتولى
تحصيله منهم على أقساط وأعلنوا أن الأطيان ملكا لهم آلت إليهم عن
أجدادهم (٩٦) . ويذكر راسل باشا تفاصيل اضطراب قام به عمال الزراعة في
الوجه القبلى في مزارع أحد كبار الملاك مطالبين بأجورهم ويذكر أن محصول

القطن كان مهدداً بالنلف بسبب إمتناع عمال الزراعة عن ريه لولا تدخل الحكومة التي قامت عن طريق قوات من البوليس بإحضار عمال لرى الزراعة من مناطق أخرى ويعلق راسل باشا على ذلك بقوله «أن اضراب الفلاحين لو كان أفضل وأوسع لأرغم المالك الكبير على الرضوخ وإلا خسر آلاف الجنيهات قيمة المحصول وإن إختفاء الفردية بين الفلاحين سرف يؤدي إلى إنقلاب فى العلاقة بين عمال الزراعة وكبار الملاك» (٩٧).

وعلى هذا فليس هناك شك فى وجود أهداف اجتماعية للفلاحين فى ثورة ١٩١٩ ويذكر فكرى أباطة فى كتابه الضاحك الباكي عن ثورة ١٩١٩ أنها كانت ثورة ضد الإنجليز يقودها بعض المتنورين وثورة ضد الثروة يقودها الأشرار الفقراء «وان الجماهير الثائرة حاولت إحراق قصر محمود سليمان فى أسبوط فلما حاول البعض منعهم بحجة أن ابنه أحد المنفيين فى مالطه قال أحد المهاجرين « وهل وزع محمود باشا أرغفة العيش على الجامعين نحن طلاب قوت » (٩٨).

ولا شك أن السلطات الإنجليزية قد أدركت هذه الحقيقة فركزت قواتها لضرب حركة الفلاحين واستطاعت بعدها السيطرة على مقاليد الأمور ورغم أن الفلاحين قد تحملوا التضحيات الرئيسية فى الثورة فقد كانوا الفئة الاجتماعية التى خرجت من الثورة بدون مكاسب وظلت عوامل القلق بينهم قائمة حتى قيام ثورة يوليو ٥٢ التى كان أول برنامج اجتماعى لها هو قانون الاصلاح الزراعى بما تضمنه من تحديد الملكية الزراعية وتوزيع جانب كبير من الاراضى الزراعية على الفلاحين .

الحواشى

- (١) دار المحفوظات . دفتر أصول وخصوم رسم منفعة الأتبان بناحية العرابة المدفونة بمديرية جرجا رقم ٢٦ مخزن ٦٨ .
- (٢) د . وليم سليمان ، الفلاح المصرى وملكية الأرض ، مقال بمجلة الطليعة العدد الأول يناير سنة ١٩٦٥ ، ص ٣٣ ، ٣٤ .
- (٣) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، نشرته نظارة المالية سنة ١٩٠٩ ، ص ٨٢ ، ١٤٠ .
- (٤) يعقوب أرتين ، الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ، بولاق سنة ١٨٨٩ ص ١٧٣ ، ١٧٤ .
- (٥) دار المحفوظات ، دفتر كشوف بعدد جفلاك الأفدنة بموجب تقاسيط رجب سنة ١٢٨٥ هـ .
- (٦) دار المحفوظات ، دفتر حدود وزمام نواحي جفلاك نبروه وجفلاك بشبش وجفلاك طنبارة وجفلاك بسنديلة التى صاروا رزقة بلا مال باسم سعادة ولى النعم أفندينا الخديو الأكرم من ابتدئ توتى سنة ١٢٥٦ هـ ، رقم ١٣٦٤ عين ١٨ مخزن ١٨ .
- (٧) Baor G. A History of Landownership in modern Egypt 1800 — 1950, London, 1962, pp42, 43
- (٨) دار الوثائق ، س ١/٥/٤ صادر ، وحدة ديوان المعية السنية عربى ، رقم ١٥٩ من ٢٢ جاد أول سنة ١٢٦٧ هـ إلى ٢٣ رجب سنة ١٢٦٧ هـ ، ص ٦٠٦ ، ٦٦٦ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ .
- (٩) أحمد عرابى ، كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية عامى ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ هجرين ، كتاب الهلال الجزء الأول ، عدد فبراير سنة ١٩٥٣ ، ص ١٩ .
- (١٠) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ .
- (١١) د . هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، مترجم القاهرة سنة ١٩٦٧ ، ص ٩٧ .

- (١٢) دار الوثائق ، محفظة رقم ٤٢ دفتر ١٨٥ معية تركي رقم ١٧٢ لمرادة إلى مفتش عموم الحسابات المصرية في ٢٢ ذو الحجة سنة ١٢٥٢ هـ .
- (١٣) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .
- (١٤) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ٨٤ ،
- (١٥) الوقائم عدد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٦٦ .

(١٦) د. المحفوظات ، مكلفة الأتبان بناحية العراية المدفونة جرجا سنة ١٢٦٩ هـ رقم ٧٠٥٩ عين ١٢٧ مخزن ٦ ، ص ١٦٦ — دفتر أصول وخصوم رسم منفعة الأتبان بناحية العراية المدفونة بمديرية جرجا سنة ١٨٦٨ رقم ٢٦ مخزن ٦٨ ، ص ١٢٢ .

(١٧) جرجس حنين ، الأتبان والضرائب في القطر المصري ، القاهرة سنة ١٩٠٤ ، ص ٢١٥

(١٨) Crouchley, A.E, The Economic development of modern Egypt Bristol, 1932, p121.

- (١٩) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ١٤٤ ، ١٥١ .
- (٢٠) التقرير العام المرفوع من اللورد دوفرين إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا بشأن الإصلاحات في مصر ، الاسكندرية سنة ١٨٨٣ ، ص ٣٠ .
- (٢١) المصدر السابق ، ص ٣٠ .
- (٢٢) الطائف عدد ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٢ .
- (٢٣) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ .
- عزيز خانكي ، الملكية العقارية في مصر ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة السادسة ، ص ٦٦١ .

- (٢٤) يعقوت أرتين ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ ، ١٧٦ .
- (٢٥) عبد الرحمن الرافعي ، عصر اسماعيل الجزء الثاني ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٢٦٦ .
- (٢٦) Baer. G, op, cit, p 35

- (٢٧) د. علي الجريتي ، تطور النظام المصرفي في مصر ، القاهرة سنة ١٩٦٠ ، ص ٢٢٣ .
- (٢٨) تقرير دوفرين سنة ١٨٨٣ ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٢٩) الفريد بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر ، مترجم القاهرة سنة ١٩٢٧ ، ص ٢٣٨ .

(٣٠) ثيودور رودشتين ، تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، مترجم القاهرة سنة ١٩٢٧ ، ص ١١٤ .

(٣١) البرت فارمان ، مصر وكيف غدر بها ، مترجم القاهرة سنة ١٩٦٤ ، ص ٢٣٨

(٣٢) د أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية (١٨٧٦ - ١٨٨٢) القاهرة سنة ١٩٦٥ ، ص ٨٣ .

(٣٣) Baer.G. studies in the social History of modern Egypt, chicago, 1969. p.p 100, 101.

(٣٤) الفريد بلنت ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

(٣٥) دار الوثائق ، أوراق الثورة العرابية ، محافظ أرقام ٦ ، ٧ ، ٩ .

(٣٦) أحمد عرابي ، المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(٣٧) عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي ، القاهرة سنة ١٩٤٩ ، ص ٤٠٩ .

(٣٨) دار الوثائق ، أوراق الثورة العرابية محافظ أرقام من ١ - ٤ تلغرافات .

— د. المحفوظات ، دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية .

(٣٩) د. الوثائق ، أوراق الثورة العرابية محفظة رقم ٨ قضايا المتهمين .

— دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ .

(٤٠) د. الوثائق ، أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٧ قضايا المتهمين .

(٤١) المصدر السابق محفظة رقم ٣ تلغرافات .

(٤٢) المصدر السابق ، محفظة رقم ١٧ .

(٤٣) المصدر السابق ، محفظة رقم ١٥ ، ١٦ .

(٤٤) المصدر السابق ، محافظ رقم ١٢ ، ١٣ قضايا المتهمين .

(٤٥) دار المحفوظات ، دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية من سنة ١٨٦٥ —

١٨٩٤ ، ج ٢ رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ .

- (٤٦) دفتر جزه أول صادر التلغرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ .
- (٤٧) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين .
- (٤٨) المصدر السابق ، محفظة رقم ٥ تلغرافات .
- (٤٩) سليم خليل نقاش ، مصر للمصريين ، القاهرة سنة ١٨٨٤ الجزء الخامس ، ص ٤٩ .
- (٥٠) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين .
- (٥١) Charles Issawi, Egypt, Aconomic and Social analysis Oxford. 1941. p37.
- (٥٢) تقرير دوفرين سنة ١٨٨٣ ، ص ٢٢ .
- (٥٣) Baer. G. A. History of Landownership of modern Egypt, pp. 37 — 8
- (٥٤) دار المحفوظات ، دفتر تسجيل العقود والأحكام والرهون بمحكمة مركز طوخ الشرعية سنة ١٨٩٥ ج ٢ رقم ٢٧٠٨ عين ٧٥ مخزن ٤٦ .
- (٥٥) دار المحفوظات ، سجل بيع أطيان ونخيل الأهالي بديرية أسيوط من سنة ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ نظير الأموال المطلوبة منهم للميرى رقم ٣٧٢٥ حفظ نوعى رقم ١٦٢٠ / مخزن اتركى .
- (٥٦) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٦٢٧ .
- (٥٧) تقرير لورد كرومر عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٠ ، ص ٩ .
- (٥٨) Baer. G. op Cit, pp 87, 88.
- (٥٩) تقرير كنشتر عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩١٢ ، ص ٩٦ .
- (٦٠) د. راشد البراوى ومحمد حمزة عليش ، التطور الاقتصادى في مصر في العصر الحديث ، القاهرة سنة ١٩٥٤ ، ص ١٤٤ — ٤٦
- د. محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى في العصور الحديثة ، القاهرة سنة ١٩٤٤ ، ص ٥٥٦ ، ٥٥٧ .
- (٦١) تقرير كنشتر عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩١٣ ، ص ٢٥ .

(٦٢) د محمد فهمي لمبطة ، المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(٦٣) د . المحفوظات . No 87, Daira Sania purchases an sales;
p. Hole 13 Stre 2

(٦٤) عبد الرحمن الرافعي ثورة سنة ١٩١٩ ، القاهرة سنة ١٩٦٨-١٩٦٩ ج ١ ، ص ٥٦ .

(٦٥) المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٦٦) مركز وثائق وتاريخ مصر المظفر ، مجموعة أوراق عابدين ، محافظه الانتاسات
دوسيه العرائض الرفوعة بالتماس وختم قانون لايجارات الاطيان .

(٦٧) جريدة الأهرام عدد ٢٨ يوليو سنة ١٩٧٠ ، صحيفة العمال المصريين لحساب
السلطة الانجليزية في الحرب العالمية الأولى ، مقال بقلم دكتور يونانف لبيب رزق .

(٦٨) ٥٠ عاما على ثورة سنة ١٩١٩ ، لشمس الأهرام سنة ١٩١٩ ، ص ٢٦٢ .

(٦٩) د المحفوظات ، ملف خدمة إبراهيم حليم باشا مدير البحيرة رقم ٢٨٤٩٣ ، عين ١
دولاب ٦٤ .

(٧٠) مجلة الكاتب ، أهمية الأوامر العمومية لوزارة الداخلية كبير لتحقيق أحداث
ثورة سنة ١٩١٩ ، مقال بقلم إبراهيم محمد النجاشي ، ص ١٧ .

(٧١) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٧٢) الأهرام عدد ٢٨ يوليو سنة ١٩٧٣ ، نفس المقال .

(٧٣) ٥٠ عاما على ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٢٦٢ .

(٧٤) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٤٢ ، ٤٣ .

(٧٥) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تلويح بمصر السياسي من الاحتلال إلى الماهدة ،
القاهرة سنة ١٩٦٧ ، ص ٤٣ .

(٧٦) تقرير لورد كرومر عن المالية والإدارة والمالية العمومية في مصر والسودان
سنة ١٩٠٦ ، ص ٥٥ .

(٧٧) Assawi, oq, Cit, p37

(٧٨) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، تقرير شيتام إلى كيزون في ٢٥ مارس ، ص ٢٢١

(٧٩) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(٨٠) للرجع السابق ، ص ١٥٣ .

- (٨١) المرجع السابق ، ص ١٤٧ ، ١٤٩
- (٨٢) هـ عاماً على ثورة سنة ١٩١٩ ، تقرير شيتهم إلى كيزون في ١٩ و ٢٢ مارس ص ٢١٤ - ٢١٧
- (٨٣) المرجع السابق ، تقرير شيتهم في ٢٥ مارس ص ٢٢٢ و ٢٢٣
- (٨٤) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٥٣
- (٨٥) هـ عاماً على ثورة سنة ١٩١٩ ، تقرير شيتهم في ٢٢ مارس ، ص ٢١١
- (٨٦) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٥٦
- (٨٧) هـ عاماً على ثورة سنة ١٩١٩ ، تقرير النبي في ٣٠ مارس ، ص ٢٩٠
- (٨٨) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ ، ١٣٣
- (٨٩) المرجع السابق ، ص ١٧٧ - ١٨٣
- (٩٠) هـ عاماً على ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٢٣١
- (٩١) د. محمد أنيس ود. السيد رجب حراز ، التطور السياسي للمجتمع المصري ، القاهرة سنة ١٩٧٢ ، ص ١٦٠ ، ١٨٩
- (٩٢) هـ عاماً على ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٥٥ ، ٣٥٤
- (٩٣) د. المحفوظات ، دفتر قيد العمدة والمشايخ بديرية الغربية من سنة ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ج ١ ص ٢٦٣ ، ٢٤ ، ٤١ ، ٥٠ ، ١٨١
- (٩٤) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨٨
- (٩٥) تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٦ ، ص ٨١
- (٩٦) وثائق رئاسة الجمهورية بعبدين ، نقلت لدار الوثائق ، ديوان عربي خديوي نظارة المالية سنة ١٩١٠ مذكرة من نظارة المالية إلى رئيس ديوان عربي خديوي
- (٩٧) Sir Thomas Russel pasha, Egyptian Service, 1902-1946, London 1944, p35 .
- (٩٨) فكري أباطة ، الضاحك الياكي ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ، ص ٥٣ ، ٤٤

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق

(١) مجموعة دار المحفوظات :

- ١ - دفتر أصول وخصوم رسم منفعة الأتبان بناحية العراية المدفونة بمديرية جرجا ١٨٦٨ رقم ٢٦ مخزن ٦٨ .
- ٢ - سجل بيع أتيان ونخيل الأهل بمديرية أسيوط من ١٨٨٥ حتى ١٨٩٠ نظير الأموال المطالبة منهم للسيرة رقم ٣٧٢٥ مسلسل عمومي ، ١٦٢٠ حفظ نوعي ، مخزن ١ تركي .
- ٣ - دفتر تسجيل العقود والرهن بمحكمة مركز طوخ الشرعية ١٨٩٥ ، جزء ثاني رقم ٨ ٢٧ عين ٧٥ مخزن ٤٦ .
- ٤ - دفتر كشوف بعدد جفالك الأفدنة بموجب تقاسيط رجب ١٣٨٥ هـ
- ٥ - دفتر حدود وزمام نواحي جفالك نبروه والتجربة وجفالك بشيش وجفالك طنبارة وجفالك بسنديله اللذين صاروا رزقه بلا مال بامم سعادة ولي النعم أفندينا الخديو الأكرم من ابتدئ توقي ١٢٥٦ هـ رقم ١٣٦٤ عين ١٧ مخزن ١٨ .
- ٦ - مكلفة الأتيان بناحية العراية المدفونة جرجا ١٢٦٩ هـ رقم ٧٠٥٩ عين ١٢٧ مخزن ٦ .
- ٧ - دفتر قيد العمدة والمشايخ بمديرية الغربية من ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ج ١ رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ٧ .

٨ - دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية من ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ج ٢
رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ .

٩ - ملف خدمة إبراهيم باشا حلیم مدير البحيرة رقم ٢٨٢٩٣ دولا ب
٦٤ عين ١ .

١٠ - دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية ١٨٨٢ .

NO.- 84, Daira Sania Purchases and Sales, p. Hole 13 Store, 2.

(ب) مجموعة دار الوثائق :

- ١ - محفظة رقم ٤٢ عن الفلاح .
- ٢ - س ١/٥/٤ صادر وحدة ديوان المغية السنية عربي رقم ٥٩ أ من
٢٢ جمادى أول ١٢٦٧ هـ إلى ٢٣ رجب ١٢٦٧ هـ
- ٣ - أوراق الثورة العراقية : محافظ أرقام ٣ ، ٤ ، ٥ تلغرافات
- محفظة رقم ٦ محاضر لجنة التحقيق بمصر والأقاليم
- محافظ أرقام ٧، ٨، ٩، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦، ١٧ قضايا المتهمين .

(ج) مجموعة مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر :

- محافظ الالتماسات (دوسيه العرائض المرفوعة بالتماس وضع قانون
لإيجارات الأطنان)

(د) مجموعة وثائق رئاسة الجمهورية بعبدين :

- ونقلت أخيراً لدار الوثائق ديوان عربي خديوي . ملف نظارة
المالية سنة ١٩١٠ .

ثانياً : المراجع :

- ١ - التقرير العام المرفوع من اللورد دوفرين إلى اللورد جرانفيل
وزير خارجية إنجلترا بشأن إصلاح مصر ، الإسكندرية ١٨٨٣ .

- ٢ - تقرير لورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان . ١٩٠٠ ، طبع وترجم في جريدة المقطم ١٩٠١ .
- ٣ - تقرير لورد كرومر عن المالية والإدارة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٦ ، طبع وترجم في جريدة المقطم ١٩٠٧ .
- ٤ - تقرير كتشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩١٢ ، طبع وترجم في جريدة المقطم ١٩١٣ .
- ٥ - تقرير كتشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩١٣ ، طبع وترجم في جريدة المقطم ١٩١٤ .
- ٦ - مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، نشرته نظارة المالية ١٩٠٩ .
- ٧ - الفريد بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر ، مترجم ، القاهرة ١٩٢٨ .
- ٨ - دكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية (١٨٧٦ - ١٨٨٢) القاهرة ١٩٥٥ .
- تاريخ مصر السيامي من الاحتلال إلى المعاهدة القاهرة ١٩٦٧ .
- ٩ - مذكرات أحمد عزابي ، كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العربية كتاب الهلال عدد فبراير ١٩٥٣ .
- ١٠ - البرت فرمان ، مصر وكيف غدر بها ، مترجم ، القاهرة ١٩٦٤ .
- ١١ - تيودور ووذشتين ، تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، مترجم ، القاهرة ١٩٢٧ .
- ١٢ - جرجس حنين ، الاطيان والضرائب في القطر المصري ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٠٤ .
- ١٣ - دكتور راشد البراوي ومحمد حمزة عايش ، التطور الإقتصادي في مصر في النصف الحديث القاهرة ١٩٥٤ .

- ١٤ - سليم خليل نقاش ، مصر للمصريين ، جه القاهرة ١٨٨٤ .
- ١٥ - دكتور على الجريتي ، تطور النظام المصرفي في مصر ، القاهرة ١٩٦٠ .
- ١٦ - عبد الرحمن الرافعي ، عصر اسماعيل الجزء الثاني ، القاهرة ١٩٤٨ .
- ١٧ - عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي ، القاهرة ١٩٤٨ .
- ١٨ - عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٦٨ .
- ١٩ - فكري أباطة ، الضاحك الباكي ، القاهرة ١٩٥٨ .
- ٢٠ - دكتور محمد فهمي لطيفة ، تاريخ مصر الاقتصادي في المصور الحديثة ، القاهرة ١٩٤٤ .
- ٢١ - د . هيلين ريفلين ، الاقتصاد والإدارة في مستهل القرن التاسع عشر ، مترجم ، القاهرة ١٩٦٧ .
- ٢٢ - مؤسسة الأهرام ، ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ٢٣ - دكتور محمد أنيس ودكتور السيد رجب حراز ، التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث القاهرة ١٩٧٢ .
- ٢٤ - يعقوب أرئين ، الأحكام المرعية في شأن الأراضي المصرية ، مترجم ، بولاق ١٨٨٩ .

Baer G : A History of Landownership in Modern Egypt, 1800 - 1950. London, 1962.

Studies in the Social History of Modern Egypt, Chicago, 1969.

Charles Issawi : Egypt an economic and Social analysis, Oxford, 1941.

Lards D. S. : Bankers and Pashas, Harvards, 1958.

Russel, Pasha : Egyptian Servics. (1901 - 1946), London, 1947.

Crauchley, A. E, The ecoromic developmevt of Modern Egypt Bristol, 1938.

الدوريات

- ١ - مجلة القانون والاقتصاد السنة السادسة ، الملكية العقارية في مصر
مقال بقلم عزيز خا نكي .
 - ٢ - الطليعة العدد الأول يناير ١٩٦٥ ، الفلاح المصرى وملكية الأرض
بقلم دكتور وليم سليمان .
 - ٣ - الوقائع عدد ٣١ ديسمبر ١٨٦٦ .
السكان عدد ديسمبر سنة ١٩٦٩ .
 - ٤ - الطائف عدد ٢٩ أبريل ١٨٨٢ .
 - ٥ - الأهرام عدد ٢٨ يوليو ، سخرة العمال المصريين لحساب السلطة
الإنجليزية في الحرب العالمية الأولى ، مقال بقلم د . يوفان لبيب رزق .
-

حركة المطالبة بالدستور في اليابان

١٨٧٨ - ١٨٩٠

الدكتور روف عباس مامر

كلية الآداب - جامعة القاهرة

ظلت اليابان تحكم بواسطة عشيرة من الأمراء الاقطاعيين آل طوكوجاوا Tokgyawa منذ عام ١٦٠٣ حتى استرد الامبراطور موتسهييتو Mutsuhito سلطته في عام ١٨٦٨ وأطلق على العهد الجديد الذي استمر حتى ١٩١٢ اسم Meiji (أى الحكم المستنير) وعندئذ شهدت اليابان عهداً اصلاحياً جديداً اقترن ببناء الدولة الحديثة وادخال التجديد على شتى نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية .

ولم يكن هذا التغيير عفويا ، وإنما جاء نتيجة تطور تدريجى نبتت جذوره في عهد الاقطاع (عصر طوكوجاوا) ، وأخذت تنمو نمواً وئيداً حتى هيات الظروف لمرحلة انتقال جديدة وضعت اليابان على أعتاب العصر الحديث . فقد بدأت الصناعة تلعب دوراً أكثر أهمية في الاقتصاد اليابانى في القرن الأخير من عصر طوكوجاوا وأصبحت الصناعة منافساً للزراعة بصورة لا يستهان بها ، وأخذت السوق الوطنية تنشأ تدريجياً على أنقاض

صور المبادلات التقليدية ، وبدأت النقود تلعب دوراً متزايداً في السوق .
وصاحب هذا التطور ظهور فئة اجتماعية جديدة من الرأسماليين التجاريين
ثم الرأسماليين الصناعيين أصبحت منافساً قوياً للاستقراطية العسكرية ممثلة
في الطبقة الإقطاعية Samurai (١) وقدرة هذه الفئة الاجتماعية الجديدة
أن تدق إسفيناً شق الاستقراطية العسكرية إلى قسمين : كبار الإقطاعيين
وصغارهم واستطاعت الطبقة الجديدة أن تستقطب القسم الأخير نحوها فكان
عضدها صغار الإقطاعيين في النضال ضد القسم الأول . وكان الصراع بين
هؤلاء وأولئك بمثابة آلام المخاض التي تسبق الولادة ، ولادة عصر جديد
يختلف عن سابقه تمام الاختلاف .

وبدأت شواهد التطور الجديد تبدو في ثورات الفلاحين التي ازدادت حدة
وعنفاً في أواخر عصر طوكوجاوا وساعدت على قيامها مجموعة من العوامل
يمكننا هنا أن نرصد بعضها؛ فقد كان عبء الضرائب يكاد يقع على كاهل الفلاحين
فيفقد الفلاحون وخدم محصول الأرض - المحصول الرئيسي في البلاد - إلى
الحكام الإقطاعيين، وكان حكام الأقاليم من الساموراي يثقلون كاهل الفلاحين
بهدد من الضرائب الإضافية التي تذهب بما يتبقى لديهم من محصول الأرض،
وقد تدفعهم إلى الاستدانة من التجار لضمان بقاء الأرض التي يزرعونها رغم
أنهم لم يملكوا سوى حق الانتفاع بها ، أما ملكية الرقبة فكانت للسلادة
الإقطاعيين وبذلك وجد تجار المدن السبيل مهداً أمامهم لاستثمار أموالهم في
الريف وبذلك أصبحت لهم مصالح زراعية جعلتهم طرفاً في عملية الإنتاج
الزراعي في مواجهة الأرستقراطية العسكرية الإقطاعية التي كانت الأرض
دعامة وجودها وكيانها السياسي (٢) .

وبالإضافة إلى الضرائب الفادحة ، كانت اليابان تعاني في أواخر عهد
طوكوجاوا من نقص المواد الغذائية فقد كان جل اعتماد اليابانيين على الأرض،

ومع التزايد المستمر في عدد السكان ، وعزلة اليابان عن جيرانها ونشوء المدن وهجرة الفلاحين إليها ، وما يترتب على ذلك من نقص في الأيدي العاملة الزراعية وفي الانتاج الزراعي ، كل ذلك أدى إلى تزايد أسعار الأرض بصورة مستمرة ، فاستفادت طبقة التجار من هذه الظاهرة بقدر ما خسر الاقطاعيون والفلاحون^(٢) ، وإن تفاوتت درجة الخسارة عند هؤلاء وأولئك .

وما كادت تحل الثلاثينات من القرن التاسع عشر حتى أخذت تناقضات النظام تعبر عن نفسها في شكل أزمات متعددة ، فقد ترتب على فشل السلطة في حل مشاكل الفلاحين ثورة عارمة في ضواحي مدينة أوساكا في عام ١٨٣٧ تزعمها أحد صغار الساموراي ، ودعا سكان المدن والريف أن يهبوا في وجه د الحكام القساة والتجار الأثرياء الذين كونا ثرواتهم على حساب الفقراء الجياع . ورغم أن تلك الحركة سحقت في مهدها إلا أنها زادت الناس جرأة على النظام ، وأخذت ثورات الفلاحين تتتابع هنا وهناك^(٣) .

وانعكست هذه الظاهرة على الحياة الفكرية ، فأخذ بعض المثقفين (وكانوا من المنتمين إلى الفئة الدنيا من الأرستقراطية العسكرية) يعيدون تفسير تعاليم كنفوشيوس ، فاعتبروا حكم طوكوجاوا اغتصابا لسلطة الامبراطور بصورة غير شرعية ، ومن ثم لا يجب طاعة السلطة . وساعدت الظروف الدولية على الاجهاز على النظام الاقطاعي ، فلم يعد مجديا استمرار العزلة التي فرضها الحكام الاقطاعيون على اليابان خشية وقوعها فريسة الاستعمار الغربي ، واضطروا أخيرا أن يفتحوا موانئهم أمام السفن الأمريكية والانجليزية التي تزايدت مصالحها في المياه اليابانية ، وتزايد ضغطها على حكام اليابان من أجل فتح موانئهم للملاحة الدولية^(٤) . وبذلك تدعمت التأثيرات الفكرية الغربية التي وفدت إلى اليابان منذ مطلع القرن الثامن

عشر . وأصبحت الأفكار الليبرالية الغربية تجتذب اهتمام بعض المثقفين اليابانيين ، والثقافة عندئذ محصورة في طبقة الساموراي الإقطاعية العسكرية .

وكان الانقلاب الذي استعاد به الامبراطور سلطته من صنع هؤلاء المثقفين الذين أيقنوا أن استمرار الحكم وتدعيم مركز اليابان في مواجهة أعدائها — وخاصة الغرب — تتطلب تكوين دولة قومية موحدة ذات سلطة مركزية قومية ، تضع حداً لفوضى الصراع بين الحكام الإقطاعيين وأيقنوا أن إيجاد مخرج للأزمة التي تردت فيها البلاد لا يمكن أن يتم على يد حاكم إقطاعي جديد ، لأن توليه السلطة سيحرك الغيرة في قلوب منافسيه فينازعونه السلطة ، وتلفتوا حولهم فوجدوا في شخص الامبراطور موتسهييتو Mutsubito — الذي لم يكن قد تجاوز الرابعة عشر من عمره — الرمز الذي يمكن أن تجتمع حوله البلاد ، لما لشخص الامبراطور من قداسة ، فهو سليل الربة « الشمس » التي أورثته ملك بلاد اليابان (Nippon منبع الشمس) فاستخدام شخص الامبراطور كرمز لحركة سياسية يضاف على تلك الحركة شعبية لا ريب فيها .

وهكذا اجتمعت كفة بعض أجنحة طبقة الساموراي الإقطاعية العسكرية ممن يختلفون مع سلطة طوكوجاوا Tokugawa Bakufu ، مع المثقفين المنتمين إلى نفس الطبقة ، وصغار المحاربين ، يعصدهم أثرياء التجار بمدينة أوساكا وغيرها من المدن الكبرى الذين رأوا في النظام الجديد أملهم في التخلص من ضغوط السلطة الإقطاعية وفي توسيع مجالات الاستثمار ، كما رأى أعيان الريف Gono فرصتهم للانفراد بالسلطة في الريف .

وبدأ الانقلاب بانتقال العاصمة من كيوتو Kyoto إلى ايدو Edo التي أصبحت تسمى منذ ذلك الحين « طوكيو » ، (أي العاصمة الشرقية) وكانت من قبل مركزاً لنظام الحكم في عصر طوكوجاوا . واقترن هذا الانتقال

بإقصاء آخر حكام طوكوجاوا (الشوجون Shogun) عن السلطة بقرار من الامبراطور ، وتقسيم البلاد إلى عدد من المحافظات (Ken) بدلا من الأقاليم الاقطاعية (Han) ، وأسندت إدارة أمور المحافظات إلى موظفين إداريين يعينهم الامبراطور ، وكان هؤلاء في العادة يختارون من بين الساموراي السابقين الذين ساندوا النظام الجديد . ثم أجرى مسح شامل للأطيان الزراعية تقرر على أثره تسجيل الأراضي باسم زارعها ، وبذلك استقرت دعائم الملكية الفردية للأرض الزراعية وبدأت تظهر فئة كبار الملاك وأدخل أسلوب الاستغلال الرأسمالي في الزراعة . ثم شرعت الحكومة في إقامة المشروعات الصناعية الحديثة ، كما شجعت رأس المال الخاص على ارتياد ميدان الصناعة ، ومهدت الطريق أمام الاستثمارات في سائر مجالات الاقتصاد (٦) .

واستقر رأى صناع النظام الجديد على اختيار النموذج الغربي كإطار للدولة ، وهنا واجهتهم مشكلة الاختيار بين دولة لبرالية ديمقراطية ، أو دولة ذات حكم مطلق يستند إلى بيروقراطية مركزية ، فكان النموذج الأخير للدولة أكثر قبولا لديهم ، فهو يهيء الفرصة للسلطة لأجراء ما تشاء من تغييرات دون أن تعرقل جهودها عقبات تأتي من جانب المجالس النيابية ، كما أن الحكم المطلق والسلطة المركزية أكثر قبولا لدى اليابانيين بحكم تراثهم الثقافي والسياسي . فكان النظام الجديد حركة إصلاحية في إطار التقاليد اليابانية الراسخة ، تتأثر دوافعها إلى حد كبير بمصالح الفئات الاجتماعية التي شاركت في صنعها ، وتعد خطوة كبرى نحو تكوين اليابان الحديث . ولما كان النظام الجديد قد أسقط من حسابه المشاركة الشعبية في إدارة أمور البلاد من خلال مجالس نيابية على النمط الغربي ، فقد قامت حركة المطالبة بالحياة الدستورية عرفت باسم « حركة الحرية وحقوق الشعب Jiyu Minken undo » وهي الحركة التي يعني هذا البحث بدراستها .

وكما تزعم فريق من طبقة الساموراي الاقطاعية العسكرية حركة استعادة الامبراطور لسلطته ، ووضعوا أسس النظام الجديدة ، كان ثمة فريق آخر من الساموراي المثقفين الذين تأثروا بالفكر اللبرالي الغربي من خلال تعلمهم اللغات الأوروبية الحديثة ودراساتهم للتيارات الفكرية التي سادت في أوروبا في القرن التاسع عشر . فلم يكن الساموراي طبقة عسكرية إقطاعية فحسب ؛ بل كانوا على قدر من الثقافة يتلقونها - في عصر طوكوجاوا - في مدارس خاصة بهم عرفت باسم Hanko حيث كانوا يدرسون الثقافة الصينية وتعاليم كفوشوس والرياضيات . كما التحق بعض أفراد الساموراي بمدارس أخرى للثقافة الحرة ظهرت في أواخر عصر طوكوجاوا عرفت باسم Shijuku كان يختلف إليها - بالإضافة إلى الساموراي - أبناء التجار وأعيان الريف ، وكانت تلك المدارس تعنى في الأصل بتدريس الثقافة الصينية ، وأصبحت منذ أواخر طوكوجاوا - ومطلع القرن التاسع عشر على وجه التحديد - تعنى بدراسة علوم الغرب التي عرفت باسم Yogaku وكان أشهر تلك المدارس وأكثرها اهتماما بالثقافة الغربية Ogata Shijuku التي أنشئت بمدينة أوساكا وتخرج فيها معظم المثقفين الذين تأثروا بالثقافة الغربية وروجوا لها مثل Fukuzawa Yukichi رائد التعليم الجامعي الحديث في اليابان .

وتصدي هذا الفريق من الساموراي المثقفين لإدارة دفة المعارضة السياسية في عهد مييجي ، لأنهم وان اتفقوا مع مؤسسي النظام الجديد حول ضرورة تصفية نظام طوكوجاوا وتوحيد البلاد وإنشاء دولة حديثة ، إلا أنهم يرون ضرورة أن يكون النظام الجديد مماثلا لنظام الديمقراطية الغربية ، وخاصة أن اليابان كانت منذ أواخر عصر طوكوجاوا في طريق التحول الرأسمالي . ومن ثم اختلف مفهومهم لمرحلة « التحضر والاستنارة Bummei Kaika » التي كانت تشكل اطار العمل السياسي في مطلع عهد مييجي ؛ فهم يرون فيها

حركة تجديد شاملة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وفكريا ، بينما رأى فيها خصومهم السياسيون سلطة مركزية مطلقة مستنيرة تدور حول محور الامبراطور باعتباره - وليس الأمة - مصدر السلطات (٧) .

والتقت آمال مثقفي الساموراي مع أحلام أعيان الريف الذين كانوا الزعامات التقليدية للريف الياباني في أواخر عصر طوكوجاوا ، وكانت ثورات الفلاحين تهب هنا وهناك بقيادتهم ضد نظام الحكم الإقطاعي وضد استبداد السادة الإقطاعيين . وساعد الإصلاح الزراعي الذي أجرته السلطة في مطلع عهد مييجي على إزاحة السادة الإقطاعيين من الريف وفتح الطريق أمام الأعيان ، للسيطرة على مقاليد الأمور في قراهم ؛ فأصبحت إدارة القرى خالصة لهم ، واستطاعوا تكوين ملكيات زراعية كبيرة استخدموا فيها أساليب الاستغلال الرأسمالي وساروا بعملية تتجير الزراعة خطوات واسعة ، وأدلوأ بدلوهم في الصناعة وخاصة الصناعات الغذائية وتجهيز الحرير والغزل والنسيج (٨) وتطلعوا إلى المشاركة بنصيب في السلطة يمدل ما لهم من وزن اقتصادي ومكانة اجتماعية في الريف ، وخاصة أنهم استمروا يقودون نضال الفلاحين ضد السلطة في مطلع عهد مييجي (أوائل السبعينات) ، فنظموا حركة مقاومة التجنيد الإجباري التي اقترنت بنشوء الجيش الحديث ، وكذلك حركة معارضة نظام التعليم الابتدائي الحديث .

فقد اقترنت الإصلاحات الجديدة بفرض المزيد من الضرائب على الأراضي الزراعية التي لم تكن قد أنقصت عما كانت عليه في عصر طوكوجاوا ، وبذلك وقع معظم عبء تمويل الإصلاحات الجديدة على عاتق الفلاحين من حصيلة ضريبة إضافية فرضت على الأراضي الزراعية عرفت باسم Sonpi ، وكان نصيب الأعيان من هذه الحصيلة كبيراً بسبب إتساع مساحة ملكياتهم ، فنشبت عدداً من ثورات الفلاحين في مناطق متفرقة بقيادة الأعيان وشاركت بعض

عناصر الساموراي المعارضين للنظام الجديدة في تلك الحوادث ؛ فاشتبكوا مع قوات الحكومة في معارك حربية كان آخرها تمرد Satsuma في عام ١٨٧٧ وانتهى بإسكات العناصر المعارضة من بقايا الساموراي ، وأصبح أعيان الريف على رأس حركة المعارضة السياسية بما لهم من نفوذ بين الفلاحين ؛ بالإضافة إلى بعض الأفراد من صفوفه مثقفي الساموراي الذين كانوا محور المعارضة السياسية بالعاصمة (طوكيو) .

وتبلورت المعارضة السياسية في حركة تهدف إلى تأسيس «جمعية وطنية دستورية Kokkai Kisei Domei» ، في أواخر السبعينات ، وما كاد يحل مطلع الثمانينات حتى نظم القائمون على تلك الدعوة حركة جمع توقيعات على عرائض تطالب بالدستور وإقامة مجلس نيابي؛ فبلغ عدد التوقيعات التي جمعت نحو ربع مليون توقيع ، وأسس عدد من الجمعيات السياسية لهذا الغرض في جميع أرجاء البلاد بلغ عددها في تلك الحقبة نحو ١٥٠ جمعية ، وعقدت الاجتماعات السياسية لمناقشة قضية الحكم النيابي ، ونظمت الحلقات الدراسية بغرض التثقيف السياسي الذاتي في معظم القرى الهامة ، وقبض لتلك الحلقات الدراسية أن تعبر الرأي العام الريفى لمساندة حركة المطالبة بالدستور عن فهم واقتناع^(٩) .

فقد ترتب على إعلان المساواة بين جميع طبقات الشعب ، الذي أصدرته الدولة بعد استرداد الإمبراطور لسلطته أن أنجز عددا من الإصلاحات الهامة وإزداد الناس أملا في المشاركة الحقيقية في إدارة أمور البلاد وخاصة الإصلاحات الأربعة الهامة التي أعقبت ذلك الإعلان وهي : إحلال نظام الحكم المحلي (المحافظات) محل المقاطعات ، وإنشاء نظام للتعليم القومى الحديث ، وإقرار الملكية الفردية والتجنيد الإجبارى الذى

اقترن بنشوء الجيش الحديث . كل ذلك أيقظ الوعي السياسى للجماهير ، وجعلها تفتح أذهانها على العالم المحيط بها تحت تأثير كتابات المثقفين انابريين التى أخذت تنشر على صفحات الجرائد . وكان أبعد الاصلاحات أثراً على حركة المطالبة بالدستور اصلاح التعليم وإنشاء نظام للتعليم خاضع للدولة فى عام ١٨٧٢ . ولم تمض خمس سنوات على ذلك التاريخ حتى كانت هناك ٢٠ ألف مدرسة ابتدائية تنتشر فى جميع أنحاء البلاد ، ولم يكن ذلك من إنجازات الدولة وحدها ؛ فقد أخضعت مدارس المعابد - التى كانت موجودة فى أواخر عصر طوكوجاوا للنظام الجديد ، وكان يتولى أعيان الريف الاتفاق على تلك المدارس التى كانت ملحقة بالمعابد الدينية وعرفت باسم Terakoya وكان أطفال الفلاحين يقبلون على تلك المدارس لتعلم القراءة والكتابة والحساب ، فهى قرية الشبه بالسكتايب فى بلادنا .

وقد أصدرت الحكومة اللامحة الخاصة بنظام التعليم بدياجة أنكرت فيها اقتصار التعليم على طبقة معينة من الناس ، وأعلنت أن الغرض من نظام التعليم الحديث نشر العلوم التطبيقية ، ورأت أن التعليم يجب أن يتم عن طريق الاختيار الحر للأفراد وليس عن طريق التبعية الإجبارية . فأقبل الفلاحون على إلحاق أولادهم بالمدارس الجديدة ، وأنشأ بعض أثرياء أعيان الريف مدارس متوسطة Gogaku بقراهم على نفقتهم الخاصة لاعداد الكتبة المؤهلين للعمل بدواوين الحكومة . غير أن هذه الإصلاحات النافعة كانت تسكف الفلاحين أكثر بما يطبقون ، فكثيرا ما كانوا يشورون على الحكومة ، لا كرها فى التعليم أو التجنيد ، ولكن طلبا لإصلاح نظام ضرائب الأطيان التى كانت تعد المصدر الرئيسى للتمويل الضريبى ، ومن ثم أثقل كاهل أهل الفلاحة بالضرائب الإضافية الفادحة (١٠) .

وكان التعليم فى المحافظات يقع تحت إشراف مجلس خاص يسمى Gakumuiin يختار أعضاؤه من بين أعيان الاقليم ، ويتولى تعيين المدرسين

والإشراف على المدارس الابتدائية والمتوسطة ، وقد استفاد الأعيان من وجودهم في مجالس التعليم الإقليمية في العمل على نشر الدعوة لحركة المطالبة بالدستور ، وتنتشر الأفكار الليبرالية وخاصة في المدارس المتوسطة ، مما دفع الحكومة إلى تشديد الرقابة على الصحف والمطبوعات بصفة عامة ، وسنحت من مجالس التعليم الإقليمية حق تعيين المدرسين وتحديد الكتب الدراسية ، فأصبح المدرسون موظفين حكوميين (١٨٨١) وأصبحت الكتب تقرر بمعرفة وزارة التعليم .

أما عن الحلقات الدراسية التي أنشأها الأعيان منذ عام ١٨٧١ بغرض التثقيف السياسي الذاتي فقد بدت على شكل مدارس متوسطة Gogaku أقامها الأعيان على نفقتهم الخاصة أو عن طريق جمع التبرعات من أهالي مجموعة من القرى المتجاورة . وكانت تلك المدارس تقام بغض النظر عن وجود عدد كاف من الضحية الذين يرغبون في الالتحاق بها ، فقد كانت مقصد الكبار الذين ينددون الثقافة العامة لذاتها ، إذ تشير الدلائل إلى أن نسبة عدد التلاميذ دون الرابعة عشر بذلك النوع من المدارس في محافظة Kanazawa لم يتعد ٢٠٪ ، بينما كانت بقية الطلبة من البالغين . وكانت تلك المدارس لا تقصر جهدها على تدريس العلوم المختلفة ، بل يمتد نشاطها إلى التثقيف السياسي والاجتماعي . وبعد إخضاع هذا النوع من التعليم للتوجيه والإدارة المركزية الحكومية ، حوّل الأعيان هذه المدارس إلى حلقات دراسية عملت تحت اسم Sekizen kai أي حلقات دراسية تهدف إلى نشر الثقافة العامة . وانتشرت تلك الحلقات في شرقي البلاد بصورة مكثفة ، ثم في بقية أنحاء البلاد . وكانت كل حلقة تضم ما يتراوح بين ١٢ و ٣٠ عضواً ، وإن كان ثمة حلقات دراسية تجاوز عدد أفرادها المائة عضو .

وكان الأعضاء عادة يقرأون بعض الموضوعات السياسية وتداول مناقشتهم حولها ، وبدأوا بدراسة المقالات التي كان ينشرها بعض رواد الثقافة الغربية

من اليابانيين مثل Fukuzawa yukichi Nakamura Masanao . ثم درسوا أعمال روسو ، وجون ستيوارت مل ، وسبنسر ، وكانوا يدعون بعض المثقفين الليبراليين من زعماء حركة المطالبة بالدستور بالعاصمة (طوكيو) إلى إلقاء المحاضرات وكذلك بعض الصحفيين الليبراليين للمشاركة في مناقشات تلك الحلقات التثقيفية التي لم تكن مغلقة على نفسها وإنما كانت اجتماعاتها مفتوحة لكل من يرغب في الحضور من أهل القرية أو القرى المجاورة . وكان نظام العمل في تلك الحلقات يتمثل في تكليف أحد الأعضاء بقراءة كتاب جديد في السياسة أو الفكر السياسي ، ثم يتولى عرض ذلك الكتاب في اجتماع تعقده الحلقة لهذا الغرض ، وتدور بعد ذلك مناقشات بين الأعضاء حول موضوع الكتاب . وتحمل الأعيان نفقات تلك الحلقات التي كانت مدارس للتثقيف السياسي ، لعبت دوراً كبيراً في تعبئة الجماهير في الريف ، لمساندة حركة المطالبة للدستور (١١) .

وبلغ تحمس الأعيان واهتمامهم بتلك الحلقات الدراسية حد فقد بعضهم ملاكيتهم الزراعية التي اضطروا لرهنها مقابل قروض أنفقوها على تلك الحلقات الدراسية وعلى الحركة السياسية مثل Ishisaka Masataka أحد زعماء تلك الحركة بإقليم Minami - Tama وكذلك Hoseno Kiyoshiro عمدة قرية Ogawamura الذي تلقى تعليمه بمدرسة معبد القرية ، وحين اشتد عوده درس تعاليم كنفوشيوس والعلوم الصينية ، ثم دخل الحركة السياسية من باب المطالبة بإصلاح نظام ضرائب الأطيان الزراعية ، واحتك بالمثقفين الليبراليين ففتحت أمامه آفاق فكرية جديدة ، وقرأ أممات كتب المفكرين الأوربيين مثل جون ستيوارت مل ، وروسو ، وسبنسر ، وبنجامين فرانكلين ، وغيرهم مترجمة إلى اللغة اليابانية ثم أسس بمساعدة بعض زملائه الأعيان حلقة دراسية لدراسة الفكر السياسي الغربي . وكانت تلك الحلقة التي عرفت باسم Takumakai نواة حركة لجمع التوقيعات على عرائض قدمت إلى الحكومة تطالب بالدستور وبإقامة مجلس

نيابى ، وأقبل الناس على توقيع العرائض عن اقتناع تام بفكرة الحرية وحق الشعب فى المشاركة فى السلطة (١٢) .

وكانت الحلقة الدراسية بذلك مدرسة للفكر السياسى اختلف إليها جميع البالغين من سكان القرية والقرى المجاورة لها . فتحوّلت تلك الحلقات الدراسية إلى جمعيات سياسية عقدت سلسلة من الندوات السياسية لمناقشة قضية الحكم النيابى . وبلغ عدد الندوات التى عقدت فيما بين يناير ١٨٨١ ويونيو ١٨٨٢ فى جميع أنحاء البلاد نحو ١٨١٧ اجتماعا ، ألقى فيها نحو ٧٦٧٥ خطابا سياسيا . وبلغ عدد الجمعيات السياسية التى دعت إلى عقد تلك الندوات نحو ١٥٠ جمعية سياسية انتشرت فى سائر أنحاء اليابان . ويقوم ذلك دليلا على اتساع الحركة وشموها والتفاف الجماهير حولها ، مما دفع الحكومة إلى إصدار قوانين تحرم عقد الاجتماعات السياسية والدعوة إليها ، وتشدد الرقابة على الصحف والمطبوعات . ولكن تلك الإجراءات الصارمة لم تنجح فى إحباط الحركة السياسية ، فكسبت المزيد من تأييد الجماهير والتفافهم حولها .

ويصور لنا سكيدوكا كزو Sekido Kakuzo أحد زعماء تلك الحركة بإقليم إيباراكي .

ذلك بقوله : « . . فى فبراير ١٨٨٠ اجتمع ممثلو عشر جمعيات فى إقليم إيباراكي وقرروا تقديم عرائض إلى الحكومة للمطالبة بالحكم النيابى ، وقسموا بلاد الإقليم فيما بينهم ليطوفوا بها داعين الجماهير إلى تأييدهم وتوقيع العرائض التى تطالب بالدستور ، فكان هؤلاء الدعاة الذين لم يتجاوز عددهم الأربعين أو الخمسين رجلا يحملون طعامهم ويزورون القرى ، فلا يقتصرون على زيارة بيت العمدة ، بل يطوفون بيوت القرية كلها شارحين الأوضاع السياسية فى داخل البلاد وخارجها ، موضحين مزايا الحكم النيابى وفوائده ، ثم يجمعون توقيعات من ثروق لهم أفكارهم ، ولا يقعدهم عن غايتهم هطول

الأمطار وتعذر السير في الطرق الموحلة ، ولا يسقطون من حسابهم قرية نائية تقع فوق أحد الجبال الشائخة أو عند سفحه . وبذلك نجحوا في جميع توقيعات ١١٨١٤ ر. جلا من أرباب العائلات الهامة في إقليم ايباراكي وقدموا العرائض التي تطالب فيها الجماهير بالحكم النيابي إلى الحكومة (١٢) .

ولم يكن الإطار الفكري لحركة المطالبة بالدستور ، أو حركة المطالبة بالحرية وحقوق الشعب Jiyu Minken Undo ، - على نحو ما عرفت به بين اليابانيين - يستمد مضمونه من الفكر الليبرالي الغربي فحسب ، بل ومن التراث الفكري الياباني أيضاً . وتبين لنا الكتابات التي تركها بعض زعماء الحركة ذلك بوضوح . فإذا تناولنا - على سبيل المثال - كتابات Hosono Kiyoshiro الذي ذكرناه آنفاً ، نجد فكرته عن السياسة مستمدة أساساً من تعاليم كنفوشيوس ، فهو يتمسك بمبدأ ترشيد الطبيعة ود الشكّل المثالي للواجبات الأخلاقية ، ، وطور تلك المبادئ وفسرها بالصورة التي تجعلها تتماشى مع التطور السياسي في العصر الحديث . فقد فسر فكرة حب الامبراطور Yao والامبراطور Shun للشعب - كما صوره كنفوشيوس في تعاليمه - بالتزام الامبراطور في العصر الحديث بالعمل على تحقيق آمال شعبه ولما كان الشعب يعتقد الأمل على الدستور فلا يجب أن يتوانى الامبراطور لحظة عن تحقيق هذه الأمنية ، كما فسر فكرة د تغير الأسرات الحاكمة ، التي ذهب إليها كنفوشيوس أيضاً بضرورة تنازل الامبراطور عن العرش لغيره إذا هو تمسك بالحكم المطلق ، لأن الاستبداد لا تقبل به عدالة السماء ، ، واستمد فكرة المساواة بين جماهير الشعب من فكرة كنفوشيوس الطوباوية عن الحياة السعيدة التي يجب أن يتمتع بها الناس جميعاً تحقيقاً لإرادة السماء . وبذلك يكون Hosono Kiyoshiro ومن سار على دربه من قيادات حركة المطالبة بالدستور قد مزجوا بين التراث الفكري الياباني الموروث بدوره عن الصين ، بالفكر الليبرالي الغربي ، فلم تجد الجماهير أي

تناقض أو تنافر بين ما يدعو إليه زعماء حركة المطالبة بالدستور وبين التراث الثقافي الياباني (١٥) .

ونجد أيضاً في ثورات الفلاحين التي قامت في أواخر عصر طوكوجاوا وأوائل عصر مييجي تأثيراً واضحاً بتماليم كنفوشوس الذي نادى بمبدأ «ثورية الإصلاح Yanaoshi» ، فمزج قادة ثورات الفلاحين بين هذا المبدأ ومبدأ الحقوق الطبيعية للشعب كما عبرت عنه الليبرالية الغربية ، ويبدو هذا المزج واضحاً في التشييد الذي شاع في تلك الحقبة ، وتغنى به الفلاحون في إقليم توسا Tosa بجزيرة شيكوكو Shikoku أحد معاقل تلك الثورات إذ يقول (١٥) .

ليس ثمة فرد أسمى منزلة من غيره ...

فنحن جميعاً سواء ما دمننا بشراً ...

إذ ليس لنا سوى حياة واحدة ...

إذا لم نمشها أحراراً ، وجب علينا أن نتخلص منها غير آسفين .

الدنيا مقسمة إلى قارات خمس ..

بينها آسيا المختلفة ... يا للعار !!

إذا نظرنا إلى التاريخ نجد أمريكا استقلت بالثورة ...

ما أروع ذلك !!

ونلاحظ نفس الظاهرة عند مثقفي الساموراي الذين اشتركوا في قيادة حركة المطالبة بالدستور مثل Chiba Takusaburo الذي ولد لأسرة من صغار الساموراي ، واشترك في الحرب الأهلية التي نشبت كرد فعل لسقوط طوكوجاوا ، ثم تنقل في أرجاء البلاد حتى استقر به المظالم في إقليم

San Tama وأعد مشروعاً لدستور شعبي قدمته جماهير الإقليم للحكومة ،
ويُمكن يرى ضرورة أن يقوم الدستور على أسس معينة لضمان نجاحه (١٦) .

١ - مراعاة العقلانية وقوانين الطبيعة (وهو ما عبر عنه كنفوشيوس
باسم Dòrì) .

٢ - ملائمة الاتجاهات السائدة في البلاد وقت صدوره .

٣ - أن يكون الدستور مناسباً للظروف الواقعية ولأحوال وأوضاع
الجماهير ، فلا يكون مجرد تقليد للساتير الأوروبية لأن التراث الحضاري
الياباني يختلف تماماً عن التراث الحضاري الغربي .

٤ - لا يجب أن تظل نصوص الدستور ثابتة دون تغيير ، وإنما يراعى
تغييرها تبعاً لما يطرأ على البلاد والشعب من تطور .

وهكذا كان الإطار الفكري لحركة المطالبة بالدستور (أو حركة
الحرية وحقوق الشعب) يقوم على قاعدة صلبة من التراث الفكري الياباني ،
مع تطويره وتطعيمه بالفكر الليبرالي الغربي بصورة لا تجعله يبدو غريباً
عن واقع المجتمع ومستوى فهم الجماهير ، وتجعله مقبولا لديهم . ولعل ذلك
يفسر التفاف الجماهير حول تلك الحركة بما أضفى عليها صبغة شعبية .

* * *

لذلك أيقنت الحكومة أنها بصدد حركة منظمة لا يقودها حفنة من
المتقنين الذين لا تربطهم بالجماهير رابطة ، وإنما يقودها رجال ينتمون إلى
عائلات الأعيان الذين عاشوا في الريف منذ أجيال بعيدة ، وتمتعوا بنفوذ
كبير فيه ، ولديهم القدرة على تعبئة جميع سكان القرى في حركة سياسية ضد
الحكومة والأشخاص الذين قامت عليه سلطتها ، ولم تكن الحكومة حينئذ

مهياة لمواجهة مثل تلك الحركة بإجراءات قسّص صارمة ، فأثرت السلامة وسارعت بإصدار بيان فى أبريل ١٨٨١ أعلن فيه الامبراطور أنه « ينوى إقامة نظام نيابى تدريجياً يعود بالفائدة على الحكومة والشعب » .

وكان هذا الإعلان يعبر بالدرجة الأولى عن اتجاه الارستقراطية الحاكمة نحو إضفاء الشكل الدستورى على نظام الحكم المركزى المطلق ، وتحويل أداة الحكم إلى أداة عصرية على الطراز الغربى ، مع عدم الانحلال بجوهر النظام القائم ، ولقطع الطريق على حركة المطالبة بالدستور التى كانت تهدف إلى تحقيق نظام حكم لبرالى على النمط الفرنسى أو الإنجليزى ، يعطى كل السلطة للشعب ويخضع الحكومة لرقابته . وراع الحكومة اتساع تلك الحركة وما توافر لها من إمكانيات النجاح ، فسعت إلى إصدار دستور يمنح للشعب من الارستقراطية الحاكمة ، وتقوم مؤسساته النيابية على أساس تكريس السلطة المركزية والحكم المطلق مع العمل على اجتياز مرحلة التحول الرأسمالى بخطى سريعة ، حتى يتحقق لليابان مجتمع رأسمالى متكامل اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، وانتهت مرحلة « التحضر والاستنارة Bummei Kaika » التى كان التعبير عنها ما تم من إنجازات فى مطلع عهد ميجى ، وعلى وجه التحديد فى الفترة من ١٨٦٨ حتى مطلع الثمانيات ، حيث اقتبس من فرنسا بالذات ، فتم وضع نظام التعليم الحديث على النمط الفرنسى ، وأنشئ الجيش الحديث على النظام الفرنسى وعلى يد ضباط فرنسيين ، كما صنف جستاف بواسوناد Gustave Boissonade القانون المدنى اليابانى على منوال القانون المدنى الفرنسى ، وعلا مد التيارات الفكرية اللبرالية الفرنسية والإنجليزية فى تلك الحقبة ، فألهمت مثقفى العصر وقادة الحركة السياسية ، إلى غير ذلك من تطورات شهدتها عصر ميجى فى سنيه الأولى (١٧) .

وبنهاية تلك الموحلة بدأت مرحلة جديدة اصطلاح على تسميتها مرحلة « ثراء الدولة وتقوية الجيش Fukoku Kyohei » ، فبدأ بتنحية ذوى النفوذ

الثقافي الفرنسي ، وإعادة تنظيم التعليم والجيش على النمط الألماني وذلك تحت تأثير هزيمة فرنسا في حرب السبعين وظهور ألمانيا كقوة دولية كبرى ، وتمكنها — في فترة وجيزة — من بناء اقتصادها الوطني (١٨) . وعبر الاتجاه الجديد عن نفسه في سلسلة من التطورات الاقتصادية لعل أهمها انسحاب الدولة من إدارة المؤسسات الاقتصادية انسحاباً تدريجياً عن طريق بيع المشروعات التي أقامت الدولة للقطاع الخاص ، وتنشيط القطاع الخاص الصناعي عن طريق امتصاص الجيش والبحرية والمصالح الحكومية لجانب كبير من الإنتاج ، فأنح ذلك للرأسمالية اليابانية فرصة بناء كيائها الذاتي وتحويلها إلى احتكارات كبرى . واقترن ذلك التطبور باتخاذ سلسلة من الإجراءات الاقتصادية لعل أهمها إصدار أوراق العملة التي ليس لها غطاء من الذهب ، وتأسيس « بنك اليابان Nippon Ginko » ليضطلع بهذه المهمة ونتج عن هذه السياسة وقوع انكماش شديد في الأسواق ، وهبوط أسعار السلع هبوطاً شديداً . مما جعل الفوارق بين الطبقات تزداد حدة في المجتمع الريفي على وجه الخصوص ، وكان لذلك أثره على حركة المطالبة بالدستور.

* * *

فقد كان صدور البيان الذي وعد فيه الامبراطور بإقامة نظام حكم نيابي (أبريل ١٨٨١) نقطة تحول في تاريخ حركة المطالبة بالدستور . إذ أعيد تنظيم الحركة في صورة حزبين سياسيين أحدهما « حزب الأحرار » والآخر « حزب الإصلاح الدستوري » ، في الوقت الذي كانت الحكومة تدبر فيه أمر تصفية الحركة ، فقد حدث تغيير في السلطة أشبه ما يكون بانقلاب سيامي أبعد على أثره وزير المالية Okuma Shigenobu المعروف بميوله الليبرالية ومناصرته للدعوة الدستورية ، وانفرد الساسة من الساموراي الذين كانوا وراء تصفية عصر طوكوجاوا بالسلطة كاملة (١٩) .

ومنذ ذلك الحين أصبح النشاط السياسي متركزاً حول الأحزاب السياسية ، وتحولت الجمعيات السياسية المنتشرة في الريف إلى خدمة أغراض أخرى ، فلم يعد نشاطها قاصراً على المطالبة بالدستور ، وإنما تعداه إلى مطالب أخرى ذات طابع اقتصادي ، وتتفق - إلى حد كبير - مع مصالح أعيان الريف فدعت إلى الاهتمام بالتعليم وعدم قصر وظائف الدولة على فئة معينة من الناس (إشارة إلى ضرورة إعطاء الأعيان فرصة تولى الوظائف الكبرى التي كانت قاصرة على الساموراي) وتشجيع الصناعة . وبعد أن كانت الحلقات الدراسية التي أشرنا إليها آنفاً ملتقى جميع سكان القرية ، أصبحت عضوية الجمعيات السياسية في تلك المرحلة محصورة في فئة معينة من الناس الذين باستطاعتهم سداد اشتراك العضوية الشهري وكان كبيراً نسبياً . ومن ثم لم يتمتع بعضوية تلك الجمعيات سوى الأعيان ، وبذلك تم استبعاد الفلاحين من المشاركة في العمل السياسي (٢٠) .

أما عن قيادة المعارضة السياسية بالعاصمة (طوكيو) فكانت بيد مثقفي الساموراي الذين اتفقوا على الغاية من تلك الحركة ، وهي إقامة حكم نيابي دستوري على النمط الغربي ، ولكنهم اختلفوا حول سبيل تحقيق تلك الغاية . وأدى اختلافهم إلى تكوين حزبين مستقلين هما : حزب الأحرار Jiyuto ، الذي تزعمه إيتاجاكي تايسوكي Itagaki Taisuke ، وكان يمثل تجمع الليبراليين الراديكاليين ، ويسعى للسيطرة على الحركة السياسية في الريف عن طريق الأعيان الذين كان يمدّهم بالتوجيه والإرشاد . أما القسم الآخر فضم أصحاب الاتجاه الليبرالي الإصلاحي الذي يركز على العمل السياسي المتأنى وعلى الإصلاحات في نظام التعليم والاقتصاد ، وعبر هذا الاتجاه عن نفسه في حزب الإصلاح الدستوري Kaishinto ، الذي تزعمه Okuma Shigenobu ، وزير المالية المبعد من السلطة وكان أبرز رجاله فوكوزاوا يوكيتشي رائد التعليم الجامعي في اليابان . ونظم مؤيدو الحكومة أنفسهم في حزب سياسي

ثالث أطلقوا عليه اسم « الحزب الامبراطوري Rikken Teiseito » ، وكان خطه السياسى تدعيم الحكم المطلق المستنير (٢١) .

وخلال حركة جمع التوقيعات على العرائض الخاصة بالمطالبة بالدستور (١٨٧٨ - ١٨٨١) ، وهى الفترة السابقة على تكوين الحزبين ، لم يكن ثمة خلاف ذو بال بين فريقى المثقفين من قادة المعارضة السياسية ، فكلاهما كان يؤيد الحركة ويمدها بالطاقة الفكرية التى ساعدت على بلورة مطالب الجماهير وكلاهما قدم التأييد المعنوى لأعيان الريف فى حركتهم ، بل وساهموا فى نشاط حلقاتهم الدراسية وجمعياتهم السياسية بالخطابة وإلقاء المحاضرات ، وكلاهما كان يؤيد المطالب الرئيسى التى اشتملت عليها العرائض والتى كانت تدعو إلى إقامة مجلس نيابى وضمان الحقوق السياسية للأمة عن طريق تقرير حرية الاجتماعات وحرية التعبير ، وكفالة الظروف الملائمة لنمو الصناعة الخاصة ، وتخفيض ضرائب الأتبان الزراعية ، وتحقيق الاستقلال الوطنى عن طريق إعادة النظر فى المعاهدات غير المتكافئة التى عقدتها الحكومة مع الدول الأوروبية (٢٢) .

وقد تفاوت مفهوم تلك المطالب عند العناصر الثلاثة التى كانت تمسك بزمام الحركة السياسية : الراديكاليون ، والإصلاحيون ، وأعيان الريف . وإن ظلوا جميعاً متمسكين بهذه المطالب ، ولم يقع الخلاف بينهم إلا بعد وقوع انقلاب ١٨٨١ ، فانقسموا على أنفسهم فعلى حين اتخذ « الأحرار » موقف المعارضة الصريحة ، كان « الإصلاحيون » على استعداد للتفاهم مع السلطة إذا مالت نحو الإصلاح . أما الأعيان فبدأوا يرغبون عن السياسة ، وانشغلوا بالنواحي الاقتصادية والثقافية ، وزادت الهوة التى خلفها الانكماش الاقتصادى اتساعاً بينهم وبين جماهير الفلاحين ، فبعد أن كان الالتحام تاماً بين الأعيان والفلاحين خلال « حركة العرائض » ، — على نحو ما أشرنا — بدأت سياسة الانكماش الاقتصادى تباعد بين هؤلاء وأولئك . فعلى حين

عائى الفلاحون من تدهور أسعار الحاصلات الزراعية ، كانت ضرائب
الأتيان تعادل أربعة أضعاف الضرائب المقررة على مصادر الدخل الأخرى
كالتجارة والصناعة ، مما جعل ربح أطيانهم لا يفي بسداد ما عليهم من ديون ،
أخذ الأعيان يشددون فى تحصيل القروض التى قدموها الفلاحين ، واتجهوا
إلى استثمار أموالهم فى الصناعة وفى النشاط المصرفى ، واختلفت بهم وبالفلاحين
السبل ، فأخذ الفلاحون يعيدون تنظيم أنفسهم لمواجهة السلطة والأعيان على
حد سواء . وبعد أن كانت ثورات الفلاحين تهب بقيادة الأعيان وتوجه
ضد الحكومة ، أصبحت عناصر من الفلاحين أنفسهم تقود تلك الهيئات
وتوجهها ضد الحكومة والأعيان . ولدينا مثال على تلك الظاهرة هما ثورة
« اليائسين بإقليم تشيشيبو Chichibu Komminto » (١٨٨٤) ، وثورة إقليم
فوكوشيا Fukushima التى سبقتهما بعامين .

وكان لهذه الظاهرة أثرها على الأعيان أنفسهم فانقسموا إلى نحو ثلاث
مجموعات (٢٢) :

١ - فريق نفر من العمل السياسى واتجه إلى النشاط الاقتصادى ،
فصرف اهتمامه إلى التجارة والصناعة ويمثل هؤلاء القطاع الأكبر
من الأعيان .

٢ - فريق آخر تمسك بالالتحام بالفلاحين وشارك فى وثوراتهم .

٣ - بضعة أفراد من الراديكاليين تقوقعوا على أنفسهم ولم يعد لهم
نشاط يذكر .

كما تأثر « حزب الأحرار » بهذه التطورات وبتضييق السلطة على نشاطه
فأصبح أكثر اعتدالا من ذى قبل ، فيما عدا بعض القادة البارزين مثل
Oikentaro الذى اشترك فى ثورة « اليائسين بإقليم تشيشيبو » .

ثم ما لبث حزب الأحرار أن جمد نشاطه ثم حل نفسه (١٨٨٤) ولكن فروع بعض مناطق الريف ظلت تعمل بنشاط ، وخاصة فرع الحزب بشرق اليابان الذى نظم فى ١٨٨٦ - ١٨٨٧ حركة محدودة لبحث الحكومة على الإسراع بإقامة مجلس نيابى . غير أن فروع الحزب ما لبثت أن توقفت عن العمل بدورها أمام مقاومة الحكومة وتبدد حماس قيادات الحركة ، وبقى على الساحة السياسية « حزب الإصلاح الدستورى » ، بعد أن سلك مع الحكومة سبيل المهادنة . وتدعم مركز الحزب الامبراطورى الذى كانت الحكومة وراء تكوينه ومن ثم أيدها تأييداً مطلقاً (٢٤) .

* * *

فى ضوء تلك الظروف بدأت الحكومة تعد العدة لإصدار دستور يهدف إلى احتواء الاتجاهات الليبرالية التى عبرت عن نفسها من خلال المشاركة فى حركة المطالبة بالدستور ، ولا يخل بالأسس التى يقوم عليها نظام الحكم ، ويرضى مطامع الرأسمالية التى بدأت تمارس الضغوط على السلطة . فشكلت لجنة لإعداد الدستور (١٢ أكتوبر ١٨٨١) برئاسة إيتوهيروبو مى Ito Hirobumi أحد كبار رجالات الحكم ، على أن تنتهى اللجنة من إعداد الدستور فى خلال عشر سنوات (١٨٩٠) !!

ووضع نظام جديد للاستقراطية قصد به جمع شمل المحافظين وبقايا الساموراي الملتفين حول الحكومة بتكوين طبقة نبلاء ترتبط بالبلاط الامبراطورى وتجمع بين هؤلاء وأولئك (١٨٨٤) . وحتى تمهد الحكومة السبيل للتطور الدستورى المرتقب ، أنشئ مجلس وزراء Naikaku على النمط الألمانى (١٨٨٥) وتبع ذلك تأسيس مجلس البلاط Sumitsu - in ، كما صدرت لوائح خاصة بنظام الخدمة المدنية فى الدولة ، وبعض القوانين المدنية التى تنظم الأحوال العامة والخاصة بهدف التمهيد للدولة الدستورية المرتقبة .

وعقب تشكيل لجنة إعداد الدستور سافر رئيسها ايتى هيروبومي إلى ألمانيا ومكث بها هناك مدة عامين (١٨٨٣ - ١٨٨٤) درس خلالها النظام الدستوري الألماني وراقب عن كثب ممارسة المجالس النيابية الألمانية لنشاطها وعند عودته إلى اليابان استعان بثلاثة من الخبراء الذين درسوا في أوروبا لمعاونته في إعداد الدستور ، ومارست اللجنة عملها في رحاب البلاط الامبراطوري وبين جدران القصر الامبراطوري دون محاولة اشراك ممثلين للجماهير في عملها ودون الرجوع إلى الشخصيات السياسية الهامة التي لعبت دوراً في حركة المطالبة بالدستور ؛ فتجاهلت اللجنة كل هؤلاء وعكفت على إعداد الدستور متمثلة بالتجربة الألمانية ، مراعية ظروف نظام الحكم في اليابان ومقوماته الأساسية ، حتى إذا اكتملت ملامح الدستور طرح للمناقشة أمام مجلس البلاط باعتباره الهيئة الاستشارية العليا للامبراطور ، حتى إذا أجازها المجلس أعلن الامبراطور منح الدستور للبلاد (١١ فبراير ١٨٨٩) في يوم ذكرى تأسيس ياماتو Yamato في عام ٦٠٠ ق . م أول دولة في اليابان (ويعتقد أن أباطرة اليابان ينحدرون من سلالة مؤسس تلك الدولة) . واتخذت احتياطات مشددة لضمان تقبل الجماهير للدستور دون تعكير لصفو الأمن ، فقامت حالة شبيهة بإعلان الأحكام العرفية ، حيث أغلقت دور الصحف الليبرالية ، بينما تلقت بقية الصحف تعليقات مشددة بعدم التعرض للدستور بالتعليق أو النقد . ولما كان حزب الأحرار قد حل بالفعل منذ عام ١٨٨٤ ، ورهنت حركة المطالبة بالدستور بسبب الانقسام الذي وقع في صفوف قياداتها ، فقد مرت المسألة بسلام ، ولم تقع أي حوادث مضادة .

وقد نص الدستور على إقامة هيئة نيابية أطلق عليها اسم « المجلس الامبراطوري » تتكون من مجلسين أحدهما مجلس النواب Shugi-in

والآخر مجلس النبلاء Kizoku-in واستخدم اليابانيون المصطلح الألماني Diet للدلالة على هذه الهيئة بمجلسيها . وركز الدستور السلطة كلها في يد الامبراطور حتى فاقت سلطته سلطة الدايت ؛ فكان له حق إصدار مراسيم بقوانين إدارية في الأمور التي تتعلق بالمصالح العامة للبلاد دون الرجوع إلى الدايت بشرط أن يحصل على موافقة مجلس البلاط عليها ، وبديهي أن المجلس الأخير لا يمكن أن يعترض على مراسيم الامبراطور الذي له سلطة تعيين وإقصاء أعضاء ذلك المجلس . وكانت قرارات الدايت تصبح ملزمة للحكومة في حالة موافق أغلبية الأعضاء عليها أما القرارات الخاصة بالضرائب المالية فيقتضى إقرارها موافقة أغلبية الأعضاء في مجلس النواب أولا ، وإن كان الامبراطور قد احتفظ لنفسه بحق الفيتو على جميع قرارات الدايت بمجلسيه ، ولم يكن للدايت حق النظر في المعاهدات التي تعقدها الدولة مع الدول الأجنبية ، فقد كان ذلك من اختصاص الامبراطور وحده ، يعاونه مجلس البلاط (٢٥) .

وكانت صلاحيات الامبراطور - وفقا للدستور - لا تحدها حدود ، فهو الذي يدعو الدايت بمجلسيه إلى الانعقاد ، وله أن يحل مجلس النواب متى شاء ، وله أن يغير ويبدل في مؤسسات الدولة المختلفة ، وتعيين وعزل كبار الموظفين بما فيهم الوزراء الذين كانوا مسئولين أمامه وحده ، ويده زمام قيادة الجيش والبحرية ، وله حق إعلان الحرب وإبرام معاهدات الصلح ، وإعلان الأحكام العرفية ، ومنح الألقاب المدنية والرتب العسكرية ، وتعيين القضاة وعزلهم من مناصبهم . ولا رقيب على الامبراطور في سلطته تلك ، وإنما عليه - إذا شاء - أن يرجع إلى مستشاريه فيم عين له من أموز ، وهؤلاء المستشارون هم الوزراء ورجال البلاط وقادة الجيش والبحرية . ويلاحظ أن الامبراطور لم يمارس بشخصه هذه السلطات التي أعطاهما لنفسه في الدستور ممارسة فعلية ، وإنما كان يمارس تلك السلطات

من خلال مجموعة من الأفراد الذين أداروا أمور البلاد باسم الامبراطور من خلاله (٢٦) .

فبعد عام ١٨٨٩ ، أصبحت مقاليد الحكم في اليابان في يده صفوة أرسقراطية تكونت من أسرة الامبراطور وكبار الساسة Genro ومجلس النبلاء . واشتملت هذه الارستقراطية على بعض نبلاء البلاط القدامى Kuge ، وأمراء الإقطاع الذين عرفوا في عصر طوكوجاوا باسم Daimyo ، وصغار الساموراي الذين كانوا وراء حركة استعادة الامبراطور متسوهيتو لسلطانه ، وبالإضافة إلى هؤلاء بعض الكفايات الفنية من الرعيال الأول من المثقفين الذين تلقوا تعليمهم في الغرب وكانوا دعامة جهاز الدولة الحديث .

فمنذ صدور الدستور وحتى عام ١٩١٣ ، كانت مقاليد الأمور في البلاد في يد حفنة من كبار الساسة الذين عرفوا باسم Genro ، وكانوا مجموعة من أهل الثقة الذين وقع على عاتقهم بناء اليابان الحديث في الفترة (١٨٨٠ - ١٩٠٠) ، ومارسوا السلطة الفعلية في الدولة في ظل الدستور . ورغم أن نفوذهم السياسي بدأ يتقلص منذ عام ١٩١٣ ، إلا أنهم ظلوا حتى ١٩٢٢ يوجهون الأمور الداخلية والخارجية للبلاد بصورة أو بأخرى ، وتقوم هذه الظاهرة دليلا على أن الدستور الياباني لم يكن سوى مظهر لأداة الحكم يصبغها بصيغة غريبة دون أن يغير من واقع الحكم الأوتقراطي وكان من أبرز الشخصيات التي تنتمي إلى هذه الفئة من الساسة : ايتو هيروبو مي الذي تولى إعداد الدستور ، وياما جاتا اريموتو الذي قام ببناء الجيش الحديث ، و Matsukata Masayoshi, Inoue kaoru اللذان قاما بوضع النظام المالي والضريبي الحديث .

أما عن مجلس النبلاء وهو أهم مجلسي الدايت ، وأعلى سلطة تشريعية في البلاد ؛ فكان يضم أمراء البيت الامبراطوري ، ثم ممثلين للنبلاء والأشراف

ينتخبون لمدة سبع سنوات ، وبعض أفراد معينهم الامبراطور أعضاء لدى الحياة تقديرًا للخدمات التي أدوها للدولة في المجالات الادارية أو الفنية أو العلمية ، وممثلين الأكاديمية الامبراطورية يقوم زملاؤهم بانتخابهم لمدة سبع سنوات ، ثم ممثلين لكبار دافعي الضرائب يقوم زملاؤهم أيضاً بانتخابهم بحيث يخصص مقعد لكل محافظة وبذلك كان المجلس يضم صفوة مختارة على أساس رابطة الدم أو الثروة من ذوى الألقاب والرتب ، فهو يمثل الارستقراطية أصدق تمثيل ، وقد كفل له الدستور سلطات تشريعية واسعة فيما لا يمس صلاحيات الامبراطور .

أما مجلس النواب فكان يعد - من الناحية النظرية - يمثل الشعب في الهيئة التشريعية ، غير أن حق الترشيح لذلك المجلس لم يكن مكفولاً لجميع المواطنين وإنما اشترط في المرشح قدراً معيناً من الثراء وكانت قرارات المجلس لا تعد نافذة إلا إذا أقرها مجلس النبلاء ، ولا يحق له مناقشة الميزانية إلا في حدود معينة ، فإذا اعترض عليها كان من حق الحكومة العمل بميزانية العام السابق (٢٧) .

وبذلك كان الدستور الياباني مجرد محاولة للتوفيق بين اتجاه الحكومة إلى مركزية السلطة ، ورغبة الجماهير في الديمقراطية ، وإن غلب الاتجاه الأول على الاتجاه الآخر ، فتحوّلت البرالية إلى إطار يحوى في جوهره مركزية السلطة ، وذلك نتيجة لتصفية حركة المطالبة بالدستور (حركة الحرية وحقوق الشعب) فلم ترتفع أصوات الليبراليين للمطالبة بإعطاء الشعب المزيد من السلطة بعدما تفرقت السبل بزعامات تلك الحركة ، ونتيجة لإجراءات القمع التي مارستها الحكومة ضد القيادات التي ظلت مخلصين للحركة وضد الصحف زادت الاتجاه الليبرالي .

واستمر دستور مييجي ساري المفعول حتى هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية ، ولعل السبب في استمرار العمل بذلك الدستور شدة حاجة الرأسمالية اليابانية — التي شبت عن الطرق وبلغت المرحلة الامبريالية في زمن قياسي — إلى سلطة مركزية ترعى مصالحها وتفتح أمامها آفاق الاستثمار في داخل البلاد وخارجها ، أكثر من حاجتها إلى الاستناد إلى طبقة اجتماعية معينة تعبر عن مصالحها وتعمل على تنميتها ورعايتها من خلال المؤسسات النيابية الدستورية .

الحواشي

- Hirschmeier, J : The Origins of Entrepreneurship in (١)
Meiji Japan, Harvard-University Press, 2 nd,ed.
1968, pp. 21 - 28.
- Smith, T. C. : The Agrarian Origins of Modern Japan, (٢)
Stanford Calif. 1970, pp. 180 - 85.
- Lockwood, W. W : The Economic Development of Japan, (٣)
Princeton New Jersey, 1968; pp. 12 - 16.
- Borton, H, : Peasant Uprisings in Japan of the (٤)
Tokugawa Period, Asiatic Society of Japan, 2nd,
series 16, 1938, p. 219.
- Hall. J. W. : Tokugawa Japan 1800 - 1853 وانظر أيضا
(Crowley, J. B. ed. : Modern East Asia Essays
in Interpretation, London 1970, pp. 62 - 94) .
- Beasley, W. G. : Great Britain and the Opening of Japan, (٥)
London 1951, pp. 113 - 44.

(٦) هناك العديد من المؤلفات حول عصر مييجي تتناول الجوانب المختلفة من الإصلاحات التي أدخلت على النواحي الاقتصادية والسياسية والإدارية في مطلع ذلك العهد ولعل أبرزها في مجال الاقتصاد كتاب Hirschmeier وكتاب Smith اللذان ذكرناهما آنفا ، وبالنسبة

للاصلاحات السياسية هناك كتاب :

Mc Laren, W. W. : A Political History of Japan During the Meiji Era 1867 — 1912, London 1916, pp. 153 — 77.

أما عن الجوانب الاصلاحية الأخرى فيغطيها كتاب :

Dore; R. P. : Aspects of Social Change in Modern Japan, Princeton, New Jersey 1971.

Uyehara, G. E. : The Political Development of Japan (٧) 1867 - 1909, London 1910, pp. 89 - 106,

Hirschmèier, J. : Op. cit., p. 88. (٨)

Uyehara, G. E; : Op. cit., p. 72. (٩)

Gakushuin - Daigaku Kindai - shi Kenkyukai; Katsudo (٠١) Hokokusho, San - Tama Jiyû Minken Undo, Showa 46 nendo (Tokyo 1971), p. 5,

وهو بحث باللغة اليابانية يتم في ١٠ صفحات أعده فريق من الباحثين بجامعة جاكشوين تحت اشراف الأستاذ Irokawa Daikichi عن « حركة الحرية وحقوق الشعب باقليم San - Tama » .

ويعتمد البحث على الوثائق والمذكرات الشخصية التي عثرت عليها مجموعة الباحثين في بيوت زعماء الحركة .

وقد تفضل الصديق الأستاذ Miki Wataru مشكوراً بمعاونتي في الرجوع الى هذا البحث القيم :

Ibid, pp. 11 - 35. (١١)

Irokawa Daikichi : Freedom and the Concept People's (١٢) Rights, Japan Quarterly, vol XIV, No. 2, April - June 1997, p. 17

Ibid, pp. 178 - 79. (١٣)

Gakushuin - Daigaku, kindai - shi Kenky ai : Op. cit, (١٤) pp. 37 - 38.

Ibid, pp. 95 - 102. (١٥)

Yusuke Tsurumi : The Liberal Movement in Japan, The (١٦) Re-awakening of the Orient, London 1925, pp. 68 - 70.

- Yanaihara Tadao : A Short History of Modern Japan, (١٧)
in The Modernization of Japan, Tobata, ed.,
The Institute of Asian Economic Affairs, Tokyo
1966, pp. 11 - 12.
- Toyama Shigeki : Politics, Economies and the Interna- (١٨)
tional Environment in the Meiji and Taisho
Periods, The Developing Economies, vol IV,
No. 4, Dec. 1966, pp. 426 - 32.
- Lockwood, W.W. : Op. cit., pp. 512 - 15, (١٩)
حول أبعاد الانقلاب السياسي المضاد للبرالية انظر :
- Lebra, J. C. : Okuma Shigenobu and the 1881 political Crisis,
Journal of Asian Studies, vol XVIII, pp.
475 - 87.
- Gakushuin - Daigaku, Kindai - shi Kenkyukai : Op. (٢٠)
cit., pp. 13 - 15.
- Ike Nobutaka : The Beginnings of Political Democracy (٢١)
in Japan, 1950, pp. 195 - 201.
- Yanaihara Tadao : Op, cit., pp. 14 - 17. (٢٢)
- Gakushuin - Daigaku, Kindai - shi Kenkyukai : Op, (٢٣)
cit., pp. 15 - 17.
- Ike Nobutaka : Op. cit., pp. 109 - 23. (٢٤)
- Uyehara, G. E. : Op. cit, pp, 109 - 23. (٢٥)
- Teters, B. J. : Kuga's Commentaries On The Consti- (٢٦)
tution of The Empire of Japan, Journal of
Asian Studies, vol XXVIII, 1969, pp. 321 - 37.
- Silbernan, B. S. : Bureaucratic Development and the (٢٧)
Structure of Decision - Making in The Meiji
Period, the Case of the Genro, Journal of Asian
Studies, vol XXVIII, 1967, pp. 81 - 94.

الاستعمار البرتغالي في أنجولا

(مرحلة التوسع)

١٨٣٦ - ١٨٩١

للدكتور سعد زغلول عبد ربه

معهد الدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة

كانت السياسة البرتغالية في أنجولا حتى سنة ١٨٣٦ تقوم على أساس التركيز في المنطقة الساحلية من المستعمرة دون التوسع داخليا . وكان البرتغاليون يعتقدون أن تلك السياسة ستؤدي إلى سيطرتهم الفعلية، وبالتالي تقليل الخسائر والنفقات التي قد يتعرضون لها إذا ما حاولوا التوسع داخليا وفرض سيطرتهم على السكان الإفرقيين ، ولكن تلك السياسة لم تؤد الغرض المرجو منها . ولهذا أحدث البرتغاليون تغييرا جوهريا في سياستهم وبدؤا في سنة ١٨٣٦ سياسة توسعية لأحكام سيطرتهم على المناطق الداخلية من أنجولا ..

ويمكن تقسيم الفترة من سنة ١٨٣٦ إلى سنة ١٨٩١ من تاريخ أنجولا إلى ثلاث فترات مميزة الفترة الأولى من سنة ١٨٣٦ إلى سنة ١٨٦١ وتعتبر فترة التوسع المبدئي . والفترة الثانية تبدأ من سنة ١٨٦١ إلى سنة ١٨٧٧ وهي فترة

الانسحاب من الأراضي الداخلية والتركز بالأراضي الساحلية . أما الفترة الثالثة فتبدأ من سنة ١٨٧٧ وتمتد حتى سنة ١٨٩١ وفيها تحولت السياسة البرتغالية إلى احتلال الأراضي الداخلية مرة أخرى واختراق هضبة Bihé .

الفترة الأولى : (١٨٣٦ - ١٨٦١) :

اتسمت هذه الفترة بمحاولة الإدارة البرتغالية في أنجولا التحرك شرقا وضم أراضي جديدة لمستعمرة أنجولا ، وتنفيذاً لتلك السياسة قامت حملة عسكرية برتغالية في سنة ١٨٣٨ بضم مقاطعة دوق دي براغانزا de Bragança الواقعة على بعد حوالي ٥٠ ميلاً شرقي أمباكا Ambaca^(١) ويعتبر ضم تلك المقاطعة أول توسع برتغالي هام منذ الحركة الكشفية التي قام بها البارون موزاميدس في المدة من سنة ١٧٨٣ إلى سنة ١٧٨٦ في المنطقة الواقعة جنوبي بنجويلا ، ثم تبعها حملة أخرى وصلت إلى خليج موزاميدس في سنة ١٨٣٩ . وقد وجدت الحملة بعض التجار البرتغاليين يقومون بمبادلة البضائع مع الوطنيين في المنطقة الساحلية ولتمكينهم من مواصلة نشاطهم التجاري أنشئت مستوطنة صغيرة بالمنطقة^(٢) . واستكشف الملازم جاو فرانسيسكو جارشيا J. F. Garacia الهضبة الواقعة وراء موزاميدس، ووضع أسس المستوطنات هويلا Huila وجاو Jau وبومبو Bumbo وجامبوز Gambos وهومبي Humbe التي وصل إليها عدد قليل من المستوطنين في المدة من سنة ١٨٤٥ إلى سنة ١٨٤٦ . وبإنشاء مستوطنة موزاميدس وضع بها البرتغاليون في سنة ١٨٤٠ حامية مكونة من خمسين جندياً Piaças وسكن بها سبعون مستوطناً برتغالياً . وبدأ المستوطنون في تصدير كميات صغيرة من السمك المجفف في سنة ١٨٤٦ . وزار حاكم أنجولا المستوطنة في سنة ١٨٤٩ ووجدها مستوطنة صغيرة بدأت في التوسع في اتجاه الداخل^(٣) .

وتحولت موزاميدس إلى مدينة Vila بموجب المرسوم الصادر في سنة ١٨٤٩ ، وبهذا التحول بدأت أهميتها في الظهور . ويرجع ذلك إلى

الإمتيازات التي منحتها حكومة المستعمرة للمهاجرين الذين رغبوا في الاستيطان بها . وكان المستوطن يحصل بموجب تلك الإمتيازات على أرض دون مقابل وغذاء يكفيه مدة ستة أشهر مع إعفائه من الضرائب لمدة عشر سنوات ، وتزويده بالرفيق أو الزنوج الأحرار اللازمين لإنجاز الأعمال الزراعية . وعرفت مدينة موزامبيك باسم إفريقية الصحية لما تتمتع به من جو صحى صالح لعيش الأوربيين ، وقد صادف المستوطنون صعوبات كثيرة في الفترة الأولى من الإستيطان بسبب كثرة مهاجرة السكان الوطنيين للمدينة (٤) .

وكانت أمبريز ذات أهمية تجارية كبيرة لوصول القوافل الوطنية المحملة بكميات كبيرة من العاج والشمع وخام النحاس إليها . وتعتبر أمبريز مفتاح تجارة المنطقة الواقعة إلى الشرق منها ، وهي نقطة استراتيجية مهمة لم تصل إليها الإدارة البرتغالية بعد ، وبالتالي لم تفرض الضرائب على وارداتها وصادراتها مما جعلها مركزا لتجمع تجارة نشطة . وكان تجار لواندا والموظفون البرتغاليون والمفكرون الإستعماريون في البرتغال يرون ضرورة احتلال أمبريز وفرض السيادة البرتغالية للحصول على الأرباح الناتجة عن تجارتها ، وللقضاء على التدخل الأجنبي التجاري في المنطقة (٥) . وقد وضع البرتغاليون مشروعات للإستيلاء على أمبريز ابتداء من سنة ١٨٢٥ بعد المذكرة التي أعدها حاكم أنجولا ، وذكر فيها أن تجارة المنطقة الداخلية تتجه إلى الساحل شمالي لواندا لتجنب دفع الضرائب عليها ، والحصول على الأسعار المرتفعة التي يدفعها التجار الأجانب . وبالتالي أصبحت أمبريز مركزا لتهرب البضائع الأجنبية إلى المستوطنات البرتغالية في أنجولا بما في ذلك مدينة لواندا .

وقد اعترض البريطانيون على احتلال البرتغاليين لأمبريز بحجة الرغبة في عدم التدخل في حرية تجارة المنطقة الشمالية من أنجولا مما ترتب عليه تأخير احتلال البرتغاليين لها . ودارت مناقشات في البرلمان البريطاني ،

وثبوت دلت مراسلات دبلوماسية حول الإحتلال البرتغالي لأمبريز بين بريطانيا والبرتغال ، وأدلى كل جانب بما لديه من حجج وبراهين يؤيد بها رأيه . واحتج البرتغاليون بحالة الفوضى السائدة في المنطقة ، وألقوا اللوم على الزعيم الإفريقي المسيطر على المنطقة . وكان احتلال أمبريز يعتبر أمراً حيوياً بالنسبة لاقتصاد أنجولا ويمكن للإدارة البرتغالية عن طريق ذلك الإحتلال موازنة المصروفات التي تكبدتها الحكومة نتيجة احتلال موزامبيك وهو يلا وغيرها من المحطات الجنوبية والتي نتجت عن سياسة التوسع في اتجاه الشرق حتى كاسانجي تلك السياسة التي اتبعتها الإدارة البرتغالية حتى سنة ١٨٥٠ . ولهذا فقد طلب الميجور ساليز فريرا Salles Ferreira من الحكومة البرتغالية في ديسمبر سنة ١٨٥٤ احتلال أمبريز حتى يمكن للإدارة البرتغالية إحكام قبضتها على المنطقة الواقعة وراء قلعة إنكوجي Encoge والطريق الموصل إليها . وكان فريرا يرى ضرورة إنشاء قلعة جديدة بجوار إنكوجي وطرق جديدة تبدأ من أمبريز وتصل إلى منطقة دمبو Bembo وقد ذكر فريرا في تقريره للحكومة البرتغالية أن زعيم دمبو على الرغم من خضوعه رسمياً للسلطات البرتغالية إلا أنه مستقل عنها من الناحية الفعلية ، ويفرض الضرائب الباهضة على القرى الموجودة في المنطقة ويعلن للوطنيين أنها للبرتغاليين ، وفي نفس الوقت لم يكن يدفع للإدارة البرتغالية سوى فرد واحد من الرقيق^(٦) . واستخدم البرتغاليون المعلومات التي ذكرها فريرا في احتلال بمبي Bembe ، وكانوا يأملون أن يؤدي احتلالهم لها إلى القضاء على تهريب البضائع في المنطقة الشمالية من أنجولا^(٧) .

رفض ملك أمبريز في أوائل سنة ١٨٥٥ الاعتراف بتبعيته لملك البرتغال وفرض الضرائب الباهظة على التجارة واستخدم العنف مع التجار الأوربيين مما ترتب عليه شل حركة التجارة بالمدينة . وقد وجد أمارال Amaral حاكماً أنجولاً في تلك الأعمال العذر لاحتلال أمبريز ، ولم يترك الفرصة تفلت

من يديه فتقدم في ١٥ مايو سنة ١٨٥٥ بقوة صغيرة من رجال البحرية البرتغالية ، ونزل على ساحل أمبريز ، واشتبك في قتال مع ملك أمبريز انتهى باحتلال المدينة وهروب ملكها إلى الأحراش . واستطاع البرتغاليون في شهر يونيو من نفس العام التحكم في القرى المحيطة بأمبريز . وقد وجد أمارال في ميناء أمبريز معسكراً لتجارة الرقيق به أكثر من ١٥٠ فرداً معدين للشحن إلى خارج مستعمرة أنجولا (٨) .

كان البرتغاليون يتوقعون معارضة بريطانية شديدة لاحتلال أمبريز ولهذا أعلنوا بعد احتلالها مباشرة إلغاء الضرائب الجمركية بها لمدة عام على الأقل . كما أعلنوا أنهم وجدوا التجار البريطانيين منغمسين في تجارة الرقيق بالمنطقة وأن أرباحهم من تهريب البضائع بلغت ٣٠٠ ٪ من قيمة رأس المال ، ويستخدمون تلك الأرباح في شراء وتصدير الرقيق (٩) ، وقد أدى إظهار دور التجار البريطانيين في تهريب الرقيق من أمبريز إلى إضعاف الحجج البريطانية القائلة بأن هدف البرتغاليين من احتلال أمبريز هو استغلالها من الناحية التجارية . وقد طلبت الحكومة البريطانية من الحكومة البرتغالية سحب قواتها من المدينة في ميعاد لا يتجاوز نهاية شهر أغسطس سنة ١٨٥٥ وإلا أرسلت إحدى سفنها لإجبار القوات البرتغالية على الانسحاب وحماية المصالح البريطانية بالمنطقة (١٠) . ولم يعر البرتغاليون الإنذار البريطاني أى اهتمام وبقوا في أمبريز ، وأوفوا بوعدهم فألغوا الضرائب في المدة من ٢٦ مايو سنة ١٨٥٥ إلى ٢٦ مايو سنة ١٨٥٦ ، ثم أنشؤا مكاتب الجمارك بها في سنة ١٨٥٧ . وبانتهاء المدة المحددة للإعفاء من الضرائب فرض البرتغاليون ضرائب جمركية قيمتها ٦ ٪ من قيمة البضائع الأجنبية الواردة إلى أمبريز (١١) .

أصبحت أمبريز بعد احتلالها رأس جسر للعمليات العسكرية البرتغالية في منطقة الكينغو ، وتحولت في خلال أربع سنوات من احتلالها إلى مركز

تجميع وتجهيز الحملات العسكرية التي يقوم بها البرتغاليون لإنشاء محطات جديدة في كويمبالا Quiballa وبمبي وساوسافادور العاصمة القديمة لمملكة الكونغو . وأنشأ البرتغاليون الطرق التي تربط الساحل بالأراضي الداخلية ، وأحضروا الآلات البخارية لاستغلال مناجم النحاس الموجودة بالقرب من بمبي ، وصدروا النحاس المستخرج عن طريق ميناء أمبريز . وأصبحت أمبريز مركزاً لتثبييت وبسط السيادة البرتغالية على مملكة الكونغو . وأنشأ البرتغاليون قلعة بأمبريز لحمايتها من الهجمات الوطنية ، كما أنشئوا عدداً من القلاع في المنطقة الشمالية من المستعمرة لحفظ الأمن ومنع تهريب البضائع (١٢) .

ويعتبر احتلال أمبريز الخطوة الأولى من مشروع التوسع البرتغالي في الجزء الشمالي من أنجولا ذلك المشروع الذي استمر حتى سنة ١٨٦٠ . أي حوالي ست سنوات . وقد اقترح أمارال حاكم عام أنجولا على الحكومة البرتغالية في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٥٤ احتلال مناطق الكونغو وكابندا Cabinda كجزء من مخطط جديد لإنشاء حكومة قوية في لواندا وأنجولا (١٣) .

وأعلن أمارال أن هذا العمل سوف يقضي على نشاط قراصنة قبيلة موسورونجو Mussorongo الذين كانوا يهاجمون السفن الموجودة في نهر الكونغو . وفي الواقع كان اقتراح أمارال الخاص بالاستيلاء على مصب نهر الكونغو يمثل انعكاساً لرغبة برتغالية قديمة فشلوا في تحقيقها . وقد طلب أمارال من الحكومة البرتغالية في ٤ فبراير ١٨٥٧ احتلال الكونغو لتأمين وسلامة التجارة بغض النظر عن مسألة السيادة على المنطقة ، وللقضاء على تجارة الرقيق التي استمرت مزدهرة في المنطقة (١٤) .

كان هدف البرتغاليون من التوسع في أنجولا هو الحصول على دخل جديد ، وبامتداد الخطوط العسكرية البرتغالية في أنجولا تعرضت المواقع

البرتغالية لأخطار جديدة . وكانت السياسة البرتغالية في أنجولا قائمة على أساس الامتناع عن الإجراءات التي توقظ العداوة الوطنية الكامنة إلا إذا دعا الأمر إلى اتخاذ إجراء عسكري ميداني . وعلى أساس تلك السياسة اعتمد البرتغاليون على القلاع الموجودة في المنطقتين الشمالية والجنوبية من أنجولا ، ووضعوا بها عدداً قليلاً من الجنود على افتراض أن الوطنيين يخشون القوات البرتغالية . وللحصول على دخل جديد بدأت الاستثمارات البرتغالية في المنطقة في سنة ١٨٥٥ ، وكان للبداية في تلك الاستثمارات أثره في تعريض القوات البرتغالية الموجودة في أنجولا لأخطار جديدة لمدة خمس سنوات . وقامت في منتصف القرن التاسع عشر أشد الحروب خطورة في المستعمرة .

بقيت سوق كاسانجي Cassange تمثل النهاية الشرقية لأهم طريق تجاري منظم حتى منتصف القرن التاسع عشر على الرغم من أن التجار البرتغاليون قد وصّالوا إلى المنطقة الشرقية من أنجولا حتى نهر كوانجو Cuango منذ قرون عديدة . وقد بدأت العداوة الوطنية للتجار البرتغاليين تظهر في كاسانجي ابتداء من سنة ١٨٤٠ ، واضطرت الإدارة البرتغالية في لواندا إلى إرسال حملة عسكرية بقيادة فرانسيسكو دي ساليز فييرا Francisco de salles Ferriera . تغلبت على مقاومة سكان كاسانجي في سنة ١٨٥٠^(١٥) . ولم يكن الاحتلال الحقيقي أو وضع حاميات عسكرية ممكناً في الأماكن المنعزلة أو غير الصحية وقد لاحظ لفتنجستون في مايو سنة ١٨٥٥ وجود مستوطنة للتجار البرتغاليين والخلاسين (المولدين) على نهر شيومبو Chigombo شرقي كاسانجي . وكانت المستوطنة مكونة من حوالي مائتي كوخ وعشرة مساكن مربعة الشكل . وتدل إقامة هؤلاء التجار على وجود النفوذ البرتغالي ، وازدياد القوة البرتغالية في المنطقة الشرقية من أنجولا . كما لاحظ لفتنجستون عدم وجود أي أوروبي مقيم في المنطقة الواقعة وراء نهر كوانجو ، وهذا

يخالف السياسة البرتغالية التي كانت تسمح للرعايا البرتغاليين بالتقدم في الأراضي الداخلية وراء كاسانجي (١٦). وكان سوق كاسانجي يمثل نقطة الحدود الشرقية لأراضي أنجولا ، كما كان للبرتغاليين قائد مقيم في كاسانجي من سنة ١٨٥٠ إلى سنة ١٨٥٩ ثم انسحب منها بعد نشوب الحرب بين الوطنيين والبرتغاليين في سنة ١٨٥٩ واستمرت حتى سنة ١٨٦٣ ولم يعد الممثلون البرتغاليون إلى كاسانجي إلا في سنة ١٨٨٢ (١٧).

وإذا كان الغرض من بسط النفوذ البرتغالي في المنطقة الشرقية من أنجولا هو الحصول على أكبر كمية ممكنة من بضائع المنطقة فإن مشروع التوسع في المنطقة الواقعة شمالى لواندا Luanda كان يهدف إلى الاستيلاء على التجارة ومنع تهريب البضائع واستغلال مناجم النحاس . وعلى هذا الأساس وضع حاكم المستعمرة مشروعاً لبناء خط القلاع واستغلال مناجم النحاس وإنشاء بيوت للجهارك وتنمية الزراعة في المنطقة الداخلية من لواندا . وباحتلال بمبني والكنغو فيما بين سنتي ١٨٥٦ و ١٨٥٩ ازداد النفوذ البرتغالي في المنطقة ، واعتقد البرتغاليون أن ازدياد نفوذهم سوف يؤدي إلى ازدياد دخل المستعمرة على الرغم من الخسائر الكبيرة في الأرواح والأموال التي حدثت نتيجة تنفيذ تلك السياسة (١٨).

وكانت القلاع العسكرية تنشأ في مبدأ الأمر للدفاع عن الحدود الشمالية للمستعمرة والطرق التجارية بها ، وصد هجومات الوطنيين كما حدث عند تأسيس قلعة دوقيه دي براجنزا Duque de Braganço في سنة ١٨٣٨ ، ولكن تلك السياسة تغيرت بعد ذلك وأصبح الهدف من إنشاء القلاع البرتغالية في المدة من سنة ١٨٥٥ إلى سنة ١٨٥٩ هو الحصول على فائض من الدخل ، وزيادة التسهيلات التجارية . وبدأ في أنجولا عصر جديد من الاستغلال الاقتصادي شجع على حدوث استثمارات جديدة في الزراعة والتعدين . وفي فترة التوسع انقروط من سنة ١٨٥٥ حتى سنة ١٨٦٠ كان

أكثر الاستثمارات تفضيلاً هو زراعة القطن وقصب السكر وإنشاء الطرق وتعميد النجاس ، وبدأت الشركات الملاحية في إنشاء خط ملاحى تجارى فى نهر كوانزا ، وخط ملاحى آخر منتظم يربط بين لواندا ولشبونة (١٩) .

وقد أثرت عملية التوسع على الحروب فى المستعمرة بعد سنة ١٨٥٩ ، وترتب على ذلك تهدة المستعمرة باستثناء منطقة كويساما Quissama التى بقيت غير هادئة ، واستمرت على عدائها للبرتغاليين ، كما استمرت عملية تهريب التجارة من وإلى الساحل الشمالى . وكانت صادرات البن تتجه إلى كويسيمبو أو أمبريز بدلاً من الاتجاه إلى داندى Dadne أو لواندا ، وبالتالى تقع فى أيدي التجار الأجانب الذين كانوا لا يدفعون رسوما جمركية .

الفترة الثانية : (١٨٦١ - ١٨٧٧) :

أدت الحروب التى حدثت فى الفترة السابقة إلى القضاء على الآمال البرتغالية فى التحكم فى منطقة الكونغو ، وبالتالى عدم الحصول على الفائدة المرجوة من وصول التجارة إلى المصانع الأجنبية الموجودة على الساحل ، واستناداً إلى ذلك فقد طلب حاكم عام أنجولا من الحكومة البرتغالية فى سنة ١٨٦١ سحب الإدارة البرتغالية من الأراضى الداخلية فى أنجولا لتعارض عملية ضم وتوحيد البلاد مع الأزمات التى حدثت فى السنوات السابقة ، وطلب تركيز الإدارة والقوة العسكرية البرتغالية فى المنطقة الساحلية ، والعمل على تنمية اقتصاد أنجولا كوحدة اقتصادية باستثناء مقاطعة موازميدس على أن تصبح جولونجو العليا Golungo Alto قلب المستعمرة . كما طلب فى نفس التقرير إعادة النفوذ البرتغالى إلى ساو سلفادور وعلى شاطئ نهر الكونغو ، وإنشاء طريق يصل بين ساو سلفادور ونوكى Nokki الواقعة على الشاطئ الجنوبى لنهر كوانزا ومن الشرق نهر لوكالا Luçalla ، واستند فى تلك المطالبة على أن توجيه النشاط البرتغالى إلى كل من أمبريز وموزامبيدس لم يساعد على سد العجز فى ميزانية المستعمرة (٢٠) .

وقد ظهرت آراء تعارض سياسة حاكم أنجولا ، وكانت تلك الآراء تنادى بالتوسع في أنجولا وعدم التقييد بالمنطقة الساحلية^(٢١) . ورغم تحذيرات المفكرين البرتغاليين الداعين إلى التوسع الاستعماري فقد وصلت سياسة التوسع البرتغالي في أنجولا إلى نقطة تحول في المدة من سنة ١٨٦١ إلى سنة ١٨٦٣ بعد ظهور ضعف القوات البرتغالية الموجودة في المنطقة الشمالية من أنجولا ، وعدم مقدرة المراكز البرتغالية الداخلية على مقاومة الهجمات الوطنية . وعلى هذا فقد سحب البرتغاليون في سنة ١٨٦٣ حامياتهم من هويلا Huilla وبمبي ، وهجروا المراكز العسكرية بهما بعد تكرر هجومات الوطنيين على المستوطنين وسرقة مواشيهم ، كما أخذوا هومي Humbe وجامبوس Gambos . وقد تعرض أحد الكتاب البرتغاليون لتلك السياسة وبين أن إخلاء المراكز البرتغالية في داخل أنجولا يرجع إلى نقص المشروعات البرتغالية وسوء تنفيذها ، وهو ما يعتبر أحد شروخ الإدارة البرتغالية في مقاطعات ما وراء البحار^(٢٢) . ومن الواضح أن القوات البرتغالية في جنوب أنجولا قد ضعفت كثيراً ، وأيد أغلبها بعد الثلث الأول من القرن التاسع عشر .

وقد سادت المستعمرة فترة الهدوء بعد توقيع اتفاقية ، السلام مع زعيم كاسانجي في سنة ١٨٦٣ ، وتركت القوات البرتغالية ساوسلفادور في سنة ١٨٧٠ ثم بمبي بعد سنوات قليلة . وتهدمت المحطة التجارية في موزامبيدس لتركها وعدم العناية بها ، وكان تقدم كوانزا وغيرها من المناطق التي يعتمد عليها البرتغاليين في التجارة تقدماً طفيفاً ، وانشغل حكام أنجولا في الفترة من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٠ بالمشاكل الموجودة بالمستعمرة . وقد اهتمت الإدارة الاستعمارية في أنجولا بالمنطقة الواقعة شمال نهر كوانزا على حساب المنطقة الجنوبية ، ولكن الحروب والثورات التي حدثت قبل سنة ١٨٦٣ جعلت من الصعب على الإدارة البرتغالية الاحتفاظ بالمحطات البرتغالية الموجودة في المناطق الشمالية البعيدة .

وقد ترتب على ظهور ويلموت Wilmot القائد البحري البريطاني في سنة ١٨٦٥ أمام ساحل أنجولا لإنشاء مقبرة للبريطانيين في لوانجوا Loango وإقامة مركز بريطاني بالقرب من رأس بادرون ، وتدفع الأسلحة والذخائر البريطانية على منافس ملك الكونغو مما أثار مخاوف ملك الكونغو واستنجاذه بالحكومة البرتغالية^(٢٢) وانتهز خمسة من التجار البرتغاليين في لواندا تلك الفرصة وبعثوا في سنة ١٨٦٥ بملتمس لوزير البحرية وما وراء البحار في لشبونة اقترحوا فيه التعاون مع فرنسا في المجال الاستعماري والتنازل لها عن غينيا البرتغالية التي تحيط بها الممتلكات الفرنسية في نظير تأييد فرنسا للمطالب البرتغالية في الكونغو واحتلالها وهو ما كانت تعارضه السياسة البريطانية وكان البرتغاليون يشعرون شعوراً عميقاً أن الاستيلاء على الكونغو والساحل الواقع شمالي أمبريز سيكون ذا أثر كبير على رخاء ومستقبل مستعمرة أنجولا^(٢٤).

ويعكس الاقتراح السابق الاعتقاد البرتغالي القديم أن الساحل أكثر أهمية على الأراضي الداخلية في أنجولا ، وبذلك يكون هؤلاء التجار قد أحيوا اتجاهها برتغالياً قديماً مضى عليه قرون وهو يقضي بالتركيز على استغلال المنطقة الواقعة شمالي نهر كوانزا على أساس أن التجارة البرتغالية لن تستقر على حال ولن تستطيع منافسة البضائع الأجنبية التي تمر بجوار لواندا بدون دفع رسوم جمركية ، وكان الاعتقاد السائد بين البرتغاليين أن وضع يدهم على المنطقة الواقعة بين موليمبو Mlembo ومصب نهر كونين Cunene سيؤدي إلى تكوين إمبراطورية برتغالية واسعة وغنية ، وأن احتلال الأماكن الساحلية المهمة سوف يجبر الوطنيين على الانتقال ببضائعهم إلى المراكز التجارية البرتغالية لمبادلتها بالبضائع الأجنبية ، وسوف يحصل البرتغاليون على مزايا ضخمة في نظير تنازلات بسيطة^(٢٥) . ومن غير المعروف مدى تأثير ذلك الاقتراح في مجال السياسة الفرنسية البرتغالية .

وتوجد في خطاب حاكم أنجولا المؤرخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٦٥ إشارة تدل على أن اقتراحه الخاص بالسكونغو^(٢٦) قد لاقى قبولا من الحكومة البرتغالية . وكان من رأى مسئول بوزارة الخارجية البرتغالية أن امتداد الحكم البرتغالي إلى منطقة الكونغو سوف يكون مصحوباً بمفاوضات مع القوى الوطنية الموجودة في المنطقة يصبحوا بموجبها تابعين للبرتغال ، ويعملوا جنباً إلى جنب مع ملك البرتغال ، وسيؤدي ذلك العمل إلى عدم استخدام القوة إلا في الظروف الاستثنائية وقد اقترح ذلك المسئول أن يكون الوصول إلى منطقة الكونغو عن طريق أمبريزومبي وساوسلفادور كما كان يحدث من قبل^(٢٧) . ومن المحتمل أن السبب في تلك السياسة الحذرة التي بدأت حكومة البرتغال في اتباعها بعد سنة ١٨٦٥ في أنجولا هو النقص الموجود في مصادر الإدارة البرتغالية في أنجولا وخوفها من استخدام القوة حتى لا تصطدم بالمعارضة البريطانية للمشروعات التوسعية البرتغالية في أنجولا ومقاومتها بالقوة .

تدهورت العلاقات البرتغالية مع ملكة الكونغو تدريجياً وانتهى الأمر بتبادل المهارات بين الجانبين ، ولم يعمل البرتغاليون شيئاً من جانبهم للتحكم في الشاطئ الجنوبي لنهر الكونغو ، وأهملوا مشروع ربط ساوسلفادور بالساحل ، وانتهى الأمر بسحب آخر فصيلة برتغالية من ساوسلفادور في سنة ١٨٧٠^(٢٨) . وعلى الرغم من تقديم بعض حكام أنجولا مشروعات لاحتلال منطقة الكونغو في سنتي ١٨٦٨ و ١٨٦٩ فإن المجلس الاستشاري Junta Consultiva^(٢٩) رفض الأخذ بهامنتظراً رأى جوزي أمارال الذي أعيد تعيينه حاكماً عاماً لأنجولا . واستمرت البرتغال في اتباع سياسة الانسحاب من الأراضي الداخلية في أنجولا والتمركز على الساحل وامتنعت الإدارة البرتغالية عن التدخل في مشاكل القبائل والممالك الداخلية التي لا تحترم السياسة البرتغالية ، كما امتنعت عن تأييد الزعماء المكروهين من شعوبهم^(٣٠)

كان جوزى أمارال فى جانب الرأى القائل بعدم وجود أهمية سياسية واقتصادية لمملكة الكونغو بالإضافة إلى فشل فكرته القاضية بمهاجمة التجارة البريطانية عن طريق ساوسلفادور . وطبقاً لتقرير القس بادرى نونيز Padre Nunes الذى زاد ساوسلفادور فى سنة ١٨٧٢ كان ملك الكونغو ضعيفاً يخضع لتوجيه أحد أقربائه (٢١) . وقد ناقش نونيز فى تقريره فكرة إعادة احتلال لمملكة الكونغو ، وإيجاد جيش وموظفين بها لتنفيذ القانون الأوروبى وبين أن الوصول إلى عاصمة الكونغو يتطلب القيام بحملة عامة لوقوع الطرق الموصلة إليها تحت سيطرة قبائل وطنية مستقلة ومعادية تتعرض للمسافرين الأوربيين وتجبرهم على العودة إلى الساحل مرة أخرى (٢٢) . كما لاحظ قس آخر زار أنجولا فى سنة ١٨٧٥ أن البرتغاليين لم يكونوا يستطيعون المرور من بوما Boma الواقعة على نهر الكونغو إلى ساوسلفادور بسبب منع الوطنيين لهم . وكان الوطنيون يخشون احتلال البرتغاليين لمنطقتهم (٢٣) .

استعرض أمارال الحالة القائمة فى أنجولا فى سنة ١٨٦٩ وعلى أساس ذلك نصح الحكومة البرتغالية باتباع سياسة حذرة فى منطقة الكونغو ، وأعلن أن محاولة الحكومة البرتغالية مقاومة السياسة البريطانية فى المنطقة بالقوة عمل يدل قلة الفطنة . وقد اقترح أمارال ترك القبائل الموجودة فى داخل أنجولا وشأنها ، واتباع سياسة أخرى فيما يختص بالمنطقة الساحلية . واستجابت الحكومة البرتغالية لرأى أمارال وأرسلت السفن البرتغالية للطواف بساحل الكونغو . وقام جوزى مارياباستو J. M. Basto قائد إحدى السفن الحربية البرتغالية بعملية مسح لمصب نهر الكونغو سنة ١٨٧٠ . وكتب تقريراً مطولاً عرضه على حاكم عام أنجولا فى فبراير سنة ١٨٧١ . وذكر فى ذلك التقرير وجود خمس مصانع تجارية فى بانانا Banana أحدها برتغالى ، كما كان يوجد فى بورتورالينا Porto de Lennha ثمان مصانع منها أربع برتغالية . وذكر باستو أن القراصنة لازالوا مستمرين فى نشاطهم دون رادع ، وأن الحوادث التى كانت تحدث على نهر الكونغو تمثل تحدياً واستنزاء

للحكم البرتغالي . وطلب إرسال سفينة حربية لاحتلال مصب نهر الكونغو ،
واتخاذ بورتو دالينا قاعدة للتحكم في النهر (٣٤) .

أما التوسع البرتغالي في الجزء الجنوبي من أنجولا فقد خضع بصفة
جزئية لوجود التجار البريطانيين بالقرب منها على ساحل جنوب غرب
إفريقية وخاصة بعد الوصول بتقارير القنصل البرتغالي في مدينة رأس الرجاء
الصالح عن النشاط البريطاني بالقرب من الحدود الجنوبية لمستعمرة أنجولا
التي لم تكن محددة جيداً ، والتي كانت تعتبر أنها تقع عند خطوط عرض
١٨° جنوبي خط الاستواء أو بالقرب رأس فريو Frio . وقد ناقش القنصل
في تقاريره موضوع التوسع البرتغالي من كلا الساحلين الشرقي والغربي
لإفريقية والوصول إلى منطقة وسط إفريقية شمالي الترنسفال والمناطق
الداخلية من أنجولا . وقدم اقتراحاً حول إمكانية التوسع البرتغالي على
الساحل الجنوبي موزامبيك (٣٥) .

وقد ترتب على تعرض المستوطنات البرتغالية الموجودة في مناطق
بنجويلا وإجيتو Egito وريد ندو الجديدة Novo Redondo لغارات القبائل
الوطنية المقيمة في منطقة سليس Seles تصميم حاكم بنجويلا على منع تلك
الغارات والقضاء عليها نهائياً وذلك عن طريق مد السلطة البرتغالية في نطاق
الخطوط المنتظمة للبواضلات . ولهذا قامت من بنجويلا حملة برتغالية
تساعدها قوات زنوج الحرب اتجهت إلى سليس ، وأخضعت أكثر
زعمائها (٣٦) . وقد سر الحاكم العام لأنجولا بالنتائج التي توصلت إليها الحملة
ومدح تصرف حاكم بنجويلا وعمله على التوسع في المنطقة الواقعة بين
بنجويلا ولواندا ، وهذا يعطى صورة حقيقية للتفكير الرسمي للإدارة
البرتغالية في أنجولا وتفضيها التوسع في المنطقة الساحلية على حساب المنطقة
الداخلية . وقد برر الحاكم هذا التصرف بأن تلك الأراضي ذات أهمية
كبيرة لخصوبتها وامتدادها على الساحل مما يتيح للمستعمرة مصدراً جديداً
للثروة (٣٧) .

كانت سياسية حكومة البرتغال في لشبونة تدعو إلى التركيز على الساحل مع التركيز بصفة خاصة على تحسين الموانئ الرئيسية للحصول على دخل من الجمارك ، وكانت تعتبر المنطقة الداخلية بعيدة عن متناول يديها وغير عملية في ذلك الوقت . واستمرت تلك السياسة حتى تولى جواو أندراى كورفو Joao Andrade Corvo وزارة البحرية وما وراء البحار في سنتي ١٨٧٥ و ١٨٧٦ . وكان كورفو من أنصار التوسع ووجد كثيراً من البرتغاليين الذين يشغلون وظائف رسمية في كل من البرتغال وإفريقية يؤيدون سياسة التوسع الساحلى التى بدأت مستعمرة أنجولا بعد سنتي ١٨٦٣ . ومن أمثلة هؤلاء جاريدو Garrido (٣٨) حاكم عام أنجولا من سنة ١٨٦٦ إلى سنة ١٨٦٩ الذى أدخل المحطات الداخلية المنعزلة في Humbe وجامبوز Gambos وكسانجى شعوراً منه أن احتلالها مبدد لوسائل الاحتفاظ بالهيبة والنفوذ البرتغالى داخل المستعمرة وأن الأفضل نشر وتثبيت الأمن في المناطق الأكثر تقدماً (٣٩) .

وكان البرتغاليون في تلك الفترة يعتبرون المنطقة الداخلية من أنجولا ذات أهمية ثانوية إذا قورنت بساحل الكونغو وحجم منطقة لواندا . وقد أيد الذين اعتنقوا فكرة التركيز على الساحل رأيهم بالزيادة الكبيرة التى حدثت في تجارة أنجولا في الفترة من سنة ١٨٦٩ إلى سنة ١٨٧٥ ، تلك الزيادة التى بلغت ٢٥ ٪ في فترة قصيرة ، تضاعف دخل المستعمرة من الجمارك في المدة من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٣ ثلاث مرات فارتفع من ١٣٣ كنتو Conto إلى ٣٩٠ كنتو (٤٠) وكانت رسوم الجمارك تعتبر بنسبة أساسية في ميزانية المستعمرة . كما كانت التقارير الواردة من المستعمرة بعد سنة ١٨٦٥ في صالح الإحتفاظ بالحالة الراهنة ، وعدم التدخل في المناطق الداخلية ، ووضع سياسة إدارية تتحملها المنطقة الساحلية (٤١) . وقد أبلغ جاريدو حكومة لشبونة بإمكان احتلال ميناء كويسيدو وأن ذلك العمل يحتاج إلى ١٥٠ جندياً فقط (٤٢) . وكان الموظفون البرتغاليون في أنجولا يرون

أن التحرك في الأحراش لفرض السيادة البرتغالية عديم الفائدة . وقد ذكر القائد البرتغالي في كويلنجهوين Quilangues جنوبي بنجويلا بعد هجوم الوطنيين على قلعته أن البقاء في ذلك المكان المتعزل عديم الفائدة مضيع للرجال والمال (٤٣) .

ويعتبر التقرير الذي كتبه الكسندر البوكيرك A. Albuquerque حاكم عام أنجولا من ١٨٧٥ إلى ١٨٧٩ أحسن مثل لبيان تفضيل البرتغاليين للأراضي الساحلية على الأراضي الداخلية لأسباب عملية كثيرة . وقد ذكر البوكيرك في تقريره خلو الخزائن في أنجولا من الأموال (٤٤) ، وأن الجهاز الإداري في المستعمرة يحتاج إلى تجديد كلي ، ولا يمكن إدارة الأراضي الداخلية إلا بعد إتمام احتلال جميع ساحل الكونغو من خط عرض ١٢° إلى خط عرض ٨° جنوبي خط الاستواء والتحكم فيه . وذكر أن أهمية المنطقة الداخلية ترجع فقط إلى أنها منفذ للتجارة إلى المناطق الساحلية ، وأن التوسع في المناطق الداخلية يؤدي إلى حدوث مشاكل ومخاطر عديدة لا يمكن تجنبها . وشبه المستوطنات البرتغالية الداخلية بجزر موجودة في محيط وطني غير محدود ، ووصف الامبراطورية البرتغالية في داخل أنجولا بأنها ضرب من الخيال ومن المحزن الاعتراف بذلك (٤٥) .

كان البوكيرك يعلم أن البرتغال لن تتخلى عن حقوقها أو ادعائها في المنطقة الداخلية من أنجولا ولكنه في نفس الوقت كان يشعر أن الممارك العسكرية السابقة في مناطق دمبو وكاسانجي منعت الاستفادة البرتغاليين من احتلال الأراضي الداخلية وأدت إلى حدوث كوارث ، وأن محاولة التوسع في مناطق معادية بجيش يقوده المذنبون والهاربون من تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم سوف يفتى بفقد مستعمرة أنجولا . وقد أسف البوكيرك على الأموال التي تصرف على تلك الحروب وأعرب عن إمكان الاستفادة بها في تنفيذ أعمال نافعة في رقعة محدودة من الأرض يستطيع البرتغاليون فيها

بممارسة سيادة وتفوذ حقيقي مأمون فيها . وكان يشير بذلك إلى ضرورة احتلال الجزء الساحلي الشمالي الواقع بين خطي عرض 12° و $8,5^{\circ}$ جنوبي خط الاستواء . وقد فسر البوكيرك كلام هنري مورتون ستانلي الذي ذكر فيه أن نهر الكونغو سوف يصبح طريقاً رئيسياً إلى وسط إفريقية بأنه تحذير للبرتغال للإسراع في وضع يدها على مصب النهر وجعله أهم شيء في الممتلكات البرتغالية^(٤٦) وعلى هذا فإن جميع الملمتسات التي قدمها التوسعيون البرتغاليون والجمعيات الجغرافية للتوسع في المنطقة الداخلية لم تلق استجابة من الحكومة البرتغالية حتى سنة ١٨٧٦ .

الفترة الثالثة : (١٨٧٧ - ١٨٩١) :

من الصعب تحديد التاريخ المضبوط لبدء المرحلة الثالثة من مراحل التوسع البرتغالي في أنجولا . ويمكن اتخاذ سنة ١٧٨٥ بداية لتلك الفترة ففي تلك السنة تأسست الجمعية الجغرافية في لشبونة ، وتولى أندراى كورفو وزارة البحرية وما وراء البحار ، وشجع المشروعات الجديدة لاحتلال المناطق الداخلية من إفريقية وركز بصفة خاصة على أنجولا . وقد أثرت كتابات وأحاديث فيرنى لوفيت كامرون V. L. Cameron^(٤٧) عن التجار الخلاسين في أرض باروتسى وغاراتهم على أراضي القبائل الإفريقية الداخلية للحصول على الرقيق للمتاجرة فيه ، والظروف السيئة في هضبة بيا ، والحرية الكاملة التي يمارسها الخارجون على القانون ، وقوله أن الحكومة البرتغالية لا تعلم شيئاً عن الفظائع التي يرتكبها من يدعون أنهم رعية برتغالية^(٤٨) - أثرت تلك الكتابات والأقوال وساعدت على ترويج فكرة التوسع الجديد في أنجولا .

كانت هناك حوادث أخرى أثرت على الرأي العام البرتغالي وحولته إلى فكرة التوسع الداخلي في أنجولا منها دعوة ليوبولد الثاني ملك بلجيكا المؤتمر الجغرافي للإعقاد في بروكسل في سبتمبر سنة ١٨٧٦ للنظر في فتح

قلب إفريقية للحضارة والمدنية الأوروبية ، ولم تدع البرتغال إلى حضور ذلك المؤتمر . وقد ترتب على ذلك قيام الحكومة البرتغالية بإعداد مشروعين لكشف وسط إفريقية^(٤٩) يبدأ أحدهما من الساحل الشرقى والآخر من الساحل الغربى على أن تلتقى الحملتان في وسط إفريقية^(٥٠) . وجهزت حملة أخرى لمسح نهر الكونغو وكشف منابعه^(٥١) . كما كان لأخبار تحركات المستكشفين الأولون في سنة ١٨٧٤ فى أنجولا أثرها على رأى العام البرتغالى . وترتب على الشك فى هدف الحملة العلمية الألمانية التى قام بها الدكتور ألكسندر فون هومير A. von Homeyer فى منتصف سنة ١٨٧٥ ظهور الحاجة إلى إرسال حملات برتغالية لاستكشاف أراضى مستعمرة أنجولا^(٥٢) .

وقد شجع أند رادى كورفو بعد توليه وزارة البحرية وما وراء البحار النشاط البرتغالى فى إفريقية ، واشترك فى سنة ١٨٧٦ فى وضع مشروعات الحملات الكشفية البرتغالية ، وكون لجنة الأعمال العامة لتوجيه الحملات الكشفية إلى أنجولا وموزمبيق والجزر الخاضعة للاستعمار البرتغالى ، وإنشاء السكك الحديدية والطرق والكبارى وخطوط التلغراف . وحصلت تلك اللجنة على السلفيات اللازمة لتنفيذ تلك الأعمال ، ووصلت أول مجموعة الأعمال العامة إلى لواندا فى يونيو سنة ١٨٧٧ للبدء فى إنشاء السكك الحديدية^(٥٣) . ولم تكن فكرة إرسال حملة برتغالية لكشف أنجولا بالفكرة الجديدة فى سنة ١٨٧٦ فقد سبق لكورفو إنشاء اللجنة الجغرافية المركزية الدائمة للعمل جنوبا إلى جنب مع الجمعية الجغرافية فى لشبونة . ومن الناحية الرسمية كان لعملية كشف المناطق الداخلية من أنجولا تاريخ طويل ، وكان من أهم المحاولات تلك التى قام بها التاجر البرتغالى سيلفا بورتو Silva Porto لعبور وسط إفريقية فى المدة من سنة ١٨٥٣ إلى سنة ١٨٥٤ . وفى تلك المحاولة عين حاكم أنجولا بورتو لقيادة حملة تبدأ من بنجويلا وتحمل المراسلات إلى موزمبيق وبالعكس . وتقدم بورتو ومعه ستة عشر شخصا من ذوى الخبرة بالأراضى الداخلية ، ووصل إلى نهر الزمبىزى الأهلى ،

ولكنه اضطر إلى العودة لمرضة وما لاقاه من عداة الوطنيين بينما واصل رجاله السير حتى وصلوا إلى موزمبيق في أغسطس سنة ١٨٥٤^(٥٤) .

كان هدف البرتغاليين من إرسال الحملات الكشفية هو كشف الأراضي الواقعة بين ساحل إفريقيا الشرقية والغربي ، ووصل مستعمرتي أنجولا وموزمبيق ببعضهما . ولتمويل وتجهيز تلك الحملات بدأ اكتباب عام في البرتغال ، وقدمت الحكومة البرتغالية إعانة مالية للمساعدة على إتمام المشروع وقد حدث خلاف بالنسبة لهدف الحملة . واختير سيربا بنتو Serpa Pinto وكابيلو Capello وإيفانز Ivens لقيادة حملة أنجولا . وكان الأول ضابطا بالجيش والآخران ضابطان بالبحرية البرتغالية . وقد اختلف الثلاثة على الطريق الذي ستتخذه الحملة . ويدل إختلافهم على مدى الاختلاف في التفكير بين الذين يرغبون في استعمار الساحل وتنمية مصادره وبين الذين يرغبون في التقدم في الأراضي الداخلية والاستيلاء عليها . فقد كان بنتو يرى السير من أنجولا عبر القارة إلى موزمبيق ، بينما كان إيفانز وكابيلو يريا تقصى الأحوال القائمة في مستعمرة أنجولا^(٥٥) .

غادرت الحملة لشبونة في ٧ يوليو سنة ١٨٧٧ ووصلت إلى لواندا في أغسطس من نفس العام وهي تحمل معها أسباب فشلها ، فقد كان هناك شعور متزايد بعدم الاتفاق على أغراضها ليس فقط بين البرتغاليين في لشبونة بل كذلك بين قاراتها الثلاثة حول المكان النهائي الذي سوف تصل إليه . وكان الإسكندر البوكيرك حاكم عام أنجولا في ذلك الوقت ضد سياسة التوسع الداخلي وبالتالي سينعكس شعوره برفض تزويد الحملة بمحاجتها من المواد التموينية . ومن ناحية أخرى كان السفر داخل أراضي أنجولا وإفريقية الوسطى غير مأمون العواقب وبعد فترة قصيرة وصل ستانلي إلى بوما بعد تتبع مجرى نهر الكونغو ، وبذلك ألغى أحد أهداف الحملة البرتغالية وهو كشف نهر الكونغو ، وأصبح على الحملة استكشاف نهرى كونين Cunene

ولو بانجو . وكان الاعتقاد السائد أن نهر الكونين هو أحد روافد نهر الزمبيري ، وهذا يساعد على وصول الحملة إلى موزمبيق^(٥٦) وبذلك أصبح هدف المستكشفين البرتغاليين الوصول إلى مدينة كويليين . وقد فشلت تلك الحملة فشلا تاما لبقائها خمسة شهور في أنجولا ، وضعف مصادر تمويلها ، وقلة معداتها . وترتب على ذلك انفصال المستكشفين الثلاثة عن بعضهم فصار بنتو في طريق وسار ليفانز وكابيلو في طريق آخر .

حصل سيريا بنتو على مساعده من سيلفا بورتو في بيا ثم بدأ عبور أنجولا متجها شرقا حتى وصل إلى أرض باروتسي ، ورغم المرض الذي ألم به ، وهروب الجمالين فقد صمم على الوصول إلى أرض زمبو Jumbo وهي آخر محطة برتغالية على نهر الزمبيري ثم مواصلة السير إلى ساحل إفريقية الشرقى ولكنه فشل في إقناع زعيم باروتسي في السماح له بالمرور عبر أراضيه ، واضطر بنتو إلى الاتجاه جنوبا حتى وصل إلى حيث يقيم المبشر فرانزو كويلارد Francois Coillard وبقى هناك حتى استعاد صحته ، ومن هناك واصل رحلته إلى مساقط فيكتوريا على نهر الزمبيري حيث قابل عددا من البريطانيين . وقد تخلى بنتو عن فكرة الإبحار في نهر الزمبيري لقلة إمداداته واتجه إلى بتشوانا ومنها إلى ناتال مارا بورتوريا والترنسفال ودربان في سنة ١٨٧٩^(٥٧) ولم يكن لرحلة بنتو نتائج مهمة من الناحية الجغرافية ، وأدت إلى نشوب النزاع بين المستعمرين البرتغاليين ، ولم تتحقق فكرة إنشاء طريق تجاري يمر بوسط إفريقية ويصل بين الساحلين الشرقى والغربي . وبقيت مشكلة حاجز المياه بين نهرى الزمبيري والكنغو بدون حل . وقد هاجم لوشيانو كوردييرو Luciano Cordeiro مؤسس الجمعية الجغرافية البرتغالية الحكومة لعدم تقديمها المساعدات الكافية لبنتو وغيره من المستكشفين البرتغاليين^(٥٨) .

غاد بنتو إلى البرتغال في سنة ١٨٧٩ وبدأ في تسجيل مشاهداته في كتاب

جعل عنوانه كيف عبرت إفريقيا. Como eu atravéssei Africa. تعرض فيه للظروف الخطيرة وحالة عدم الاستقرار الموجودة في هضبة أنجولا ، وأيد الانتقادات التي وجهها كامرون للبرتغاليين المشتغلين بتجارة الرقيق في كاوندا وبيا والمنطقة الواقعة شرقيهما. وأبدى بنتو أسفه لعدم استتباب الأمن في داخل أنجولا ، وعدم وجود إدارة برتغالية في المنطقة^(٥٩). وطالب بنتو الحكومة البرتغالية بتولى مسؤوليتها في الأراضي الداخلية حتى لا تعرض المستعمرة لاعتداءات الأجانب ومحاولة الزعماء المحليين الاستقلال عن الإدارة البرتغالية . واعتبر بنتو منطقة بيا من المراكز الاستراتيجية المهمة في غرب إفريقيا . وانتقد الحكومة البرتغالية لإهمالها وتقصيرها ، وكان يرى أن احتلال بيا معناه الحصول على مركز استراتيجي هام في غرب إفريقيا ، ويؤدي إلى تأمين التجارة الداخلية ، واحتكار البرتغال لتجارة المنطقة الجنوبية من إفريقيا الاستوائية. وقد أشار بنتو في كتابة إلى احتمال تحويل البلجيكيين والبريطانيين لتجارة أنجولا الداخلية عن طريق سيرها خلال أعوام قليلة بعد فتح طرق رئيسية جديدة في الكنفو وإلى الجنوب من خليج ولفش وهذا يؤدي إلى عزل مستعمرة أنجولا والقضاء عليها . ولم تكن أفكار بنتو تحتوي على مشروع معين لفتح طريق يصل أنجولا بموزمبيق وهو الهدف الذي قامت حمايته من أجله ، ولم يحاول تخيل أي مشروع للوصول إلى منطقة وسط إفريقيا ، وركز كل تفكيره على منطقة بيا^(٦٠).

أما كاييلو وإيفانز فقد بدأت رحلتهما من بنجويلا عن طريق بيا، واتجهتا إلى وادي نهر كوانجو Cuango ثم إلى سوق كاسانجي ، ولم يكن لديهما أية مشروعات محددة لاحتلال منطقة وسط إفريقيا بواسطة البرتغاليين . وقد صادفتهما نفس العقبات التي صادفت بنتو وهي المرض وعداء القبائل الوطنية وانعدام السيادة البرتغالية ووجود تجارة الرقيق ، ولم يستطعا المرور إلى المنطقة الواقعة شرقي نهر الكوانجو لوقوف قبائل مبانجالا Mbangala في

طريقهما ، واضطرا إلى العودة إلى كاسانجي ومنها إلى لواندا عن طريق
دوقية براجنزا ونهر كوانزا . وقد أثبت كاييلوا وإيفانز كثيراً من اتهامات
كاميرون للحكم البرتغالي في أنجولا باستثناء تلك التي تنحصر الجزء الشمالى من
المستعمرة ، وأعلننا استمرار تجارة الرقيق في وسط وشمال أنجولا ، ولم
يحددنا منطقة معينة للاستعمار البرتغالي ولكنهما أكدّا ضرورة تحرك
البرتغاليين إلى الداخل إذا كانوا يرغبون البقاء في أنجولا ، وإلا سوف
يتعرضون للهول والفناء إذا بقوا على الساحل الكثيف السكان (٦١) . وقد
قام كاييلو وإيفانز بدراسة جغرافية المنطقة ومناخها الواقعة وراء نهر
كوانجو ، وفي نفس الوقت تأكدا من وصول المستكشفين الألمان في سنتي
١٨٧٥ و ١٨٧٦ إلى مسافة أبعد مائة ميل مما وصلا إليه وهذا يمثل تهديداً
خطيراً للسيادة البرتغالية في أنجولا (٦٢) .

أدت أعمال كل من بنتو وكاييلو وإيفانز إلى تنشيط المشروعات التوسعية
البرتغالية واستخدم ألدرادى كورفو وزير البحرية وما وراء البحار معلومات
كاييلو وإيفانز وجعل حدود أنجولا الشرقية تتصل بحدود الكونغو عند نهر
كوانجو (٦٣) . ووضعت وزارة البحرية وما وراء البحار مشروع بنتو لاحتلال
بينا موضع الاعتبار ، كما تقدم وزير البحرية وما وراء البحار في سنة ١٨٨١
بمشروع لإقامة محطات حضرية في المنطقة الداخلية من أنجولا . وأنشئت
أول محطة من تلك المحطات في نوكي Nokki على الشاطئ الجنوبى لنهر الكونغو
في سنة ١٨٨٢ بعد الوصول الأخشاب والمواد اللازمة لبنائها من لشبونة (٦٤)
ثم أقيمت محطة أخرى في لندانا Landana شمالى كابندا (٦٥) . وقد افتتح
وزير البحرية وما وراء البحار اكتتاباً لبناء المحطات الحضرية في كل من
أنجولا وموزمبيق ولكنه فشل في جمع الأموال اللازمة لتنفيذ المشروع
وألقي اللوم على السياسيين البرتغاليين الذين جعلوا الحكومة البرتغالية غير
مستقرة على نظام واحد في سياستها التوسعية في إفريقيا (٦٦) .

وقد ظهرت في لشبونة كتابات عامة في سنتي ١٨٨٠ و ١٨٨١ نددت بإهمال الحكومة البرتغالية في أنجولا، وانتقدت سياستها تجاه إفريقية بصفة عامة . منها ما كتبه أنطونيو سيزاس Antonio J. Seixas (٦٧) عن المشكلة الاستعمارية ، وأعلن أن الحرب مع الوطنيين أدت إلى تعجيز الحكومة في كل من أنجولا وموزمبيق ، وأن المنطقة الداخلية من البلاد في حالة سيئة ، وذكر أن مستعمرة أنجولا أكثر أهمية من مستعمرة موزمبيق . وانتقد الفريديريكو سارمنتو Alfredo de Sarmiento السياسة الاستعمارية البرتغالية في الأراضي الإفريقية في سنة ١٨٨٠ ، وناقش ضرورة سرعة احتلال أنجولا وأعلن صحة أقوال كل من كامبيرون ولفنجستون عن ضعف السيادة البرتغالية في أنجولا وبالأخص في مناطق القلاع والمستوطنات البرتغالية (٦٨).

كان هناك خلاف داخل البرتغال حول الاستثمار البرتغالي في إفريقية ، وكان أندراي كورفو من بين المؤيدين للتوسع البرتغالي ، وبين في كتاباته ضرورة ذلك التوسع حتى لا تضع الدول الأوروبية يدها على المنطقة التي أهملها البرتغاليون طويلا ، وطالب بالعمل على تقديم المستعمرات البرتغالية في إفريقية (٦٩) . وقد اضطر كورفو إلى القاء ذلك التصريح بعد ازدياد معارضة الحزب الجمهوري بعد سنة ١٨٧٢ للسياسة الاستعمارية. وقد أصبحت معارضة السياسة الاستعمارية فعالة بعد سنة ١٨٨٠ ونادى الكتاب البرتغاليون بالبعد عن السياسة الاستعمارية ومن هؤلاء يواكيم مارتيز J.P.O. Martins الذي عارض السياسة البرتغالية الاستعمارية ولوشيانو كوردييرو Luciano Cordeiro الذي جذب بيع المستعمرات البرتغالية (٧٠) . وعلى الرغم من وضوح آراء كورفو المؤيدة للإستعمار والتوسع إلا أن الجمهوريين استمروا في معارضتهم لتلك السياسة على أساس أن المستعمرات تكلف البرتغال اقتصاديا فوق طاقتها . واستمر الاختلاف في وجهات النظر البرتغالية حول تلك المسألة حتى وجهت بريطانيا في ١١ يناير سنة ١٨٩٠

إنذاراً نهائياً للبرتغال طالبتها فيه بسحب جميع قواتها من أراضي يناسا وماينكا وإلا تحمّلت ما ينتج عن ذلك من أضرار . وقد ترقب على ذلك الإلذار توحيد وجهات النظر البرتغالية المختلفة مؤيدة لسياسة التوسع في إفريقيا . وكان أوليفيرا مارتيزا من بين الذين تحولوا من معارضة الاستعمار والتوسع إلى تأييده (٧١)

وبإعلان إنجازات ستانلي في حوض الكونغو الأعلى في أواخر سنة ١٨٨٣ رأى حاكم أنجولا احتمال وصول ستانلي إلى ساحل المحيط الأطلنطي وما يترتب على ذلك الوصول من نتائج ، وقرر القيام بعمل للقضاء على ذلك الخطر ، ومخالفة تعليمات الحكومة البرتغالية الرامية إلى الاحتفاظ بالحياة الراهنة في المنطقة بدون تغيير أثناء المحادثات الدائرة بين البرتغال وبريطانيا (٧٢) . وعلى هذا فقد أرسل إحدى السفن الحربية اجتمعت مدن كاكونجو وماسابي في أكتوبر سنة ١٨٨٣ ، وعقد قائدها معاهدات صداقة وولاء مع زعماء المنطقة ، ونشرت تلك المعاهدات في الصحيفة الرسمية في ٢٩ أكتوبر من نفس العام (٧٣) . وكان احتلال كاكونجو وماسابي دافعا قويا لتنفيذ مشروعات برتغالية جديدة واحتلال الموانئ الواقعة شمال مصب نهر الكونغو . وكان من بين تلك المشروعات إرسال وكيل سياسي إلى ميناء بانانا Banana في سنة ١٨٨٤ لمراقبة نشاط الهولنديين التجاري بالميناء ، وإعداد العدة لتوسع استعماري برتغالي في المنطقة ، وإجراء عملية مسح لمصب النهر تمهيداً لإنشاء جمارك في موانئ المنطقة (٧٤) . و انتهى هذا النشاط بإنذار ١٣ فبراير سنة ١٨٨٥ الذي قدمته فرنسا وبريطانيا وألمانيا وطالبت فيه تلك الدول البرتغال بالتنازل عن مطالبها في كابندا والشاطئ الشمالي لنهر الكونغو ، أو سحب الاعتراف بجميع حقوق البرتغال في المنطقة المتنازع عليها .

مشروعات مد الحكم البرتغالي إلى المنطقة الداخلية من أنجولا ، والتحكم في تجارتها وضعها مجموعة من الناس في جمعية لشبونه الجغرافية ، وكانت تلك المشروعات امتداد لمشروع إنشاء المحطات الحضرية في داخل أنجولا الذي وضعه زوليودي فالينتا وزير البحرية وما وراء البحار^(٧٥) . وكانت حملات بنتو وكابيلو وإيفانز الذين أيدوا التوسع البرتغالي في أنجولا هي المحرك لتلك المشروعات بالإضافة إلى النشاط الكشفي الألماني في شمال أنجولا بعد سنة ١٨٧٥ . وقد أعلن فرييرا أمارال F. Amaral حاكم عام أنجولا أن السبب في هجر المنطقة الداخلية هو صعوبة التقدم وعدم تغطية المصاريف التي تكبدها الحكومة ، وعلى الاتجاه الجديد للتوسع شرقاً وبقدوم المستكشفين الأجانب واضطرار البرتغال إلى وضع سياسة جديدة ، وأصبح من الضروري التحرك في اتجاه الشرق ، وإعادة فتح تلك المناطق التي تملكها البرتغال^(٧٦) . وبازدياد النشاط الأجنبي في المنطقة الواقعة شمال نهر كوانزا ازداد خوف البرتغاليين على ممتلكاتهم وقرروا التغلب على المصاعب التي تعترض الاحتفاظ بسيطرتهم عليها .

لم يكن عند البرتغاليين فكرة واضحة في المكان الذي يجب أن تكون عنده حدود أنجولا الشرقية . وكان من رأى أندردى كورفو في سنة ١٨٨٣ أن يكون نهر كوانجو هو الحد الشرقي لأنجولا^(٧٧) ، وعلى هذا فقد وافق المندوبون البرتغاليون في مؤتمر برلين لغرب إفريقيا على أن يكون نهر كوانجو هو الحد الفاصل بين دولة الكونغو الحرة التي أنشئت في ذلك الوقت ومستعمرة أنجولا . وعلى هذا فقد بقي نهر كوانجو زمناً طويلاً الحد الشرقي لمستعمرة أنجولا ، ولكن التوسعيين البرتغاليين رغبوا في مد الحدود الشرقية للمستعمرة إلى نهر كازاي Kasai لتشمل "مملكة لوندا Lunda وما وراءها لا شتراك تلك المنطقة في التجارة مع المستوطنات البرتغالية^(٧٨) . وخوفاً من

فقد المنطقة الشرقية من المستعمرة أرسلت الإدارة البرتغالية في سنة ١٨٨٤ حملة علمية سياسية ومجهزة تجهيزاً جيداً بقيادة هنريكو ديازدي كارتاليو H.D. Carvalho لتنفيذ المشروعات السياسية والاقتصادية في شرق أنجولا .

تبني كارفاليو مشروع إنشاء المحطات الحضرية في داخل أنجولا وبنى ثلاث عشر محطة في المنطقة الواقعة بين مالانجي وموزومبا عاصمة لوندانا ، كما نجح في تحديد طريق تجاري مأمون يربط بين الساحل والمنطقة الشرقية من أنجولا ، وأعلن أن السبب في فشل مد النفوذ البرتغالي من الساحل الغربي إلى الساحل الشرقي لإفريقية يرجع إلى فشل البرتغاليين في تنفيذ مشروع المحطات الحضرية . ولم يكتف كارفاليو ببناء المحطات الحضرية بل قام بعمل مسح جغرافي ومناخي دقيق للمنطقة الواقعة بين مالانجي ونهر كازاي . وكان الهدف الأساسي من حملة كارفاليو هو الوصول إلى مملكة لوندانا وتوقيع معاهدة مع ملكها وتحسين العلاقات التجارية والعمل على وجود بعثة سياسية أو دينية دائمة في عاصمة لوندانا ، كما تضمنت تعليمات الجمعية الجغرافية البرتغالية قيام كارفاليو بعملية مسح لمشروع مد خط حديدي إلى ما وراء أمباكا (٧٩) . وكان البرتغاليون يعلقون أهمية كبيرة على الناحية الاقتصادية بهدف مقاومة النفوذ الألماني في المنطقة .

وصل كارفاليو إلى مالانجي في سنة ١٨٨٤ وقام ببناء المحطات الحضرية على طول الطريق ثم عبر نهر كازاي في أغسطس سنة ١٨٨٦ ، ودخل مملكة لوندانا ، ووقع معاهدة تجارية مع ملكها في ١٨ يناير سنة ١٨٨٧ . وبذلك تعتبر حملة كارفاليو أنجح حملة برتغالية في أنجولا من الناحيتين السياسية والاقتصادية . وأدت إلى إضافة مساحة من الأرض إلى مستعمرة أنجولا تقدر بسدس مساحتها الكلية السابقة . وقد عاصر وصول كارفاليو إلى مملكة لوندانا تعرض أراضيها لهجمات قبيلة الشوكوي Chakwe من الجنوب الغربي بعد سنة ١٨٨٥ ، ولم يستطع ملك لوندانا صد هجمات تلك القبيلة ، وأصبح

الموقف ميؤسساً منه بعد سنة ١٨٨٧ ، واضطر إلى إرسال سفارة إلى لوندأ في سنة ١٨٨٨ لطلب حامية برتغالية يتراوح عددها بين مائتين وثلثائة جندي لحماية مملكته^(٨٠) . واعتذر حاكم عام أنجولا عن الاستجابة لطلب ملك لوندأ بحجة عجزه عن توفير القوات المطلوبة ، وطلب من الحكومة البرتغالية الإذن له بمد الحكم البرتغالي إلى مملكة لوندأ وحصل على موافقتها .

اتبع التوسع البرتغالي في وسط إفريقية محورين للتقدم من ساحل أنجولا . المحور الأول الذي اتبعه كارفاليو من مالانجي إلى لوندأ وكان ينحرف شمالاً عن الطريق التجاري التقليدي الذي يصل مالانجي بكاسانجي . ويبدأ المحور الثاني من موزامبيك ويسير في اتجاهين يتجه أحدهما شرقاً إلى هضبة هويلا عن طريق جبال شيللا Chella ، ثم يتجه إلى الشمال الشرقي حتى كاكوندأ وبيلا ، بينما المحور الآخر يتجه إلى الجنوب الشرقي ماراً بوادي نهر كوني وكوانجو^(٨١) . وامتد محور التقدم في النهاية من كاكوندأ وبيلا إلى بيلمنت Belmonte للوصول إلى أرض باوتسي ومنها إلى موزمبيق .

وبوصول هنريكو باروز جوميس H.B. Gomes إلى الحكم في البرتغال في المدة من سنة ١٨٦٦ إلى سنة ١٨٩٠ تعهد بتحقيق الحلم البرتغالي الخاص بعمل مستعمرة شرق إفريقية البرتغالية بمستعمرة أنجولا ونافش في سنة ١٨٨٦ من الفرنسيين والألمان معااهدات الحدود التي أصبح بموجبها من حق البرتغال الاستيلاء على منطقة وسط إفريقية دون النظر إلى المصالح البريطانية ، وقدم للبرلمان البرتغالي خريطة لونت فيها المنطقة الواقعة بين أنجولا وموزمبيق باللون القرمزي وأطلق عليها اسم القلب الأحمر . وقد أدت تلك الأعمال إلى احتجاج الحكومة البريطانية في أغسطس سنة ١٨٨٧ ، وعلى الرغم من الاحتجاج البريطاني فقد تقدمت حملتان برتغاليتان من الساحلين الشرقي

والغربي لأفريقية لتنفيذ المشروعات البرتغالية والإلتقاء في وسط أفريقيا (٨٢). ولم تستطع الحملة التي بدأت من أنجولا الوصول إلى أرض باروتسي لضعفها وسوء تجهيزها (٨٣). و انتهت المطامع البرتغالية التوسعية في وسط إفريقيا بإنداز ١١ يناير سنة ١٨٩٠ البريطاني ، وسحبت حكومة أنجولا قواتها المسلحة من منطقة شيرا وأرض مانيكا (٨٤).

الحواشي

- (١) A. H. U. : Angola (2) (1838 — 1839) No' 547, 16 March, 1839.
- (٢) Felner, A. : Angola, vol. pp. 9 — 20.
- (٣) Felner, A. : Ibid., vol. I. p. 23.
- (٤) Felner, A. : Ibid. vol. I. p. 19.
- (٥) F. O. : 63/ 1112, 18 june 1853, Pokenham (Lisbon Consul) to Lord Clarendon.
- (٦) Felgas, H. : guerra em Angola, pp. 25 — 34.
- (٧) Valdez, F.T. : Six years of traveller's life in Western Africa, vol. II, pp. 301 — 302.
- (٨) Valdez, F.T. : Ibid. vol. II, P. 93.
- (٩) Monterio, J, F. : Angola and the River Congo, vol. II. pp. 184 — 185.
- (١٠) F. O. : 63/1112, F. O. to Pakenham, 29 Aug. 1855, Ward to Clarendon, 8 Aug. 1855, Clarendon to Pakenham, 17 Aug, 1855.
- (١١) Museu de Angola, Ambriz; PP. 1 — 12.
- (١٢) A. H. U. : Angolu, (23) 19 Nov. 1857, Gov Gen.
- (١٣) A. H. U. : Ibid. (20) 24 Octob. 1854, Gov Gen, to Lisbon.

- A. H. U. : Ibid . (23), 4 Feb. 1857, Gov. Gen. to (١٤)
Lisbon.
- Boletim Official : Angola, N.º. 778; 1 Sept : 1860, (١٥)
p. 5.
- Livingstone, D. : Missionary Travels, pp 473, 493. (١٦)
- A, H. U. : Angola. (31) 15 Oct. 1882, Gov. Gen. (١٧)
- de Sarmiento, A. : OS Sertões D'Africa, pp 156-157. (١٨)
- Schapera, J. : Livingstone's Missionary Correspond- (١٩)
ence: P. 273,
- Livingstone, D. : op cit. (Mission.) P. 466. (٢٠)
- Porto, S. : Viagense Apontamentos, Vol. II, pp. (٢١)
206 — 211.
- Teixeira' A. A. : Roçadas Na Ocupação do sul de (٢٢)
Angola, P. 15.
- A. H. U. : Op. cit. (34), No. 194 A, 15 April (٢٣)
1865, Gov. Gen.
- A. H. U. : Ibid. (34), No. 638, 30 Dec. 1865. (٢٤)
- A. H. U. : Ibid. (34), No. 738, 30 Dec. 1865. (٢٥)
- (٢٦) انظر ص ٧ من هذا البحث .
- A. H. U. : op, cit, (34), No 194 A, 15 April, (٢٧)
1865.
- A. H. U. : Ibid. (47), No. 461, 18 Oct. 1877. (٢٨)
- (٢٩) كان اسمه مجلس ما وراء البحار Conselho Ultramarino حتى سنة ١٩٦٨
- A. H. U. : Op. cit. Mo. 431, 22 Feb 1869. (٣٠)
- Boletim Official : Op. cit. No 51, 21 Dec. 1872. (٣١)
- A. H. U. : Op. cit. (47), No. 461, 18 Oct. 1877. (٣٢)
- Moneiro; J. J. : Angola and the river Congo, pp. (٣٣)
48 — 49.
- A. H. U. : Op. cit. (42), No. 61, 15 Feb. 1871. (٣٤)

A. H. U. : Ibid. (38) No. 407, 21 Aug. 1868, (٣٥)
Alfiede Duprat to Lisbon,

Delgado, R. : A Famosa e Historica Benguela, pp. (٣٦)
226 — 227.

A. H. U. : Op. cit. (38), No. 531, 18 Nov. 1868, (٣٧)
Gov — Gen.

(٣٨) هو فرانسكر أنطونيو جوتز القز كاردوزو .

Jornal de Commercio, 4 Sept. 1872. (٣٩)

(٤٠) الكونغو عملة برتغالية عبارة عن ١٠٠٠ إسكودو .

Corvo, J. A. : Estudos Sobre . . . vol. 1, pp. (٤١)
208 — 209.

A. H. U. : Op. cit. (38), 19 Dec. 1868, Gov. Gen. (٤٢)

A. H. U. : Ibid (45), N. 58, 15 Dec. 1875. (٤٤)

A. H. U. : Ibid. (46), No. 317, 22 June 1886. (٤٤)

A. H. U. : (47), No. 267; 19 Oct. 1877, Gov Gen. (٤٥)

Diario de Noticias : Reports on Stanley's reception (٤٦)
in Luanda on 16 Sept. 1877.

(٤٧) عبر كامبيون القارة الافريقية من الشرق إلى الغرب ، ومر بوسط أنجولا في
المدة من سنة ١٨٧٤ إلى سنة ١٨٧٥ .

Cameron, V. L. : Across Africa, pp. 387 — 388. (٤٨)

Anstey, R. T. : Britain and the Congo, pp 57 - 58. (٤٩)

F. O. ; 63/1117, 26 Feb. 1877, Morier to F. O. (٥٠)

F. O. : 63/1117, 13 Feb. 1877, Mosier to Beacon- (٥١)
sfield.

A. H. U. ; op. cit. (45), No. 353, 30 July 1875, (٥٢)
(46), No. 198, 20 May 1876.

Corvo, A. : Estudos, sobre as Provincias Ultram- (٥٣)
arinas, Vol I, pp, 28 — 34;

Delgado, R. : A Famosa e Historica Benguela, pp. (٥٣)
197 -- 198

- Diario de Noticias, 9 July 1877. (٥٥)
- Pinto, S. : How I Crossed Africa, pp. 15 — 25. (٥٦)
- Pinto, S. ; How I Crossed Africa, pp. 184, 242-266 (٥٧)
- Imprensa Nacional : Regresso dos Benemeritos pp (٥٨)
14 — 18.
- Pinto. S. : Op. cit. PP. 240 — 260. (٥٩)
- Diario de Noticias : 29 oct. 1877. (٦٠)
- Capello, H. and Ivens, R. : De Benguella as (٦١).
Terras de Iacco vol. II, pp. 23 — 24,
253, 262, 267.
- V. H. U. : op. cit. (4), No. 7, 1884. (٦٢)
- Corvo, A. : Estudos,,. vol. I, P. 62. (٦٣)
- P. P. : Vol. XL V111, Cmd. 3531, No. 16, 17, (٦٤)
Consul Cohen to lord Granville, 14 Oct. 1882.
- A. H. U. ; Op. cit (4), No. 56, 10 June 1884, (٦٥)
Gov. Gen,
- Vilhena, J. : Antes da Republica, Vol. I, PP. (٦٦)
73 — 78.
- (٦٧) أنطونيو سيكاس موظف سابق له خبرة طويلة في شئون أنجولا.
- Seixas, A. J. : A Questão Colonial Portuguesa. PP. (٦٧)
75 — 77.
- Corvo, A. : Op. cit. Vol. I, PP. 228 — 241. (٦٩)
- Martins, O. : Oliveira Martins, P. 34. (٧٠)
- Lavardio, M. : Portugal em Africa, PP. 170, 219. (٧١)
- A. H. U. : op. cit. (7), No. 58, 13 Dec. 1883, (٧٢)
Gov - Gen.
- P. P. : 1884, No. 49, 10 Oct. 1883,. Amaral to (٧٣)
Consul Cohen, PP, 56 — 67.
- A. H. U. : Op. cit. (7), No. 359, 15 April 1884,. (٧٤)
Gov. Gen. to lisbon.

(٧٥) انظر ص ١٩ من هذا البحث .

A. H U. : op. cit. (4), No. 335, 9 April 1844, (٧٦)

Gov. Gen.

Corvo, A.; : Op. cit. Vol. I, P. 180, (٧٧)

de Jesus, Q. : Portugal em Africa, P. 38. (٧٨)

Carvalho, H. D. : Descrição . . Vol. I, PP. 1-5. (٧٩)

Carvalho, H. D. : Ibid. vol. II, PP. 269 — 271. (٨٠)

Delanny, C. : The Portuguese in Angola (S.G.M.) (٨١)

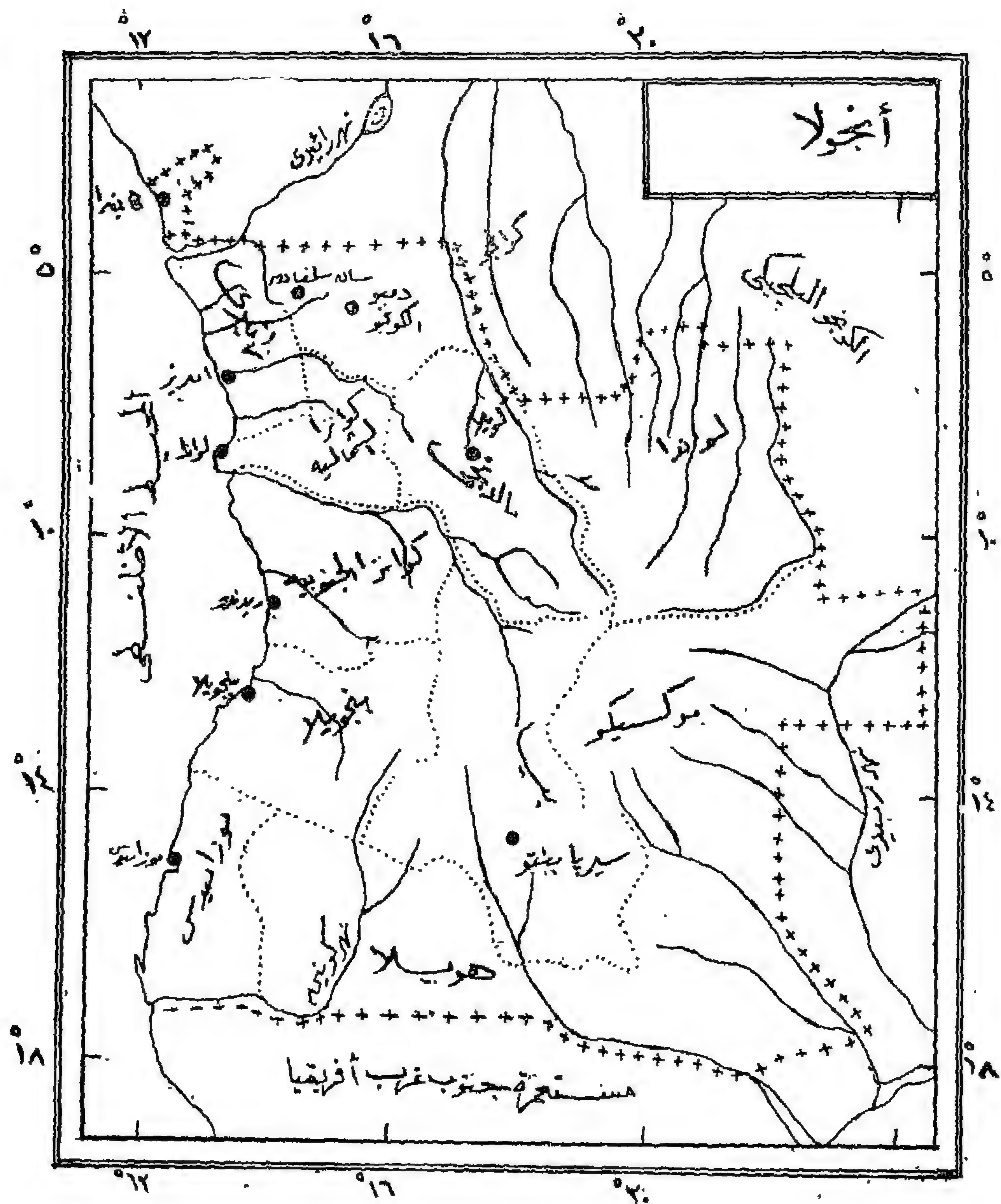
Vol VII, No. 11, 1896, PP. 569—571.

Warhurst, P. R. ; Anglo Portuguese Relations... P. 3. (٨٢)

Duffy, J. : Portuguese Africa. PP. 216 — 220. (٨٣)

Johnstone, H. H. ; British Central Africa, PP. (٨٤)

88 — 89,



REFERENCES

A. Unpublished documents :

- 1 — Great Britain Foreign Office (F. O.) :
Portugal Series, 63/1112 - 1118, 7 Vols.

B. Published documents :

1. Arquivo Historico Ultramarino (A. H. U.) : Angola
Lisbon, 1934.
2. Boletim Official : Angola (Weekly Gazette), Luanda;
1845 - 1895.
3. Felner, A. : Angola, 3 vols., Lisbon, 1940.
4. Great Britain Parliamentary Papers (P. P.) : accounts
and papers, (1883) Cmd. 3531.
5. Imprensa Nacional : Regresso dos Benemeritos Exploradores
Capello Ivans; Lisbon, 1887.

C. General Works :

1. Anstey. R. T. : Britain and the Congo in the 19th
Century, Oxford, 1962.
2. Cameron, V. L. : Across Africa, London, 1885.
3. Capello, H. and Ivans, R. : Benguella as Terrasde Iacca,
2 vols. Lisbon, 1881.
4. Corvalho, H. D, : Descripção da Viagem Mussumba de
Muatianvua; 2 vols, Lisbon, 1890.
5. Corvo, A. : Estudos sobre as Provincias Ultramarinas, 4
vols, Lisbon, 1883.

6. Delgado, R. : A Famoso e Historica Benguella, (1779, 1940) ; Lisbon, 1940.
7. Duffy, J. : Portuguese Africa, Cambridge, 1959.
8. Felgas, H. : Guerra em Angola, 1961.
9. de Jesus, Q. : Portugalem Africa, Lisbon, 1894.
10. Johnston, H. H. : British in central Africa, London, 1906.
11. de Lavardio, M. : Portugalem Africa, Lisbon, 1936.
12. Livingstone, D. : Missionary Travels and Researches in South Africa, N. Y. 1858.
13. Martins, O. : Oliveira Martins e os Seus Contemporaneos Lisbon, 1894.
14. Monteiro, J. J. : Angola and the River Congo, N. Y. 1876.
15. Pinto, S. : How I crossed Africa, London, 1881.
16. Porto, S. : Viagens e Apontamentos, 2 vols Lisbon, 1942.
17. Schapera, J. : Livingstone Missionary Correspondence, London, 1961.
18. Seixes, A. J. : A Questão Colonial Portuguesa, Lisbon, 1961.
19. Valdez, F. T. : Six years of a traveller's life in western Africa, 2 vols. Londou, 1861.
20. Vilheva, J. : Antes da Republica, 2 vols. Lisbon, 1916 - 1918.
21. Warhurst, P' R. : Anglo, - Portuguese relations in south central Africa, 1980 - 1900, London, 1962.

D. Periodicals :

1. Diario de Noticias : Lisbon, daily. 1897, 1880.
2. The scottish Geographical Magazine (S. G. G.) Vol. XII, No. 11, 1890.

مقاطعة « بيروبيدجان » اليهودية بالاتحاد السوفيتي

واضطهاد السوفيت لليهود

الأستاذ محمد كمال يحيى مامر

ماجستير تاريخ حديث

هل هناك اضطهاد لليهود حقاً في الاتحاد السوفيتي . . ؟

لقد شنت إسرائيل بمختلف أجهزة الإعلام حملة عنيفة على السلطات السوفيتية اتهمتهم فيها باضطهادهم لليهود ، وحرمانهم من نشاطهم الثقافي والديني - بل وأعلن المسئولون الإسرائيليون في المحافل الدولية ، أن اليهود في الاتحاد السوفيتي يعيشون ، دون سائر القوميات الأخرى في الجمهوريات السوفيتية في ظل إجراءات تعسفية .

فقد استنكرت تamar رايشل مندوبة إسرائيل في اللجنة الاجتماعية المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة موقف الاتحاد السوفيتي من الثلاثة ملايين يهودي الذين يعيشون فيه وقالت : إن السلطات السوفيتية تتخذ إجراءات تعسفية من أجل دمج هؤلاء اليهود ثقافياً ومعنوياً في المجتمع السوفيتي - وأن هذه السلطات تتخذ ضدهم إجراءات تعسفية في حرمانهم من مزاوله

نشاطهم الثقافي والديني ، ، ثم قالت مندوبة إسرائيل أثناء المناقشة في ذكرى حقوق الإنسان : « إن الاتحاد السوفيتي وبولندا وألمانيا الشرقية لا ينظرون إلى اللاسامية على أنها ظاهرة اجتماعية ، بل على أنها أداة سياسية وليست هذه المرة الأولى في تاريخ البشرية التي يستغل فيها اليهود أداة للسخرية والاستهزاء والاضطهاد في المجتمعات التي يعيشون فيها — وأن هذا التصرف تحول إلى تطرف في عصرنا هذا ، وأدى إلى سفك دماء الشعب اليهودي » .^(١) ثم قالت مندوبة إسرائيل : « إن سلطات الاتحاد السوفيتي تضطهد اليهود فقط ، دون سائر الأقليات القومية التي تعيش في الجمهوريات السوفيتية ، فليس هناك سوى ٦٢ معبداً و ٣ من رجال الدين » .

ولسنا هنا في معرض الدفاع أو التأييد لسياسة الاتحاد السوفيتي إزاء اليهود — فالحقائق المؤكدة تشير كلها إلى أن الزعماء السوفيت الأوائل « لينين وستالين » لم يعتبروا اليهود أمة ، ولا هم يشكلون قومية — لكنهم من جهة أخرى ، نادوا « بحق الأمم في تقرير مصيرها » — ولم يكن اختصاص اليهود بالنصيب الأكبر من حملة التطهير الكبرى التي جرت في الاتحاد السوفيتي في الثلاثينات بسبب كونهم يهودا ، بل لأنهم كانوا أكثر رعايا الاتحاد السوفيتي صلات بالعالم الخارجي ، وكان لدى أغلبهم أقرباء تخلفوا في شتى الأقطار الأوروبية ، أو هاجروا إلى أمريكا وفلسطين فجعلهم ذلك موضع ريبة الحكومة السوفيتية وكل رقابتها . بل أن سالومون جولدمان ، الحاخام اليهودي ، ورئيس منظمة الصهيونية الأمريكية ، يذكر في كتاب له ، أن مولوتوف تحدث عن اليهود في الاتحاد السوفيتي في الاجتماع الثامن لمجلس السوفيت الأعلى ، في نوفمبر ١٩٣٦ قائلاً :

« إن مشاعرنا الأخوية تجاه الشعب اليهودي كانت مؤكدة من خلال الحقيقة القائلة بأن هذا الشعب قد أعطى ميلادا لكارل ماركس ذلك المبدع البكر ، صاحب فكرة شيوعية الحرية لجميع البشر ، الذي قاد علينا

الإنجازات العظيمة للنهضة الألمانية ونهضات الشعوب الأخرى . وفي الحقيقة فإن الشعب اليهودي قد قدم لنا أعداداً كبيرة من العلماء العظام ، والفنيين والفنانين — لقد قدم لنا أبطالاً عديدين في النضال الثوري ضد ظلمى الشعب العامل — أما في بلدنا ، فقد قدم لنا ، وما زال يقدم ، عدداً متزايداً من المشاهير والقادة والأفذاذ في جميع فروع التعمير والدفاع عن الاشتراكية . كل ذلك يجعلنا نصمم على موقفنا من السامية ، ومن الأعمال الفظيعة المعادية للسامية ، مهما كان الثمن ، (٢) .

ويذكر كاتب آخر ، أن حركة التطهير التي جرت في الاتحاد السوفيتي في الثلاثينات ، كانت بسبب التقدم الاقتصادي الذي أحرزه اليهود في الأسواق الروسية ، وأن الحكومة قد اتخذت من ذلك ذريعة لاستصدار بعض التشريعات التي تحد من نفوذ ونشاط اليهود السوفيت (٣) .

كما يؤكد كاتب يهودي ثالث ، نقلاً عن مجلة «الجويش كرونكل» بتاريخ أول نوفمبر عام ١٩٤٠ — مايلي : « لقد افتتحت المدارس الابتدائية والثانوية التي تدرس بها لغة «اليديش» في كل من كورنوفتر ، وكيشنيف ، وفي عديد من المدن الأخرى — وذلك بهدف تنظيم وإعادة الحياة اليهودية إلى عدد كبير منهم — كما افتتحت المسارح اليهودية ، والمسكبات ، كما بذلت الجهود لإيجاد أعمال لليهود الذين لا عمل لهم ، (٤) .

ويذكر أحد المصادر اليهودية أيضاً ، أنه في بداية الاضطهاد النازي ، كان يعيش في الاتحاد السوفيتي ما يقرب من ٤٣٠.٠٠٠ يهودي في موسكو وحدها ، و ٢٧٥.٠٠٠ في لينينجراد ، و ٢٠٠.٠٠٠ في كييف ، وباقي اليهود موزعون على المدن الرئيسية الأخرى ، مثل خاركوف وأوديسا ، وغيرها .

وفي دراسة سوفيتية طريفة أجريت عام ١٩٤١ عن توزيع أعداد اليهود ونوعية المهن التي يمارسونها ، تبين أن هناك حوالي ٨٧ مهندساً فنياً

ومعمارياً وزراعياً، وحوالى ٥٢٠٠٠ يعملون فى الطب بين طبيب وممرض ،
وحوالى ٤٦٠٠٠ مدرساً ، وحوالى ٧٠٠٠ عالم أكاديمى ، وحوالى ١٧٠٠٠
يعملون فى التمثيل والتأليف ، وحوالى ٣٠٠٠ صحفى ومراسل جريدة^(٥).

وقد تولى عدد من مشاهير اليهود مناصب رئيسية فى الدولة بعد قيام
الثورة ، وحتى قبيل الحرب العالمية الثانية . فبالإضافة إلى الزعماء اليهود الذين
واكبوا الثورة ، كان هناك :

— جريجورى سكولنيكوف ، الذى كان وزيراً للمالية فى عام ١٩٢٥ .

— أردن (هارون) سيشتمان ، الذى خلف جريجورى سكولنيكوف
فى وزارة المالية بين عامى ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ .

— مكسيم ليتفينوف ، الذى كان وزيراً للخارجية السوفيتية بين عامى
١٩٣٠ و ١٩٣٩ .

— أركادى روزنهولتز ، الذى كان وزيراً للتجارة الخارجية بين ١٩٣١
و ١٩٣٦ .

— موسى كالونوفيتش ، الذى كان وزيراً للحبوب ومزارع ليفستوك
بين عامى ١٩٣٤ و ١٩٣٥ .

— إبرام جيلينسكى ، الذى كان وزيراً للصناعات الغذائية فى عام ١٩٣٨ .

— دينتر ، الذى كان وزيراً للتجارة المحلية بين عامى ١٩٣٥ و ١٩٣٦ .

— موسى روخيموفيتش ، الذى كان وزيراً للصناعات الحربية فى

عام ١٩٣٦ .

— ليزار كاجانوفيتش ، الذى كان وزيراً للنقل فى عام ١٩٣٦ ، ثم وزيراً

للصناعات الثقيلة بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ، ثم وزيراً للطرق بين عامى

١٩٤٠ و ١٩٤١ .

— مينخايل كاجانوفيتش ، شقيق ليزار ، ووزير الصناعات الحربية
في عام ١٩٣٨ .

— سيميون جينزبرج ، الذي كان وزيراً للانشاءات والمباني عام ١٩٤١ .

— ليف مخليس ، الذي كان وزيراً للدولة في عام ١٩٤١ وحتى عام ١٩٥٠ .

ولعل وصول مثل هذه القائمة من الأسماء اليهودية إلى قمة السلطة في الاتحاد
السوفيتي ، يدحض كل زعم بوجود اضطهاد ضد اليهود ، خاصة إذا توقعنا ،
وهذا بديهي ، وجود أسماء يهودية أخرى خارج حدود الوزارة وفي واقع
مسئولية لا تقل عنها شأنًا ، وربما أكثر خطورة وفاعلية — وكذلك إذا
تذكرنا أن اليهود كانوا يشكلون إحدى الجماعات أو الفئات التي تنادي
بالاعتراف بقومية لها بين عشرات القوميات الأخرى التي يضمها الاتحاد
السوفيتي ، ويجب أن تنال هي الأخرى حظها في مراكز السلطة . بل إننا
نميل إلى الاعتقاد بأن « حركة التطهير » و « الاضطهاد » الذي أسرف العديد
من الكتاب والمفكرين اليهود في التحدث عنه وتجسيم حجمه ، ما هو
إلا محض افتراء لا تسنده الحقيقة والواقع — وإذا كانت هناك بعض الحالات
المتناثرة هنا وهناك ، فإن ذلك كان كرد فعل من السلطات السوفيتية إزاء
هؤلاء ، لا على أساس أنهم يهود ، ولكن على اعتبار أنهم خارجون على
القانون ، ومصدر إزعاج للسلطات الحاكمة .

وليس أدل على وجهة نظرنا هذه ، من أن السلطات السوفيتية سارعت
إلى الاستجابة لمطالب اليهود في مزاوله طقوسهم الدينية ، وممارسة ثقافتهم
اليهودية ، بل وتحديد منطقة معينة ، ومنحها الحكم الذاتي في إطار الاتحاد ،
وتكون مخصصة لليهود . هذا رغم أن رواد الثورة — لينين وستالين —
كما سبق القول ، لم يعترفوا لليهود بقومية في أي مرحلة من مراحل التاريخ
السوفيتي الحديث . .

مقاطعة يبرويدجان اليهودية ذات الحكم الذاتي بالاتحاد السوفيتي :

فقد خصصت الحكومة السوفيتية لليهود منطقة يبرويدجان ، في وادي عامور في الشرق الأقصى السوفيتي ، ليقيموا فيها مقاطعة يهودية ، مستقلة استقلالاً ذاتياً ، في نطاق اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية^(٦).

وقد نصت المادة (٢٢) من الدستور السوفيتي ، على ما يأتي :

« تدخل في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية ، الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ذات الحكم الذاتي ، باشكيريا ، وبوريانيا ، وداغستان ، وكباردا ، وبلغاريا ، وكاليك ، وكارينيا ، وكومي ، وماري ، وموروفيا ، وأوسيتيا الشمالية ، وفتاريا ، وتوفا ، وأودريتا ، وشاشان ، وألفوشيا ، وتشوفاشيا ، وباتونيا ، والمقاطعات ذات الحكم الذاتي ، الادييفية ، والطاي الجبلية ، واليهودية ، والكارتشاي الشركسية والهاكاسية^(٧) .

ويبرويدجان ، مقاطعة واسعة ، تبلغ مساحتها ١٤,٢٠٠ ميل مربع وهي بذلك تزيد على مساحة نصف بريطانيا - وتقع في الشرق الأقصى من سيبيريا على حدود منشوريا . وتمتد من نهر عامور شمالاً ، وتمتد من الشرق ببضعة أميال مدينة خاباروفسك ، كما يخترق وسطها سكة حديد سيبيريا .

ويبرويدجان ، هو اسم المدينة العاصمة ، وتقع في وسط المقاطعة وكانت تسمى من قبل باسم « تينخون كاجا » . وقد اتخذت هذه المدينة موقعها الحالي لوقوعها على شبكة الخطوط الحديدية ، التي تربط فلاديفوستوك بموسكو ، وقبل أن تخصص هذه المدينة لسكنى اليهود ، كانت تضم فيها جماعات متفرقة ، يبلغ تعدادها حوالي ٣٠٠٠ نسمة ، بمن ينتمون إلى قوميات مختلفة ، وقد تضاعف سكان هذه المدينة بحلول اليهود فيها أربعة أضعاف .

ففي يناير عام ١٩٢٥ ، أقامت الحكومة السوفيتية ، مؤسسة لتوطين اليهود في أراضي جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاشتراكية بامم « جرد » ، وقد كُرِست من أعضاء قياديين في القسم اليهودي من « قوميسارية القوميات » ، وكانت برئاسة « يوري لارين » ، ومن بين رجالها « ميخائيل كالينين » ، قوميسير الشؤون الخارجية ، و « ليونيد كراسين » ، نائب رئيس المجلس السوفيتي الأعلى ، - و « بيتر سميدوفيتش » - وكلهم من غير اليهود ، وبلاشفة قدامى .

وكذلك كان من بينهم اليهودي « مكسيم ليتفينوف » الدبلوماسي الذي صار فيما بعد قوميسير الشؤون الخارجية الشهير . وكانت الخطة الأساسية ترمي إلى توطين ما يقرب من نصف مليون يهودي حتى نهاية عام ١٩٢٦ في مناطق محدودة من سيبيريا (٨) .

وفي ٢٨ مارس عام ١٩٢٨ ، أيدت رئاسة اللجنة التنفيذية للاتحاد ضم الأراضي التي استقر فيها اليهود إلى بروبيدجان ، ونص القرار ، على أن استعمار المقاطعة ، وإمكانية النجاح في تطويرها ، سيحولها إلى مقاطعة قومية يهودية عندما يزداد عدد سكانها إلى الحد الذي يكفي لإقامتها . وقد أوضح كالينين ذلك عندما قال : « هؤلاء اليهود ، الذين يعتزون بثقافتهم القومية اليهودية ، ويرغبون في تطوير دولتهم الاتحادية كقاعدة لهذه الثقافة اليهودية سوف ينهضون ، ويجب أن يساعدوا في إقامة بروبيدجان » (٩) .

ومن الطريف ، أن بعض العرب استقبلوا نبأ إنشاء هذه المقاطعة اليهودية في الاتحاد السوفيتي ، على أمل أن تكون عوضاً لهم عن إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، حسب تصريح بالفور ، فذكرت جريدة « المقطم » خبراً ، جاء فيه « أن حكومة السوفييت قد أعلنت عن عزمها على إنشاء جمهورية يهودية ، يكون مركزها مساوياً لمراكز بقية الجمهوريات

في الاتحاد السوفيتي فستضع ١٠٠,٠٠٠ ميل مربع من الأراضي في سيبيريا الشرقية تحت تصرف الذين ينظمون هذه الجمهورية ، ويراد بهذه الجمهورية أن تتخطى الوطن القومي اليهودي بفلسطين ، وتحول أنظار اليهود إليها (١٠) .

كانت بيروبيد جان بين عامي ١٩١٨ - ١٩٢٢ مسرحا للنضال البطولي من جانب الجيش الأحمر ، ضد جحافل الجيوش اليابانية - حيث استدعى الجيش الأحمر على عجل بأسلحته البسيطة ، ليقا تل الفرق اليابانية ، إلى أن تمكن من طردها - لذا ، فإن هناك من الكتاب ، من يرى أن الغرض من إنشاء هذه المقاطعة ، هو إقامة خط دفاعي في الشرق الأقصى على حدود الاتحاد السوفيتي (١١)

وحتى عام ١٩٢٨ ، كانت المقاطعة تحتوي على عدد قليل من القرى الصغيرة ، ومحطة للسكك الحديدية وسط الغابات ، وقد انعزلت جماعات السكان بعضهم عن بعض ، وحالت بين اتصالهم الأرض الممتدة والغابات الكثيفة التي كانت تتخللها بعض الأراضي الزراعية. وفي عام ١٩٣٨ وصلت أولى الجماعات اليهودية في عربات تجرها البغال . وعلى مدى أربعة أيام ، نظروا حولهم باحثين عن الأماكن الصالحة للسكنى - ثم نزعوا الأشجار ، وأقاموا من أخشابها مساكنهم - ثم تكونت قرى صغيرة ، ولم يستطع جميع اليهود الأوائل الذين وصلوا المقاطعة أن يتحملوا الحياة القاسية فيها ، فعادوا أدراجهم . أما من بقى منهم ، فقد وزعت الحكومة السوفيتية عليهم في عام ١٩٣٣ كميات كبيرة من الأموال وزودتهم بأدوات الحرث التي تعينهم على الزراعة - ولم تلبث أن تكونت أولى المزارع الجماعية التي عرفت باسم « أرض حايم » .

وقد أنشئت بالمقاطعة مصانع للأخشاب والأثاث ، وتطورت صناعة الملابس كما نمت صناعة التعدين ، واستخرج الفحم ، وسارت تصدير

الحبوب والذرة إلى موانئ الشرق الأقصى، وأصبحت قاعدة احتياطية لتكوين معسكرات الجيش الأحمر في هذه المناطق . وقد بلغ عدد المزارع الجماعية التي أقيمت في هذه المقاطعة ٣٧ مزرعة - كما أقيمت فيها ١٣٢ مدرسة من مختلف الأنواع ، وأنشئ فيها مسرح كاجانوفيتش ، ومكتبة شالوم ، التي تحتوى على أربعة وأربعون غرفة للاطلاع ، كما أقيم هناك متحف يهودى . وفي الأقليم جريدتان ، أحدهما بالروسية ، والآخرى باليديش هي « يروبيد جانر شترن » .

وقد أعلنت « يروبيد جان » مقاطعة يهودية ذات حكم ذاتى رسميا في ٧ مايو سنة ١٩٣٤ ، ولها ممثلوها في مجلس السوفييت ومجلس القوميات . وكان قد زارها في ذلك العام أحد الصهيونيين الأمريكيين ، هو « بن زيون جولدبرج » - وذكر في ملاحظاته، قوله : « إن البيئة اليهودية في يروبيد جان تختلف عما عداها من البيئات اليهودية الأخرى . ففي هذه المقاطعة ذات الحكم الذاتى ، تبدو البيئة اليهودية الصحيحة واضحة جالية في كل مكان » .

وكان كالينين قد ألقى خطابا في حفل إعلان إنشاء المقاطعة قال فيه : « إن إنشاء المقاطعة اليهودية ذات الحكم الذاتى ، حدث هام جداً ، إذ أن تركيز عدد كبير من السكان اليهود في وحدة حكومية ، سيساعد على رفع الخدمات الثقافية للجماهير إلى أعلى مستوى ممكن - كما أنه سيعطى الشعب اليهودى كل صفات الأمة ويتيح الفرصة لمزيد من الازدهار لثقافة اشتراكية في محتواها ويهودية في شكلها ، أن الرواد الأوائل في احتلال المنطقة الجديدة سيذشئون جيلا قويا . وستكون « يروبيد جان » خلال عشر سنوات مركزا أساسيا للجماهير اليهود ، (١٢) .

ولا بد من التأكيد هنا ، أن إقامة إقليم يتمتع باستقلال ذاتى لليهود وفي الاتحاد السوفيتى ، وإن كان فيه إقرار ضمنى بأن اليهود يشكلون قومية

منفصلة ، إلا أن المبادئ التي قام عليها مختلفة تمام الاختلاف ، إن لم تكن مناقضة للحركة الصهيونية ، وفي مقدمة هذا الاختلاف ، أن سكنى الاقليم قد اقتصر على اليهود السوفييت من داخل اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، ولا يقبل اليهود من خارجه . وقد أوضح بعض المفكرين الفرق بين إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين وبين « يروبيدجان » ، فقال : « إن الصهيونية في فلسطين مسئولة عن المذابح التي تجري بين العرب واليهود ، ولهذا فالصهيونية أساس للثورة المضادة والرجعية بين اليهود — بينما تتركز حول الاقليم اليهودي المتمتع بالاستقلال الذاتي عواطف العناصر التقدمية والثورية في الجماهير اليهودية (١٣) » .

وتدل احصاءات الهجرة اليهودية إلى يروبيدجان ، على أن إقامة إقليم يهودي مستقل في الاتحاد السوفييتي لم يلق النجاح المنتظر ، إذ عزف اليهود عن الذهاب إلى هذه المنطقة لصعوبة الوصول إليها ، وانقطاعها عن المدن الكبيرة والمراكز المهمة — كما أن الذين ذهبوا إليها لم يرتاحوا لها ، ولذلك ، لا تزال أكرثية اليهود في الاتحاد السوفييتي منتشرة في المدن الكبيرة ، وخاصة في أوكرانيا ، كما أن السلطات المسئولة لم تعد تبدي اهتماما بالمشروع .

وبدلاً من أن يتجه اليهود إلى هذه المقاطعة التي أوجدها لهم المسئولون في الاتحاد السوفييتي ، زادت هجرتهم إلى فلسطين ، بالرغم من محاولات سلطات الانتداب البريطاني للحد من هذه الهجرة — حتى إذا قامت اسرائيل في عام ١٩٤٨ ، أقر الكنيست الاسرائيلي في عام ١٩٥٠ قانوناً عرف باسم « قانون العودة » منح كل اليهود المنتشرين في مختلف أنحاء العالم ، الحق في « العودة » إلى « أرض الأجداد » — ثم لم يلبث أن صدر في عام ١٩٥٢ « قانون الجنسية » الذي يمنح الجنسية الاسرائيلية لكل يهودي يهاجر إلى اسرائيل بمجرد وصوله إليها .

وقد تعاونت كل من الوكالة اليهودية ، والمنظمة الصهيونية العالمية على حث اليهود للهجرة إلى إسرائيل ، وتسهيل سبل الإقامة والعيش فيها إلى أن تم إنشاء وزارة جديدة ، هي « وزارة الهجرة والاستيعاب » ، للقيام بهذه المهمة في عام ١٩٦٨ ، وتولى الوزارة « إيجال آلون » نائب رئيسة وزراء إسرائيل الحالي .

ومشكلة الحكومة الإسرائيلية الآن ، هي القيود التي يفرضها الاتحاد السوفيتي على هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل - هذا بالرغم من وصول ١٤٠٠٠ مهاجر يهودي من الاتحاد السوفيتي في سنة ١٩٧١ . وتذكر المصادر ، أن البطريرك « ييمن » ، بطريرك موسكو ، ورئيس الكنيسة الأرثوذكسية الروسية ، وصل إلى إسرائيل في ١٧ مايو ١٩٧٢ ، واتخذت السلطات المسئولة احتياطات أمن مشددة في مطار اللد ، خوفا من المظاهرات الصاخبة التي قامت بها رابطة الدفاع اليهودية ، وهي منظمة أمريكية متطرفة ، والتي كانت تنادي بالسماح لليهود السوفيت « بالعودة إلى إسرائيل » . وقد طلب الدكتور « زيراه دور هافتيج » وزير الشؤون الدينية الإسرائيلي عندما اجتمع بالبطريرك السوفيتي في القدس ، أن يبذل مساعيه لدى السلطات المختصة في الاتحاد السوفيتي للسماح لليهود السوفيت بالهجرة إلى إسرائيل .

ولا بد لنا أن نذكر في هذه العجالة ، أن الهجرة العكسية في إسرائيل تزداد يوما عن يوم ، خاصة بعد حرب أكتوبر الأخيرة من العام الماضي وبعد أن تبين لليهود زيف الدعايات الصهيونية في « اللجنة الموعودة » .

الحواشي

(١) نشرت أخبار هذا الهجوم الاسرائيلي على الاتحاد السوفيتي في جريدة « عل همشمار » لسان حال « المابام » في ١٩٦٨/١١/٢٩ - ومن الطريف ، ان مندوب الاتحاد السوفيتي في اللجنة وقف وقال : « لمن ملاحظات المندوبة الاسرائيلية قد أثارت انتباه الوفود الي التفرقة العنصرية في حقوق الانسان التي تنتهجها لاسرائيل مع عرب المناطق المحتلة » .

(٢) Goldman, Salomon, The Jews in the USSR, Essay in : Relion The USSR. Institute for the study of the USSR, Munich, 1960. p. 182.

Weinryb, Bernard, Anti - Semitism in Soviet Russia, (٣) Essay in : The Jews in Soviet Russia since 1917, by : Lionel Kochan, London, 1970, p. 294.

I. Rennap; Anti - Semitism and The Jewish Question, (٤) London, April, 1942, p. 55.

Ausubel, Nathan, (٥) Pictorial History of the Jewish People, New York, 1953, p. 277.

(٦) الدكتور محمد فاتح عقيل ، الاتحاد السوفيتي في السياسة العالمية ، الاسكندرية ، ١٩٥٨ ص ٤٩٤ .

(٧) النص الكامل لدستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، القانون الأساسي مع التعديلات ، والاضافات التي أقرتها الدورة السادسة للسوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتي في حلقة التشريعية السابعة ، الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٠ ، ص ص ٢٩ - ٣٠ .

Abramisky, Chimen, The Biro — Bidjan project, (٨) Essay in : Lionel Kochan. The Jews in Soviet Russia since 1917, London, 1970. pp. 66 — 67.

I. Rennap : Anti — Semitism and The Jewish (٩)
Question, April, 1942, pp. 47 — 48.

(١٠) المقطم في ١٣/١٠/١٩٢٩ ، ص ٢ .

(١١) الدكتور صلاح دباغ ، الاتحاد السوفيتي وقضية فلسطين ، مركز الأبحاث الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٩ ص ٥٣ .

(١٢) نجده فتحي صفوة ، اليهود والصهيونية في علاقات الدول الكبرى ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص ٤١ .

(١٣) الدكتور صلاح دباغ ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

الأحزاب الزراعية في فلسطين

في السنوات الأولى من الإنتداب البريطاني

المستأن : عادل حسن غنيم

المدرس المساعد بقسم التاريخ بكلية الآداب

بجامعة عين شمس

شهدت السنوات الأولى من الإنتداب البريطاني في فلسطين تشكيل عدة أحزاب سياسية عربية من أحزاب الأقلية ، ففي عام ١٩٢٣ تشكل الحزب الوطني الفلسطيني أول الأحزاب السياسية العربية التي شكلت بعد الإنتداب ، ثم شهد عام ١٩٢٤ نشأة الأحزاب الزراعية العربية التي كان يشكلها وجهاء المدن والمحامون والمشايخ المحليون ، والتي كان الباعث الرئيسي على تشكيلها معارضة اللجنة التنفيذية العربية^(١) قائدة الحركة الوطنية في ذلك الوقت .

وأهم تلك الأحزاب الزراعية هو الحزب الزراعي في الخليل الذي تشكل أوائل عام ١٩٢٤ ، وقد ألفه موسى هديب وذكر في برنامجه أن أعضاء الحزب هم هو نفسه والده وعمه وذويه القاطنون في قرية الدوايمة من قضاء الخليل^(٢) وقد تكون الحزب بعد زيارة المندوب السامي لتلك القرية ونزوله

ضيفاً على عائلة موسى هديب^(٣) كما حدث منذ البداية عدة اجتماعات وإتصالات مختلفة بين موظفي الحكومة وبين القائمين على أمر هذا الحزب كشف الستار عن بواعث هذه الحركة ومقاصدها والموجه الحقيقي لها^(٤).

ويمكن تقسيم برنامج الحزب إلى قسمين : الأول برنامج زراعي والثاني برنامج سياسي : وأهم ما جاء في الجزء الأول من مواد حماية المحصولات وتخفيف الضرائب وتحسين الطرق الزراعية ، وتعميم التعليم في القرى خصوصاً ما يتعلق بفن الزراعة ، وإرسال أبناء المزارعين إلى أوروبا ، والسعي لإنشاء بنك زراعي لمساعدة الفلاح ، وإيجاد صندوق توفير عام للزراع ، وأما الجزء الثاني فقد جاء فيه أن من غايات الحزب بذل الجهود لإيجاد دستور مطابق لرغائب أهالي فلسطين ، وفي النهاية تشكيل حكومة وطنية مسؤولة تجاه مجلس نيابي منتخب من الشعب ، والتعاون مع الحكومة على غير رضى بالسياسة الصهيونية ، والتدخل في المسائل ، والاشتراك مع باقي الأحزاب العربية كحزب مستقل^(٥).

وهكذا يعلن الحزب عن تعاونه مع الحكومة ورغبته في تشكيل حكومة وطنية في نهاية الأمر ، أنه لم يكن مؤمناً بأحقية الفلسطينيين في حكم أنفسهم بأنفسهم في تلك الفترة ، بل كان يريد أولاً أن تبذل الجهود لإيجاد دستور مطابق لرغائب الأهالي . أما بالنسبة للسياسة الصهيونية فإن الحزب غير رافض لها أو مقاوم لوجودها ، ولكنه كما جاء في برنامج غير راض عنها .

ولقد كان الحزب — كما يبدو — إنجليزياً أكثر من الإنجليز أنفسهم ، فعندما عذبت السلطة مواطناً فلسطينياً وهو عارف عبد الرازق ، نشر الحزب الزراعي بياناً يدافع فيه عن موقف الحكومة وينفي قيام السلطة بتعذيب ذلك المواطن ، هذا في الوقت الذي اقتصعت فيه الحكومة نفسها بالموضوع وأرسلت هيئة للتحقيق في الأمر^(٦).

وكان من الأمور العادية أن يقيم رجال الحزب حفلات في مناسبات مختلفة. تكريماً لرجال الحكومة من البريطانيين ، ففي أوائل أبريل عام ١٩٢٤ أقام فارس المسعود رئيس حزب الزراع في قرية برقا حفلة وداع للسكولونيل كوكس بمناسبة تعيينه معتمداً بريطانيا في الشرق العربي^(٧) .

وقد شن الحزب هجوماً على زعماء اللجنة التنفيذية العربية لإهمالهم المشاكل الاقتصادية العملية ، وطالب بحماية الأوقاف الإسلامية كي يتفق ريعها لصالح المسلمين. جميعهم ريفيين وحضرين ، وقد عكس ذلك شكاً عاماً في أن إدارة الأوقاف التي كان يشرف عليها الحاج أمين الحسيني كانت تستخدم الأموال العامة لتحقيق الأهداف السياسية والخاصة^(٨) .

ووجد الصهيونيون في الحزب ضالهم المنشودة ، فحدثت اتصالات بين الصهيونية وبين بعض رجال الحزب ، وشاهد ذوو الفطنة من القرويين نتائج تلك الاتصالات في الهدايا التي كانت تقدم لهؤلاء الطامعين^(٩) بل أن أهالي بيسان أدركوا مبكراً حقيقة الدور الذي كان يقوم به هذا الحزب في فلسطين ، فقد اتهموا رجال الحزب صراحة — في عريضة مقدمة منهم إلى المندوب السامي — بأنهم سيطرة للصهيونية « إن أراضي هذه المقاطعة من بلادنا وما زالت مطمحاً لأطماع الصهيونيين نظراً لخصبها ووفرة مياهها ، فما زالوا يحاولون الاستيلاء عليها بطرق قانونية بواسطة سيطرة يتقاضون المعاشات منهم ، ولأجل خداع الأهالي قد ألغوا من هؤلاء السيطرة حزبا سموه « الحزب الزراعي » والغاية منه إدخال الفساد بين الفلاحين وإشغالهم عن أعمالهم بالمشاحنات لتبور أراضيهم وتقل وارداتها ، فيضطرون لبيعها لليهود ، وطالب الأهالي في نهاية عريضتهم بحل الحزب وإيقاف المنتسبين إليه عند حدهم ، ومنعهم من تهديد الفلاحين ، وقد وقع على العريضة رؤساء العشائر والمختارون والفلاحون وملاك الأرض والتجار^(١٠) .

ومن يتابع أعداد الصحف والمجلات الفلسطينية في تلك السنوات ، يلاحظ كثيراً من بيانات المنسحجين من هذا الحزب أو المنسحجين لتأليف فرع للحزب في قريتهم^(١١) ولم يفت الصحافة الفلسطينية الوطنية في كل مناسبة أن تفتت إلى خطورة الحزب الزراعي ، حتى أن مؤتمر الصحافة الفلسطيني الأول قرر ضمن مقرراته « مقاومة هذا الحزب لخروجه على ما قرره الأمة من رفض الانتداب ووعد بالفور »^(١٢).

وكانت الأحزاب الزراعية والقروية تعكس عدم الثقة في الزعماء الحسينيين والنشاشيبين ، كما كانت الأحزاب الزراعية في الخليل وبيسان تدعو للتعاون العربي الصهيوني ، وكان تأكيدها الرئيسي يتركز على حماية الفلاحين ، كما كانت معارضتها تتجه أساساً ضد الطبقة العليا من أبناء المدن أكثر من إتحادها ضد الصهيونية أو تصريح بالفور .

وكان من الأحزاب القروية الأولى حزب نابلس الزراعي الذي تبعه تنظيمات مشابهة في جنين وبيسان ، وقد طالب حزب نابلس الحكومة بتحديد موعد الديون المستحقة ومنع الفلاحين قروضاً طويلة الأجل وأوصى قرار آخر للجنة التنفيذية للحزب بإبلاغ الحكومة في لندن أن الجمعية الإسلامية المسيحية - التي كانت قاعدة الحركة الوطنية في تلك الفترة - لا تمثل الشعب الفلسطيني^(١٣) وكان أهم رجال الحزب عبد اللطيف أبو هنطش وعفيف عاشور وعبد الرحمن البيتاوي^(١٤) . وكانت هذه الحركة أقوى ما تكون في نابلس ، لأن هذه المنطقة كانت أكثر المناطق عنفاً وتصميماً وتمسكاً بمطالب البلاد^(١٥) لكن الأمر الذي يدعو إلى الدهشة أن الحزب الزراعي في نابلس لم يكن مرتبطاً أو تابعاً في نشاطه للحزب الزراعي في الخليل ، مع أن خطط الحزبين وأفكارهما تكاد تكون واحدة ، إلا أن الفرق بينهما هو أن حزب الخليل كان أكثر استعداداً للاعتراف بالانتداب والتعاون مع العناصر الأخرى في فلسطين دون نظر إلى معتقد أو لجنس^(١٦) وهذه الحقيقة الهامة تتأى عدم

شعبية الحزب الزراعى فى نابلس لمثله فى الخليل - تؤكد أن هذا النشاط كان حركة عامة أكثر من كونه تنظيمياً حزبياً محدداً .

وفى مجال الأحزاب الزراعية التى تكونت فى تلك الفترة وكان لها دور سياسى - وإن كان محدوداً - جمعية تعاون القرى التى تأسست فى أوائل يوليو ١٩٢٤ ، فبعد أن وضع القانون الأساسى لهذه الجمعية وصادقت عليه الإدارة المحلية ، دعا آل الماضى - مؤسسو تلك الجمعية - قرى قضاء حيفا إلى اجتماع تأسيسى عام يعقد فى « أجزم » حضره ثلثون أربع وعشرين قرية من قرى القضاء ، وقد افتتح الجلسة معتمد الجمعية - نايف الماضى - ، ثم وقف سكرتير الجمعية - محمود الماضى - وبين الغاية من تكوين الجمعية (١٧) .

وكان مبدأ الجمعية الأساسى يتلخص فى السعى لتأمين الاستقلال ولو احدى العزمية ، ولهذا فهى لا تقبل بتصريح بالفور والتجزئة وحرمان البلاد من الحكم الذاتى ، وأما أغراضها الأخرى فكانت :

أولاً : بذل الجهود لإزالة الضغائن والأحقاد بين أهل القرى ومنع وقوع الجرائم وإزالة الخلاف وترقية الزراعة وتنشيط غرس الأشجار والاهتمام بالمسائل الاقتصادية ، وتشجيع الزراع على المحافظة على شعائر دينهم ومعابدهم وأوقافهم ومصالحهم الخاصة والعامة وأحكامهم المدنية .

ثانياً : السعى بالوسائل المشروعة لإزالة كل عقبة فى طريق أهل القرى ، مانعة لزراعتهم ومكاسبهم وأصول تعليمهم وعقائدهم ومخلة بمنافعهم ، ومضرة بحقوقهم الوطنية والسياسية ، وكل ما لا يتفق مع تقاليدهم وعاداتهم المألوفة (١٨) .

ويلاحظ على برنامج الجمعية أنه لم يرد به إشارة إلى موقفها من الانتداب بل اكتفى قانونها بالإشارة إلى السعى إلى تأمين الاستقلال. كما تنص المادة الثالثة

عشرة من قانون الجمعية على أن تعطى الجمعية الحكومة المحلية خلاصة عن النظام المتعلق بالتشكيلات وأصول الإدارة وما يتفرع عنها وذلك من قبيل المعلومات . ومعنى إعطاء الحكومة المحلية معلومات عن الجمعية حتى بعد إقرار قانونها من الحكومة أن الجمعية كانت حريصة على استجلاب رضا السلطة عن أعمالها ، كما يلاحظ على تشكيل الجمعية أنه كان من أبرز وجالاتها تجيب نصار وسليم النجار^(١٩) وغيرهما من الشخصيات التي عملت دائماً على التعاون مع السلطات ومناوئة قيادة الحركة الوطنية في فلسطين .

وعلى نمط تلك الجمعية تأسست بمدينة يافا في العام التالي جمعية اتحاد القرى العربية التي كان يرأسها عبد الله الدجاني^(٢٠) والتي كانت تتكون من مشايخ القرى .

وقد أوضحت بعض الصحف الفلسطينية في ذلك الوقت أن السبب الحقيقي لتأليف تلك الجمعية هو حرص بعض أعضاء المجلس الإسلامي الأعلى على تثبيت أقدامهم قبل انتخابات المجلس الجديدة ، ورغبتهم في الاستمرار في عضوية ذلك المجلس عن طريق إنشاء تلك الأحزاب ، وكان عبد الله الدجاني عضواً في المجلس الإسلامي الأعلى^(٢١) .

ومن يتابع الحركة الحزبية في فلسطين في منتصف العشرينات ، يلاحظ تقارباً وتعاوناً بين الحزب الوطني والأحزاب الزراعية ، فجريدة مرآة الشرق صحيفة الحزب الوطني تفرد جزءاً كبيراً من صفحاتها لنشر الأحزاب الزراعية في فلسطين ، كما أن الحزب الوطني يعقد اجتماعات مشتركة لرجال الحزبين عندما يريد أن يبحث أمراً هاماً مثل موضوع التفاهم مع اللجنة التنفيذية العربية^(٢٢) وعندما أثبتت فكرة المؤتمر الفلسطيني السابع في منتصف عام ١٩٢٤ قرر الحزبان عدم الاشتراك في المؤتمر ، وأعلنا أن كلا منهما يريد أن يعقد مؤتمراً خاصاً أو يشترك الحزبان في مؤتمر واحد^(٢٣) ونقرأ

في الصحف الفلسطينية خلال تلك الفترة مناشدة لهدين الحزبين بالرجوع إلى قرارها حرصاً على وحدة البلاد^(٢٤) وقد أذاع الحزب الوطني في أوائل شهر يوليو ١٩٢٤ بياناً أوضح فيه حقيقة موقفه هو والحزب الزراعي تجاه بعض القضايا الرئيسية ، فقد ورد في البيان أن الحزبين سيعقدان مؤتمراً في نفس اليوم الذي يعقد فيه المؤتمر الفلسطيني السابع ، وأن غرضهما من هذا المؤتمر هو مقاومة بيعه الملك حسين وعدم الاعتراف بالمعاهدة البريطانية الحجازية المنتظرة ، ورفض تصريح بالفور والوطن القوي والهجرة الصهيونية ، وإدماج فلسطين فيما يسمونه بالوحدة العربية^(٢٥) ،

ولقد كانت اللجنة التنفيذية حريصة على خطب ود هذين الحزبين حرصاً منها على وحدة القوى الوطنية ، ففي بيان لجمال الحسيني سكرتير تلك اللجنة في أواخر شهر أكتوبر ١٩٢٤ ، أوضح أنه لا ينكر أن بين أعضاء الحزب الوطني وحزب الزراع من هو مخلص لأمته ، لكن وجود الأحزاب في فلسطين قد أضر بالمصلحة العامة وشوه وجه ذلك الاتحاد ، ودعا جمال الحسيني هذين الحزبين إلى العودة إلى الوحدة الوطنية حتى تدخل الأمة المؤتمر المنتظر كتلة واحدة ، واقترح من أجل التوفيق بين الآراء المختلفة أن يحضر الاجتماع التمهيدى الذي يقرر موعد ومكان وبرنامج المؤتمر الفلسطيني السابع اثنا عشر شخصاً ، ستة منهم يمثلون اللجنة التنفيذية العربية وستة يمثلون الحزبين ، على أن ينحل هذان الحزبان بعد ذلك وتبقى اللجنة المذكورة حتى انعقاد المؤتمر فينتخب لجنة جديدة من أتباع أى فئة^(٢٦) .

وقد وافق الحزبان في أوائل ديسمبر ١٩٢٤ على الالتقاء مع ممثلى اللجنة التنفيذية العربية لدراسة هذه الفكرة ، وقد مثل اللجنة التنفيذية في تلك الاجتماعات رفيق التميمي و خليل السكاكيني وعيسى البندك ، ومثل الحزب الوطني والحزب الزراعي وجمعية تعاون القرى عبد الغنى الخالدي ومفهم وعمر الصالح وبولس شحاده^(٢٧) .

وبعد خمس جلسات عقدها المندوبون المذكورون اتخذوا القرارات التالية:
أولاً - انتخاب هيئة تتفق عليها اللجنة التنفيذية والأحزاب الأخرى
تدعو الأمة إلى المؤتمر العام المنوي عقده ، وتشرف على كيفية انتخابه .
ثانياً - تؤلف الهيئة من ثمانية أعضاء ، نصفهم من اللجنة والنصف
الآخر من الأحزاب الأخرى .

ثالثاً - مركز هذه اللجنة القدس وتسمى باللجنة المركزية (٢٨) .

لكن تلك القرارات لم تتضمن شيئاً عن الموضوعات التي سيبتناؤها
المؤتمر بالبحث ، ولا عن موضوع إلغاء الأحزاب المذكورة ، وهو ما كان
بيت القصيد من فكرة الالتقاء مع ممثلي تلك الأحزاب والتي دعا إليها جمال
الحسيني سكرتير اللجنة التنفيذية العربية ، وهذا يدلنا على أن ممثلي اللجنة
التنفيذية الذين حضروا تلك الاجتماعات ، كانوا حريصين على الاتفاق مع
مندوبي تلك الأحزاب بأية وسيلة حتى لو ترتب على ذلك غض النظر عن
فكرة إلغاء تلك الأحزاب أو تأجيلها إلى ما بعد انعقاد المؤتمر .

واقدر كان لغموض تلك القرارات وخطورتها ما دعا اللجنة التنفيذية
العربية إلى دعوة وفود البلاد إلى الاجتماع في مدينة نابلس يوم ١٨ ،
١٩ ديسمبر ١٩٢٤ لدراسة هذا الأمر على أوسع نطاق ، وكانت الوفود ممثلة
لمدن القدس ويافا وحيفا ونابلس وغزة والخليل وصفد والرملة وبيت لحم
وطبريا ، وقد أكدت تلك الوفود حرصها على إشراك كل هيئة تعمل
للإبادة الأساسية في إطار الحركة الوطنية ، لكنها لم توافق على قيام هيئة
مركزية جديدة يكون عدد أعضائها مناصفة بين اللجنة التنفيذية العربية وبين
ممثلي أحزاب الأقلية ، واقترحت على اللجنة التنفيذية أن يشترك خمسة من
ممثلي تلك الأحزاب في عضوية اللجنة التنفيذية حتى عقد المؤتمر ، على أن

تتحمل تلك الأحزاب وتضع اللجنة التنفيذية بعد اشتراك ممثلي الأحزاب فيها الخطط اللازمة لعقد المؤتمر الفلسطيني السابع ، وإجراء الانتخابات السابقة لانعقاده ، حتى تدخل إليه الأمة كتلة واحدة ، وأن يختار الشيخ سليمان التاجي الفاروقي رئيس الحزب الوطني نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية العربية ، فإن لم توافق تلك الأحزاب على ذلك ، فإن وفود البلاد الفلسطينية تلقى مسؤولية بقاء الانقسام على أعاقق تلك الأحزاب ، وتشير على اللجنة التنفيذية باستمرار السير في عملها (٢٩) .

وبعد انعقاد هذا الاجتماع ، وجه سليمان التاجي الفاروقي رسالة إلى موسى كاظم الحسيني يستفسر فيها عن عدة نقاط أهمها : ما هو الموقف لو اشتركت تلك الأحزاب في اللجنة التنفيذية العربية وظلت في نفس الوقت محتفظة بشخصيتها ؟ وقد أجاب موسى كاظم الحسيني عن تلك الاستفسارات موضحاً أهمية إلغاء الأحزاب ووجود هيئة واحدة تمثل قيادة الحركة الوطنية ، داعياً إلى ممارسة حرية الرأي داخل إطار اللجنة التنفيذية العربية . وما دما في هذا العراق فوجود الأحزاب يضر بالصالح العام ، ويمكن الاخصام من نشر الإذاعات الفاسدة التي تنبئ بانقسام الأمة على أسس مطالبها ، وبما أن اللجنة التنفيذية هي الأقدم عهداً ، وهي المؤسسة المعروفة في الخارج والداخل لدى الهيئات الرسمية والرأي العام في العالم أجمع ، فمن الحكمة الواضحة أن تكون هي اللواء الذي يجب الانضمام حوله ، فبناء على هذا وجدت الوفود أن إلغاء الأحزاب بعد الإدماج في اللجنة شرط أساسي ، غير أني ألفت نظر فضيلتكم إلى حقيقة ناصعة ، وهي أن اللجنة التنفيذية تتمتع بحرية الرأي والفكر ضمن دائرة قرارات المؤتمر ، فيمكن والحالة هذه أن يكون في اللجنة التنفيذية حلقات تتألف من أعضائها ، لكل حلقة منها خطة في التنفيذ ، ويمكن أن تسمى هذه الحلقات بالأسماء التي يريدونها ، ولكنها تكون تابعة للأكثرية فيها ، فإذا كان

للأحزاب كلها أو بعضها خطط جديدة لتنفيذ مقررات المؤتمر المتفق عليها ،
فيمكن لممثليها في اللجنة عندما يصبحوا كغيرهم أن يضعوا هذه الخطط
للبحث ويضموا إليهم من يقنعونه بصواب آرائهم بالحجة ، فإما أن تكون
الأكثرية بجانبهم أو بجانب غيرهم ، وفي هذه الحالة تبقى الاختلافات
الفرعية محصورة ضمن اللجنة ، فلا يعلم بها الخصام ، ولا يستفيدون منها
في مضررة الأمة (٢٠) .

ولم يحدث الاتفاق المرجو بين اللجنة التنفيذية العربية وبين تلك
الأحزاب ، بسبب إصرار الأحزاب على التعامل مع اللجنة التنفيذية معاملة
النند للنند ، مع ما هناك من فارق كبير بين ما تمثله اللجنة التنفيذية وما تمثله
تلك الأحزاب من مبادئ وتأييد شعبي ، وبرغم ذلك كله فقد كانت قيادة
اللجنة التنفيذية تلجأ دائماً إلى التفاهم مع هذين الحزبين ، كأنها أحزاب لها
أهميتها في البلاد ، بينما هي لا تمثل الاتجاه الوطني في البلاد ، بل إن اللجنة
التنفيذية كانت تلجأ أحياناً إلى استعطاف هذين الحزبين ، وقد حدث هذا
عندما فكرت اللجنة التنفيذية في عقد المؤتمر السابع ، وقد ساهم هذا الموقف
دون شك في إبراز هذين الحزبين .

وقد استفادت السلطة المنتدبة من وجود أحزاب الأقلية ، فقد ذكر
المندوب السامي أمام لجنة الانتدابات في تلك الفترة أن العرب في فلسطين
ذوو آراء مختلفة مشتتة بالأحزاب المتعددة ، وأن هذه الأحزاب وإن كانت
تظهر أنها تعارض السياسة الصهيونية ، إلا أنها توافق على سياسة الانتداب ،
وتود الاشتراك معه في العمل ، مخالفة في ذلك اللجنة التنفيذية العربية التي
تعارض السياسة المتبعة في فلسطين (٢١) .

ولقد يثار في النهاية تساؤل هام : هل استطاعت الأحزاب الزراعية
في فلسطين أن تقدم للفلاحين شيئاً ذا قيمة ، أو تجمعهم حول هدف واضح

محدد ، هل قامت - كما جاء في برامجها - بتخفيف الضرائب وتحسين الطرق الزراعية وتعميم التعليم في القرى وإنشاء بنك زراعي وإيجاد صندوق توفير للزراع ؟ هل كونت للفلاحين نقابات زراعية تلم شملهم وتدافع عن مصالحهم وتحاول الحصول على أية مكاسب لهم ؟ هل وقفت حائلاً دون بيع الأراضي للصهيونيين ؟ لا شيء من ذلك على الإطلاق ، بل على النقيض من ذلك تماماً فقد قامت هذه الأحزاب بتبني فكرة التفرقة بين القرية والمدينة ، وأثارت جواً من الشكوك والريب بين الفلاحين وأبناء المدن .

وكانت جريدة مرآة الشرق قد هيأت الجو المناسب لذلك قبيل تأليف الأحزاب الزراعية ، فقد نشرت مئات من المقالات للتفرقة بين سكان المدن وسكان القرى ، وادعت أن المدني يغتط الفلاح حقه ويمتص دمه ، وصادفت هذه الدعوة رواجاً قليلاً لدى بعض الناس ، لكن عقلاء أهل القرى قاموا في وجه الدعوة ففوضوا عليها وخلصوا البلاد من شرورها (٢٢) . وقد تم ذلك بالتعاون مع رجال الجمعيات الإسلامية المسيحية ممثلة للحركة الوطنية في فلسطين في تلك الفترة ، غير أن رواسب الأحزاب الزراعية ظلت تعمل عملها كفكرة في إلقاء الوهم وسوء الظن بين القروي والمدني ، كما ظل أثرها يظهر حيناً بعد حين ، وداوم موظفو الحكومة على تعهدها بالتهريض والتوجيه فترة غير قصيرة (٢٣) .

وبعد مرور عدة سنوات على اختفاء الأحزاب الزراعية في فلسطين ، تنتشر بعض الصحف الفلسطينية في أواخر عام ١٩٣٢ مقالات تطالب فيها بتأليف حزب زراعي في فلسطين ولا شك أن حزباً كهذا يلاقى عطفاً كثيراً وتشجيعاً كبيراً من المندوب السامي الذي ظهرت بوادر عطفه على المزارعين (٢٤) ، وهذه العبارة تشير إلى وجود علاقات بين المندوبين الساميين في فلسطين وبين الحركات الزراعية فيها .

تلك هي الأحزاب الزراعية التي تكونت في فلسطين في السنوات الأولى من الانتداب البريطاني ، والتي كانت ضمن القوى المناوئة لقيادة الحركة الوطنية في فلسطين ، وساهمت بشكل أو بآخر في خدمة الانتداب البريطاني وتحقيق أهدافه .

الحواشي

(١) Esco : Palestine a Study of Jewish, Arab and British Policies Vol I. p 484.

(٢) فلسطين : ٦٨٧ - ٢٩ - ١٧ حزيران ١٩٢٤ ص ٣ .

(٣) الجزيرة : العدد ٤٢ - ٢٦ حزيران ١٩٢٤ ص ١ مقال لعبد القادر المظفر .

(٤) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة : الجزء الثالث : ص ٤١ .

(٥) فلسطين : العدد ٦٤٤ - ٨٦ - ٤ كانون الثاني ١٩٢٤ .

(٦) الجزيرة : العدد ٢٠ - ٦ نيسان ١٩٢٤ ص ٣ .

(٧) الجزيرة : العدد ٢٣ - ١٧ نيسان ١٩٢٤ ص ٣ .

(٨) Esco Ibid., p 484, 485.

(٩) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٤٢ .

(١٠) فلسطين : العدد ٧٠٥ - ٤٧ - ٢٢ آب ١٩٢٤ ص ٢ .

(١١) فلسطين : العدد ٦٦٢ - ٤ - ١٤ آذار ١٩٢٤ ص ٣ ، الجزيرة : العدد ٤٠ -

١٩ حزيران ١٩٢٤ ص ٢ .

(١٢) الجزيرة : العدد ٣٨ - ١٢ حزيران ١٩٢٤ ص ١ ،

(١٣) Esco : Ibid., p484, 485.

(١٤) اليرموك : العدد ٦٠ - ٣٠ نيسان ١٩٢٥ ص ٣ .

(١٥) محمد عزم دروزة : المرجع السابق ص ٤١ .

(١٦) فلسطين : العدد ٦٩١ - ٣٣ - ١ تموز ١٩٢٤ ص ٣ .

(١٧) الزهرة : العدد ٣ - تموز ١٩٢٤ ص ١٧٨ ، ١٧٩ .

(١٨) الجزيرة : العدد ٤٩ - ٢٤ تموز ١٩٢٤ ص ٤ .

(١٩) الزهرة : العدد ٣ - تموز ١٩٢٤ ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

- (٢٠) الصراط المستقيم : العدد ٤ - ٢٠ سبتمبر ١٩٢٥ ص ٣ .
- (٢١) فلسطين : العدد ٨١٢ - ٥٥ - ٢٢ أيلول ١٩٢٥ ص ٥ .
- (٢٢) الشورى : العدد ٥ - ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ص ٣ .
- (٢٣) فلسطين : العدد ٦٨٥ - ٢٧ - حزيران ١٩٢٤ ص ١ .
- (٢٤) الجزيرة : العدد ٣٥ - ١ حزيران ١٩٩٢٤ ص ١ مقال لحسن فهمي الدجاني .
- (٢٥) فلسطين : العدد ٦٩٢ - ٣٤ - ٤ تموز ١٩٢٤ ص ٣ .
- (٢٦) فلسطين : العدد ٧٢٢ - ٦٤ - ٢١ تشرين الأول ١٩٢٤ بيان لجمال الحسيني .
- (٢٧) فلسطين : العدد ٧٣٥ - ٧٧ - ٥ كانون الأول ١٩٢٣ ص ٣ .
- (٢٨) اليرموك . العدد ٣٠ - ١٨ كانون الأول ١٩٢٤ ص ٢ .
- (٢٩) اليرموك : العدد ٣١ - ٢١ كانون الأول ١٩٢٤ ص ٣ ، ٤ .
- (٣٠) الشورى : العدد ٢١ - ٣١ ديسمبر ١٩٢٤ ص ٢ .
- (٣١) فلسطين : العدد ٧٤٥ - ٨٧ - ١٣ كانون الثاني ١٩٢٥ ص ٢ بيان لجمال الحسيني .
- (٣٢) فلسطين : العدد ٦١٧٠ - ٥٩ - ٢ تشرين الأول ١٩٣٢ ص ١ .
- (٣٣) الكرمل : العدد ١٧١٠ - ٥ تشرين الأول ١٩٣٢ ص ٢ .
- (٣٤) الكرمل : العدد ١٧١٠ - ٥ تشرين الأول ١٩٣٢ ص ١ .

وشارك وخصوص

وثيقة وقف السلطان قايتباي

على المدرسة الأشرفية وقاعة السلاح بدمياط

دراسة ونشر وتحقيق

الدكتور محمد محمد أمين

معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

الدراسة :

للسلطان الأشرف قايتباي (٨٧٢ - ٨٩٠١ / ١٤٦٨ - ١٤٩٦ م)
بمجموعة كبيرة من وثائق الوقف المحفوظة في كل من أرشيف وزارة الأوقاف
بالقاهرة^(١) ، ودار الوثائق القومية بالقاهرة (مجموعة محكمة الأحوال
الشخصية)^(٢) ، من بينها هذه الوثيقة التي تناولها بالدراسة والتحقيق .

والوثيقة موضوع الدراسة محفوظة بأرشيف وزارة الأوقاف بالقاهرة
تحت رقم ٨٨٩ ق (قديم) ، ومؤرخة في الخامس والعشرين من ذى الحجة
سنة ٨٨١ هـ ، وهي خاصة بوقف السلطان الأشرف قايتباي على المدرسة
الأشرفية وقاعة السلاح بدمياط .

وقد عرفت المدرسة الأشرفية بدمياط باسم جامع المتبولى أو المدرسة المتبولية ، وهى ما زالت موجودة إلى الآن ومعروفة بهذا الاسم ، ويقال أن السلطان الأشرف قايتباى شيدها خصيصاً للشيخ إبراهيم بن على بن عمر برهان الدين الأنصارى المتبولى (ت بعد ٨٨٠ هـ) ، أحد مشايخ الصوفية ، فقد كان السلطان أحد المعتقدين فيه (٢) ، وقد كان للسلطان الأشرف قايتباى اهتمام خاص بدمياط فزارها مرتين فى صفر ٨٧٧ هـ ، وجمادى الآخرة ٨٨٠ هـ ، وعمل على تحصينها خاصة بعد أن تعرضت لبعض هجمات القراصنة (٤) ، وكان لإنشاء المدرسة الأشرفية وقاعة السلاح بدمياط من مظاهر اهتمام السلطان بدمياط ، كذلك إهتم السلطان بالوقف على المدرسة الأشرفية وقاعة السلاح لضمان استمرار الاستفادة منهما .

ذلك أن الجهاد فى سبيل الله ، والدفاع عن البلاد ، من وجوه القربات الرئيسية التى حرص الكثيرون على الوقف عليها ، ولا سيما فى الفترات التى واجهت فيها الدولة الإسلامية أعداءها ، وذلك منذ صدر الإسلام ، فمن الآثار الصحيحة أن خالد بن الوليد حبس « دروعه وكراعه فى سبيل الله » ، فأجازه النبي صلى الله عليه وسلم ، كما أن طلحة حبس سلاحه وكراعه فى سبيل الله (٥) ، ورأى كثير من الفقهاء ، وعلى رأسهم الإمام مالك جواز وقف المنقولات والدواب فى سبيل الله ، ومن أجل الجهاد الدينى (٦) ، وبما يوضح أهمية الوقف على الجهاد فى سبيل الله أن بعض الفقهاء رأوا أن تكون مصارف الأوقاف التى بالشعور البرية والبحرية — إذا لم يحدد لها الواقف مصرفاً محددًا — يجب أن تكون فى الصرف على الجهاد فى سبيل الله (٧) ، وأن المنازل الموقوفة فى الشعور يمكن استخدامها كشكناً للجنود (٨) .

وفى مصر وجدت الكثير من الأوقاف لخدمة الجهاد الدينى ولا سيما فى العصر الأيوبى الذى اشتهر بأنه عصر الجهاد ضد الصليبيين ، والتى نص واقفوها

على صرف ريعها على فك أسر المسلمين من أيدي الصليبيين ، ولعل أشهر هذه الأوقاف وقف صلاح الدين الأيوبي لبلدة بليس ، ووقف القاضي الفاضل لداره التي عرفت بدار التمر (٩) .

ووجدت أيضاً مثل هذه الأوقاف في العصر المملوكي (١٠) ، وبالرغم من أن حملة الجهاد الديني قد خفت بعد أن تم طرد الصليبيين من الشام والانتصار على المغول ، فإن السواحل المصرية والشامية تعرضت لهجمات القراصنة ، مثال ذلك ما وقع من هجوم القراصنة على السفن المصرية بالإسكندرية ، وبالقرب من ثغر دمياط (١١) ، في عهد الأشرف برسباي ، كما تعددت أمثال هذه الحوادث في عهد السلطان قايتباي فقامت بعض سفن الفرنجة بمهاجمة ثغر الإسكندرية في سنة ٨٧٥ هـ / ١٤٧٠ م كما قامت بعض السفن الأخرى بالعبث في مياه الإسكندرية والطينة ودمياط (١٢) .

أدت هذه الأحداث التي تنبه السلطان قايتباي وأمرائه إلى ضرورة الاهتمام بسواحل البلاد ضد القوى المعادية والتي تمثلت أساساً في العثمانيين وبقايا الصليبيين ، ومن أجل ذلك أنشأ السلطان قايتباي القلعة أو البرج بالإسكندرية سنة ٨٨٤ هـ / ١٤٧٩ م وأوقف عليه الأوقاف البعليلة (١٣) .

كما قام الأمير قجهاس الاسحاق - نائب السلطنة بالإسكندرية - بإنشاء رباط على بحر النسيطة أودع فيه الأسلحة والآلات وما يلزم المراكبين فيه (١٤) ، ووقف على هذا الرباط ومنشأته الأخرى ، وعلى نفسه وذريته بعض الأملاك (١٥) .

كذلك بنى الأمير يشبك من مهدى الدوا دار الكبير في طرف منطقة الإسكندرية يربا أو قلعة صغيرة ، في موقع مناسب بحيث يمكنه عن طريق المدافع ، بالاشتراك مع قلعة قايتباي من ضرب أي محاولة لسفن العدو الخربية لدخول ميناء الإسكندرية الشرقي ، أو مهاجمة المدينة (١٦) ، وأوقف الأمير

يشبك على هذا البرج ، وعلى الفقراء والمجاورين بالجامع الأزهر في سنة ٨٨٥ هـ / ١٤٨٠ م أراضي بالوجه البحري بناحية صندلا الغربية ، ومنية خلف بالمنوفية ، وأراضي بالوجه القبلي بناحية ماكوسة الغربية والشرقية ، ومنية بني خصيب بالأشمونين (١٧) ، وجعل من مصارف وقفه ما يصرف على « أرباب الوظائف ، والمقاتلة أجناد العدة التي ترصد للجهاد في سبيل الله تعالى ، كل ذلك بالبرج المذكور أعلاه ، (١٨) .

وفي مجال الوقف من أجل الدفاع عن الإسلام والبلاد جاء وقف السلطان قايتباي على المدرسة الأشرفية وقاعة السلاح بدمياط ، موضوع هذه الوثيقة التي تناولها بالدراسة ، والتي تدل على مدى اهتمام السلاطين بشحن الثغور بالأسلحة ، والعمل على أن تكون جاهزة دائماً وفي حالة استعداد دائم لأي طارئ ، ذلك أن السلطان قايتباي رتب بقاعة السلاح بدمياط زردكاشاً ، وحند له اختصاصه بأنه « يتعاطى صقال الأسلحة التي بقاعة السلاح المذكورة ، وتنظيفها وإصلاحها ، وما فيه صلاحها لما أعدت له ، ، وجعل مرقبه خمسمائة درهم في الشهر ، كما رتب بها أيضاً بواباً « يتعاطى فتحها عند الاحتياج إلى ذلك ، وغلقها عند الاستغناء عنها ، وإخراج ما بها من الأسلحة وحفظها ، وجعلها في الأماكن التي لا يخشى عليها منها الفساد والتصدى ، وغير ذلك مما جرت عادة البوابين بقاعات السلاح بعمله في مثل ذلك ، ، وجعل مرقبه ثلاثمائة درهم (١٩) .

ويتبين لنا من دراسة هذه الوثيقة ، وغيرها من وثائق العصر المملوكي والتي تناول موضوع الجهاد في سبيل الله ، وفك أسرى المسلمين إلى أهمية الأوقاف في هذا المجال ، إذ كان الأوقاف الفضل في ضمان استمرار الصرف على الأبراج والقلوع ، وقاعات السلاح ، وجعلها دائماً في حالة استعداد لصد الأعداء في أي وقت ، وتزداد أهمية هذه الأوقاف في وقت الحروب ، إذ

تمثل الأوقاف في وقت الحرب مورداً مالياً ثابتاً لا يتأثر كثيراً بمالية الدولة، يتولى الصرف على هذه المنشآت العسكرية الهامة .

وهذه الوثيقة الخاصة بالمدرسة الأشرفية ، وقاعة السلاح بدمياط لم يسبق دراستها أو نشرها ، وبالرغم من صغر حجمها نسبياً عن باقي وثائق وقف السلطان الأشرف قايتباي فإن لها أهمية كبيرة ، إذ تعتبر نموذجاً كاملاً لوثائق الوقف في العصر المملوكي ، فضلاً عن إحتوائها على كثير من المعلومات والمصطلحات الحضارية الخاصة بالعصر المملوكي ، ويزيد من أهميتها أنها تعتبر من الوثائق القليلة التي اهتمت بالنواحي العسكرية ، ولذلك فإنها بما حوته من معلومات ونظم تعد مصدراً أصيلاً لدراسة جوانب من الحياة الدينية والثقافية والعسكرية في مصر في العصر المملوكي .

وهذه الوثيقة صورة أو نسخة ، أو مثال ، منقولة من الأصل المفقود ، مثلها في ذلك مثل كثير من الوثائق التاريخية التي فقدت نتيجة للإهمال في الماضي وعدم رعايتها ، وهي في نفس الوقت لها قيمة الأصل أو الصورة المصدق عليها من حيث القوة الإثباتية لأنها مطابقة له ، بدليل ما ورد في وجه الوثيقة أعلا الهامش الأيمن فجاء به أمر القاضي بنقل هذه الصورة عن أصلها ، وجاء بهذا الأمر « .. مثال الحمد لله .. لينقل ظاهراً وباطناً ويقابل مع موثوق به » ، ثم جاء أسفل هذا الكلام « ... ما فيه على ما يحويه ... عني عنهما » ، وربما يكون أصل هذه العبارة (شهدا بما فيه على ما يحويه فلان وفلان عني عنهما) ، ثم ختم قاضي القضاة في ذلك الوقت ، ثم جاء بعد ذلك على الهامش الأيمن وبجوار كلمة « ليسجل » ، « هذا فصل مقابلة صحيح شرعي ... بالباب العالي بمصر المحروسة ... والسجلات » ، (٢٠) . أما في أعلا الهامش الأيسر فقد جاء به « صورة نقلت عن الأصل بلا تغيير باذن ... ابن المولى شيخ الإسلام محمد ... عني عنهما » ثم ختم قاضي القضاة

الذى تم على يديه تسجيل هذه الصورة ومكتوب بداخله علامة القاضى واسمه
(أفقه عباد من یرحم عباده محمد بن شیخ محمد الشهير بجوى زادة ١٠٢٢) .

وتم تحرير هذه الصورة ومقابلتها على الأصل فى السابع من ذى الحجة
سنة ١٠٢٩ هـ (٣ نوفمبر ١٦٢٠ م) . يدل على ذلك ما جاء بالهامش الأيمن
للوثيقة عند بداية السطر السادس تحريراً فى السابع من شهر ذى الحجة
الحرام جار سنة تسع وعشرين وألف شهود المقابلة محمد البحرى - عبد
الرحمن البحرى . .

والوثيقة عبارة عن ملف من دروج الرق الاوصال المخيطة مائل إلى
الصفرة ، غليظ نوعاً ، خشن الملمس ، ويوجد تمزيق بأعلا الدرج الأول ،
نتج عنه فقدان حوالى سطر من بدء الوثيقة فضلاً عن بعض الكلمات من
الهامش الأيمن ، وفيما عدا ذلك فحالة الوثيقة جيدة ، وهى مكتوبة بخط
ديوانى مقروء بسهولة ، كتب بالسناج الأسود القائم اللون ، ولكن بعض
مطلوها بهت لون الحبر عليها .

وجرى كاتب الوثيقة على ما كان سائداً فى ذلك العصر من كتابة متن
الوثيقة بحيث لا نجد بين جملها نقطة أو فواصل بين كل عبارة وأخرى ،
أو بين كل موضوع والذى يليه ، كذلك أهمل الكاتب الهمزات أحياناً ،
وأبدل الهمزة اللينة فى وسط الكلام ياء .

وقد راعيت فى نشر الوثيقة المحافظة على أصل النص محافظة تامة وأبقيت
عليه كما هو بحروفه وألفاظه وأخطائه دون تصحيح أو تعديل فى النص
نفسه ، فلم أغير فيه لفظاً أو عبارة ليدل على أسلوب ولغة ومصطلحات
وثائق الوقف فى ذلك العصر ، كما جعلت كل سطر فى الوثيقة مستقلاً عن
غيره من الأسطر ، وأعطيت له رقماً مستقلاً حسب ترتيبه فى متن الوثيقة .

وتتكون الوثيقة من ١٢ درج مخططة ببعضها ، وعند وصل الدروج على الهامش الأيمن يوجد ختم قاضى القضاة الذى حررت فى عهده هذه الوثيقة ، وفيما يلى بيان بمقاسات هذه الدروج :

رقم الدرج	طوله	عرضه	عرض الهامش الأيمن	عدد سطور الدرج
١	٥٢	٢٩	٨٥	١٤
٢	٤١	٢٩	٦٥	١٥
٣	٤٠.٥	٢٩	٧	١٦
٤	٤٠	٢٩	٧.٥	١٥
٥	٤٠.٥	٢٩	٧.٥	١٥
٦	٤٠.٥	٢٩	٧.٥	١٥
٧	٢٩.٥	٢٩	٧.٥	١٥
٨	٤٠.٥	٢٩.٥	٧	١٥
٩	٤١.٥	٢٩.٥	٧.٥	١٧
١٠	٤٠.٥	٢٩	٧.٥	١٤
١١	٤٠.٥	٢٩.٥	٧	١٥
١٢	٣٩.٥	٢٩.٥	٧.٥	١٢

وبذلك يكون طول الوثيقة ٤٩٦.٥ سم ، ومتوسط عرضها ٢٩ سم ، وعدد سطورها - فيما عدا شهادة الشهود - ١٧٨ سطراً .

تتمتعون به
تتمتعون به

2016

445

قال

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

١٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحارة فكما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله وحده لا شريك له

بیرکه قولدت فی الحقیقت بذیل بیاناته و اینست که اینها عین و روح الامر علیهم السلام

فقد كان من الخيرات كتاب الحسنيات فقد تولى الصدوق في كتابه

من لا يملك نفسه
فقد عظماءه
من لا يملك نفسه
فقد عظماءه
من لا يملك نفسه
فقد عظماءه

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه من كل شيء حكمة
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
والله اعلم بالصواب

يعتبر عند الله العظيم ذكر ثوابه واجد القدر مولا المقام الشريف

نص الوثيقة :

مثال

(١) بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على اشرف الخلق سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم ن (٢١) .

بسم الله

مثال

- (٢) (٢٢) القربات فأيده
- (٣) ... (٢٣) وبه في سائر أموره تلافى أحده حمد من أسس بنيانه
على تقوى من الله ورضوان واشكره من جعل
- (٤) (الصدقات له) (٢٤) جارية فكأ من النيران واشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له . شهادة من وفقه الله لفعل الخيرات
- (٥) ... (٢٥) ببركة قوله تعالى [أن الحسنات يذهبن السيئات (٢٦)]
واشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله المرغب لعبده في الانفاق
- (٦) (٢٧) في وجوه الخير واكتساب الحسنات بقوله عليه الصلاة والسلام
إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث وعد منها الجارى
- (٧) من الصدقات (٢٩) صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه ما اشتغل
أهل الخلوات بما يفيد وينفع وأقيمت الصلوات [في بيوت اذن الله
- (٨) أن ترفع] (٣٠) وبعد فهذا كتاب وقف صحيح شرعى وحسب صحيح
مرعى (٣١) لا ينسخ حكمه ولا يندرس رسمه ولا ينقطع بره ولا
- (٩) يضيع عهد الله العظيم جل ذكره ثوابه واجره اكتبه مولانا المقام
الشریف (٣٢) الإمام الاعظم ظل الله في العالم السلطان المسالك

- (١٠) الملك الاشرف سلطان الإسلام والمسلمين قاتل الكفرة والمشركين
على العدل (في العالمين) ^(٣٣) منصف المظلومين من الظالمين قاهر الخوارج
- (١١) والملحمدين مبيد الطغاة والمارقين حامى حوزة الدين جامع كلمة
الايمان قامع عبدة الاوثان وارث الملك ^(٣٤) سيد ملوك العرب
- (١٢) (والمعجمو) ^(٣٥) الترك ملك البرين والبحرين خادم الحرمين الشريفين
ظل الله الوارف ورحمته السابقة ^(٣٦) للبادى والما كف وناصر دينه
- (١٣) الذى قطعت الآرا بتفضيله ولا يخالف ^(٣٧) ابو النصر قايتباى سيد
الله تعالى مانكه وسلطانه ونصر جيوشه واعوانه وجدد له في كل
- (١٤) يوم نصراً وملكه بساط الارض برا وبحرا واشهد على نفسه الشريفة
شرفها الله تعالى وعظمها في حال صحه جسمانه ونفوذا امره وسلطانه ^(٣٨)
- (١٥) انه وقف وحبس وسبل وحرم وايد وتصدق ^(٣٩) بجميع ما ذكر
انه له ويده وفي ملكه وتصرفه وهو ما ياتي بيانه ووصفه وتحديد فيه
- (١٦) والتنبية عليه واظهر من يده مكاتيب تبايع شرعى ومستندات شرعية
دالة على ملكه لذلك ^(٤٠) وخصمت بقضية هذا الوقف ^(٤١) خصما شرعيا ^(٤٢)
- (١٧) موافقا لتاريخه وشهوده فن ذلك جميع الحصة التى مبلغها النصف
والثلث عشرون قيراطا من اصل اربعة وعشرين قيراطا شائعا
- (١٨) ذلك في جميع الجزاير القطع الارض الثلاثة الكائنة بشفر دمياط
المحروس بظاهر دمياط المذكورة فالقطعة الاولى تعرف بجزيرة القصبى
- (١٩) واولاد الصياد ولها حدود اربعة ^(٤٣) الحد القبلى ينتهى الى مسجد
الشيخ كامل والحد البحرى ينتهى الى بستان البيدرانى والحد
- (٢٠) الشرقى ينتهى الى بساتين الثغر المحروس والحد الغربى ينتهى الى البحر
الاعظم ^(٤٤) وللقطعة الثانية حدود اربعة الحد القبلى ينتهى الى
- (٢١) مسجد الشيخ كامل المذكور وفرشه بين البحرين ^(٤٥) والحد البحرى

- ينتهي إلى بستان البيدراني المذكور وإلى بحر النيل المبارك والحد الشرقي
- (٢٢) ينتهي إلى القطعة الأولى (٤٦) المذكورة أعلاه المعروفة بالقديمة والحد الغربي ينتهي إلى بحر النيل المبارك وإلى الخور (٤٧) الفاصل بين هذه
- (٢٣) الجزيرة وبين الجزيرة المستجدة الثالثة الآتي ذكرها فيه وللقطعة الثالثة حدود أربعة الحد القبلي ينتهي إلى بحر النيل المبارك
- (٢٤) والحد البحري ينتهي إلى الفوهة والحد الشرقي ينتهي إلى الخور الفاصل بين هذه الجزيرة وبين الجزيرة الثانية المذكورة أعلاه
- (٢٥) والحد الغربي ينتهي إلى بحر النيل المبارك المتصل إلى بر السنانية (٤٨) الشاهد له بذلك ستة مكاتب شرعية من المكاتب المذكورة
- (٢٦) (٤٩) أعلاه ومن ذلك جميع البستان الكامل أرضاً وبنياً وغراساً الكائن بظاهر ثغر دمياط المحروس بخط جزيرة القصبي المذكورة أعلاه
- (٢٧) وما به من الانساب (٥٠) النخل المشعر وغير المشعر وأشجار العنب والتوت والآل (٥١) وبناء بيرة المطوى بالآجر وقناته وعباراته وما هو من
- (٢٨) حقوقه (٥٢) المعروف ذلك قديماً بالغرسى خليل بن نعمة ولكامل ذلك حدود أربعة الحد القبلي ينتهي إلى ساحل قطعه عز وإلى هذه
- (٢٩) القطعة أيضاً والحد البحري ينتهي إلى ساحل بستان المرحل وغيره والحد الشرقي ينتهي إلى الجسر السلطاني (٥٣) والحد
- (٣٠) الغربي ينتهي إلى جزيرة القصبي المذكورة أعلاه وجميع الحصص التي يبلغها الثلاثان ستة عشر سهماً من أصل أربعة
- (٣١) وعشرين سهماً شائهما ذلك في جميع القطعة الأرض الطين السواد الكائنه بظاهر ثغر دمياط المحروس الملاصق للبستان
- (٣٢) المذكور فيه ولكاملها حدود أربعة الحد القبلي ينتهي إلى حوزة (٥٤) هناك والحد البحري ينتهي إلى البستان المذكور

(٣٣) والحد الشرقي ينتهي إلى ساحة قطعة عز المذكورة أعلاه والحد الغربي ينتهي إلى جزيرة القصبي المذكورة أعلاه

(٣٤) الشاهد له بذلك مكتوب التبائع الشرعي الثابت المحكوم بموجبه في الشرع الشريف واصل لذلك وهما من جملة المكاتب المذكورة

(٣٥) أعلاه ومن ذلك جميع الطاحون الفارسي المعد لطحن القمح والحوش الكائين ذلك بظاهر ثغر دمياط المحروس بجوار المدرسة الاشرفية

(٣٦) المظلة على بحر النيل المبارك المعروفة بإنشاء مولانا المقام الشريف المالك الملك الاشرف أبي النصر قايتباي المنوه باسمه الشريف أعلاه

(٣٧) شرفه الله تعالى وعظمه وعمارته وهي التي وقفها قبل تاريخه مدرسة وجامعا^(٥٥) بمقتضى كتاب وقف شرعي سابق على تاريخه ثابت

(٣٨) محكوم بموجبه في الشرع الشريف وذكر انه تحت يد شيخ المكان المذكور^(٥٦) وهذه الطاحون والحوش شهرة شهيرة في موضعهما تفنى عن تحديدهما

(٣٩) المعروفة الطاحون المذكورة والحوش بإنشاء الواقف المنوه باسمه الشريف أعلاه وعمارته ومن ذلك جميع ما هو جار في املاك

(٤٠) بيت المال المعمور ورأى مولانا المقام الشريف نصره الله تعالى الحظ والمصلحة في وقفه على مصالح الجامع المذكور أعلاه

(٤١) وارباب الوظائف ليكون به نفع ذلك عاما على المسلمين^(٥٧) وهو جميع الحصّة التي مبلغها نصف الثمن وهو قيراط ونصف

(٤٢) قيراط من اصل اربعة وعشرين قيراطا شائعا ذلك في جميع اراضي ناحية بيلاو من عمل الاشموين^(٥٨) احد اقاليم الديار المصرية

(٤٣) ^(٥٩) ونسبة هذه الحصّة إلى حصص الناحية المذكورة حصّة من ستة عشر حصّة من اراضي ناحية بيلاو المذكورة^(٦٠)

(٤٤) وحقوقها ولكامل اراضيها حدود اربعة الحد القبلي ينتهي الى اراضى
ناحية سنبلو (٦١) والحد البحرى

(٤٥) ينتهى الى اراضى ناحية بانوب (٦٢) والحد الشرقى ينتهى الى الجسر
والحد الغربى ينتهى الى ارض الكدية (٦٣)

(٤٦) وجميع الحصص التى مبلغها نصف حصة من كامل حصة من اصل عشر
حصص شائعا ذلك فى جميع اراضى ناحية تزميت (٦٤)

(٤٧) باعمال الهندسائية (٦٥) احدى اقاليم الديار المصرية ولكامل اراضيها
حدود اربعة الحد القبلى ينتهى بعضه الى

(٤٨) ارض برقط وبعضه الى الطود وباقيه للنواعم والحد البحرى ينتهى
الى ارض الزيادة (بعضه) (٦٦)

(٤٩) وبعضه الى جزيرة زياد والحد الشرقى ينتهى بعضه لدمنه (٦٧) الناحية
المذكورة وباقيه الى البحر بجرى الحوت

(٥٠) والحد الغربى ينتهى الى ارض برقط وارض دموشيه (٦٨) وجميع
ارضى البحيره المعروفة قديماً

(٥١) ببحيرة تنيس (٦٩) بجوار الطينة (٧٠) من عمل ثغر دمياط المحروس
المشتملة على برين يعرفان بالاشتوم أحدهما بر غربى والآخر

(٥٢) بر شرقى فارض البر الغربى تعرف بالحامولة والجبسه والبر الشرقى
يعرف بالقاشة والحصن وتعرف ارض ذلك

(٥٣) أيضاً بطاد التفاحى الذى ببحيرة تنيس ولذلك شهرة فى موضعه تغنى
عن تحديده يحد ذلك كله وحدوده وحقوقه

(٥٤) الداخلة فيه والخارجة عنه وما يعرف به وينسب إليه وفقاً صحيحاً
شرعياً وحسباً صريحاً مرعياً قائماً على اصوله

(٥٥) محفوظا على شروطه مسجلا على سبيله الآتي ذكرها فيه إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين لإنشاء

(٥٦) الواقف المنوه باسمه الشريف اعلاه شرفه الله تعالى وعظمه وقفه هذا على مصالح المسجد الجامع وهو

(٥٧) المدرسة الاشرفية الكائنة بظاهر ثغر دمياط المحروس المذكور ذلك باعاليه وارباب الوظائف بها وجهات البر والقربات التي

(٥٨) تعين بها وغير ذلك مما فيه المصالح العامة العائده نفعها على المسلمين على النص الآتي شرحه فيه (٧١) وهو أن الناظر على ذلك والمتولى عليه يبدأ

(٥٩) من ربيع الاوقاف المذكورة بعمارتها وعمارة الجامع المذكور اعلاه وحقوقه وعمارة قاعة السلاح بالقرب منه ومرة ذلك وما فيه

(٦٠) بقاء عين ذلك ودوام منفعة (٧٢) وما فضل بعد ذلك يصرف فيما يذكر فيه على ما يفصل فيه فاما ما يتحصل من الحصة التي بناحية بيلاو

(٦١) بالاشمونين التي خراجها في العادة غلالا حبوبا قمحا وفولا وغيرهما من الغلال المذكورة فيصرف على ما يشرح فيه فاما القمح بكامله

(٦٢) فيحمل من الناحية المذكورة إلى ثغر دمياط ويجعل بمحصل من حواصل المدرسة المذكورة التي بثغر دمياط تحت يد شيخ

(٦٣) المدرسة (٧٣) المذكورة ويطحن في طول ايام السنة بالطاحون المذكورة اعلاه الجارية في الوقف ان كانت موجودة والا فغيرها

(٦٤) ويمجن دقيق القمح المطحون خبزاً ويخبز ويهيا على العادة ويطعم مع الطعام الآتي ذكره فيه للفقراء القاطنين بالمدرسة المذكورة (٧٤)

(٦٥) والواردين عليها بحسب ما يراه شيخ المكان المذكور ويؤدي إليه اجتهاده واما ما يتحصل من الغلال من ناحية بيلاو المذكورة (٧٥) ومن الغل

- (٦٦) المذكور غير القمح المذكور فولا كان او غيره فيباع ويقبض ثمنه نقدا ويصرف منه ما يحتاج إلى صرفه في كلفه حمل القمح إلى
- (٦٧) ثغر دمياط المحروس برأ وبحراً (٧٦) وغير ذلك مما يحتاج إليه القمح المذكور إلى ان يصير خبزاً مهياً للاطعام المشروح باعليه .
- (٦٨) وفي اجرة القاصد المسافر لاستخراج الغلال المذكورة واحضارها وما يحتاج إلى صرفه في حمل بقية المغل المذكور إلى
- (٦٩) مصر المحروسة ليبيع بها وغير ذلك من المصاريف العادية وما فضل بعد ذلك من ثمن المغل غير القمح المذكور يشتري به قمحا .
- (٧٠) ويصرف كمصرف القمح المعين اعلاه على مانص وشرح اعلاه والباقي من ريع الاوقاف المذكورة اعلاه يصرف على ما يشرح فيه .
- (٧١) فيصرف للامام (٧٧) بالجامع المذكور اعلاه في كل شهر يمضي من شهور الالهة عن سده وظيفه الامام بالجامع المذكور على القواعد الشرعية (٧٨)
- (٧٢) ما مبلغه من الفلوس الجدد (٧٩) معاملة الديار المصرية الآن ثلاثمائة درهم نصف ذلك مائة درهم وخمسون درهما او ما يقوم مقام
- (٧٣) ذلك من النقود عند الصرف ويصرف للخطيب (٨٠) بالجامع المذكور عن سده وظيفه الخطابه (٨١) بالجامع المذكور في الجمع وصلاة
- (٧٤) الجمعة بالجماعة على القواعد الشرعية في ذلك في كل شهر يمضي من شهور الالهة من الفلوس الموصوفة اعلاه مائة درهم نصفها
- (٧٥) مائة درهم ويصرف للدرس (٨٢) بالجامع المذكور عن سده وظيفه التدريس في العلوم الشرعية (٨٣) في كل يوم خلا أيام الأعياد والمواسم
- (٧٦) بالجامع المذكور لمن يرد عليه من القاطنين بالجامع المذكور (٨٤) وغيرهم من طلبة العلم الشريف في كل شهر يمضي من شهور الالهة من الفلوس

(٧٧) الموصوفة أعلاه ستماية درهم نصفها ثلاثماية درهم ويصرف لشيخ المدرسة وهو الجامع المذكور أعلاه عن سده وظيفة

(٧٨) المشيخة بالجامع المذكور أعلاه ويتعاطى مشاركة (٨٥) طببخ الطعام وطحن القمح وخبز دقيقه الا أن ذكر ذلك فيه (واطعام) (٨٦)

(٧٩) واطعام ذلك للفقرا المجاورين بالمدرسة المذكورة ومن يتردد إليها ويرد (٨٧) عليها من الفقرا والواردين من جميع المسلمين وإيقاع ذلك في محله رفقا

(٨٠) بالمحتاجين في كل شهر يمضى من شهور الالهة ما مبلغه من الفلوس الموصوفة أعلاه ثمانماية درهم نصفها اربعمائة درهم

(٨١) ويصرف لقارىء المصحف الشريف (٨٨) الذى بالجامع المذكور عن سده وظيفه القراءة بالجامع المذكور كل يوم على

(٨٢) عادته في ذلك ويختتم كل من المدرس وقارىء المصحف الشريف قرآته بسورة الاخلاص والمعوذتين وفاتحه الكتاب

(٨٣) والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء للواقف المنوه باسمه الشريف أعلاه وأولاده وفريقته ومن يلو ذبه

(٨٤) وجميع المسلمين في كل شهر يمضى من شهور الالهة من الفلوس الموصوفة أعلاه مائتا درهم نصفها مائة درهم

(٨٥) ويصرف لفرق الربعة (٨٩) بالجامع المذكور بحيث يكون هو المرقى للخطيب (٩٠) على أن يتعاطى تفرقة الربعة الشريفة

(٨٦) أنى بالجامع المذكور على من يكون قارئاً يحسن القراءة من المصلين الذين يحضرون في أيام الجمع بالجامع المذكور أعلاه لصلاه

(٨٧) الجمعة فيه من حين التذكير بالجامع المذكور وإلى قبيل آذان الجمعة الأول فيجمعها حينئذ ويجوزها في محلها على العادة

(٨٨) في ذلك ويرقى للخطيب ويمشى أمامه ويفعل ما جرت عادة أمثاله بعمله في مثل ذلك في كل شهر يمضى من شهور الالهة

(٨٩) من الفلوس الموصوفة اعلاه مائة وخمسون درهما نصفها خمسة وسبعون درهما ويصرف للشحنة (٩١) بالجامع

(٩٠) المذكور عن سده هذه الوظيفة بحيث يكون قيا بميضاة الجامع المذكور يتعاطى ما جرت عادة مثله بعمله في مثل ذلك

(٩١) من كنس الميضاة وتنظيفها واجراء الماء إلى الفسقية (... وغير (٩٢)) ذلك مما جرت العادة به في كل شهر يمضى من شهور

(٩٣) الالهة من الفلوس الموصوفة اعلاه مائتا درهم نصفها مائة درهم ويصرف لمن يكون (...) (٩٣) المدرسة المذكورة

(٩٣) معينا للشيخ المذكور فيما يقصده من الامور المذكورة اعلاه ويتعاطى عجين عجين الخبز وتهيئته أرغفه على العادة

(٩٤) وحمله إلى الفرن ليخبز في كل شهر يمضى من شهور الالهة من الفلوس الموصوفة اعلاه مائتا درهم وخمسون درهما نصفها

(٩٥) مائة درهم وخمسة وعشرون درهما ويصرف لمن يكون وقادا (٩٤) بالجامع المذكور اعلاه ومعامله وحقوقه

(٩٦) يتعاطى قليمع مصاييح ذلك بالضوء وغسل قناديل ذلك وسلاسلها وتعميرها بالزيت والقناديل وغير ذلك

(٩٧) مما جرت عادة الوقادين بعمله في مثل ذلك في كل شهر يمضى من شهور الالهة من الفلوس الموصوفة اعلاه مائتا

(٩٨) ديزم نصفها مائة درهم ويصرف لمن يكون بوابا (٩٥) بالجامع المذكور اعلاه ملازم باب الجامع المذكور وصوته عن

- (٩٩) دخول ما يؤذيه ومن يؤذيه من الطارقين وغلقه ليلا وفتحته نهارا وغير ذلك مما جرت عادة البوابين بعمله في مثل ذلك في كل شهر
- (١٠٠) يمضى من شهور الاله من الفلوس الموصوفة اعلاه مايتا درهم نصفها ما به درهم ويصرف في كل شهر يمضى من شهور الاله
- (١٠١) من الفلوس الموصوفة اعلاه الف درهم ومايتا درهم نصف ذلك ستماية درهم للمؤذنين الستة (٩٦) الذين يؤذنون بالجامع المذكور
- (١٠٢) عن سد وظيفه الاذان المشروع والتذكير والتسبيح بالجامع المذكور على العادة بالسوية بينهم لكل نفر منهم في كل شهر
- (١٠٣) مايتا درهم ويصرف في كل شهر يمضى من شهور الاله من الفلوس الموصوفة اعلاه اربماية درهم نصفها مايتا درهم
- (١٠٤) في ثمن زيت طيب يستصبح به (٩٧) في مصاييح الجامع المذكور وحقوقه ومنافعه ويصرف للرئيس المؤذن بالجامع المذكور
- (١٠٥) وهو رئيس المؤذنين المذكورين اعلاه لاعلامهم بدخول اول اوقات الصلوات (٩٨) ليؤذنوا في اول الوقت في
- (١٠٦) كل شهر يمضى من شهور الاله من الفلوس الموصوفة اعلاه ثلاثماية درهم وخمسون درهما نصف ذلك ما به درهم
- (١٠٧) وخمسة وسبعون درهما ويصرف لمؤدب (٩٩) الأطفال بالجامع المذكور على أن يقيم بالجامع المذكور (١٠٠)
- (١٠٨) لاقرأ من يحضر إليه من ايتام المسلمين وغيرهم من الرجال الواردين عليه من المسلمين من القاطنين بالجامع وغيرهم ويعلمهم
- (١٠٩) الخط العربى والاستخراج على عادة فقهاء (١٠١) المكاتب في كل شهر (يمضى) (١٠٢) من شهور الاله من الفلوس الموصوفة اعلاه

(١١٠) ثلاثمائة درهم (نصفها مائة درهم) (١٠٣) وخمسون درهما ويصرف في كل شهر يمضي من شهور الالهة من الفلوس الموصوفة اعلاه

(١١١) مائتا درهم نصفها مائة درهم للفراش (١٠٤) بالجامع المذكور على أن يتعاطى كنفسه وراحته باطنا وظاهراً

(١١٢) وتنظيفه وفرشه (١٠٥) واحراز فرشه وغير ذلك اسوة امثاله من الفراشين ويصرف في غرة كل يوم من

(١١٣) الايام ما مبالغه من الفلوس الموصوفة اعلاه ثمانون درهما حساباً عن كل شهر ألفي درهم وأربعمائة درهم في ثمن

(١١٤) احتياج طعام يطبخ بمطبخ الجامع المذكور غداً وعشاء ماعدا الخطب واجرة الطباخ (١٠٦) في كل يوم ويطعم

(١١٥) مع الخبز المذكور اعلاه للفقراء القاطنين بالجامع المذكور ومن معهم من الواردين عليه على ما نص وشرح اعلاه يتعاطى

(١١٦) ذلك شيخ المكان المذكور ويصرف كل شهر يمضي من شهور الالهة من الفلوس الموصوفة اعلاه ثلاثمائة درهم

(١١٧) نصفها مائة درهم وخمسون درهما للطباخ المذكور بالجامع المذكور الذي يتعاطى الطبخ المذكور اعلاه

(١١٨) ويصرف في كل شهر يمضي من شهور الالهة من الفلوس الموصوفة اعلاه ثلاثمائة درهم نصفها

(١١٩) مائة وخمسون درهما لشاهد (١٠٧) الوقف المذكور على أن يتعاطى كتابة متحصله ومصرفه وتنظيم حساباته

(١٢٠) وغير ذلك مما جرت عادة شهود الأوقاف بعمله في مثل ذلك

ويصرف كل سنة تمضي من سني الالهة

- (١٢١) من الفلوس الموصوفة اعلاه خمسمائة درهم نصفها مائتا درهم وخمسون درهماً في ثمن زجاج قناديل وفرخات (١٠٨) وغير ذلك
- (١٢٢) مما يحتاج إليه في الاستصباح بالجامع المذكور وثمان سلاسل لها وحبال و (...) (١٠٩) تعلق بقناديل الميمنة
- (١٢٣) في شهر رمضان على العادة في ذلك ويصرف في كل سنة (تمضي) (١١٠) من سني الالهة من الفلوس الموصوفة اعلاه (ثمانماية) (١١١)
- (١٢٤) درهم نصفها أربعمائة درهم في ثمن حصر (١١٢) تفرش بالجامع المذكور ويصرف كل سنة تمضي من سني الالهة
- (١٢٥) من الفلوس الموصوفة اعلاه ثمانية الاف درهم نصفها اربعة الاف درهم في ثمن حطب برسم طبخ الطعام المذكور اعلاه
- (١٢٦) خارجا عما تقدم ذكره من مصروف الطعام المذكور فيه وينظر في القمح الذي يرد من ناحية بيلاو (١١٣) المذكوره
- (١٢٧) بطريق الاصاله ومن ثمن غيره من المغل على ما شرح اعلاه فان اكتفى به في الخبز لا طعام الواردين وغيرهم بالجامع
- (١٢٨) المذكور وغيره في السنة وإلا فيشتري قمح من ربيع الاوقاف المذكورة ويكفي به اطعام الواردين والقاطنين
- (١٢٩) بالجامع المذكور بحيث لا ينقطع السباط للفقراء الواردين والقاطنين بالجامع المذكور في طول ايام السنة غداً وعشاً
- (١٣٠) ويصرف في كل شهر يمضي من شهور الالهة لمن يكون زردكاشا (١١٤) بقاعة السلاح انشا مولانا المقام الشريف
- (١٣١) المنوه باسمه الشريف اعلاه الكاينه بظاهر ثغر دمياط المحروس بجوار الجامع المذكور يتعاطى صقال الاسلحة

(١٣٢) التي بقاءة السلاح المذكورة وتنظيفها وإصلاحها وما فيه صلاحها لما أعدت له من الفلوس الموصوفة أعلاه.

(١٣٣) خمسمائة درهم نصفها مائة درهم وخمسون درهما ويصرف لمن يكون بوابا^(١١٥) بقاءة السلاح المذكورة

(١٣٤) أعلاه يتعاطى فتحها عند الاحتياج إلى ذلك وغلقها عند الاستغناء عنها واحراز ما بها من الأسلحة

(١٣٥) وحفظها وجعلها في الأماكن التي لا يخشى عليها منها الفساد والتصدى وغير ذلك مما جرت عادة

(١٣٦) البوابين بقاءة السلاح بعمله في مثل ذلك في كل شهر يمضى من شهور الأهل من الفلوس الموصوفة أعلاه

(١٣٧) ثلاثمائة درهم نصفها مائة درهم وخمسون بحيث يصرف لكل واحد من أرباب الوظائف وفي المصاريف

(١٣٨) المعينه أعلاه ماعين له من الفلوس الموصوفة أعلاه ما فصل بأعليه وما يقوم مقام ذلك من النقود

(١٣٩) عند الصرف يستمر ذلك جميعه كذلك على الدوام والاستمرار فان تعذر الصرف لجهه من الجهات المعينه

(١٤٠) أعلاه صرف لباقيها فان تعذر الصرف اليها على الوجوه المشروحة أعلاه صرف ما تعذر صرفه في وجوه البر

(١٤١) والقربات واللاجور والمثوبات^(١١٦) على ما يراه الناظر على هذا الوقف ويودى إليه اجتهاده وكذا عاد

(١٤٢) امكان الصرف لما تعذر إليه الصرف (عاد إليه الصرف)^(١١٧) كما كان (وقدم)^(١١٨) على غيره يجرى الحال في ذلك كذلك وجودا

وعدمًا وتعذرًا

- (١٤٣) وامكانا إلى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين
فان ضاق ريع الاوقاف المذكورة عن الوفاء
- (١٤٤) بالمصاريف المعينة اعلاه وزع عليها بالمخاصة فان فاض ريع
الاوقاف المذكورة وفضل منه شيء بعد المصاريف
- (١٤٥) المعينة اعلاه ارصد الفاضل الفايض من ريع الاوقاف المذكورة
بعد صرف المصاريف المعينة اعلاه تحت
- (١٤٦) يد الناظر مدة خمس سنين متوالية^(١١٩) لما يتوقع الاحتياج اليه
في الخمس سنين المذكورة في عمارة الاوقاف المذكورة اعلاه
- (١٤٧) ومرمتها وما فيه بقاء عينها ودوام منفعتها وما يتوقع الاحتياج اليه
من صرف عمالهم ارباب الوظائف وثمان الاصناف
- (١٤٨) والمصاريف المعينة اعلاه عند عجز ريع الاوقاف المذكورة عن
ذلك بحيث انه اذا حصل العجز المذكور عن الوفاء بذلك
- (١٤٩) صرف من الفايض الذي يكون مرصدا تحت يد الناظر وبحيث
يكون المرصد الفايض من متحصل خمس سنين فان مضى على
- (١٥٠) ذلك خمس سنين واستغنى عن صرف ذلك في المصاريف المعينة
اعلاه بطريق من الطرق صرف ذلك في شراء عقار او حصة
- (١٥١) من عقار ويوقف على حكم شرط الواقف المعين اعلاه في الحال
والمال والتعذر والامكان والاستحقاق والنظر والشرط
- (١٥٢) وشرط الواقف المنزه باسمه الشريف اعلاه شرفه الله تعالى
وعظمه شروطا حث عليها
- (١٥٣) وأكد منها انه جعل النظر على وقفه هذا والولاية عليه لنفسه أيام
حياته^(١٢٠) وكذلك النظر على جامعه الذي

(١٥٤) بظاهر ثغر دمياط المحروس وعلى قاعة السلاح المجاورة له ايضاً
وما هو من حقوق ذلك لنفسه الشريفه ايام

(١٥٥) حياته رزقه الله تعالى أطول الاعمار وانقمها بحاجه النبي المختار وله
ان يسند ذلك ويفوضه ويوصى به لمن يختاره

(١٥٦) فإن مات ولم يفعل ذلك او فعل شيئاً من ذلك وتعذر نظر من جعل
له ذلك بوجه من وجوه التعذرات الشرعيه كان النظر

(١٥٧) على ذلك لمن له النظر على وقفه الكبير وهو وقف جامعه الاشرفي
الذي انشاه وعمره ووقفه الكاين بظاهر القاهرة

(١٥٨) المحروسة بالصحرى على النص والترتيب المشروحين بكتاب وقف
ذلك (١٢١) ومنها أن من له نيابة نظر (١٢٢)

(١٥٩) او مباشره (١٢٣) او شهادة بوقفه الكبير المذكور اعلاه يكون له
في هذا الوقف تعاطى ما له تعاطيه في

(١٦٠) الوقف الكبير بطريق نيابة النظر والمباشرة والشهادة على ما نص
وشرح فيه ومنها انه شرط

(١٦١) لنفسه ان يزيد في وقفه المعين اعلاه ما يرى زيادته في الابنيه
والغرود ومؤون العمارات وآلاتها ويكون

(١٦٢) حكم الزائد حكم المزيدي فيه في جميع أحواله ومنها انه شرط لنفسه
ان يزيد في مصارف

(١٦٣) وقفه المعين أعلاه وشروطه ما يرى زيادته وينقص ما يرى
تنقيصه ويغير ما يرى تغييره ويرتب

(١٦٤) ما يرى ترتيبه ويدخل من شأ فيه ويخرج من شأ منه ويستبدل
به وما شأ منه ما يكون بدلا من المعين

(١٦٥) المستبدله من ذلك ويصير حكمه كحكمها في جميع أحوالها ويشترط
من الشروط المخالفة لذلك ما يرى

(١٦٦) اشتراطه يفعل ذلك كلها بدا له فعله وليس لغيره ان يفعل كفعله (١٦٤)
فقد ختم هذا

(١٦٧) الوقف وتم ونفذ حكمه وانبرم وصار وقفاً محرماً بحرمات الله
الا كيد مدفوئاً عنه بقوته الشديده

(١٦٨) فلا يحل لاحد يومن بالله واليوم الآخر ويعلم انه الى ربه الكريم
صاير أن يغير هذا الوقف

(١٦٩) ولا شيا منه ولا يبطله ولا شيا منه فمن فعل ذلك أو شيا منه فالله
تعالى (طليبه) (١٢٥) وحسيده يوم التناد

(١٧٠) يوم عطش الا كباد يوم يقسم الله الفجار يوم لا ينفع الظالمين
ولهم اللعنه وسوء الدار (١٢٦)

(١٧١) ومن اغان على إثباته وتقريره في ايدي مستحققيه على النص المعين
فيه برد الله مضجعه وأحسن مآبه ومرجعه

(١٧٢) وجعل من الفايزين الآمنين المطمئنين الفرحين المستبشرين الذين
[لا خوف عليهم ولا هم يحزنون] (١٢٧)

(١٧٣) ورفع الواقف المنوه باسمه الشريف أعلاه شرفه الله تعالى وعظمه
عن ذلك و

(١٧٤) وضع (عليه) (١٢٨) يد ولايته ونظره (١٢٩) واشهد (عليه انه) (١٣٠)
عارف بذلك المهر فله الشرعيه (١٣١) وتم الإشهاد عليه بذلك وبالتوكيل

(١٧٥) في ثبوته والدعوى به وطلب الحكم به وابدأ الدافع ونقيه
التوكيل الشرعي في تاريخين آخرهما الخامس

(١٧٦) والعشرون من ذى الحجة الحرام سنة احدى وثمانين وثمانماية (١٢٢)

فيه مكتوب على كشط وبسريه (مقام) (١٢٣) ذلك في نقيب المدرسه

(١٧٧) وخمسون درهما وقف حكم وفيه ملحق بين اسطره فيه وفيه مصلح

على غير كشط فيما كل ذلك صحيح معتد به في موضعه (١٢٤)

(١٧٨) وحسبنا الله ونعم الوكيل (١٢٥)

مثال

مثال

اشهد (١٢٦) على مولانا المقام الشريف اشهد على مولانا المقام الشريف

السلطان المالك الاشرف ابي النصر السلطان المالك الاشرف ابي النصر

قايتباى الواقف المنوه باسمه الشريف قايتباى الواقف المنوه باسمه الشريف

اعلاه شرفه الله تعالى وعظمه ونصره اعلاه شرفه الله تعالى وعظمه ونصره

نصر أعزى وافتح له فتحا مبينا وتقبل بره نصر أعزى وافتح له فتحا مبينا وتقبل بره

وصدقته وبلغه من خير الدنيا والاخره وصدقته وبلغه من خير الدنيا والاخره

امينته بما نسب إليه اعلاه وبصحة امنيته بما نسب إليه اعلاه وبصحة

المعتذر عنه المعين اعلاه وكتبه المعتذر عنه المعين اعلاه وكتبه

محمد بن محمد الركن الاسيوطى (١٢٧) أبو بكر بن أحمد الزعفراني (١٢٨)

مثال

اخبرني بذلك وبصحة المعتذر عنه بالصيغة المعتبره أيدهما الله تعالى (١٢٩).

مثال

الحمد لله

يشهد (١٣٠) من يوضع اسمه اخره بمعرفه جميع الاماكن المسقفات

واراضى (النواحي) (١٣١) وغير ذلك بما شمله الوقف المسطر باعاليه الحدود

كامل ذلك الموصوف باعاليه المعرفة الشرعية وبجريان جميع ما ذكر وعين

في هذا المكتوب في ملك مولانا السلطان المقام الشريف السلطان المالك

الاشرف ابي النصر قايتباى المنوه باسمه الشريف اعلاه شرفه الله تعالى

وعظمه وذلك في ملك الواقف المنوه باسمه الشريف اعلاه نصره الله وحيازته

وتصرفه حال صدور وقفه لذلك المعين في هذا المذكتوب وبجريان جميع ما ذكر وعين في هذا المذكتوب انه ملك لبنت المال المعمور على ما نص وشرح اعلاه في املاك بيت المال المعمور وحياسة الواقف المنوه باسمه الشريف اعلاه وتصرفه حال صدور الوقف المسطر اعلاه يعلم شهوده ذلك ويشهدون به مسئولين في ذلك وحسبنا الله ونعم الوكيل . . .

مثال

مثال

شهد بمضمونه على بن محمد ... المنوفي شهد بمضمونه محمد علي بن علي المنوفي

مثال

شهدا بذلك عندي

مثال (١٤٢)

الحمد لله

أشهد على نفسه الشريفه شرفها الله تعالى وعظمها مولانا المقام الشريف السلطان المالك الملك الأشرف أبي النصر قايتباي الواقف المنوه باسمه الشريف نصره الله تعالى نصراً عزيراً وفتح له فتحاً مبيناً شهوده اشهاداً شرعياً انه لا دافع ولا مطعن فيما تضمنه مكتوب الوقف المسطر باعاليه ولا فيمن شهد بذلك ولا فيما شهدا به ولا في شيء من ذلك وحسبنا الله ونعم الوكيل وحسبنا الله ونعم الوكيل وحسبنا الله ونعم الوكيل .

مثال

مثال

شهد بذلك

شهد بذلك

أحمد بن محمد المقدسي المنوفي

محمد بن يوسف الأسيوطاني

مثال

شهدا عندي بذلك اعزهما الله تعالى

الحواشي

(١) وثائق وقف السلطان قايتباي بأمرشيف وزارة الأوقاف بالقاهرة مسجلة تحت أرقام ٨١٠ / ٨٨٥ / ٨٨٦ / ٨٨٧ / ٨٨٨ / ٨٨٩ / ٨٩٠ / ٩١٢ قديم ، ٦١١ / ٦١٢ / ٦٧٠ / ٦٧٦ جديد ولم ينشر منها سوى جزء من الوثيقة ٨٨٦ انظر : Mayer : The buildings of Qaytbay as described in the endowment deed (London 1938) ، والوثيقة رقم ٨٨٧ انظر د. عبد اللطيف إبراهيم على - كتاب المؤتمر الثالث للآثار في البلاد العربية ١٩٥٩ ، والوثيقة موضوع الدراسة .

(٢) وثائق وقف السلطان قايتباي بمجموعة محكمة الأحوال الشخصية مسجلة تحت أرقام ١٨٧ محفظة ٢٨ / ١٩٧ محفظة ٣٠ / ٢١٠ محفظة ٣٣ / ٢١٥ محفظة ٣٤ .

(٣) السخاوي : الضوء اللامع ج ١ ص ٨٥ ، السيوطي : نظم العقيان ص ٢٣ ، على مبارك : الخطط التوفيقية ج ١١ ص ٥٢ .

(٤) ابن لمياس : بدائع الزهور (نشر محمد مصطفى) ج ٣ ص ٧٥ ، ١١١ ، د . سعيد عبد الفتاح عاشور : قبرس والحروب الصليبية ص ٩٨ وما بعدها ، د. محمد محمد أمين : تاريخ الأوقاف في مصر في عصر سلاطين المماليك (رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة - تحت الطبع) ص ٢٨٦ وما بعدها .

(٥) أي سلاحه وخيله - هلال : أحكام الأوقاف ص ١٠ ، الطرابلسي : الاسعاف ص ٢٤ ، د. محمد محمد أمين : تاريخ الأوقاف ص ١١٢ ، ١١٣ .

(٦) الامام مالك : المدونة الكبرى ج ٤ ص ٣٤٥ وما بعدها .

(٧) الخصاص : أحكام الأوقاف ص ٢١٨ ، ٢٥١ .

(٨) هلال : أحكام الأوقاف ص ١٨ .

(٩) ابن الفرات : تاريخ الدول والملوك - المجلد الرابع (نشر د. الشماخ) ص ٢٣ ، المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٧٨ ، ٧٩ ، ابن دقاق : الانتصار ق ١ ص ١٢ ، أبو شامة : الروضتين ج ٢ ص ٢٤١ . د . حسين ربيع : النظم المالية ص ٧٨ ، د. محمد أمين : تاريخ الأوقاف ص ٦٦ ، ٧٤ .

(١٠) مثال ذلك ما جاء في وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٣٧ ، ص ٤٧٣ . ووثيقة وقف قراقجا الحسني رقم ٩٢ أوقاف سطر ٢١٠ .

(١١) د. عبد اللطيف إبراهيم : من وثائق التاريخ العربي (مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم العدد الثاني ١٩٧١) ص ١٧ .

(١٢) ابن أبي عمير : بدائع الزهور ج ٣ ص ٧٥ ، ٧٦ ، د . عبد اللطيف إبراهيم :
المرجع السابق ص ١٩ ، وأنظر تفصيل ذلك في د . سعيد عبد الفتاح عاشور : قبرص والحروب
الصليبية ص ٩٨ وما بعدها ، الحركة الصليبية ج ٢ ص ١٢٢٨ وما بعدها .

(١٣) ابن أبي عمير : بدائع الزهور ج ٣ ص ١٥٦ .

(١٤) السخاوي : الضوء اللامع ج ٦ ص ٢١٢ ترجمة رقم ٧٠٦ .

(١٥) وثيقة وقف السيقي قجاس الاسحاقى رقم ٦٨٣ ج بأرشفيف وزارة الأوقاف ،
د . عبد اللطيف إبراهيم ، من وثائق التاريخ العربى ص ٣٦ .

(١٦) د . عبد اللطيف إبراهيم : المرجع السابق ص ٣٦ ، ٤٥ .

(١٧) وثيقة وقف الأمير يشبك رقم ١٨٨ محفظة ٢٨ بأرشفيف المحكمة ، ورقم ٦٦ ج
أوقاف سطر ٩ — ١٣ ، ٨٧ — ٨٨ نشر ودراسة د . عبد اللطيف إبراهيم ص ٤٨ ، ٥٧ .

(١٨) الوثيقة السابقة سطر ١٠٥ .

(١٩) أنظر نس الوثيقة موضوع الدراسة سطر ١٢٩ وما بعده .

(٢٠) هذه العبارة ناقصة نظرا لتمزق الهامش الأيمن .

(٢١) هذه افتتاحية الوثيقة وقد وردت في سطر مستقل ، فقد درج كتاب الوثائق في
العصور الوسطى على بدء الوثيقة بالبسملة وتوابعها من الحمد لله والتسليم ، ووضع في آخر
السطر حرف ن وهو من علامات الوقف ، وهى كنوع من الاختزال لكلمة انتهى —
انظر القلقشندي : صبيح الأعشى ج ٦ ص ٢١٩ ، ٢٢٨ ، د . عبد اللطيف إبراهيم على :
التوثيق الشرعية والإشهادات في ظهر وثيقة الغورى (مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة
م ١٩ ج ١ مايو ١٩٥٧) ص ٣٦٢ .

(٢٢) كلمات هذا السطر غير واضحة لتمزق الوثيقة .

(٢٣) موضع كلمتين ناقصتين لتمزق الوثيقة .

(٢٤) ما بين الأقواس ناقص لتمزق الهامش الأيمن ووضع ليستقيم المعنى .

(٢٥) مقدار كلمة ناقصة من الهامش الأيمن لتمزق الوثيقة .

(٢٦) سورة هود رقم ١١ آية ١١٤

(٢٧) مبدءية هذا السطر يوجد في الهامش الأيمن العبارات الآتية (. . . . يلحق بين
أسطره أن يحيا ومحلات متعددة بخط موثقه صحيح ذلك معتد به معتذر عنه تحريرا
في السابع من شهر ذى الحجة الحرام جار سنة تسع وعشرين وألف شهود المقابلة محمد البحيرى
عبد الرحمن البحيرى) مما يدل على مراجعة ومقابلة هذه الصورة على الأصل الفاقد .

(٢٨) ما بين الأقواس غير واضح في الأصل وأضيف ليستقيم المعنى .

(٢٩) نص حديث الرسول عليه السلام (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له) رواه الجماعة إلا البخارى وابن ملحة - انظر الشوكانى : نيل الأوطار ج ٦ ص ١٨ ، ابن حجر : بلوغ المرام من أدلة الأحكام ص ٢١٠ .

(٣٠) سورة النور رقم ٢٤ آية ٣٦

(٣١) تبدأ الوثائق عادة بالإعلان أو التنويه الى موضوع التصرف القانونى الوارد فيها بلفظ الإشارة « هذا » مضموحوا بكلمة « كتاب أو مكتوب » ، والمقصود به الوثيقة الدبلوماسية أو الشرعية التى تحوى تصرفا قانونيا سواء كان من جانبين مثل البيع أو من جانب واحد مثل الوقف ، انظر د . عبد اللطيف ابراهيم : خمس وثائق شرعية (مجلة جامعة أم درمان الاسلامية - العدد الثانى ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩) ص ١٥٨ ودراسة وثيقة قراقجا الحسى (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة م ١٨ ج ٢ ديسمبر ١٩٥٦) ص ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٣٢) هذا اللقب وما يليه من ألقاب للسلطان قايتباى من الألقاب الرسمية والفخرية التى دأب الكتاب على استعمالها وهى ألقاب طوال فيها تفخيم وتعظيم يناسب المقام السلطانى فهى تشغل خمسة أسطر من السطر ٩ الى السطر ١٤ ، ويقصد بها التعريف بالفاعل القانونى أو المتصرف ، عبد اللطيف ابراهيم : التوثيقات الشرعية ص ٣٦٤ .

(٣٣) ما بين القوسين ناقص لثقب فى الوثيقة والتكلمة من وثيقة السلطان قايتباى رقم ٨٧٦ أوقاف ص ٤ ، ووثيقة البيع رقم ١٦٧ محفظة ٢٥ بالحكمة سطر ٤ لشر ودراسة د . عبد اللطيف ابراهيم (مجلة كلية الآداب م ١٩ ج ٢ ديسمبر ١٩٥٧) ص ١٤٧ .

(٣٤) من الألقاب السلطانية - القلقشندى : صبح الأعشى ج ٦ ص ٧٤ ، د . عبد اللطيف ابراهيم : دراسة وثيقة البيع السابقة تحقيق رقم ٨ .

(٣٥) ما بين القوسين ناقص لتمزق الوثيقة والزيادة من وثيقة السلطان قايتباى ٨٨٦ أوقاف ص ٥ ووثيقة البيع السابقة ص ١٤٨ .

(٣٦) هكذا فى الأصل والصواب (السابقة) وذلك كما جاء فى وثيقة وقف السلطان قايتباى ٨٨٦ أوقاف ص ٥ ، ووثيقة البيع السابقة سطر ٧ ص ١٤٨ .

(٣٧) دأبت وثائق وقف سلاطين المماليك على تعداد ألقاب وصفات السلطان وهذه الألقاب والصفات المترادفة تهدف إلى إظهار السلطان بأنه حامي الإسلام والمسلمين - انظر د . محمد محمد أمين : تاريخ الأوقاف ص ٧٥ ، ٢١٧ وما بعدها .

(٣٨) صيغ قانونية اصطلاح عليها العدول من كتاب الوثائق للدلالة على صحة الوقف وإلزامه ، وأن المتصرف تصرف بإرادته وأن لا غلة به تمنع من صحة تصرفه ، السرخسى :

المبسوط ج ٢٤ ص ١٦١ . د . عبد اللطيف إبراهيم : التعليقات العلمية على وثيقة وقف الأمير قراقجا الحسنى تحقيق رقم ٢ .

(٣٩) ألقاظ الوقف صريح وكناية ، أما الصريحة فتلاثة ألقاظ : وقفت ، وحبتت وسبلت ، وكنايته ثلاثة ألقاظ أيضاً : تصدقت ، وحرمت ، وأبدت انظر الشيباني : نيل المآرب ج ٢ ص ٢ .

(٤٠) كان على الواقف أن يثبت ملكيته للأعيان التي يرغب في وقفها ، وذلك إما بشهادة الشهود أو بتقديم المستندات الدالة على ملكيته إلى القاضي — د . عبد اللطيف إبراهيم وثيقة بيع ص ١٧٧ ، ١٧٨ ، التوثيقات الشرعية ص ٣٨٦ .

(٤١) يبدو من هذه العبارة أن المقصود بذلك نوع من التسجيل والتأشير على وثائق الملكية بأن هذه الأعيان أو الأملاك أصبحت موقوفة .

(٤٢) ما بين الأقواس ناقص من الأصل وغير واضح لتمزق الوثيقة والمثبت يتفق وسياق الكلام ومما تنص عليه في الغالب وثائق الوقف في العصر المالكي .

(٤٣) لابد من ذكر الحدود الأربعة للعقار المنصرف فيه حتى يكون تحرير الوثيقة على أحوط الوجوه د . عبد اللطيف إبراهيم خمس وثائق ص ١٧٢ ، دراسة وثيقة وقف مسرور بن عبد الله الشيلي مجلة كلية الآداب — جامعة القاهرة م ٢١ ج ٢ ديسمبر ١٩٥٩ ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٤٤) المقصود به البحر المتوسط .

(٤٥) المقصود الفضاء الواسع من الأرض . انظر المنجد ص ٥٧٦ .

(٤٦) كلمة الأولى مكتوبة أعلا كلمة القطعة نتيجة لسهو الكاتب .

(٤٧) الخور هو المنخفض من الأرض : انظر المنجد ص ١٩٨ .

(٤٨) السنانية قرية قديمة اسمها الأصلي منية سنان الدولة من نواحي ثغر دمياط ، تقع على الشاطئ الغربي للنيل ولذلك عرفت باسم جزيرة دمياط — ابن الجيعان : التحفة السنانية ص ٦٣ ، المقرئ : المواعظ والاعتيار ج ١ ص ٢٢٥ ، رمزي : القاموس الجغرافي ق ٢ ج ٢ ص ٧٧ .

(٤٩) يوجد على الهامش الأيمن فيما بين السطر ٢٦ والسطر ٤٠ صورة ما شهد به الشهود على الوثيقة الأصلية — انظر نص الإشهاد في نهاية نص الوثيقة .

(٥٠) الأنساب جم النسب بمعنى النسبة أو القرابة أي ما ينسب إلى الشيء — انظر المنجد ص ٨٠٣ . والمقصود ما ينسب إلى البستان من النخل .

(٥١) الأثل جمع أثلة ، شجر من فصيلة الطرفائيات يكثر قرب المياه في الأراضي الرملية ، أوراقه دقيقة وأزهاره عنقودية يزرع أحيانا للزينة ، خشبه صلب جيد — انظر المنجد ص ٣ .

(٥٢) يرى الفقهاء أن يدخل في وقف العقار كل ما يدخل فيه في حالة بيعه أو إجارته بدون ذكر — العبادي : رسالة في وقف المنقول (مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ١٢٨٥ فقه حنفى) ورقة ٧ ، السرخسى : المبسوط ج ١٢ ص ٤٥ .

(٥٣) الجسور السلطانية هي الجسور العامة التي تستخدم أكثر من بلد ، وكانت تعمر في كل سنة من الديوان السلطانى ، وهى غير الجسور البلدية الخاصة ببلد دون بلد والى يتولى عمارتها المقطعون من أموال البلاد الجارية في إقطاعاتهم — القلقشندى : صبح الاعشى ج ٣ ص ٤٤٨ وما بعدها ، المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ١٦٥ — ١٧٢ ، زيادة : السلوك ج ١ ص ٦٣٨ حاشية (٣) .

(٥٤) الحوزة معناها الناحية — المنجد ص ٦١ .

(٥٥) هذا النص يشير صراحة الى اتخاذ المدرسة كجامع ذلك أنه منذ سنة ٧٣٠ هـ / ١٣٣٠ م اتخذت المدرسة الصالحية كمسجد بعد أن رتب بها الأمير جمال الدين أقوش خطيبا بديوان الشافعية ووقف عليه وعلى مؤذنين وقفًا جاريا ومنذ ذلك الوقت أقيمت المنابر بالمدارس واتخذت كمساجد جامعة — المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٧٤ ، ٣٩٤ ، د . محمد محمد أمين : السلطان الملك الصالح نجم الدين أيوب (رسالة ماجستير — تحت الطبع) ص ١٨٦ وما بعدها .

(٥٦) رغم كثرة الوثائق التى وصلتنا والخاصة بالسلطان قايتباى إلا أنى لم أعثر على كتاب الوقف المذكور بينها .

(٥٧) أوقف السلطان قايتباى الكثير من أملاك بيت المال وقد نص على ذلك صراحة فى كتب وقفه — انظر وثيقة وقف السلطان قايتباى رقم ٨٨٦ أوقاف ص ٨ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ذلك أن الفقهاء أجازوا للسلطان الوقف من بيت المال على مصالح المساجد وغيرها من المنشآت الدينية — الصفدى : عطية الرحمن ص ٢٨ . السيوطى : الانصاف فى تمييز الاوقاف (مخطوطة بمكتبة الازهر رقم ١٨٧ مجاميع) ورقة ١٨٤ ب ، وانظر نص هذه الرسالة فى : د . محمد محمد أمين : تاريخ الأوقاف ص ٥٥٣ وما بعدها .

(٥٨) ببلاو من القرى القديمة من أعمال الاشمونين كما ورد بالوثيقة ، وعرفت أيضا باسم ببلاو الوقف لأن أراضيها كانت موقوفة وتبلغ مساحتها ٢١٩٣ فدانا وعبرتها ٦٤٠٠ دينارا — ابن الجيعان : التحفة السنية ص ١٧٧ ، وهى الآن تابعة لمركز ديروط — روى : القاموس الجغرافى ق ٢ ج ٤ ص ٤٥ .

(٥٩) فيما بين السطرين ٤٣ ، ، ٥٥ يوجد لشهاد بطول الهامش الأيمن : انظر نص الإشهاد فى نهاية نص الوثيقة .

(٦٠) أنى أن مساحة الجزء الموقوف بالوثيقة من هذه الناحية حوالى ١٣٧ فدانا على المشاع .

(٦١) سنبلو : من قرى الصعيد القديمة - ابن الجيعان : التحفة ص ١٨١ ، رمزي :
القاموس الجغرافي ق ٢ ج ٤ ص ٤٨ .

(٦٢) يانوب : من القرى القديمة كانت تابعة لإقليم الأشمونين ثم نقلت إلى المنفلوطية ،
ابن الجيعان : التحفة ص ١٨٤ ، رمزي : القاموس ق ٢ ج ٤ ص ٤٤ .

(٦٣) السكدية : من القرى القديمة من أعمال الأشمونين - ابن الجيعان : التحفة
ص ١٧٦ ، رمزي : القاموس ق ٢ ج ٤ ص ٤٩ .

(٦٤) ترمنت : من القرى القديمة التابعة لأعمال البهنساوية - ابن الجيعان : التحفة
ص ١٦٥ ، رمزي : القاموس ق ٢ ج ٣ ص ١٥٩ ، ١٦٧ .

(٦٥) المقصود بها الأعمال البهنساوية - انظر ابن الجيعان التحفة السنية ص ١٥٩ وما بعدها .

(٦٦) ما بين القوسين كلمة زائدة ومشطوبة في الأصل نتيجة لسهو الكاتب .

(٦٧) الدمنة هي المنطقة أو الحوض من الأرض به بقايا ماء وتذبت به الأعشاب - انظر
المنجد ص ٢٢٥ .

(٦٨) دموشية : من القرى القديمة التابعة لأعمال البهنساوية - ابن الجيعان : التحفة
ص ١٦٦ ، رمزي : القاموس الجغرافي ق ٢ ج ٣ ص ١٦٠ .

(٦٩) تنيس يقصد بها جزيرة في وسط بحيرة تنيس - رمزي : القاموس الجغرافي
ق ١ ج ١ ص ١٩٨ .

(٧٠) الطينة نقطة عسكرية شرقى بورسعيد على بعد ٣٤ كم ، وكانت بها قلعة عسكرية،
وعرفت بالطينة لوقوعها في أرض رخوة تعلوها مياه البحر في بعض الأحيان - رمزي
القاموس : الجغرافي ق ١ ج ١ ص ٨٠ .

(٧١) كلمة فيه مكتوبة أعلا كلمة شرحه نتيجة لسهو الكاتب .

(٧٢) لضمان استمرار بقاء عين الوقف نصت كافة وثائق الوقف على أن يبدأ الناظر
بالصرف على عمارة الأعيان الموقوفة وترميمها أولا ، ولو صرف معظم الربح ، وحتى لو
قطعت مرتبات المستحقين وأرباب الوظائف اللهم إلا المؤذنين والإمام والخطيب وحتى لو كان
الحجاج من أولاد الواقف - انظر وثائق وقف كل من جوهر اللالا ١٠٢١ أوقاف ،
السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٧١ ، الأمير صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ص ٢٦ دراسة
د عبد اللطيف إبراهيم (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة م ٢٨ - ١٩٦٦) ص ٤٧ ، السلطان
الغوري ٨٨٢ أوقاف ، السلطان برسباي ٨٨٠ أوقاف ص ٢٥٨ . د . محمد أمين : تاريخ
الأوقاف ص ٩٩ وما بعدها .

(٧٣) يبدو أن المقصود من شيخ المدرسة هو شيخ التصوف بها - انظر مايلى سطر
٦٤ ، ٧٦ ، ٧٧ .

(٧٤) المقصود بالفقراء القاطنين بالمدرسة هم أنفسهم طلبة العلم الذين كانوا في بعض الأحيان هم أنفسهم الصوفية ، فقد عرف الممالك الجراكسة المدارس التي تستخدم كمسجد وخانقاة أيضا — انظر حسن عبد الوهاب : تاريخ المساجد الأثرية ج ١ ص ١٩٣ ، وثيقة وقف السلطان برسبای رقم ٨٨٠ أوقاف ص ١٨٣ ، ١٨٤ ، وثيقة وقف السلطان برقوق رقم ٥١ محظية ٩ بالحكمة

(٧٥) كلمة المذكورة مكتوبة أعلا كلمة ببلاو نتيجة لسهو السكاتب .

(٧٦) المقصود (بحرا) أى عن طريق نهر النيل .

(٧٧) يشترط بعض الواقفين في الإمام أن يكون رجلا « من أهل العلم الشريف حافظا لكتاب الله سبحانه وتعالى مشهورا بالخير والدين حسن الصوت محسن للقراءة عالم بأحكام العبادات الشرعية » انظر وثائق وقف الغوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١٣٩٠ ، ثاني باي الرماح ١٠١٩ أوقاف ، جمال الدين الاستادار ١٠٦ محظية ١٧ بالحكمة ، جوهر اللالا ١٠٢١ أوقاف ، انظر د . محمد محمد أمين : تاريخ الأوقاف ص ٢٢٧ وما بعدها .

(٧٨) تحدد وثائق الوقف اختصاص الإمام في « أن يؤم المسلمين في الصلوات الخمس المفروضة لأول أوقاتها الشرعية ، وفي قيام شهر رمضان ، وصلاح الحسوف والكسوف ، انظر وثائق وقف الأمير قراقجا الحسنى ٩٢ أوقاف سطر ١١٠ ، الغوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف ، السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٤٧ ، انظر د . محمد أمين تاريخ الأوقاف ص ٢٢٧ وما بعدها .

(٧٩) المقصود بالفلوس الجدد الفلوس التي ضربت من النحاس الأحمر منذ عهد السلطان حسن بن قلاوون سنة ٧٥٩ هـ ، وقد أصبحت هذه الفلوس أساس التعامل في عهد الممالك الجراكسة ، القلقشندى : صبح الأعشى ج ٣ ص ٢٣٩ ، المقرئى : افائة الأمة ص ٧١ ، ٧٢ .

(٨٠) يشترط في الخطيب أن يجهر بصوته بحيث يسمع الأربعين الذين تنعقد بهم الجمعة ، ويكره منه الإسراع والإطالة وغموض ألفاظه ويجب أن تتوفر فيه أيضا الشروط التي يجب توافرها في الإمام — الفقه على المذاهب الأربعة — عبادات ص ٣٣٤ ، ٣٤٥ ، العمري : التعريف ص ١٢٦ — انظر د . محمد محمد أمين : تاريخ الأوقاف ص ٢٣٠ وما بعدها .

(٨١) يقوم الخطيب بأداء الخطبة ويؤم الناس في صلاة الجمعة والعيدين والكسوفين والاستسقا — وثيقة وقف الغوري ٨٨٣ سطر ١٣٩٣ ، المؤيد شيخ ٩٣٨ ، انظر د . محمد محمد أمين : المرجع السابق ص ٢٣٠ وما بعدها .

(٨٢) يشترط في المدرس أن يكون حسن الهيئة سنى الاعتقاد حافظا لنقول الفقهاء واختلاف المذاهب — وثيقة وقف كل من جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محظية ١٧ بالحكمة ، المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف ، الأمير صرغتمش وقف ٣١٩٥ أوقاف ص ٢٦ نشر ودراسة د . عبد اللطيف إبراهيم ص ٢٧ .

(٨٣) المقصود بالعلوم الشرعية هي العلوم الدينية غير العقلية مثل الفقه على المذاهب والحديث والتفسير .

(٨٤) يبدو من هذا النص أنه كان ملحق بالمدرسة مباحث للطلبة — انظر الوثيقة سطر ٣٧ .

(٨٥) يتولى المشارف عادة الإشراف أو المراقبة على الأمور المالية في الوقف كما يقوم بمحاسبة أرباب الوظائف على العمل والعمل على ما فيه مصلحة الوقف — وثيقة وقف السلطان قايتباي ٨٨٦ أوقاف ص ١٣٤ ، وثيقة وقف السلطان الغوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١٥٧ ، د . عبد اللطيف إبراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦٧٦ .

(٨٦) ما بين القوسين زيادة في الأصل ومشطوبة .

(٨٧) ما بين القوسين مكتوب أعلا كلمة يتردد نتيجة لسهو الكاتب .

(٨٨) يشترط في القراء أن يكونوا ذو أصوات حسنة وفغات مستحسنة وطريقة في التلاوة جيدة جاهرين بالأصوات عارفين بالقراءة — انظر وثائق وقف فرج رقم ٦٦ محفظة ١١ بالمحكمة ، السلطان الغوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١٤٠٩ — ١٤١٦ ، الأمير قزاقباي ٩٢ أوقاف سطر ١٣١ — ١٣٨ ، المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف — انظر د . محمد أمين : المرجع السابق ص ٢٤٧ وما بعدها .

(٨٩) وجدت مثل هذه الوظيفة في كثير من المؤسسات الدينية ويقوم متوليها بتوزيع أجزاء المصحف على المصلين أو الصوفية ثم يتولى جمعها منهم بعد انتهاء القراءة — انظر مايلي سطر ٨٦ وما بعده ، وانظر أيضا وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ أوقاف ص ١٢٧ .

(٩٠) يشترط في المرقى أن يكون من أهل الديانة والعفة والصيانة حسن الصوت جميل الهيئة وهو الذي يعلن بالآية عن ظهور الخطيب من خلوة الخطابة ، كما يعلن بالآذان الثاني . وعليه رواية الحديث في معنى الإنصات — انظر وثائق وقف كل من السلطان الغوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١١٩٥ ، ١٣٩٥ ، الوثيقة رقم ٨٨٢ أوقاف ص ٣٠٣ ، د . عبد اللطيف إبراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦١٣ . انظر د . محمد أمين : المرجع السابق ص ٢٣٢ وما بعدها .

(٩١) من وظائف القوة — انظر مايلي سطر ٩٠ وما بعده ، وثيقة وقف الأمير صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ص ٣٢ ، نعمة وحراسة د . عبد اللطيف إبراهيم ص ٣١ .

(٩٢) ما بين الأقواس ناقص لثقب في الوثيقة .

(٩٣) موضع كلمة ناقصة لثقب في الوثيقة وأصلها نقيب ، انظر سطر ١٧٦ الوثيقة .

(٩٤) وظيفة القادة من وظائف القومية الرئيسية في المنشآت الدينية ، ويشترط في القادة أن يكون ثقة أمينا قويا قادرا على العمل ، انظر وثائق وقف جوهر اللالا ١٠٢١ أوقاف .

قائى باى الرماح ١٠١٩ أوقاف ، المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف ، فرج بن برقوق ٩٦ محفظة ١١ بالحكمة ، الغورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٤٧٠ ، انظر مايلى سطر ٩٦ ، د . محمد أمين : المرجع السابق ص ٢٤١ .

(٩٥) وظيفة البوابة من وظائف القومة التى حرص على ترتيبها كافة الواقفين فى منشآتهم الدينية ويقوم البواب بحفظ الحواصل بالمؤسسة وعليه أن يلازم الباب ويفتحه عند الازوم وبغلقه عند الاستغناء فى الأوقات المهددة ولا ينفصل عنه الا بعذر وعلى أن يستخلف مكانه زمن غيبته ويمنع المرتاب فيهم من الدخول - انظر وثائق وقف كل من قائى باى الرماح ١٠١٩ أوقاف ، السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٥٥ ، السلطان برسباى ٨٨٠ أوقاف ص ١٩٨ - انظر مايلى سطر ٩٨ ، ٩٩ .

(٩٦) جرت العادة أن يرتب الواقف عددا من المؤذنين يتناوبون الأذان على المئذنة على هيئة جوق وهو ما يعرف بالأذان السلطانى ، ويشترط فى المؤذن أن يكون ذا عفة وأمانة وثقة وديانة وصوت جهر وحس طيب - انظر وثائق وقف كل من قائى باى ١٠١٩ أوقاف ، السلطان برسباى ٨٨٠ أوقاف ص ١٨٩ انظر د . محمد أمين : المرجع السابق ص ٢٣٣ وما بعدها .

(٩٧) كان الزيت المستخدم فى الغالب زيت الزيتون الطيب أو ما يقوم مقامه فى الاستصباح عند تعذره مثل الزيت الحار وخلافه - انظر وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٦٤ ، د . محمد أمين : المرجع السابق ص ٣٤٣ .

(٩٨) من الوظائف التى ارتبطت بالأذان وظيفة الميقات التى كان يتولاها أحيانا بعض المؤذنين العارفين بالمواقيت والفلك وعلم الهيئة وفى أحيان أخرى كان يتولاها أشخاص من غير المؤذنين - انظر وثائق وقف السلطان برسباى ٨٨٠ أوقاف ص ١٨١ ، قائى باى الرماح ١٠١٩ أوقاف ، د عبد اللطيف إبراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦١٦ ، محمد أمين : المرجع السابق ص ٢٣٦ .

(٩٩) يشترط فى المؤدب أن يكون خيرا دينا ذا عقل وعفة متزوجا أمينا على أطفال المسلمين صحيح العقيدة - انظر وثائق وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٥٥ ، ومغلطاي الجمالى ١٦٦٦ أوقاف جوهر اللالا ١٠٢١ أوقاف ، برسباى ٨٨٠ أوقاف ص ١٩٣ ، الأمير صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ص ٣٤ ، د . عبد اللطيف إبراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦٦٠ انظر د . محمد أمين : المرجع السابق ص ٣٣٩ وما بعدها .

(١٠٠) ما بين القوسين غير واضح لتمزق الوثيقة .

(١٠١) كان يطلق أحيانا على المؤدب اسم « الفقيه » وقد أهتمت وثائق الوقف بتعليم الأطفال وأرباب الوظائف الخط العربى باعتباره لونا من ألوان التربية الجمالية وكان يقوم بهذه المهمة المؤدب أو من يتولى وظيفة النكتيب - انظر وثائق وقف كل من السيفى قلمطاي رقم ٦٨ محفظة ١١ بالحكمة ، جمال الدين الاستادار ١٠٦ محفظة ١٧ بالحكمة ، برسباى :

٨٨٠ أوقاف ص ٢٢٦ ، السلطان الغورى ٨٨٣ - أوقاف سطر ١٥٤٤ ، انظر د. محمد أمين : المرجع السابق ص ٣٣٩ ، ٣٤٦ .

(١٠٢) ما بين الأقواس مكتوبة أعلا السطر نتيجة لسهو الكاتب .

(١٠٣) ما بين الأقواس مكتوب بين الأسطر نتيجة لسهو الكاتب .

(١٠٤) يتولى الفراش عادة أعمال النظافة في المدرسة والجامع من كنس ومسح وتنظيف وفرش الحصر ونفضها وطبها بعد انصراف المصلين - انظر وثيقة وقف السلطان الغورى رقم ٨٨٣ أوقاف سطر ١٤٥٩ وما بعدها .

(١٠٥) كانت تفرش أرضية غالبية المدارس والمساجد بالحصر ، وهو المقصود بالفظ الفرش في هذه الوثيقة ، انظر مايلى سطر ١٢٤ ، انظر أيضا وثيقة وقف الأمير صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ، ووثيقة وقف الأمير قراقجا الحسى سطر ١٦٤ ، نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٢١٢ ، ووثيقة وقف السلطان برقو رقم ٥١ محفظة ٩ بالحكمة .

(١٠٦) خصص الواقف مبلناً آخر لأجرة الطباخ وثمان الحطب - انظر مايلى سطر ١١٧ ، ١٢٥ ، ١٢٦ .

(١٠٧) يشترط فيمن يتولى وظيفة الشهادة أن يكون من أهل الخير والدين والمفة والامانة واليقظة متصفا بالعدالة ، كما يشترط فيه أن يكون عارفا بصناعة الحساب ونظمه ، فقد جرت العادة أن يتولى الشاهد ضبط متحصل ريع الأوقاف وما يصرف في مصالحه ويشمل الحسابات بنخطه - انظر وثائق وقف جمال الدين الاستادار ١٠٦ محفظة ١٧ بالحكمة ، طومان باى ٨٨٢ أوقاف ص ٥٦٣ ، قانى باى الرماح ١٠١٩ أوقاف ، المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف ، د. عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦٨٣ ، انظر د. محمد أمين : المرجع السابق ص ٤١٠ وما بعدها .

(١٠٨) هكذا في الأصل ، ولعلها مما يحتاج إليه في الاضاعة .

(١٠٩) موضع كلمتين ناقصتين في الأصل لثقب في الوثيقة .

(١١٠) ما بين القوسين مكتوب أعلا السطر نتيجة لسهو الكاتب .

(١١١) معظم حروف هذه الكلمة غير موجود لتمزيق الوثيقة ، والمثبت هنا بدلالة ما جاء في بداية السطر التالى .

(١١٢) انظر ماسبق سطر ١١٢ .

(١١٣) انظر ماسبق سطر ٦٠ وما بعده .

(١١٤) الزردكاش لفظ أعجمى معناه صانع الزرد الذى يقوم بإصلاح الأسلحة وتنظيفها وإعدادها - انظر القلقشندي : صبح الاعشى ج ٤ ص ١١ - ١٢ ، د. عبد اللطيف ابراهيم :

من وثائق التاريخ العربي ص ٤٠ حاشية ٤ ، أنظر نفس الوثيقة سطر ١٣٢ ، د . محمد محمد أمين : المرجع السابق ص ٢٨٨ .

(١١٥) أنظر ماسبق سطر ٩٨ .

(١١٦) المقصود بذلك الصدقة المطلقة العامة والتي تتضمن عادة إطعام الطعام وتسجيل الماء وفك الأسرى ووفاء دين المدينين فضلا عن الصرف للفقراء والمساكين والأرامل والأيتام — أنظر وثيقة وقف الأمير قراقجا الحسنى رقم ٩٢ أوقاف سطر ٢٠٩ وما بعده ، وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، د . محمد محمد أمين : المرجع السابق ص ١٥٨ وما بعدها .

(١١٧) ما بين الأقواس مكتوب بين الأسطر نتيجة لسهو الكاتب .

(١١٨) معظم حروف هذه الكلمة غير موجودة لثقب في الوثيقة .

(١١٩) المقصود بالفاضل المبالغ التي تبقى بعد الصرف ودفن مرتبات أرباب الوظائف وجرت العادة بادخارها للاستفادة بها كل ثلاث سنوات أو خمس كما جاء بهذه الوثيقة — أنظر وثائق وقف جوهر اللالا ١٠٢١ أوقاف ، ابن تغرى بردى ١٤٧ محفظة ٢٣ بالمحكمة ، السلطان برسبای ٨٨٠ أوقاف ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، السلطان قايتباي ٨٨٦ أوقاف ص ٢٣٧ ، أنظر د . محمد محمد أمين : تاريخ الأوقاف ص ٧٩ وما بعدها .

(١٢٠) ولاية النظر للمواقف لا تكون إلا بالشرطي المذهب الشافعي والحنبلي وعند بعض فقهاء الحنفية ، أما أبو يوسف فيرى أن تكون الولاية للأوقاف ولو لم ينص على ذلك ، أما مالك فسمح أن يكون الوقف في يد الواقف — الطرابلسي : الاسعاف في أحكام الأوقاف ص ٤١ ، د . عبد اللطيف إبراهيم : دراسة وثيقة الأمير قراقجا الحسنى تحقيق رقم ٨٩ ص ٢٤٨ ، ودراسة وثيقة مسرور الشبلي تحقيق رقم ٢٦ ص ١٦٦ ، ١٦٨ ، د . محمد محمد أمين : المرجع السابق ص ١٣٤ حاشية ٥ ، وانظر أيضاً القلقشندي صبح الأعشى ج ٥ ص ٤٦٥ حيث يذكر أن الناظر هو من ينظر في الأموال وينفذ تصرفاتها ويرفع إليه حسابها للنظر فيه .

(١٢١) جاء في وثيقة وقف السلطان قايتباي والمشار إليها في هذه الوثيقة وهي محفوظة بأرشيف وزارة الأوقاف رقم ٨٨٦ أن السلطان قايتباي قد جعل النظر على أوقافه جميعا السابقة واللاحقة لنفسه أيام حياته ومن بعده للسيفى أربك الظاهري أتابك الساكر المنصورة ثم السيفى يشبك من مهدي الدوادار ثم السيفى تراز رأس نوبة النوب ، ثم السيفى قجاس الاسجاق أحد الأمراء المقدمين والذي شغل فيما بعد نيابة السلطنة ، ثم السيفى جاني بك من قاني باي الدوادار ، ومن بعد هؤلاء لمن يكون أمير دوادار كبير بالاشتراك مع من يكون كاتب السر الشريف ناظر ديوان الانشاء ، وفي جميع الأحوال يكون النظر بالمشارة مع الأرشد فالأرشد من أسرته — أنظر الوثيقة المذكورة ص ١٥٦ ، ١٥٧ و ١٥٨ .

(١٢٢) جعل السلطان قايتباي نيابة النظر على أوقافه مع وظيفة الشادية للسيفى جاني بك الأشرفي الشهير بأمير الحاج الملكي الأشرفي ، الوثيقة ٨٨٦ ص ١٤٢ .

(١٢٣) جعل السلطان قايتباي وظيفة المباشرة على أوقافه السابقة واللاحقة للجناب العالي القضاي بدر بن محمد بن شرف الدين زكريا يحيى بن الجيمان ثم لمن يعينه المذكور من أولاده وذريته أو من أخوته — أنظر وثيقة وقف السلطان قايتباي ٨٨٦ أوقاف ص ١٤٣ ، ١٤٤ .

(١٢٤) يقصد بذلك أن الواقف جعل لنفسه شروطاً معينة هي المعروفة باسم « الشروط العشرة » وهي لا ترد عادة كاملة لأنها مترادفة المعاني مثل الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والابدال والاستبدال والتفضيل والتخصيص ، ويمكن القول أن شرطى التغيير والتبديل يغنيان عنها كلها ولذا القول بأنها عشرة إنما هو مجازاة الشائع على ألسنة الفقهاء والمؤرخين — أنظر خلاف : أحكام الوقف ص ٦٩ ، ٧٠ ، ٨٨ وما بعدها ، أنظر أيضاً وثيقة وقف الأمير قراقجا الحسنى سطر ٢٣٥ ، وما بعدها ، دراسة د. عبد اللطيف إبراهيم ص ٢١٩ وتحقيق رقم ٩٢ ص ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ووثيقة وقف مغلطاي الجمالي ١٦٦٦ أوقاف ، وثيقة وقف أزيك من ططخ ١٩٨ محكمة ، وثيقة وقف الأمير صرغتمش ص ٤٠ رقم ٣١٩٥ أوقاف ، دراسة ونشر د. عبد اللطيف إبراهيم ص ٣٦ وتحقيق رقم ٩٤ ص ٧٩ .

(١٢٥) ما بين الأقواس مكتوب فوق السطر نتيجة لسهو الكاتب .

(١٢٦) هذه صيغة جزائية تواتر كتاب الوثائق العربية في العصور الوسطى على إثباتها في ختام وثائق الوقف ، وهي صيغ للنهي والعقاب واللعنة لمن يغير أو يسعى في تغيير أو لمبطال الوقف وتسكاد تكون هذه الصيغ الجزائية في وثائق الوقف بنفس اللفاظ تقريباً وهي تدل على ضعف الحكومات وعدم الاستقرار سياسياً واجتماعياً ، كما أنها ذات — أسلوب ديني مناسب للعصر المالكي — أنظر وثائق وقف السلطان الغوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١٧٦٢ — ١٧٧٥ ، الأمير قراقجا الحسنى ٩٢ أوقاف سطر ٢٤٦ — ٢٥١ ، وثيقة وقف مسرور الشبلي ٣٩ محكمة سطر ٩٣ — ٩٥ دراسة د. عبد اللطيف إبراهيم تحقيق ٣٣ ص ١٦٨ ، وثيقة وقف الأمير صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ص ٤١ دراسة ونشر د. عبد اللطيف إبراهيم ص ٣٧ ، تحقيق رقم ٩٦ ص ٨١ .

(١٢٧) سورة يونس رقم ١٠ آية ٦٢ ، وهي صيغ للترغيب والثواب لمن أعان على بقاء الوقف ودوامه وإثباته — أنظر المصادر الواردة في الحاشية السابقة .

(١٢٨) ما بين القوسين مكتوب أعلا السطر نتيجة لسهو الكاتب .

(١٢٩) هذه العبارات من الفقرات الختامية في الوثائق والتي تحوى لمعان التوثيق والأجراءات التي أدت إلى أن تكون الوثيقة كاملة وصحيحة ، كما أنها من عبارات التخليع والتي تعتبر بمثابة تسليم العين الموقوفة إلى المستحقين والذين يمثلهم الناظر ، وقد شاع استخدام هذه النصوص في العصر المالكي ، وصارت شروطاً مألوفة حتى ولو كان تسليم العين الموقوفة لم يتم مادياً في واقع الأمر — د. عبد اللطيف إبراهيم : خمس وثائق شرعية (مجلة جامعة أم درمان الإسلامية — العدد الثاني ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م) ص ١٧٨ ، ١٧٩ ، أنظر أيضاً دراسة وثيقة وقف الأمير قراقجا الحسنى ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

(١٣٠) ما بين القوسين مكتوب بين الأسطر نتيجة لسهو الكاتب .

(١٣١) لابد من إقرار الواقف واعترافه بما وقفه مما يجعل تصرفه لازماً نافذاً ، ولذلك لابد من الاشهاد عليه بمعرفة ما وقفه المعرفة الشرعية النافية للجهالة ، مما يجعل إقراره حجة عليه ويسقط حقه في إبطال الوقف بدعوى عدم علمه ، أنظر د . عبد اللطيف إبراهيم : دراسة وثيقة وقف مسرور الشبلي تحقيق رقم ٣٤ ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

(١٣٢) التاريخ عنصر أصيل ولازم في ختام الوثائق الدبلوماسية العامة والخاصة لأنه يدل على الزمن الذي دونت فيه الوثيقة وشهادة الشهود على ماورد فيها من تصرف قانوني ، وجرت العادة في العصر المماليكي أن يأتي تاريخ التصرف القانوني ضمن البروتوكول الختامي للوثيقة ، وأن يكون باليوم والشهر والسنة بالتقويم الهجري وهو مدار التاريخ الإسلامي ، أنظر القلقشندي : صبح الأعشى ج ٦ ص ٢٦١ ، ٢٦٢ ، د . عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية تحقيق رقم ٥٠ ص ٣٨٢ ، دراسة وثيقة وقف قراقجا الحسني ص ١٩٦ ، والأمير صرغتمش ص ٨١ ، ودراسة وثيقة بيع تحقيق رقم ٤٥ ص ١٩٢ .

(١٣٣) ما بين القوسين مكتوب أعلى السطر لسهو الكاتب .

(١٣٤) ألفاظ « مكتوب على كسط » ، « مصلح » تعقيب من كاتب الوثيقة على ما وقع فيه من هنات أو سقطات كتابية أو غير ذلك من شطب لا يعتد به وتصويب وإلحاق للفظ أو أكثر بين سطور المتن واعترف بصحته وجريانه في صلب الوثيقة تأمناً لها من الأيدي أو الأقلام التي قد تمتد إليها بتغيير أنظر وثائق وقف كل من الأمير قراقجا الحسني ٩٢ أوقاف سطر ٢٥٥ وما بعده د . عبد اللطيف إبراهيم : دراسة وثيقة الأمير قراقجا ص ١٩٦ ، حاشية ٢ ، وتحقيق رقم ٩٤ ص ٩٦ ، ٢٥١ .

(١٣٥) الحسبة هي الدعاء الختامي في نهاية الوثيقة ، وقبل شهادة الشهود مباشرة ، والأصل فيها أن من قال حسبنا الله ونعم الوكيل لم يجب قصده « وقد اصطاح الكتاب على أن يكتبوا الحسبة بلفظ الجمع « حسبنا » على اعتبار أن المتكلم يتكلم بلسانه ولسان غيره من الأئمة ، ويسبق الحسبة حرف (و) لا معنى له إذ لا علاقة بين الحسبة وما قبلها - القلقشندي : صبح الأعشى ج ٦ ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، د . عبد اللطيف إبراهيم وثيقة بيع تحقيق رقم ٤٦ ص ١٩٢ ، التوثيقات الشرعية تحقيق رقم ٦٣ ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ .

(١٣٦) يبدأ نص الشهادة بلفظ « أشهد » بالصيغة الذاتية وفي ذلك معنى اليمين والأصل ألا يشهد الشاهد إلا على ما يعرف ، ومحل اشتراط الفقهاء لفظ « أشهد » لما هو في الشهادة الملزمة التي يترتب عليها وجوب الحكم على القاضي ، وهي المعنية بالشهادة عند الاطلاق ، كما يلاحظ أن صيغة شهادة الشهادين متطابقة ومتفقة لفظاً ومعنى - د . عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية ص ٣٠٧ ، ٣١٠ ، تحقيق رقم ٥١ ص ٣٨٣ .

(١٣٧) هو أبو الطيب محب الدين محمد بن محمد بن علي بن الركن عمر بن حسن الأسيوطي ولد في أسيوط سنة ٨٢٨ هـ وعرف في بلده بابن الركن وفي القاهرة بكنيته أبو الطيب ، اشتهر بالفضيلة وانتثبت وجودة الخط والعبارة فقد كان قعيها عالماً بالشروط الشرعية عارفاً بأمور التوقيع ، وترقى حتى لا نفرده بكتابة مستندات السلطان قايتباي ومن دونه من الناس ، وعندما غضب عليه السلطان قايتباي ألقى بنفسه في النيل فات غريقاً في صفر ٨٩٣ هـ - أنظر السخاوي : الضوء اللامع ج ١١ ص ١١٨ ترجمة رقم ٣٦٨ .

(١٣٨) هو المحب أبو بكر بن أحمد بن يوسف بن محمد بن الشهاب أبو العباس ابن أبي المحاسن القرشي المخزومي الزعفراني الأصل الدمشقي ثم القاهري الشافعي ولد سنة ٨٢٨ هـ ، اشتغل بالتجارة في بيته وتكسب بالشهادة ، واسترقه أبو الطيب الأسيوطي فصار بذلك وجيهاً ، توفي في جمادى الأولى سنة ٨٩٣ هـ وقد وقع كشاهد على كثير من وثائق السلطان قايتباي منها الوثيقة رقم ٨٨٦ - أوقاف ، والوثيقة موضوع الدراسة ، أنظر السخاوي : الضوء اللامع ج ٧ ص ٢٢ ، ترجمة رقم ٢٦٠ .

(١٣٩) يبدو أن هذه تأشيرة القاضي الموثق الذي قام بالحكم بصحة التصرف ولزومه والذي قبل شهادة الشهود ، أنظر د . عبد اللطيف إبراهيم : التوثيق الشرعية ص ٤٠١ وما بعدها ، تحقيق رقم ٦٧ .

(١٤٠) هذا الاشهاد مكتوب على الهامش الايمن للوثيقة فيما بين سطري ٢٦ - ٤٠ .

(١٤١) هذه الكلمة غير واضحة حيث جاءت عند موضع اتصال الدرج الثاني بالدرج الثالث .

(١٤٢) هذا الاشهاد مكتوب على الهامش الايمن للوثيقة فيما بين سطري ٤٣ - ٥٥ .

مصادر البحث

أول - الوثائق :

- ١ - وثيقة بيع إلى السلطان قايتباي رقم ١٦٨ محفظة ٢٥ بأرشيف المحكمة ،
نشر ودراسة د . عبد اللطيف ابراهيم - مجلة كلية الآداب - جامعة
القاهرة - م ١٩ ج ٢ ديسمبر ١٩٥٧
- ٢ - وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ ق بأرشيف وزارة الأوقاف ،
وتشمل عدة وقفيات للسلطان قايتباي أولها بتاريخ ٢٨ جماد آخر
٨٧٩ هـ وآخرها بتاريخ ١٨ جماد أول ٩١٢ هـ .
- ٣ - وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ ق أوقاف بتاريخ ١٥
ربيع آخر ٧٦٠ هـ .
- ٤ - وثيقة وقف العلاءى مغلطاي الجمالى رقم ١٦٦٦ ق أوقاف بتاريخ ١٩
ربيع آخر ٧٢٩ هـ .
- ٥ - وثيقة وقف الأمير سيف الدين صرغتمش رقم ٣١٩٥ أوقاف
نشر ودراسة د . عبد اللطيف ابراهيم - مجلة كلية الآداب - جامعة
القاهرة - المجلد ٢٨ - ١٩٦٦
- ٦ - وثيقة وقف المؤيد شيخ رقم ٩٣٨ ق أوقاف بتاريخ ٤ جماد آخر
٨٢٣ هـ ، ١٢ رجب ٨٢٣ هـ .
- ٧ - وثيقة وقف جوهر اللا رقم ١٠٣١ ق أوقاف بتاريخ ٦ جماد أول
٨٣١ هـ ، ١٣ ذو القعدة ٩١٧ هـ .

٨ - وثيقة وقف السلطان برسباى رقم ٨٨٠ ق أوقاف، وبها عدة وقفيات
للسلطان برسباى أولها بتاريخ ٢٤ رجب ٨٤١ هـ ، وآخرها في ٢
صفر ١٠٣٠ هـ .

٩ - وثيقة وقف الأمير قراقجا الحسنى رقم ٩٢ ق أوقاف - نشر ودراسة
د . عبد اللطيف إبراهيم مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة م ١٨
ج ٢ ديسمبر ١٩٥٦

١٠ - وثيقة وقف السيلى . يشبك من مهدى الدوادار رقم ٦٦ ج أوقاف ،
وصورتها رقم ١٨٨ محفظة ٢٨ بالمحكمة بتاريخ ٩ ربيع آخر ٥٨٨٥ -
انظر د . عبد اللطيف إبراهيم : من وثائق التاريخ العربى .
١١ - وثيقة وقف قايتباى الرماح رقم ١٠١٩ ق أوقاف بتاريخ ١٠
رمضان ٩٠٨ هـ .

١٢ - وثيقة وقف السلطان الغورى رقم ٨٨٢ ق أوقاف بتاريخ ٢٠ صفر
٩١١ هـ ، ومعها وقفية باسم طومان باى .

١٣ - وثيقة وقف السلطان الغورى رقم ٨٨٣ ق أوقاف - قام بدراستها
د . عبد اللطيف إبراهيم ، أنظر : دراسات تاريخية وأثرية فى وثائق
من عصر السلطان الغورى (رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة - تحت
الطبع) .

١٤ - وثيقة وقف السلطان برقوق رقم ٥١ محفظة ٩ بتاريخ ٤ شعبان ٧٨٨ هـ .
بأرشف المحكمة .

١٥ - وثيقة وقف السيلى قبطاى والسيلى بهادر رقم ٦٨ محفظة ١١ بتاريخ
٢٨ جمادى آخر ٨١٣ هـ بالمحكمة .

١٦ - وثيقة وقف السلطان فرج بن برقوق رقم ٦٦ محفظة ١١ بتاريخ ٧
محرم ٨١٢ هـ بالمحكمة .

١٧ - وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة بتاريخ ١٦ جماد أول ٨٥٢ هـ .

١٨ - وثيقة وقف أبو المحاسن يوسف رقم ١٤٧ محفظة ٢٣ بالمحكمة بتاريخ ١٤ شعبان ٨٧٠ هـ ، قام بدراستها د . عبد اللطيف إبراهيم أنظر المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب - ندوة عن المؤرخ أبو المحاسن ابن تغرى بردى .

١٩ - وثيقة وقف السيوفى أزبك رقم ١٩٨ محفظة ٣١ بتاريخ ٢١ رمضان ٨٩٠ هـ بالمحكمة .

ثانياً - الكتب :

١ - العمادى (أبو السعود محمد ت ٩٨٢ هـ / ١٣٩٤ م) : رسالة فى وقف المنقول - مخطوطة بدار الكتب رقم ١٢٨٥ فقه حنفى .

٢ - ابن اياس (أبو البركات محمد ت ٩٣٠ هـ / ١٥٢٤ م) بدائع الزهور فى وقائع الدهور - نشر محمد مصطفى .

٣ - ابن الجيعان (شرف الدين أبو البقاء ت ٨٨٥ هـ / ١٤٨٠ م) التحفة السنية نشر مورتيز - بولاق ١٢٩٦ هـ .

٤ - ابن حجر (الحافظ شهاب الدين ت ٨٥٢ هـ / ١٤٤٨ م) : بلوغ المرام من أدلة الأحكام - مكة ١٣٧٢ هـ .

٥ - ابن دقاق (صارم الدين ابراهيم ت ٨٠٩ هـ / ١٤٠٦ م) : الانتصار لواسطة عقد الأمصار - بولاق ١٣٠٩ هـ .

٦ - ابن الصغرى (الشيخ عيسى من علماء القرن ١٢ هـ) : عطية الرحمن فى صحة أرصاد الجوامك والأطيان - القاهرة ١٣١٤ هـ .

٧ - ابن الفرات (محمد عبد الرحيم ت ٨٠٧ هـ / ١٤٠٥ م) :
تاريخ الدول والملوك - المجلد الرابع - نشر د. حسن الشباع ،
البصرة ١٩٦٧ .

٨ - الخضاف (أبو بكر الشيباني ت ٢٦١ هـ / ٨٧٤ م) : كتاب أحكام
الأوقاف - القاهرة ١٩٠٤ .

٩ - السنخاوى (شمس الدين محمد ٩٠٢ هـ / ١٤٩٧ م : الضوء اللامع فى
أعيان القرن التاسع ١٢ جزء - مصر ١٣٥٣ هـ .

١٠ - السرخسى (أبو بكر محمد ت حوالى ٥٠٠ هـ / ١١٠٦ م) : المبسوط
٣٠ جزء - مصر ١٣٣١ هـ .

١١ - السيوطى (عبد الرحمن بن أبى بكر ٩١١ هـ / ١٥٠٥ هـ) :
نظم العقيان فى أعيان الأعيان - تحقيق فيليب حتى - المطبعة
السورية الأمريكية - نيويورك ١٩٢٧ م .

- الأنصاف فى تمييز الأوقاف - مخطوط بمكتبة الأزهر
رقم ١٨٧ مجاميع .

١٢ - الشوكانى (محمد بن على ت ١٢٥٥ هـ) : نيل الأوطار ٨ أجزاء
مصر ١٣٤٧ هـ .

١٣ - الشيبانى (عبد القادر بن عمر ت ١١٣٥ هـ) : نيل المسارب بشرح
دليل الطالب . جزءان - مصر ١٣٢٤ هـ .

١٤ - الطرابلسى (برهان الدين إبراهيم ت ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م) الإسعاف
فى أحكام الأوقاف - القاهرة ١٩٠٢ م .

١٥ - القلقشندى (أبو العباس أحمد ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م) : صبح الأعشى
فى صناعة الإنشاء - ١٤ جزء القاهرة ١٩١٩ م .

١٦ - المقریزی (تقی الدین أحمد ٨٤٥ هـ / ١٤٤٢ م) :
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار - بولاق ١٢٧٠ هـ .

- إغاثة الأمة بكشف الغمة - نشر د . زیادة ، د الشیال

القاهرة - ١٩٥٧

١٧ هلال البصری (هلال بن یحیی ت ٢٤٥ هـ / ٨٥٩ م) أحكام الوقف -
حیدرآباد ١٩٣٦ م .

١٨ - حسن عبد الوهاب : تاریخ المساجد الأثرية - جزءان - القاهرة
١٩٤٦ م .

١٩ - د . سمید عاشور :

- قبرس والحروب الصليبية - القاهرة ١٩٥٧ م .

- الحركة الصليبية - جزءان - القاهرة ١٩٦٣ م .

٢٠ - د . عبد اللطيف إبراهيم :

- دراسات تاريخية وأثرية في وثائق من عصر السلطان
الغوري (رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة ١٩٥٦ - تحت
الطبع) .

- وثيقة الأمير آخور كبير قراقچا الحسني - مجلة كلية

الآداب - جامعة القاهرة م ١٨ ج ٢ ديسمبر ١٩٥٦ .

- التوثيقات الشرعية والأشهاديات في ظهر وثيقة الغوري -

مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة جلد ١٩ ج ١ مايو

١٩٥٧

- وثيقة بيع - مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة م ١٩

ج ٢ ديسمبر ١٩٥٧ .

- وثيقة وقف مسرور بن عبد الله الشبلي — مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة م ٢١ > ٢٢ ديسمبر ١٩٥٩ .
- خمس وثائق شرعية — مجلة جامعة أم درمان الإسلامية العدد الثاني ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م . الخرطوم ١٩٦٩ م .
- نصان جديان من وثيقة الأمير صرغتمش — مجلة كلية الآداب — جامعة القاهرة م ٢٨ — ١٩٦٦ .
- من وثائق التاريخ العربي — مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم العدد الثاني — ١٩٧١ .

- ٢١ — علي مبارك : الخطط الجديدة ٢٠ جزء بولاق ١٣٠٦ هـ .
- ٢٢ — محمد رمزي : القاموس الجغرافي — القاهرة ١٩٥٣ — ١٩٦٨ .
- ٢٣ — د . محمد محمد أمين :
- السلطان الملك الصالح نجم الدين أيوب — رسالة ماجستير بجامعة القاهرة ١٩٦٨ .
- تاريخ الأوقاف في مصر في عصر سلاطين المماليك — رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة ١٩٧٢ .

اُنبياء و مؤتمرات

انباء ومؤتمرات

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

١ - ندوة عبد الرحمن الجبرتي وعصره :

جمعت الأبحاث التي قدمت في هذه الندوة التي عقدت بالجمعية في الفترة ما بين ١٦ ، ٢٣ أبريل ١٩٧٤ وستقوم الهيئة المصرية العامة للكتاب بطبعتها.

٢ - ندوة عن الزعيم الوطني مصطفى كامل :

افتتحت الجمعية موسمها الثقافي بإقامة ندوة عن مصطفى كامل بمناسبة مرور مائة عام على مولده وذلك في الفترة ما بين ١٦ - ٢١ نوفمبر ١٩٧٤ ، بقاعة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والنشر والقيت فيها اثنتا عشرة محاضرة عن مصطفى كامل : حياته وكفاحه وأثره في الحركة الوطنية ، وصلته بفرنسا والدولة العثمانية والحديوي عباس ، وعمله بالصحافة ومؤلفاته ، وستقوم الجمعية على طبع هذه المحاضرات في كتاب تذكاري .

٣ - المحاضرات العامة :

بدأ موسم المحاضرات العامة بالجمعية بمحاضرة ألقاها الأستاذ الدكتور

عبد العزيز سليمان نوار وموضوعها « الحركة العربية في جنوب العراق من ثمانينات القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى ، وذلك مساء الاثنين ٢٧/١/١٩٧٥م وستتوالى المحاضرات على النحو الآتي :

الأستاذ أحمد خاكي ، لوس دف جوردن في مصر (١٨٦٢ - ١٨٦٩)
مساء الاثنين ١٧/٢/١٩٧٥ م .

تتبعها محاضرات للأساتذة : الشاطر بوصيلي عبد الجليل ، والدكتور عمر كمال توفيق ، والدكتور أحمد مختار العبادي والدكتور فاروق القاضي .

* * *

٤ - مؤتمر « تاريخ بلاد الشام ، بالجامعة الأردنية : (الأردن)

دعت الجامعة الأردنية (عمان) إلى عقد هذا المؤتمر في الفترة بين (٢٠ ، ٢٥ أبريل ١٩٧٥) وحضره عدد كبير من أساتذة التاريخ بالجامعات ومراكز البحوث العربية والأجنبية تناولت بحوثهم موضوعات مختلفة من تاريخ بلاد الشام منذ العصر الإسلامي حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، وينتظر أن تنشر الجامعة الأردنية بحوث المؤتمر وأعماله في كتاب تذكاري .

٥ - مؤتمر «أزمة التطور الحضاري في العالم العربي المعاصر» : (الكويت)

عقد هذا المؤتمر بالكويت في أبريل ١٩٧٤ ، ونظمه نادي الخريجين بالاشتراك مع جامعة الكويت ، وقد اشترك فيه عدد من الأساتذة والباحثين في الجامعات العربية ورجال الفكر في مختلف الأقطار العربية المهتمين بمشكلات التطور الحضاري .

٦ - المؤتمر الأول لتاريخ المغرب وحضارته : (تونس)

عقد هذا المؤتمر بمركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية

بالجامعة التونسية في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ ديسمبر ١٩٧٤ ، واشترك فيه عدد من الباحثين من البلاد العربية والأجنبية ، وتناولوا مختلف جوانب التاريخ المغربي وحضارته ، وما يتصل به من تاريخ الأندلس ، واشترك فيه من مصر الدكتور محمود اسماعيل ، مدرس التاريخ الإسلامي بكلية الآداب ، جامعة عين شمس ، وقدم بحثاً موضوعه « التفسير الاجتماعي لثورات المغاربة في القرن الثاني للهجرة » .

٧ - مؤتمر الآثار بالبلاد العربية :

يعقد هذا المؤتمر في إحدى العواصم العربية مرة كل عامين ، وقد عقد المؤتمر أخيراً في أبوظبي ، عاصمة دولة الإمارات العربية ، وحضره عدد من الأثريين المصريين وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور جمال مختار رئيس الهيئة العامة للآثار المصرية ونائب رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، كما حضره الدكتور محمود متولى مدرس التاريخ الحديث بجامعة أسيوط .

٨ - مؤتمر جامعة برنستون عن « التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط » :

عقد هذا المؤتمر في الفترة من ١٣ - ٢٠ يولية ١٩٧٤ ، بجامعة برنستون بالولايات المتحدة الأمريكية ، وقد قدمت فيه بحوث عن تاريخ مختلف بلدان الشرق الأوسط في العصور الإسلامية والعثمانية ، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، وبخاصة تطور أحوال الزراعة وملكية الأرض ، وقدمت البحوث باللغتين الانجليزية والفرنسية ، واشترك فيه باحثون من البلاد الغربية والأوربية والأمريكية ، وحضره من الباحثين المصريين الدكتور حسين محمد ربيع الأستاذ المساعد لتاريخ العصور الوسطى بكلية الآداب جامعة القاهرة وقدم بحثاً بعنوان « Some Technical Aspects of

Agriculture in Medieval Egypt ، والدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن
عبد الرحيم ، مدرس التاريخ الحديث ، بكلية البنات ، جامعة الأزهر ، وقدم
بحثاً عنوانه :

« Financial Burdens on The Peasants Under The Aegis of
Iltizam in Egypt ».

وتقوم جامعة برنستون حالياً بطبع الأبحاث التي قدمت في المؤتمر
باللغات التي قدمت بها .

٩ - مشروع كتابة « تاريخ العرب والإسلام » :

وافقت جامعة الكويت على تبني المشروع الذي تقدم به الأستاذ
الدكتور حسين مؤنس رئيس قسم التاريخ بجامعة الكويت لتأليف كتاب
من عدة مجلدات عن « تاريخ العرب والإسلام » ، ودعت جامعة الكويت
اتحاد الجامعات العربية للمشاركة في هذا العمل العلى الجليل فشكل الاتحاد
لجنة تحضيرية اجتمعت بجامعة الكويت في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ نوفمبر
١٩٧٤ م ، برئاسة الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم رئيس الجمعية
المصرية للدراسات التاريخية ، وحضرها عدد من كبار المؤرخين من مختلف
البلدان العربية ، ووضعت اللجنة تخطيطاً عاماً للمشروع والخطة العامة
لمجلدات هذا التاريخ ، منذ عصر ما قبل الإسلام حتى الوقت الحاضر
وبلغت أربعين مجلداً وستوالى اللجنة اجتماعاتها لاتمام الإعداد لهذا المشروع
الكبير الذى سيشترك فى كتابته عدد كبير من أساتذة التاريخ المتخصصين فى
مختلف الجامعات العربية .

١٠ - المؤتمر التاريخى الأول للجامعة اللبنانية : (بيروت)

يعتزم قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجامعة اللبنانية
(بيروت) إقامة مؤتمره التاريخى الأول فى ١٠ - ١٦ مارس (آذار)

١٩٧٥ م. لبحث موضوع الحضارة العربية بين الأصالة والتجديد ، وقد وجهت السيدة الأستاذة الدكتورة زاهية قدورة عميدة الكلية الدعوة لعدد كبير من الأساتذة العرب والأجانب لحضور هذا المؤتمر الذي يشارك في عقده أيضاً اتحاد الجامعات العربية .

١١ - مؤتمر اقتصاديات دول الخليج العربي ، بجامعة البصرة :

أنشئ بجامعة البصرة مركز لدراسات الخليج ، ويرأسه الدكتور مصطفى عبد القادر النجار ، مدرس التاريخ الحديث بكلية الآداب بجامعة البصرة ، وقد دعى المركز المهتمين بدراسات الخليج وخاصة من الناحية الاقتصادية إلى عقد مؤتمر لهذه الدراسات في الفترة ما بين ٢٩ مارس إلى أول أبريل ١٩٧٥ ، وقد وجهت الدعوة إلى عدد من أساتذة الجامعات المصرية .

١٢ - سمنار التاريخ الحديث بجامعة عين شمس :

يعتزم أعضاء السمنار من أساتذة وطلاب الدراسات العليا الاحتفال بمرور عشرين عاماً على انشائه وذلك في خلال أكتوبر ١٩٧٥ ، ويعد أعضاء السمنار مجلداً تذكاريّاً يضم عدة موضوعات في اختصاص كل منهم ، ويهدونه إلى أستاذهم الدكتور أحمد عزت عبد الكريم الذي أنشأ هذا السمنار ويقوم برعايته .

١٣ - مشروع دراسة الإسلام والتجديد في الشرق الأوسط ، بجامعة

طوكيو : (اليابان)

يقوم معهد دراسات لغات وثقافات آسيا وأفريقيا ، بجامعة طوكيو باليابان للدراسات الأجنبية بالإعداد لمشروع دراسة حركات الإسلام والتجديد في الشرق الأوسط ويشرف على هذا المشروع الدكتور

ميكي واترو Miki Wataru ، وهو يزور القاهرة في الوقت الحاضر لهذا الغرض .

وقد سبق أن حضر الندوة التي عقدتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عن « عبد الرحمن الجبرتي وعصره » ، (أبريل ١٩٧٤) وألقى بحثاً عنوانه :

Al - Jabarti as a Thinker : A comparative Philosophy and Methodology of History "

وقد دعى هذا المعهد في السنوات الأخيرة بعض الأساتذة المصريين للمشاركة في بحوثه ومنهم الأستاذ الدكتور محمد أحمد أنيس (١٩٦٩) ثم الدكتور رؤوف عباس حامد (١٩٧٢ - ١٩٧٣) .

١٤ - مجلة « عالم الفكر » : تصدرها وزارة الاعلام في الكويت ،
وهي مجلة دورية ربع سنوية : (الكويت)

صدر عدد خاص عن « فلسفة التاريخ » ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، أبريل - يونيو ١٩٧٤ م . ، ويضم خمسة بحوث تدور حول دراسة التاريخ وفلسفته هي :

- (١) التاريخ ومشاكل اليوم والغد ، للدكتور محمد الطالبي .
- (٢) التاريخ والمؤرخون ، للدكتور حسين مؤنس .
- (٣) صناعة التاريخ ، للدكتور محمد عواد حسين .
- (٤) التاريخ هل هو علم ؟ للدكتور شاكر مصطفى .
- (٥) أحدث النظريات في فلسفة التاريخ ، للدكتور عبد الرحمن بدوي .

هذا ويضم العدد بحثاً عن المؤرخ الفيلسوف المعاصر الأشهر أرنولد

تويني بقلم الأستاذ صدقي خطاب وذلك تحت باب من أبواب المجلة الثانية هو باب أدباء وفنانون .

١٥ - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية : (الكويت)

صدر العدد الأول من هذه المجلة في يناير ١٩٧٥ وهي مجلة دورية ربع سنوية تعنى بشئون الخليج والجزيرة العربية السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية ، والهدف من إصدارها إلقاء مزيد من الضوء عن طريق الدراسات العلمية المتعلقة بهذه النواحي ، ويصدرها مجموعة من الأساتذة والباحثين بجامعة الكويت .

وتشمل المجلة أبواباً وعرض الكتب ، والمؤلفات الحديثة عن الخليج والجزيرة العربية والوثائق وأهم البحوث المتعلقة بهذه المناطق ، وقد نشرت بحوث عن البترول واستراتيجية الخليج العربي .

١٦ - المجلة التاريخية المغربية دلالمة الحديث والمعاصر : (تونس)

مجلة نصف سنوية يصدرها عدد من أساتذة التاريخ بجامعة المغرب العربي بالاشتراك مع بعض المتخصصين في التاريخ المغربي من الأجانب ، ومدير تحريرها الأستاذ عبد الجليل التميمي ، الأستاذ بكلية الآداب بالجامعة التونسية ، وأبواب المجلة هي باب البحوث ، وباب وثائق وملاحظات ، ثم قسم باللغات الأجنبية ، واهتمام المجلة الأساسي هو التاريخ المغربي الحديث والمعاصر ، وقد صدر منها عددان .

رسائل جامعہ

أولا - رسائل الماجستير

١ - جامعة القاهرة

١ - كلية الآداب - قسم التاريخ

١ - محمد يوسف خليل موسى :

دور جماعة الأهلالي في الحركة الوطنية في العراق من ١٩٣٢ إلى

١٩٣٧ م . . .

تقدير ممتاز ١٦/٧/١٩٧٤ م

إشراف الأستاذ الدكتور محمد أحمد أنيس

٢ - صابر سلامة المصري :

الزراعة في مصر في عهد الأيوبيين والمماليك

تقدير ممتاز ١٠/٤/١٩٧٤ م

إشراف الأستاذ الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور

٣ - فلاح خالد علي :

فلسطين والانتداب البريطاني

تقدير ممتاز ١٠/٧/١٩٧٤ م

إشراف الأستاذ الدكتور السيد رجب حراز

٤ - عبد الرحمن أحمد حسن :

حزب الماباي ودوره في قيام دولة إسرائيل ١٩٢٩ - ١٩٤٨ م

تقدير ممتاز ٢/٩/١٩٧٤ م

إشراف الأستاذ الدكتور محمد أحمد أنيس

٢ - كلية دار العلوم

١ - محمد عبد الله النقيرة :

انتشار الإسلام في شرق أفريقيا ومناهضة الغرب له

تقدير ممتاز ٥/١٢/١٩٧٤

إشراف الأستاذ الدكتور محمد حلي أحمد

٢ - جامعة عين شمس

كلية الآداب - قسم التاريخ

١ - شكرى ربحى التاجى :

مكافحة الرقيق في غرب أفريقيا في النصف الأول من القرن

التاسع عشر .

تقدير ممتاز ٢٢/٦/١٩٧٤ م

إشراف الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم

٢ - زكريا سليمان بيومي :

الحزب الوطني ١٩١٢ - ١٩٥٣ م

تقدير جيد جداً ١٩٧٤/٧/٢٨ م

إشراف الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم .

٣ - شفيق جاسر أحمد :

الاعلام بالحروب الواقعة في صدر الإسلام ، للأنصاري
البياسي - دراسة وتحقيق .

تقدير جيد جداً ١٩٧٤/٧/٣٠ م

إشراف الأستاذ الدكتور حسن حبشي

٤ - شحاته محمد اسماعيل :

الجياليات الأجنبية في عصر البطالة

تقدير ممتاز ١٩٧٤/٨/٢٧ م

إشراف الأستاذ الدكتور مصطفى كمال عبد العليم

ثانياً - رسائل الدكتوراه

١ - جامعة القاهرة

كلية الآداب - قسم التاريخ

١ - ذوقان محمد قرقوط :

تطور الحركة الوطنية في سوريا ١٩٢٠ - ١٩٣٦

تقدير مرتبة الشرف الثانية ١٤/٧/١٩٧٤

إشراف الأستاذ الدكتور محمد أحمد أنيس

٢ - محمد صالح محي الدين محمد :

الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في الشرق في عهد الناصر

لدين الله العباسي ٥٧٥ - ٦٢٢

تقدير مرتبة الشرف الأولى ١٧/١١/١٩٧٤ م

إشراف الأستاذ الدكتور محمد جمال الدين سرور

٣ - عبد العزيز محمود عبد الدايم :

تحقيق مخطوطة الأحكام الملوكية والضوابط الناموسية

لابن منكلي بغا ، مع دراسة تاريخية لفن القتال البحري في عصر

سلاطين المماليك .

تقدير مرتبة الشرف الأولى ١٢/٣١/١٩٧٤ م
إشراف الأستاذ الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور

٤ - حورية عبده عبد المجيد :

علاقات مصر ببلاد المغرب العربي حتى قيام الدولة الفاطمية
تقدير مرتبة الشرف الأولى ١١/٢٨/١٩٧٥ م
إشراف الأستاذ الدكتور حسن أحمد محمود

٥ - محمد حسين عبد الزيدى :

ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق
تقدير مرتبة الشرف الثانية ٨/١١/١٩٧٤ م
إشراف الأستاذ الدكتور محمد أحمد أنيس

٣ - جامعة عين شمس

كلية الآداب - قسم التاريخ

١ - أكرم ضياء العمرى :

موارد الخطيب في تاريخ بغداد
تقدير مرتبة الشرف الأولى ٨/٧/١٩٧٤ م
إشراف الأستاذ الدكتور حسن حبشي

٢ - محمد سعيد رضا :

العراق في عصر بني بويه - دراسة اجتماعية على ضوء التطورات
السياسية فيه .

تقدير مرتبة الشرف الأولى ٩/١٠/١٩٧٤ م
إشراف الأستاذ الدكتور حسن حبشي

Woods, H. Charles "The Future of Turkey" Contemporary
Review V. CXV (June 1919) pp. 628 — 636.

Yale, William, The Near East (Ann Arbor : Univ of Michigan
Press, 1958).

Yalman, Ahmed Emin : Turkey in My Time (Norman, Okla.
1956).

Yeats - Brown, Francis. Bloody Years, a Decade of Plot and
Counter - Plot by the Golden Horn (N. Y. . 1932).

Pinon, René : Current History Vol. XI pt. 1 2 (Nov, 1919) pp. 333 - 339.

Ramsauer, Ernest E Jr. The Young Turks : Prelude to the Revolution of 1908 (Princeton, 1957).

Ramsay, Sir William M. The Revolution in Constantinople and Turkey : A. Diary (London 1909).

Rustow, Dankwart A. " Enver Pasha " in Encyclopedia of Islam rev. ed, (1960 -) II pp. 698 - 702.

Sachar, Howard M. The Emergence of the Middle East : 1914 - 1924 (NY : Knopf, 1969).

Sanders, Limon von : Five Years in Turkey (Annapolis, 1927).

Springer, Louis A. " The Romantic Career of Enver Pasha " Asia V. XVII (1917) pp. 457 - 461.

Stuermer, Harry : Two War Years in Constantinople (N. Y, 1917).

Talaat Pasha " Posthumous Memoirs " Current History Vol. XV. 2 (Nov. 1921) pp: 279 - 301.

Trumpener, Ulirich Germany and the Ottoman Empire 1914 - 1918 (Princeton U. Press, 1968).

Weber, Frank G. Eagles on the Crescent (Ithaca; Cornell U. Press, 1970).

- J. G. B. « Mustafa Kemal » Contemporary Review CXXII,
(Nov. 1922) p. 592 - 596.
- Jackh, Ernest The Rising Crescent (N. Y. : Farrar & Rinehart,
1943).
- Jamal, Ahmed (Djemal Pasha) Memories of a Turkish
Statesman 1913 - 1919. (London : Hutchinson, 1922).
- Kinross, Patrick Balfour Ataturk (N. Y. 1965).
- Lewis, Bernard The Emergence of Modern Turkey 3rd ed.
(Oxford U. Press; 1965).
- Luke, Sir Harry : The Making of Modern Turkey (London :
Mac Millan, 1936).
- Moorehead, Alan : Gallipoli (N. Y. : 1956).
- Morgenthau, Henry : Ambassador Morgenthau's Story (N. Y. :
Doubleday & Page 1919).
- Morgenthau, Henry : All in a Lifetime (N. Y. : 1922).
- New York Times 13 July, 14 Dec, 1919 / 18 - 20 Aug.
1922 / 23 Sept 1922 / 1 Oct'22.
- Okay, Kurt, Enver Pascha. der grosse Freund Deutschlands
(Berlin : 1935).
- Orga, Irfan Phoenix Ascendant (London : Hale, 1920).
- Pears; Sir Edwin « The Crisis in Turkey » Contemporary
Review Vol. XCV 521 (May; 1909) pp. 511 526.
- Pears, Sir Edwin « Turkey : Developments and Forecasts »
Contemporary Review Vol. XCV 522 (June, 1909)
pp. 707 - 725.

Bibliography

- Ahmed, Feroz, *The Young Turks* (Oxford, 1969).
- Bryant, Louise, *Mirrors of Moscow* (N. Y : T. Seltzer, 1923).
- Buxton, Noel " The Young Turks " *Nineteenth Century*, LXV (1909) p. 16-24.
- Charlton, Zeenab " Six Osmanli Patriots " *Nineteenth Century*. V. CDVLII .(Dec 1913) p. 1226-9.
- Davison, Roderic H. *Turkey* (N. J : Prentice Hall, 1968).
- Dillon, E. J. " Foreign Affairs : Opening of the Turkish Parliament " *Contemporary Review* Vol XCV 517 (Jan, 1909) p. 125 128.
- Dillon, E. J. " Foreign Affairs : Political Parties in the Ottoman Empire " *Contemporary Review* Vol. XCV 518 (Feb, 1909) pp. 252-256.
- Dillon, E. J. " Clue to the Turkish Tangle " *Contemporary Review* Vol XCV 522 (June 1909) pp. 743-756.
- Dillon, E. J. " The Reforming Turk " *Quarterly Review* (1909) Vol. CCX pp. 231-253.
- Fischer, Louis " The End of Enver Pasha " *Virginia Quarterly Review* (1930) V. VI pp. 232-239.
- Fortescue, Granville *Russia, The Balkans and the Dardanelles* (London : Andrew Melrose. N. D.).

- (67) Fischer, op. cit. p. 235.
- (68) Fischer, op. cit. p. 238.
- (69) Ibid.
- (70) Ibid, p. 239; Bryant op. cit. p. 161.
- (71) Bryant, op. cit. p. 162.
- (72) « Enver Pasha Slain by Soviet Force, » New York Times, 18 August 1922, p. 15.
- (73) « Enver Pasha » New York Times, 20 August, 1922; p. 10.
- (74) « Russian Army for Kemal ? » New York Times, September 23, 1922, p. 2.
- (75) Henry Morgenthau, All in a Lifetime, (New York, 1922) p. 225.
- (76) Springer, « Career of Enver » p. 457.
- (77) Bryant, Moscow Mirror, p. 154.
- (78) Luke, Modern Turkey p. 155.
- (79) Rene Pinon, « The Young Turk Policy in Asia, » Current History, Vol. XI, part I, Numer 2, (November 1919) p. 334.

- (41) Von Sanders, Five Years, p. 40.
- (42) Ibid, See also Yale, Near East, p. 219.
- (43) Trumpener; Germany and the Ottoman Empire, p. 205.
- (44) Jackh, Rising Crescent, p. 42 - 44.
- (45) H. Charles Woods, " The Future of Turkey, " Contemporary Review, Vol. CXV (June 1919). p. 629.
- (46) Morgenthau, Morgenthau's Story, p 342.
- (47) Ibid., p. 352,
- (48) Ibid., p; 339.
- (49) J. G. B., " Mustafa Kemal " Contemporary Review V. CXXII (No. 1922) p. 592.
- (50) Luke, Modern Turkey, p. 157.
- (51) Yale, op' cit. p. 225.
- (52) von Sanders; op. cit. p. 121.
- (53) Howard M, Sachar The Emergence of the Middle East : 1914 - 1924 (New York, 1969) p. 35.
- (54) Yale, op. cit. p. 232.
- (55) von Sanders, op. cit. p. 190.
- (56) Ibid. p. 191.
- (57) Yale op' cit. p. 241.
- (58) Sachar op. cit. p. 547.
- (59) Sachar, op. cit. p. 106.
- (60) New York Times, Dec 14; 1919, " Crown Enver Pasha King of Kurdistan ".
- (61) Trumpener, op. cit. p. 362.
- (62) Bryant op. cit. p 157.
- (63) Rustow; op. cit. p. 700.
- (64) Bryant, op. cit. p. 150.
- (65) Ibid, p. 151.
- (66) Bryant, op. cit. p. 159.

- (18) Morgenthau; Morgenthau's Story, p. 31.
- (19) Charlton, « Osmanli Patriots, » p. 1228.
- (20) Ibid.
- (21) Frank G. Weber, Eagles on the Crescent, (Ithaca, 1970) p. 26.
- (22) Ulrich Trumpener, Germany and the Ottoman Empire, 1014 — 1918. (Princeton, 1968.) p. 18.
- (23) Springer: « Career of Enver » p. 459.
- (24) William Yale, The Near East S. (Ann Arbor, 1958), p 178.
- (25) Morgenthau, Morgenthau's Story. p. 31.
- (26) Ibid.; p. 32.
- (27) Granville Fortescue, Russia, the Balkans and the Dardanelles (London, n. d.) p. 207.
- (28) Springer, « Career of Enver, » p. 460.
- (29) Morgenthau, Morgenthau's Story. p. 30.
- (30) Springer, « Career of Enver. » p. 460.
- (31) Morgenthau; Morgenthau's Story, p. 115.
- (32) Liman von Sanders, Five Years in Turkey, (Annapolis, 1927). p. 8.
- (33) Ernest Jackh, The Rising Crescent; (New York, 1944) p. 103.
- (34) Morgenthau, Morgenthau's Story; p. 43.
- (35) Trumpener, Germany and the Ottoman Empire; p. 72.
- (36) Ibid., p. 75.
- (37) Ibid.
- (38) Trumpener, Germany and the Ottoman Empire, p. 75.
- (39) Louis Fischer; « The End of Enver Pasha, » Virginia Quarterly Review; (1930) Vol. VI, p. 238.
- (40) Rustow, « Enver Pasha, » p. 699.

NOTES

- (1) Kurt Okay, Enver Pascha der grosse Freund Deutschlands (Berlin, 1935), The author's true name has not been disclosed.
- (2) Dankwart A. Rustow " Enver Hasha " Encyclopedia of Islam (1960), p. 698 — 702.
- (3) Rustow, " Enwer Pasha ", p. 698.
- (4) Louis Springer « The Romantic Career of Enver Pasha » Asia, Vol. XVII, (1917), p. 457.
- (5) Rustow, « Enwer Pasha, » p. 698.
- (6) Roderic Davison, Turkey, (Englewood Cliffs, New Jersey, 1968), p. 104.
- (7) Rustow, » Enwer Pasha, » p. 698.
- (8) Springer, « Career of Enver Pasha, » p. 459.
- (9) Rustow, « Enwer Pasha », p. 698.
- (10) Sir William M. Ramsay, The Revolution in Constantinople and Turkey : A. Diary. (London, 1909) p. 137.
- (11) Henry Morgenthau Ambassador Morgenthau's Story (New York, 1919) p. 13.
- (12) Louise Bryant, Mirrors of Moscow, (New York, 1923) p. 155. Enver was referring to the attempts by the American ambassador to either halt the deportation of the Armenians, and the ensuing massacres, or at least to permit foreign aid to the distressed Armenians.
- (13) Morgenthau, Morgenthau's Story, p. 364.
- (14) Zeenab Charlton, « Six Osmanli Patriots, » 19th Century, V. CDVLII, (December, 1913) p. 1228.
- (15) Springer, « Career of Enver », p. 458.
- (16) Sir Harry Luke, The Making of Modern Turkey (London, 1936) p. 155;
- (17) New York Times, 31 July, 1922, p. 10.

becoming anything more than a temporary hero, made, as much by the moment as by any personal action. He arrived on the scene perhaps in a period of limbo, just as the Ottoman Empire was dying and just before the time when conditions were conducive to the birth of a modern Turkey. It is, perhaps, fortuitous that his rise was in this period—for had he been in power when Turkey was trying to bring order out of chaos in the postwar period, it is probable that the country would never have survived his vain posturings and his colossal ineptitude. He never had an adequate knowledge of world or international politics—even his pro-German sentiments were occasioned by his admiration for the German military external trappings and by response to the personal flattery offered him during his stay in Germany.

René Pinon's opinion is that the fault lay with Enver's being "at bottom without wide views . . . and (in) offering as a substitute for genius a limitless ambition and vanity." (79) This is valid as far as it goes, but the underlying reason for the incredible miscreancy of Enver's career was simply that he was a mediocre, short-sighted, mentally small man who wanted to be a leader, a famous figure like Napoleon, or Frederick the Great, or Alexander. Ironically, the era of Enver was probably a necessary precursor to Mustafa Kemal's rise to power. It is quite possible that such a grossly inferior leader as Enver prepared the way for the stronger man's bold and ruthless reorganization of Turkey.

that unmarked grave in a spot that is not known, in an unidentified mountain pass in southern Russia.

Coda

Henry Morgenthau says that when he met Lord Kitchener, he (Kitchener) was particularly anxious to know about Enver. « He was surprised that a man like Enver, who had never won a battle, and was only a revolutionary, and not a soldier, should be raised from the rank of Major to be Minister of War. » (75)

Perhaps Kitchener's statement— « only a revolutionary » is the key to the character of Enver. Several times in his career Enver Pasha had been in a position to be what is known as a « charismatic leader » and every time he fell just short. He had most of the qualifications—courage, daring, and a sense of drama. He was dapper and handsome; and he « Knew how to wear his uniform— a son whom a Turkish mother would idolize. » (76) All of his contemporaries agree that he was personally austere;(77) that he had a boundless ambition, was inordinately vain; haughty and reckless; however, all, friends and enemies alike, admit that « to do him justice, (he was) energetic; enterprising, fearless and determined. » (78) Why then, with all of the given opportunities, did Enver fail to achieve the position of a true leader ?

Probably the most important reason was that Enver Pasha was simply out of his depth. He was literally not capable of

was identified as Enver Pasha, On his finger was a signet ring, and in his pocket were letters. (70) Unmistakably Enver Pasha. Yet, Louise Bryant claimed that it was surely not so, that it was a "sham", since in a few days fighting in the area began again. (71)

The New York Times announced the death of Enver Pasha in its edition of August 18, 1922. On the next day an article in the New York Times began "Enver Pasha has been killed again," (72) but on August 20, an item from Baku reported that Enver was still living, and had been seen by friends hundreds of miles from the spot where he was supposed to have died. It also says "Enver Pasha has been killed so regularly during the last few days that his friends consider the reports of his death unfounded." (73)

This is followed as late as September 23 with "It is announced that Moscow has recognized the republic of Turkestan, comprising the former principalities of Jara and Khivs, with Enver Pasha as President. The latter is trying to extend his sway over all of Turkestan." (74) After this, no more was heard of Enver Pasha. He passed from the scene in true story—book manner—perhaps fighting like a knight in combat, perhaps ruling over his "Kingdom." Most probably he did die that day in August, and quite likely it is Enver Pasha who lies in

the Great, he would march through the Khyber Pass into India and strike a mortal blow at the British. He would be the Napoleon of Asia. '- (67)

When the Bolshevik government signed the Soviet-Anatolian treaty in 1921, all chance of gaining Soviet support for a triumphal re-entry into Turkey was finished. Enver made his way to Bokhara, where he put himself at the head of the Bokharan and Afghanistan insurgents, and proceeded to make war upon the Bolshevik government of Russia. Of his military tactics Fisher observes ;

" His strategy almost invariably improved the position of the Red forces sent to destroy him " (63) In June of 1922, in the area near Derbent he attacked a Soviet division of eight thousand men who had artillery and trained cavalry. Enver's forces were estimated at three thousand men, and he suffered a resounding defeat. (69) It seems that Enver was making the same mistakes and using the same strategy that lost him Turkey.

The death of Enver is clouded with mystery. Most accounts say that he was killed in hand-to-hand combat in a mountain pass near the Afghan border, on August 4, 1922. The only body lying on the battlefield that was dressed in Western military uniform, i. e. boots, trousers and military jacket - all of the other bodies were dressed in long Bokharan robes and headdress

The question arises whether or not Enver actually thought that now, with the positions of the two men reversed, by his famous charm he could ingratiate himself into Kemal's plan for Turkey. They had parted ways long ago, and had been constant antagonists. During Enver's heyday he had delighted in humiliating Mustafa Kemal at every opportunity. He feared Kemal's strength and ambition, and had done all he could to destroy the career of the very man he now importuned for position. Did he really think that Kemal would trust him, or let him have anything to do with the new Turkey that he was building? It seems to be yet another instance of Enver's inability to see, let alone face reality, for surely no one who could remember clearly would expect that the past, like the fate of the Caucasus army, could be ignored. Perhaps, in his blindness Enver was not even aware of the act that while he was on the pinnacle of power, Mustafa Kemal was biding his time, waiting for his turn in the game of musical chairs. It must have been most galling to Enver Pasha to be the one who was "out".

It has been said of Enver that finally "he got bored, and started a war of his own", (66) Which may be close to the truth. Louis Fischer says that with Soviet support, he dreamed of re-establishing the kingdom of Tamerlane, "He saw himself the ruler of a realm embracing Chinese Turkestan, Russian Turkestan, Kazakstan and Afghanistan. Then, like Alexander

were military academy products; both were active Young Turk conspirators-- Mustafa Kemal was arrested as a revolutionary in 1905 on the very day he was commissioned.

Kemal resigned from the C. U. P. and founded his own parallel society, Vatan (Fatherland). Enver had a great deal of élan and personal charm which aided his career; Mustafa Kemal, however, although highly competent militarily, was abrupt and curt. As a colonel, Mustafa Kemal's bravery at the battle of Gallipoli in 1915 won him the title of Pasha, as well as the lifelong enmity of Enver.

Since Mustafa Kemal had resigned from the C. U. P. in 1909, he was in a position of total disassociation from the ruling clique at the time of their secret departure from the country after the admission of defeat inherent in the Mudros Armistice (October 30, 1918). At the time of that Armistice, Mustafa Kemal was the commanding general of the Syrian campaign-- with a firm reputation as a successful commander, who disliked the Germans and their influence on the Ottoman Empire--a strong man who had energetically opposed Enver's disastrous military plans whenever possible, making no secret of his poor opinion of Minister of War Enver. The two men disliked each other intensely. They had quarreled during the early wars in Tripoli and the Balkans; when Enver was in power he strove to belittle Mustafa Kemal and remove him from public view by posting him to the Mesopotamian frontier; when Mustafa Kemal was in power he ignored the erstwhile Minister of War.

The ex-minister of war, now known as plain "Mr. Altman" (62) sat in jail in Riga until friends in Berlin established his identity and secured his release. From there he returned to Berlin. A second attempt to reach Moscow was successful, and here one finds faint, if distorted traces of the old Enver. He proclaimed the Union of Islamic Revolutionary Societies (a Muslim ' International '), and with the backing of the Soviet government, he attended the Congress of the Peoples of the East, at Baku. He was the delegate of the Revolutionaries of Libya, Tunis, Algeria and Morocco, (There was also a Kemalist delegation from Turkey present !) (63)

Louise Bryant says that in Moscow Enver was a " social lion ", but she hastens to explain that it was not because of his own efforts, but because of the circumstances, which were most dreary. (64) As charming as Enver was, his mind was more on political scheming than on social manoeuvres. As a guest of the Soviet government he was allotted quarters in a palace which was also used by other guests of the government. He met again with his uncle Khalil Bey, of Kut-al-Amara fame, and oddly enough for a man under sentence of death in Turkey, appeared socially with Ali Fuad Pasha, the Turkish Ambassador. (65) He spent his time manufacturing intrigues, writing letters to Mustafa Kemal in Turkey, trying to curry favor and gain a position in Kemal's government.

The paths of Mustafa Kemal and Enver Pasha had crossed several times. Both men were raised in Macedonia; both

remaining troops) (57) disease, famine and the ensuing misery of the people made the position of Enver, as well as the rest of the visible C. U. P. leaders unenviably precarious. The Committee finally was forced to confess its failure, and on October 7, 1918 the C. U. P. cabinet resigned. Within two weeks the Committee of Union and Progress was completely dissolved. (58) On November 2, 1918, ex-Minister of War General Damad Enver Pasha fled from Turkey and made his way to Germany. He left behind him his wife, his three children, and a completely ruined Turkey. The country was a financial fiasco with a public debt of over 450 million Turkish pounds, four times that of 1913. It also had a casualty list of 1,400,000 with 890,000 sick or "disappeared" (total 2,290,000). The population of Anatolia alone was reduced from 12,000,000 to 9,500,000. This was exclusive of the Armenian population, whose pre-war 1,845,000 had been reduced by 1,396,000. (59)

III

King Enver of Kurdistan (60)

Enver found that there was no place within reach of the Entente powers where he could be safe. He had been condemned to death in absentia in Turkey, and the Entente powers were demanding extradition of the Young Turk leaders. Enver lived semi-legally in Germany until April of 1919, when he acquired the use of an airplane (Trumpener suggests that it was with General von Seeckt's assistance (61)). He started out for Moscow, but mechanical trouble forced a landing in Lithuania.

Galicia and Thrace. This was considered a serious mistake by von Sanders; who felt that by this time it was "clear that Turkey was no longer able to protect her territories and frontiers", (52) yet, there they were, three Turkish armies (53) assembled in Thrace where there was no enemy. The Hedjaz expedition, the advance against the Suez Canal, the collapse at Erzurum all are indications that Enver, who was in control of the disposition of the troops was no longer (if he was ever) capable of directing the course of a country at war. The disasters that fell clattering around the ears of a disintegrating country were directly due to the policy (or lack of policy) of its leaders, and, as Yale says, "The onus of blame rests most heavily on Minister of War Enver Pasha, who proved to be incompetent as a military commander and as chief administrator of the war effort." (54)

By 1917, in his review of the Turkish military position, von Sanders stated that although it is understood that one cannot invariably succeed in war, and even the best have reverses, "one should not sacrifice valuable troops when there is no hope of success, simply because one does not know whether to take offensive or to remain on the defensive." (55)

Throughout 1917 — 1918, the steady retreats of the Turks from Syria, Palestine, Iraq, the desertions of the troops (estimated at 300,000 by von Sanders- (56) -according to Yale, the number of Turkish deserters at least equaled the number of

brotherhood to the people of Salonika that glorious day on the Hill of Liberty? He had been replaced with General Damad Enver Pasha, who was now only "Fully conscious of himself in his capacity of Turk." (50) The doctrine of pan - Ottomanism had been tossed aside to make way for the glory of being a Turk, just as the pre - Caucasus Enver had been tossed aside to make way for an Enver with a deeply wounded pride.

During that year of 1915, military events that transpired were conducive to confidence on the part of Turkey and her leaders. While the tragic affair of the Armenians "solved a problem" for the the CUP, the successful defense of the Gallipoli peninsula and the Dardanelles, although it lasted ten months and the Turkish casualties amounted to over 200,000 men; (51) raised the spirit of the Turks, followed in 1916 by the successful campaign of Kut-al- Amara conducted by Enver's uncle Khalil Bey, it appeared as if the fortunes of the Turkish forces were on the up-swing. Again, though, we have irrational behavior on the part of Enver Pasha, perhaps indicative of his non - recognition of reality --a trait that precipitated the downward run of the war and ultimate defeat of the Turks.

Enver Pasha dissipated the Turkish resources in Mesopotamia by ordering the Persian expedition. He also assigned 100,000 men (five divisions and an infantry regiment re - formed from the best men available in the Turkish army) to Rumania,

the system employed in former years, as to prove that they must have been actually encouraged by Germany, these massacres could not have been carried out but for the brutality of the Turkish leaders..." (45)

The attitude of Talaat Pasha toward the massacres is summed up in his statement to his friends, recorded by Ambassador Henry Morgenthau:

"I have accomplished more toward solving the Armenian problem in three months than Abdul Hamid accomplished in thirty years!" (46) Talaat seemed to be personally pleased at the idea of deportation and massacre as an answer to what he considered the Armenian "problem," but Enver was almost dispassionate in his attitude. He told Morgenthau: "We are completely justified in doing this, owing to the hostile attitude of the Armenians toward the Ottoman government." (47) While he did not go as far as Talaat, who suggested that Ambassador Morgenthau arrange to have the American life insurance companies make the Turkish government beneficiary of the dead Armenians--since they had no heirs---, (48) Enver is said to be the only member of the Turkish cabinet that ordered the deportations in 1915 who "could not see anything wrong in them." (49) The Armenians, after all, were not Turks; there was, therefore, no reason to be concerned about them. What had happened to the young revolutionary hero Enver, who shouted the pan-Ottoman sentiment of

and as a result, men, women and children were compelled to march on foot without any provisions or water; while they were attacked, tortured and murdered--most of them never even reached the outskirts of their own villages. Unbelievable brutality was reported by foreign missionaries and doctors, as well as the few refugees who escaped.

The explanation that the murder and rapine was committed by Kurdish tribesmen is only partially true, since there is ample evidence that the Turkish citizenry as well as the army participated in the genocidal horror.

While there have been numerous charges and counter-charges in the matter, there is little doubt left that while the Germans did not order the brutal treatment of the Armenians, there was complicity in the actions of the Turks. Even though Trumpemer says that the Armenian persecution "was neither instigated nor welcomed by the German government" he at least has the grace to admit that they were "acutely embarrassed by it, but could not risk alienating the Turks by exerting any pressure to prevent it. (43) Ernest Jackh, on the other hand, presents the defense that, after all, this kind of thing does happen during war. (44) The most perceptive observation, though, comes from H. Charles Woods :

"Whilst the Armenian massacres of 1915
were conducted in a manner so different from

keeping it secret, by trying to erase it; it was forbidden to mention the fate of the Third army in Turkey--to do so was to be arrested and punished. (42)

It was, perhaps, not the loss of life or decimation of the army that was the shattering experience for Enver, but rather, the size and scale of public personal failure. Until this point, Enver had achieved the reputation of national hero who could do no wrong. Now, his shame was so enormous that he could not bear to admit that it existed. The other ruling members of the CUP went along with the suppression of the facts of the crying need to keep up the spirit and loyalty of a Turkey that had newly entered the war. January 3, 1915, and the destruction of the Ottoman Third Army, called the Caucasus army, seems to mark the end of demonstrably human rational behavior on the part of Enver Pasha.

1915 was the year of the Armenian massacres in Turkey, which were triggered by the deportation orders that the CUP government issued against the Armenian population. The deportations were categorized by Talaat Pasha, Minister of the Interior, as a military necessity to prevent possible Armenian cooperation with the Russians, and to avert the danger of revolt behind the Turkish lines. The deportation of the Armenians from Anatolia--ostensibly to Northern Syria or Iraq---was one of the most shocking occurrences of the war. No arrangements had been made for the enforced mass exodus of the civilian Anatolian Armenian population,

In December of 1914, Enver assumed command of the Caucasus army, which had a total strength of 90,000 men. He paid no attention to von Sanders, view that mid-winter was not the time to engage in operations against the Russians. Here, after too much time spent in bureaucratic drudgery, was action. Enver has been described as a "master of modern military tactics." (39) However, this, Enver's last personal battlefield command, was so poorly designed and planned, and had such tragic results (an estimated 80,000 casualties out of a 90,000 man force ⁴⁰) that it is difficult to credit him with any talent as a strategist. There is no question of his personal courage and daring, but such qualities cannot be the only attributes of a good military leader. Enver left the remnants of his army, tragically decimated from the effects of facing the enemy, starvation, spotted fever, and freezing to death from camping in the snow without tents. He returned to Istanbul, leaving the command of what was left of the Caucasus army to Hafiz Hakki Pasha, who was considered his ambitious competitor. (41)

The fiasco on the Transcaucasian frontier appears to have been a turning point in Enver's life. Gone was the charming officer, the modern knight-errant who was dashing, and beloved by his countrymen. In his place was the author of an incredible military disaster, wanton destroyer of 80,000 of his own men, who had to find an alternative to facing the fact of his personal responsibility for the failure. Enver dealt with the problem by

For months after its outbreak, he had chafed at his inactivity in Turkey. He had been, to say the least, undiplomatic in his complaints and in his method of voicing them. Ambassador Wangenheim tried to have him recalled so that his " tactless " behavior would not interfere with policy that Germany was furthering with Turkey. Enver Pasha, as War minister, had too much power for Wangenheim to risk permitting von Sanders to alienate him. For this reason, Wangenheim tried to have von Sanders recalled and replaced by Field Marshall von der Goltz, whom Enver knew and admired. Instead of permitting von Sanders to return to Germany, Enver (according to Wangenheim's communique to Berlin on November 25, 1914) was thinking of placing von Sanders in command of the Ottoman Third Army, called the " Caucasus army. " (36)

Von Sanders sent a protest to German Imperial Headquarters, to General Moritz von Lyncker, the chief of the Kaiser's Militärkabinett(37) explaining, among other things that the onset of winter would prohibit any large scale operations on the Trans-caucasian front. He refused to accept command of the Third Army, and now insisted on remaining in Istanbul. Von Sanders' refusal to leave Istanbul provided Enver with a good excuse to take command of the Third Army himself, and to launch the first major Turkish offensive of the war.(38) Now that Turkey had entered into the war, (goaded Turkish naval attacks in the Black Sea had driven Russia to declare war on the Ottomans on November 4, 1914. England and France followed suit the next day) von Sanders' refusal to go to the Trans-caucasus put Enver Pasha into his favorite position-gallantly leading his army into what he was certain would be victorious battle.

and secretly, the Kaiser's "man" in Istanbul. (34) As Morgenthau pointed out, this did not make for good relations between von Sanders and Ambassador Wangenheim, who, as chief German diplomat would supposedly be Wilhelm II's "man" in Turkey. Wangenheim did all that he could to undermine the influence of von Sanders, and was probably in good part responsible for the bad relationship between Enver Pacha and Liman von Sanders. Enver, who had an impulsive nature and was given to spur of moment dramatic stands was the psychological opposite of the rigid unbending Teutonic von Sanders.

Von Sanders and Enver steered a very uneven course together, with stormy letters and accusations flying between both men, as well as between each of them and Berlin. Von Sanders resigned (repeatedly) and Enver refused to accept the resignation. Von Sanders, as Chief of the German military staff, was grudgingly admitted to Ottoman Headquarters, but was ignored while there. Not only was he excluded from the making of Turkish military policy, but even his " recommendations on general strategic issues were repeatedly ignored or rejected by Enver. " (35)

World War I (1914 - 1918) broke out, triggered by the events at Sarajevo, and the European states; large and small, had aligned themselves on one side or another according to their loyalties. Von Sanders was greatly distressed by what he considered the Turkish procrastination in joining actively in the war.

career of Enver Pasha reached a point high enough to have satisfied almost any dreamer, this was not the top rung of the ladder for Damad (i. e. husband of princess) Enver Pasha. On January 4, 1914, Enver Pasha was appointed to the office of Minister of War, supreme military commander of Turkey.

II

Minister of War Enver Pasha

In his first few months in office, Enver seemed to be frenziedly purging the military of all of the aging generals of the Abdul Hamid era. In January of 1914, 1,100 officers were suddenly dismissed. (32) His pro-German proclivities came to the fore, and he was now in a position to apply the principles of the German military system to the army of Turkey. One of the first steps in this direction had actually been set in motion before the ascent of Enver to the War Ministry. The Turkish government had already had a history of foreign military missions which had trained Turkish officers. The newest ones had been a German military mission under Field Marshall Liman von Sanders and a British naval mission under Admiral Limpus, both co-operating in re-organizing the Ottoman army and navy. (33) According to Henry Morgenthau, who was the American ambassador to Turkey at that time, Liman von Sanders had a dual mission in Turkey--openly head of the German military mission;

Kiamil Pasha, the Grand Vizier. Seemingly satisfied to leave the government in the hands of the new ministry that had been formed within hours by his CUP cronies, Enver was soon marching at the head of a Turkish force on its way to liberate Adrianople. (28) There was no hint that Enver would eventually take over the position of Minister of War, or any other political position. He was, at this time an upper echelon member of the CUP in good standing--the strong sword of the Young Turks, the "hero of the revolution" who had no obvious political ambitions.

As Chief of Staff of the left wing of the Turkish forces, Enver was again in the position to make a dramatic gesture. On July 15, 1913, after 26 unbroken hours in the saddle, Enver took Adrianople (Edirne) and sent a message to the Sultan: "I again lay the city of the holy tombs of your ancestors forever before your feet" (29) This, like most of Enver's grandiose gestures fell just short of being impressive. Adrianople had been taken almost without bloodshed, since the Bulgarians had abandoned the city before the arrival of the Turks.

After this triumph, Enver returned to Istanbul, and in the true tradition of the popular hero, married a princess. After having spent some time in furtive peeping through lattice-work and curtains at Enver as he rode by on his splendid white horse, (30) Emine Nadiye Sultan was given to Enver in marriage--along with an Imperial allowance. (31) Although the story-book

appears that the romantic element in Enver had decided his course of action; what more thrilling and dashing way to arrive at a military assignation than in disguise, having braved (albeit unnecessarily) the possibility of capture in Egypt by the British?

In Libya, Enver preached a Jihad (Holy war) against the infidel Italians, and with the backing of the religious organization of the Senussi Brotherhood, he was able to organize resistance to the Italian invasion.⁽²⁴⁾ As commander of the Turkish forces in Libya he acquitted himself, honorably though not with any outstanding feat that would have earned him any large amount of public acclaim. With the Turkish defeat by the Italians, and the loss of Libya as a result of the treaty of Ouchy (October 18, 1912) Enver returned to Turkey. He returned with the unshakeable belief that he had been «divinely set apart to re-establish the glory of Turkey and make himself the great dictator.»⁽²⁵⁾ His idols were Bonaparte and Frederick the Great. «Napoleonlik», as his friends called him, said that he believed himself, like his heroes, to be a «man of destiny.»⁽²⁶⁾

It is probable that at this time Enver still thought of himself in terms of a military—as opposed to political—hero. On January 23, 1913, as the «Savior of Turkey»⁽²⁷⁾ he led a raid on the Sublime Porte which resulted in the assassination of Nazim Pasha, the Minister of War, and the resignation by force of

What happened to Enver in Germany? He learned to speak a fluent if ungrammatical German, acquired a « fondness for Prussian military mannerisms. » (21) He was fêted and petted by the Humann and Sarre families, and was the recipient of the friendship of Kaiser Wilhelm II, who saw his possibilities as a protégé who might some day be of use. (22) Enver resigned his post in Berlin in the fall of 1911 and volunteered for action in the war in Libya. It is another illustration of the young officer's need for action and the chance to make the grand gesture, since this was not done compulsorily, but by his own choice. The route that he traveled to the Libyan front would tend to support the probability that need for drama was a large part of his motive.

At the time that Enver set out for Libya, Lord Kitchener, the British High Commissioner had forbidden any Turkish troops or officers to pass through Egypt. Enver disguised himself as an Arab wise man, and passed through the British lines in secret.

This is reminiscent of his disguising himself as a lemonade-seller to pass the word of the uprising to CUP members in Salonika at the outbreak of the « revolution. » (23) Why Enver chose this way to journey to Libya he never said, but it was patently unnecessary; Mustafa Kemal and other officers managed to get to Tripoli without resorting to theatrical costume. It

tribesmen with his expert swordplay⁽¹⁵⁾ turn into the evil villain that history remembers? It is difficult to believe that this is the same man that Sir Harry Luke describes as "Cruel, ruthless, treacherous, avaricious . . ." ⁽¹⁶⁾ the New York Times called "the devil incarnate" who had "betrayed every trust, forfeited his life, lost even honor . . ." ⁽¹⁷⁾ and of whom the American ambassador to Turkey said "His nature had a remorselessness, a lack of pity, and a cold-blooded determination. " ? ⁽¹⁸⁾ One very plausible explanation for the two personalities of Enver may lie with the fact that though he became one of the most powerful and feared men in Turkey, he never quite knew how to utilize his personal appeal to turn himself into one of those leaders who inspire devotion and adulation from the people. He was said to have "those compelling qualities which defy definition but raise adherents," ⁽¹⁹⁾ and during the first flush of excitement after the accession to the ultimatum that demanded the Sultan's abdication and the institution of the Constitution, he was the most popular hero of Turkey-young, handsome, brave and charming, with "personal magnetism" that seized the popular imagination.⁽²⁰⁾ This was certainly the time to cement his relationship with the people, but instead of re-enforcing his current popularity Enver left Turkey. In 1909, Enver, now lieutenant-colonel, was sent to Berlin where, except for a brief return to be involved in putting down the "counter revolution" he remained as a Military Attaché,

person, who was also an impulsive, quixotic romantic. Maybe the dichotomy is the clue to the man. There is no doubt of his sincerity when as a young army major he made the famous statement on the Hill of Liberty in Salonika in July of 1908: "We are all brothers. Under the same blue sky we are all equal. We all glory in being Ottomans." (11) Yet, the same man could say, when discussing the Armenian massacres with acquaintances in Russia after his fall from power that he could never understand why the Americans were so "sentimental" about the Armenians⁽¹²⁾ ... after all, "the Armenians have brought this upon themselves" and "we have not time to separate the innocent from the guilty." (13)

During the period of time that elapsed from Enver's emotional declaration in Salonika to his brutal statements about the Armenians, was there a change in Enver? If so, where when, and why? Which was the "true" Enver speaking? He had been called the "symbol, soul, and incarnation of Turkish liberty . . ." and further it was said "there is assuredly no true aim or aspiration for his Empire's greatness which does not find a place in the fearless heart of Enver Bey." (14) What made the young officer who was the "hero of the revolution," who rescued Greek girls from marauding Kurds and single-handedly fought off the enraged

dreams for the people and the future of their country. Whether or not such motives could be attributed to Enver is highly questionable. It would appear more likely that he saw an avenue that led to personal power, and that joining the Young Turks served a dual purpose. Most important, of course, was the possibility of being at or near the top of the element that might control Turkey at some not too distant time. Its secondary importance would be to give to Enver's life an element of spice and danger which seems to have been necessary to him. The evidence of his behavior and attitudes at the peak of his later career make the sincerity of his gravitation to the CUP rebels and their proclaimed ideals highly suspect.

His prominence in the Committee of Union and Progress' rescue of Kermanli Metrel, the popular rebel leader who was to be hanged by order of the Sultan, and his involvement in the ambush of Shemsi Pasha, the investigator sent by the Sultan (9) show that he had committed himself to identification with Young Turks. It also shows an admirable amount of daring and élan, but it does not show whether or not he was personally committed to the principles of the CUP. Sir William Ramsay's record of his conversation with a member of the Young Turks on a railroad train (10) illustrates the dedication of many of the people to the CUP ideals, but somehow this does not seem to fit with what is known of Enver Pasha. His personality as it emerges from the bits and pieces that remain would point, rather, to a pragmatic

the central government in Istanbul. Many officers of the Third Army were angered by the constant arrears in pay, and this anger was aggravated by the fact that the Macedonian gendarmerie was commanded by European officers, brought in to control Bulgarian guerilla activities. The consequent downgrading of Ottoman status aroused patriotic feelings in the army, and its ire was directed at Sultan Abdul Hamid II for permitting the shaming of the army. This feeling led to the formation of the "Ottoman Freedom Committee" in Salonika in 1906 (6). The army officers were enrolled in secret cells, and within a year were in federation with the Committee of Union and Progress (the CUP). The CUP was at that time a loose organization of expatriate intellectuals, Ottoman liberals nicknamed the Young Turks, who were based in Paris. The orientation of the original Young Turks was one of intellectual convictions and use of propaganda for governmental reforms. The Macedonian group, however, was more practical and inclined to action rather than editorializing.

Possibly the idea behind Enver's being sent to Macedonia was that having lived in his youth in Monastir, he would be well equipped to deal with the Macedonian rebels. Instead, Enver joined the Young Turk movement, becoming member number twelve of his cell. (7) What was the reason for this? Was it, as Springer says, (8) because Enver was able to study and understand the tyranny of the Sultan and the misery of the people--or did he perhaps see a vision of "being in on the ground floor" of a potentially powerful organization? The Young Turks (CUP) was certainly composed of many sincere idealists with hopes and

the man emerges, three-dimensional and intriguing, in quotes noted by his contemporaries, and in their recorded personal impressions of him.

I

Captain Enver Bey

As with many people from his era and region, particulars of Enver's birth and youth are hazy. All accounts agree that he was born in Istanbul in 1881 or 1882. Rustow says that his father was a minor civil servant, (3) but there is another interesting story, that his father was a wood-turner who did odd jobs at Yildiz, the palace of Sultan Abdul Hamid II. His efficiency attracted the attention of the Sultan, who was himself an amateur carpenter. The Sultan, so the account goes, promised to see that the wood-turner's son would have a military education and an appointment as an officer in the army. (4) Whether or not the Sultan himself was responsible, Enver did attend at first, the Hasan Aga Medrese in Istanbul, and then entered the military academy at Monastir when his family moved to Macedonia. completing his course of study at Monastir, he entered the military academy in Istanbul, where, according to Rustow, he graduated second in his class. (5)

Upon graduation, Enver was posted to the Third Army in Macedonia, where after three years he was promoted to Major. The Third Army was based in the city of Salonika, in Macedonia, a region ineffectively controlled by the Sultan because of its proximity to Western influence and because of its distance from

ENVER PASHA

HIS STATUS IN MODERN TURKISH HISTORY

By
PATRIA R. ALI

Führen ist Kunst,
Siegen ist Gottesgunst
Liman von Sanders

Enver Pasha is one of the countless men in history who had a chance to achieve greatness, but did not manage to acquire it. His meteoric rise to membership in the ruling triumvirate of the Ottoman Empire during the years 1912-1918, where he held the position of Minister of War, is overshadowed by his incompetence and ineptitude, and by his inglorious end. Failures rarely elicit attention, and possibly that is one reason why there are no definitive works about Enver Pasha. The only book written on the life of Enver is a fictionalized piece of German propaganda written under the pseudonym of Kurt Okay. (1) Aside from an excellent article in the Encyclopedia of Islam by Dankwart A. Rustow, (2) the sources used for this study have been a piecing together of circumstantial evidence, mentions in diaries, and references in articles and newspapers. Of memoir material by Enver himself there is no trace. However, in spite of this lack, Enver

EGYPTIAN HISTORICAL SOCIETY

**EGYPTIAN HISTORICAL
REVIEW**

Vol. 22

Cairo (A. R. E.)